التنمية الحضرية
في المجتمعات الصحراوية
(دراسة في علم الاجتماع الحضري)

تأليف
د. محمد فرج صالح رحيل

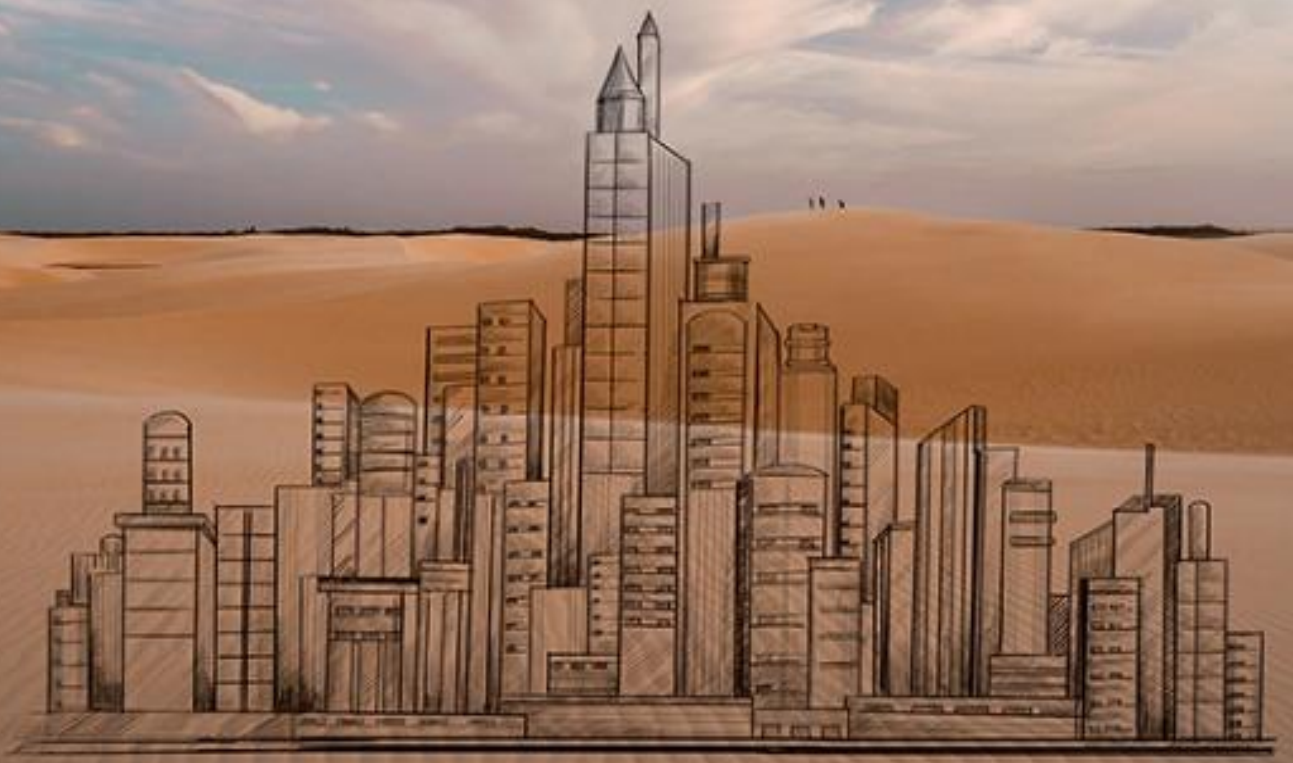

جامعة سرت
Sirte University

التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية
مدينة الكفرة نموذجاً
دراسة في علم الاجتماع الحضري

اسم الكتاب: التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية (مدينة الكفرة نموذجا) دراسة في علم الاجتماع الحضري
المؤلف: د. محمد فرج صالح رحيل
دار الكتب الوطنية- بنغازي
رقم الإيداع المحلي: 2015/373م
رقم الإيداع الدولي (ردمك): ISBN: 978-9959-8912-0-4

جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة سرت

لا يجوز طبع أو نشر أو نسخ أو تصوير هذا الكتاب أو جزء منه، إلا بموافقة خطية مقدمة من الناشر مباشرة.

All rights reserved.

No part of this book may be reproduced or transmitted in any form or by any means, Electronic or mechanical, Including photocopying, Recording or by any information storage retrieval system, Without the prior permission in writing of the publisher.

منشورات جامعة سرت

+218 54 5260363 +218 54 5265704
ص.ب 674
+218 54 5262152 +218 54 5260361

www.su.edu.ly
info@su.edu.ly

التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية
مدينة الكفرة نموذجاً
دراسة في علم الاجتماع الحضري

تأليف

د. محمد فرج صالح رحيل

قسم علم الاجتماع/كلية الأداب/جامعة سرت

منشورات جامعة سرت

2021

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾
قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۚ
إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة العنكبوت، الآيات 19-20)

"حين ترى وجه أحد ما في المرآة فلا شك أنه يراك أيضاً، وأنا أحاول أن أرى الناس – كل الناس – في مرآة قلبي، ولا أدري على وجه الضبط عما إذا كانوا يرغبون في رؤيتي، أعني رؤية مخلوق مثقل بالديون تجاه العالم كله".

مواسم الحكايات

خليفة الفاخري

إهداء

إلى التي تخلقت في أحشائها خلقاً من بعد خلق.
إلى التي همت في كفاحها أنشد نفسي. إلى أمي
أهدي هذا العمل.

إلى الذي كافح بصبر وثبات وأحب العلم والعلماء إلى
أبي أهدي هذا العمل.

إلى الذين أفتخر بأخوتهم، وأسعدوني بدفء
مشاعرهم، إلى إخوتي وأخواتي
أهدي هذا العمل.

المؤلف

المحتويات

الفصل الأول: الإطار النظري 23

تحديد المشكلة 25

الأهمية ومبررات قيام هذه الدراسة 26

أهداف الدراسة 28

أولاً: الهدف العام 28

ثانياً: الأهداف الفرعية 28

متغيرات الدراسة 29

أولاً: المتغيرات المستقلة 29

ثانياً: المتغيرات التابعة 29

أهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة 31

الدراسات السابقة 49

العينة وجمع البيانات 69

فروض الدراسة 78

هوامش الفصل الأول 80

الفصل الثاني: أبعاد المفهوم والتنمية الحضرية 87

مدخل عام 89

تعريف المفهوم 92

وظيفة المفهوم 92

التنمية الحضرية 95

التغير الاجتماعي والتنمية الحضرية 99
التحديث والتنمية الحضرية 109
التحضر والحضرية 116
هوامش الفصل الثاني 122

الفصل الثالث: التنمية الاجتماعية أبعاد ومضامين 129

مدخل عام 131
تنمية الموارد البشرية 133
التنمية في الدول النامية 134
التنمية في البلاد العربية 134
التنمية في ليبيا 139
عوامل التنمية الحضرية مدخل نظري 147
الأيكولوجية الحضرية 154
المنطقة الطبيعية 156
النظريات الأيكولوجية 157
المدينة والإطار الأيكولوجي 161
المدينة المتنامية 161
المدينة الصحراوية: (نظرة تاريخية) 163
واقع مدن الواحات 166
السكان والتنمية الحضرية 169
نظرية الحجم الأمثل للسكان 174
السكان وتصنيف المدن 175
التنمية الحضرية والتصنيع 178

الفروق الريفية الحضرية 182
هوامش الفصل الثالث 187

الفصل الرابع: الكفرة من الماضي إلى الحاضر 197

واحة الكفرة نبذة تاريخية 199
الكفرة من خلال الرحالة الأجانب، والعرب 203
المنطقة من الناحية الفيزيقية (الطبيعية) 209
ثقافة ومعتقدات سكان الواحة 216
التغيرات الاجتماعية في المنطقة 220
التغير في القيم والعادات 227
تغير شكل السكن 232
التغير في المهن 236
الكفرة والتنمية الحضرية 237
أولاً: قطاع التعليم 238
ثانياً: قطاع الصحة 243
ثالثاً: البنية الأساسية 245
رابعاً: التنمية الزراعية في المنطقة 250
خامساً: قطاع الاقتصاد والخدمات والصناعة في المنطقة 253
هوامش الفصل الرابع 257

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وتحليل البيانات 263

أولاً: نوع الدراسة والمنهج المستخدم 265
ثانياً: حدود ومجالات الدراسة 266
أ- المجال البشري 266

ب- المجال الجغرافي 266
ج-المجال الزمني 266
ثالثاً: أداة جمع البيانات 267
رابعاً: العينة وأسلوب اختيارها 269
خامساً: جمع البيانات 272
سادساً: تفريغ البيانات 272
عرض البيانات وتحليلها 273
التحليل الأحادي 273
عرض خصائص العينة 273
الجداول المتعلقة بالتحديث 274
التحديث في مجتمع البحث 288
التحديث والاتجاه نحو علم وتعليم المرأة 301
التغير الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في المنطقة 310
الجوانب الثقافية والترفيهية 323
موقف المبحوث من بعض الخدمات في المنطقة 329
اختبار الفروض 334

الخاتمة 355

عرض النتائج العامة للدراسة 355
نتائج اختبار الفروض 362
مناقشة النتائج من خلال أهداف الدراسة: 364
صعوبات الدراسة 365
التوصيات 366

ملخص الدراسة **369**

قائمة المصادر والمراجع **373**

أولاً: الكتب 375

ثانياً: الدوريات والأبحاث العلمية 383

ثالثاً: الرسائل العلمية 385

مجموعة إحصائيات وتقارير ونشرات 386

شكر وتقدير

من باب رد الفضل إلى أصحاب الفضل، والاعتراف بالجميل لأهل الجميل، لا يسعني بادئ ذي بدء إلا أن أتوجه للعلي القدير بالحمد والشكر، فهو المحمود على كل حال، وهو صاحب الفضل والنوال، أحمده وأشكره على منه وتوفيقه، فقد هيأ لي الأسباب، وفتح أمامي الدروب، وجعلها واسعة الرحاب. فله الحمد أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً.

وبعد حمد الله والثناء عليه، هناك من الأحباب والأصحاب من يستحقون الشكر والثناء على مساهماتهم التي كانت ذات أثر بالغ في إظهار هذا العمل إلى حيز الوجود.

وفي هذا المقام أتوجه بالشكر والتقدير إلى من نشؤوني، واعتنوا بي، ورعوني رعاية علمية وتربوية منذ نعومة أظافري، وما زلت إلى اليوم أقف على نصائحهم وإرشاداتهم، بداية من المراحل الأولى من تعليمي الابتدائي حتى الجامعي.

أتوجه بالشكر والاحترام والتقدير إلى الشيخ المعلم الأستاذ محمد امحمد حكومة صاحب اليد الحنون، وذلك عن أعضاء هيئة التدريس بمعهد زيد بن ثابت الديني. [أجدابيا-1978]

ونفس هذا الشكر ممدود إلى أساتذتي في المعهد العالي للخدمة الاجتماعية 1992 الذين تحملوا مسئولية إعدادي العلمي، وعلى رأسهم الأب الروحي الأستاذ بلقاسم الرابطي، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما أخص بالشكر هنا أساتذتي في قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة بنغازي (قاريونس 1996م)، فقد تولوا مسئولية الرعاية العلمية والإعداد الأكاديمي، وبالتحديد الدكتورة زينب زهري، والدكتور صبحي قنوص، والدكتور صالح الزين، والدكتور عبد الله الهمالي، والدكتور عوض الأحيول، والدكتور لوجلي صالح الزوي، كما أتوجه بالشكر إلى الأخت فاطمة المسماري منسقة قسم الاجتماع، وأجمل شكري لأستاذي الفاضل الدكتور لوجلي صالح لوجلي الزوي، وأرى نفسي عاجزاً عن أن أفيه حقه، فقد كان نعم المشرف

والموجه لي طيلة هذه الرحلة العلمية، فهو عدو للتقصير والتهاون، يكره الكسل والتسويف، يحث على الزيادة والتوسع في المادة العلمية باختصار، إنه لا يعرف المستحيل.

رعى أفكاري في مهدها، ووجهها نحو مقاصدها ببراعة وحنكة العالم المجرب، بهدوء وتمهل، بسهولة وسلاسة قاد خطاي التائهة، وكم كنت مصدر إزعاج وإقلاق لراحته، وكم كان كريماً معي، يقعدني من مجلسه أرحبه، لقد تحمل معي أعباء هذه الدراسة، وساهم في توجيه خطواتي، وتلافي هفواتي بدقة وعناية وشفقة ورعاية، فله عظيم الشكر والتقدير والاحترام.

وأتوجه بالاحترام والتقدير والشكر الجزيل إلى صاحب الظل الطويل، إلى الصديق الصدوق والعم الخلوق، إلى صاحب المشاعر الرقيقة والعبارات الرشيقة، إلى من تحار الكلمات في وصف أخلاقه، وتضيع العبارات أمام أفعاله، إلى أخي وعمي بلقاسم صالح رحيل، فقد كان لي نعم العون والسند من الله، بذل الغالي والرخيص في سبيل أن أصل إلى ما وصلت إليه، فله أسجل عبارات شكري وتقديري، كما أخص بالشكر والعرفان أسرة الأخ وابن العم عبد الرازق عبد الغني صالح، فقد قاموا بتقديم الرعاية والعناية لي طيلة فترة دراستي في الماجستير، وكانوا نعم الأهل، فلم يشعروني يوماً أنني لست منهم، بل كانوا يعتبرونني كأحد أبنائهم، ولم يبخلوا علي يوماً بتقديم المساعدة ماديةً كانت أم معنويةً، فلهم كل الاحترام والتقدير.

وأخص بالشكر عميد بلدية الكفرة، العميد غيث قنديل، والأخ مدير شركة الكفرة للاستثمارات الصناعية والأخ محمد صالح الأبعج، فقد كان لمساهمتهما المادية والمعنوية أثر بالغ في أن تظهر الدراسة بالشكل المطلوب، كما أتقدم بالشكر للأخ المقدم سليمان حامد حسن، فقد كان لدعمه المعنوي الأثر الطيب، فلهم جميعاً خالص شكري وتقديري.

كما أسجل شكري كذلك للأخ عبد الرزاق عبد الله عوض على مساعدته العلمية، حيث ساهم معي في تفريغ بيانات الدراسة.

وأشكر كذلك الأخ نوري الحداد على مساعدته في تحليل البيانات عن طريق الحاسب الآلي، وأتقدم بالشكر للأخ الأستاذ محمود النوبي الذي تحمل عبء مراجعة الدراسة لغوياً، وفي الختام أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من يشعر أن له فضلاً علي، ولم أذكره، فلهم أتقدم بخالص شكري وعرفاني.

والله أسأل أن يجازيهم عني خير الجزاء.

معد الدراسة

د. محمد فرج صالح رحيل

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله...

شكلت الصحراء بالنسبة للإنسان مكاناً مجهولاً يحب دائماً البحث في مجاهله، وبحراً من الأسرار يحاول الغوص في أعماقه، فسارت القوافل تتهادى على تلك الكثبان وسط أمواج من الرمال، وأصبح الإنسان كلما عرف منها سراً زاد شوقه وحنينه إلى معرفة المزيد من تلك الأسرار، واقترنت الصحراء بالإنسان العربي دون غيره، فقد أثبت العرب قدرةً وصلابةً في تحدي الصعاب واختراق المجهول، فساروا في الصحراء شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، صيفاً وشتاءً، وجعل العرب من الصحراء مكان استقرار وإقامة، فتعددت مراكز السكن في وسط الصحراء وفي أطرافها فأنشئوا المدن والمراكز العمرانية، وذلك لأسباب متعددة منها الدينية، والاقتصادية، والسياسية، وعاش الإنسان في هذه المدن يحاول الموازنة بينه وبين طبيعة الحياة والبيئة التي يعيش فيها، وحاول قدر الإمكان إحداث تكيف مع بيئته المحيطة، وظلت الصحراء دائماً تشكل إغراءً للمتلهفين على الراحة والسكينة، فسحرها في هدوئها الذي يأخذ بعين المتأمل فيها، والمسترسل في أكنافها.

وفي ليبيا عاش سكان الصحراء قصة تداعت فيها الأحداث والمواقف لدرجة يصعب معها المرور على هذه الأحداث والمواقف دون تأمل ودراسة، فلم تكن الصحراء الليبية معزولة عن أحداث التاريخ، بل شكلت جزءاً مهماً من أجزاء هذا التاريخ، فقصة الكفاح والنضال ضد صنوف الظلم والغطرسة كتبها أبناء البادية والصحراء بدمائهم الطاهرة في أنصع صفحات التاريخ.

ووسط هذه الأحداث، وهذه الصحراء سكنت هناك مدينة الكفرة تلك المدينة الخالدة المنتصرة بإذن الله، مدينة امتزجت فيها أصالة الماضي برونق الحاضر وأمل المستقبل، امتزجت فيها أمجاد الماضي بإنجازات الحاضر، مدينة الكفرة حيث الصحراء الساحرة والنفوس الطيبة.

وطالما راودني تساؤل!! لماذا استقر الناس في هذا المكان ذي الطبيعة القاسية في عمق الصحراء، بعيداً عن شمال البلاد؟

وعندما زرت الكفرة لأول مرة، وكان ذلك عام 1987 فأقمت فيها عشرين يوماً، ما زلت أذكر أبرز أحداثها وكأنها بالأمس. وعندما أردت السفر منها انتابني شعور غريب، هو أقرب إلى حزن الفراق من أي شيء آخر، وفي كل مرة أزور فيها منطقة الكفرة وأعزم على فراقها أجد في نفسي مثل هذا الشعور، عند ذلك عرفت أن سبب الإقامة والاستقرار في هذا المكان أكبر من الجوانب المادية والاقتصادية، أكبر من فرص المعيشة الراقية، إن الإقامة في الكفرة تساوي حب الوطن. بناء على هذه المشاعر والأفكار تكونت لديَّ فكرة دراسة هذه المنطقة بأسلوب يخضع لقواعد وأساليب المنهج العلمي السليم، وفق قواعد منطقية وأفكار أكثر انتظاماً، وقد عشت مرحلة من الحيرة والقلق طيلة فترة السنة التحضيرية في الدراسات العليا، فقد كانت عملية البحث عن طريقةٍ أو كيفيةٍ أظهر بها هذه الملاحظات، تلازمني حتى قبل اجتيازي للمرحلة التمهيدية من الدراسات العليا، وازدادت هذه الحيرة تأججاً بعد أن وصلت لمرحلة إعداد المقترح، فقد وجدتني كالتائه الذي لا يدري أين هو، ومازلت أذكر كيف قادتني خطاي إلى مكتب الأستاذ الدكتور لوجلي صالح الزوي، حيث استوعب عبارتي، واحتوى قلقي ببسمات هادئة وتوجيهات دقيقة، مما دفعني لكي أضع بين يديه خطام راحلتي التائهة، فقادني بكل ثقة واقتدار لدرب مهم من دروب العلم والمعرفة، ولا تزال كلماته الأولى التي قالها لي تتردد في مسامعي، حيث قال لي في أول لقاء بيننا {هذه الملاحظات والتوجيهات قلتها لغيرك، وأقولها لك، ولا يهمني إن كنت أنا أو غيري سيشرف على دراسة هذا الموضوع، المهم كثرة الاطلاع والدراسة حتى تتمكن من المادة العلمية حول موضوعك} خرجت من عنده وكأنني سقيم شفي من دائه، أو حائر أفاق من حيرته.

وبعد فترة من المطالعة والبحث عزمت على دراسة جانب محدد، وهو التنمية الحضرية ودورها في إحداث التغير والتحديث الاجتماعي في المنطقة، فكل ما حدث في المنطقة من

إنجازات ينضوي تحت مفهوم واحد هو التنمية في اتجاه الحياة الحضرية المستقرة، تلك التنمية التي شملت جوانب متعددة بقصد إحداث دفعة تنموية في المنطقة سعياً لتحسين الدخل والرفع من مستويات المعيشة، وقد شملت الدراسة خمسة فصول هي:

الفصل الأول شمل الحديث عن الإطار النظري للدراسة بداية بتحديد المشكلة وصولاً إلى فروض الدراسة أما الفصل الثاني فشمل الحديث عن معنى المفهوم وأبعاده، ووظيفة المفهوم، وهذا الجزء من الفصل الثاني شكل قاعدة فلسفية على ضوئها يمكن صياغة مفهوم الدراسة بطريقة سليمة، بحيث يمكن الربط بين الفكرة والواقع، وكذلك الربط بين المعاني والمضامين المتشابهة التي قد تحتويها مفاهيم أخرى، ومن بين المفاهيم التي يعتقد الباحث في ارتباطها بمفهوم الدراسة مفهوم التغير الاجتماعي، ومفهوم التحديث، ومفهوم التحضر، ومفهوم الحضرية. وفي الفصل الثالث انصب الحديث على التنمية وما يرتبط بها من تطبيقات، فشمل الحديث عن تنمية الموارد البشرية باعتبارها من أهم مقاصد التنمية بصفة عامة، والتنمية في الدول النامية، والتنمية في البلاد العربية، والتنمية الحضرية في ليبيا، كما شمل الفصل الثالث الحديث عن الأيكولوجية الحضرية، والمدينة، والإطار الأيكولوجي، والمدينة المتنامية، والمدينة الصحراوية، والسكان، والتنمية الحضرية، والتصنيع، والتنمية الحضرية، والفروق الريفية الحضرية.

وفي الفصل الرابع تحدثت الدراسة عن واحة الكفرة من الماضي إلى الحاضر، وشمل هذا الحديث إعطاء نبذة تاريخية عن منطقة الكفرة مع عرض لثقافة ومعتقدات سكان المنطقة، وكذلك أهم التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المنطقة، وكذلك عرض لأهم منجزات التنمية الحضرية في المنطقة.

وكان الحديث في الفصل الخامس منصباً على الإجراءات المنهجية التي مرت بها الدراسة. وتم عرض البيانات في جداول أحادية وثنائية وتم تحليل البيانات باستخدام النسب المئوية والاختبارات الإحصائية بالإضافة لملخص لأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة.

إن الكتابات التي تناولت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان هذه المنطقة تعد نادرةً جداً فلا نكاد نعثر على شيء يذكر أو ذي قيمة، وإن وجد شيء من ذلك فلا يعدو كونه فقرات متناثرة شاردة أو لمحات عابرة خاطفة، وهذا النقص الكبير في مكتبتنا الليبية، وبالتالي في المكتبة العربية نحن المسئولون عنه قبل غيرنا، ونحن المطالبون بالعمل على محاولة سده دون سوانا، وهذه الدراسة تعتبر مساهمة على هذا الطريق.

إن هذا العمل بكر أو يكاد، إذ لم يسبق لأحد فيما نعلم أن أجري دراسة اجتماعية شاملة على هذه المنطقة، (على هذا النحو على الأقل)، ولكونه غير مسبوق فإنه غير تام بالضرورة، وهذه دعوة لإجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية على هذه المنطقة، ونحن على استعداد لتقبل أي نقد، أو ملاحظة أو توجيه لخدمة هذه الدراسة، وتنحية أي عائق يقف في سبيل إظهارها بالشكل العلمي السليم. هذا ما وفقني الله له فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي...

والله نسأل أن يوفقنا لما يحبه ويرضى.

معد الدراسة
د. محمد فرج صالح رحيل

الكفرة/أبريل/نيسان/2000ف

الفصل الأول

الإطار النظري

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- تحديد المشكلة
- الأهمية، ومبررات قيام الدراسة
- أهداف الدراسة
- متغيرات الدراسة
- أهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة
- الدراسات السابقة
- فروض الدراسة

الفصل الأول

الإطار النظري

تحديد المشكلة:

تشهد دول العالم بصفة عامة، والنامية منها بصفة خاصة تحضراً هائلاً، حيث ارتفعت وتيرة التكدس السكاني العمودي والأفقي في المدن، وزاد التوجه نحو استخدام المعدات التقنية والتكنولوجية في الحياة العصرية، وحدث في جميع المجتمعات مزج بين الجوانب المادية والمشاعر المعنوية، ونتج عن ذلك ولادة مبتسرة للعلاقات الاجتماعية، وتنازع المسؤولية بين الجهات العامة والخاصة حول المسؤولية عن التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي،.عموماً ظلت عناصر هذه العملية غير واضحة الأبعاد، وأصبحت دراسة المجتمع، ومن ثم فهمه، والتنبؤ بمستقبله، من الأمور المجهدة للباحثين وتراوحت وجهات نظرهم بين نظرات تفاؤلية أكثر من اللزوم، وأخرى تشاؤمية زيادة عن الحد، والموقف الأسوأ من هذا وذاك، الذي وقفه بعض الباحثين هو الموقف الحيادي تجاه تلك التغيرات[1].

وما يمكن استفادته في هذا المجال، والتأكيد عليه هو تراجع الأساليب البدائية والتقليدية في الحياة فقد تم استخدام أساليب صارمة مع البيئة والمتغيرات الاجتماعية، وأصبح الأسلوب الحديث، والوقع السريع للحياة يفرض نفسه على الفرد والجماعات لدرجة أصبح معها تجاهل مثل هذه التغيرات يعد من الأمور الصعبة، إن لم نقل بالغة الصعوبة، وإذا كانت هذه التغيرات قد حدثت في بعض الدول بشكل تلقائي وتدريجي، ووفقاً لتطورات معينة، فإن هناك دولاً أخرى أجبرت هذه التغيرات بإذن الله على الحدوث، وحددت لها مجالاتها ومساراتها، وأخذت تنسج على منوال الدول المتقدمة، في محاولة منها

لاقتفاء أثر تلك الدول، وحاولت السير في أقصر الطرق لتعويض ما فاتها، وسميت تلك البرامج بالبرامج التنموية.

وفي محاولة لتفادي القصور في البرامج التنموية تم تبني سياسات تنموية متعددة ومتنوعة الاختصاصات في كافة جوانب ومجالات الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية...إلخ، حيث تم الانطلاق من فكرة أن الحياة هي ذلك الكل المركب الممزوج بالمتطلبات والإمكانيات، ومن بين تلك الجوانب المتعددة للتنمية كانت التنمية الحضرية، حيث إن تنمية المجتمع في الجوانب الحضرية يعد أمراً حيوياً ومهماً للمجتمع، وخاصة المجتمعات التي تبنت النموذج العصري والحديث كأسلوب للحياة، ومن هذه المنطلقات وغيرها- تم تحديد البحث في (عوامل التنمية الحضرية) موضوعاً مبسوطاً للبحث في المجتمعات التي تعيش في البيئة الصحراوية متخذاً من مدينة الكفرة ميداناً لتطبيق هذه الدراسة. هذا وقد أدت برامج التنمية بصفة عامة، والتنمية الحضرية بصفة خاصة في بلادنا إلى تحولات وتغيرات وتباينات في مستوى الدخل، والعلاقات الاجتماعية، والأشكال الفيزيقية والنفسية للحياة، وأوجدت أنماطاً متعددة من الإسكان، واستغلال الأراضي، وتباينت اتجاهات أفراد المجتمع حيال هذه التغيرات والتطورات، فتميزت بعض الاتجاهات بالحيادية المبالغ فيها، والبعض الآخر بالتهافت المحموم على تلك التغيرات، وهذا بالتالي أوجد تبايناً حتى في وجهات نظر الذين حاولوا دراسة كل هذه التركيبة المعقدة.

ونحن من جهتنا نزعم أن التنمية الحضرية كانت من أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى وجود هذه التوليفة الممزوجة بالتناقضات.

الأهمية ومبررات قيام هذه الدراسة:

قد لا يخفى على أي باحث مطلع أن الأهمية الخاصة لأي دراسة هي في حقيقة الأمر مبرر لوجود هذه الدراسة. ويمكن النظر لأهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، من أهمها:

1- إن موضوع التنمية الحضرية من الموضوعات التي تشكل مادة غنية للبحث والدراسة بما توفر للدارس من جوانب نظرية وتطبيقية، جديرة بالدراسة والبحث.

2- الوقوف على الدور الذي لعبته التنمية الحضرية في تغيير مفاهيم أفراد المجتمع وعاداتهم وتقاليدهم، واستجابة المواطن لهذه المتغيرات يعد أمراً مهماً للغاية بعد فترة تجاوزت نصف قرن على قيام الدولة الليبية.

3- وبصدد أهمية هذه الدراسة يعد البحث في الدور الذي لعبته التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية قليلاً إن لم يكن نادراً، فقد ظلت المجتمعات الصحراوية وما يحيط بها من خصوصية مبعدة عن بساط البحث لفترة طويلة، وبحث هذا القطاع من المجتمع له أهمية خاصة، لأن هذا القطاع من القطاعات المهمة في المجتمع.

4- كان من أهم دواعي التركيز على التنمية الحضرية هو أنها تتناول الآتي:

أ- توجيه النمو الحضري لمناطق معينة.

ب- تحقيق النمو المتوازن في مختلف أقاليم الدول.

ج- الحد من هجرة السكان.

د- ضبط وتصحيح انتشار وتوسيع المدن القائمة.

هـ- تثبيت الحدود السياسية للدول.

وجملة هذه القضايا التي تشتمل عليها التنمية الحضرية تكسب هذا الموضوع حيوية، خاصة عند ارتباطه بمنطقة البحث.

5- واقع مجتمع البحث، والذي يفتقر إلى الدراسات بصفة عامة، وخاصة في الجوانب الاجتماعية التي تميز هذا المجتمع، وكذلك طريقة وأسلوب التكيف مع البرامج التنموية.

فلم يسبق فيما نعلم أن تم دراسة هذا المجتمع (منطقة الكفرة) من قبل متخصصين في مجال العلوم الإنسانية باستثناء بعض الدراسات الجغرافية. والتي لا ترضي فضول الإنسان العادي، فما بالك بالمتخصص والمهتم بدراسات التنمية والتحديث والتغير الاجتماعي.

6- ويمكننا في هذا الصدد إضافة مبرر شخصي، فخلال إقامة الباحث في هذه المنطقة (لفترة طويلة نسبياً) أثيرت ملاحظات ظلت تلح عليه فحاول فهمها فهماً علمياً دقيقاً من خلال الدراسة والبحث.

أهداف الدراسة :

إن الهدف من الدراسة والغرض منها لا يخرج في حقيقة الأمر عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

أولا: الهدف العام:

التعرف على هذه المنطقة المهمة من مناطق ليبيا، والتعريف بها من خلال دراستها دراسة معتمدة على مناهج وطرق البحث العلمي المتبعة في علم الاجتماع، حيث تندر الدراسات الشاملة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والتغيرات المصاحبة لهذه الأوضاع داخل هذه المنطقة.

ثانيا: الأهداف الفرعية:

1- دراسة التنمية الحضرية باعتبارها من المفاهيم الحديثة نسبياً، وتحديد دورها في التغير والتحديث الاجتماعي، ومحاولة إبراز هذا المفهوم، وإعادة صياغته بطريقة تلائم الهدف من هذه الدراسة.

2- التعرف على أهم المشاكل التي تعاني منها مدينة الكفرة، والصعوبات التي تواجهها الجهات الخدمية داخل المدينة، وأهم احتياجاتها.

3- التعرف على كيفية نمو الحياة الاجتماعية وتطورها في هذه المدينة.

4- إلقاء الضوء على التغير الذي حصل في مدينة الكفرة وتحولها من منطقة تعتمد على الزراعة والتجارة المحدودة إلى منطقة تجارية بالدرجة الأولى، وزراعية بالدرجة الثانية.

5- التعرف على أهم الآراء والاتجاهات التي كونها المواطنون حول جملة من القضايا، باعتبار أن التنمية من، ولأجل المواطن، وتأثير المد الحضري، وأسلوب الحياة الحضرية على المجتمع، ومدى المشاركة الجماهيرية في هذه البرامج التنموية.

6- التعرف على خصائص البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمنطقة.

7- هذه الأهداف مجتمعة تشكل دون شك قواعد لحل مشاكل حالية، ومعطيات نظرية لخطط مستقبلية شاملة للمنطقة.

متغيرات الدراسة :

أولا: المتغيرات المستقلة:

1- التنمية الحضرية باعتبارها عملية اجتماعية شاملة ومقصودة وهادفة، تتضمن "المستوى التعليمي، والخلفية الاجتماعية والثقافية، والروابط الاجتماعية"

2- التنمية الحضرية باعتبارها عملية اقتصادية شاملة ومقصودة وهادفة، تتضمن "الدخل، المهنة، ونوع السكن"

3- التنمية الحضرية باعتبارها عملية ثقافية شاملة ومقصودة وهادفة، تتضمن "وسائل الإعلام المختلفة والترفيه"

ثانيا: المتغيرات التابعة:

وقد تم اعتبار التغير الاجتماعي والتحديث نتاجاً لعملية التنمية الحضرية، وتم التعبير عنهما كالآتي:

1- التغير الاجتماعي، وهو العملية غير المقصودة، التي تؤثر في البناء الاجتماعي للمجتمع، وهي عملية غير محددة الاتجاه، وتتضمن" العلاقات الاجتماعية، والتغير في المهنة، وانتشار الجرائم والمشاكل في المنطقة، والتغير في شكل السكن ".

أهم المتغيرات المستقلة
العوامل المساعدة
الأهداف المراد تحقيقها
1
التنمية الحضرية باعتبارها عملية اجتماعية مقصودة وهادفة.
2
التنمية الحضرية باعتبارها عملية اقتصادية شاملة مقصودة وهادفة.
3
التنمية الحضرية باعتبارها عملية ثقافية شاملة ومقصودة وهادفة.
4
التنمية الحضرية باعتبارها عملية سياسية شاملة ومقصودة وهادفة.
تواجد تاريخي واستراتيجي وتشبع روحي وثقافي وأفكار تقليدية موروثة
بيئة اجتماعية متفاعلة ووجود متكيف مع بيئة صحراوية قاسية.
التعرف على المكون المادي داخل المدينة بما يشمله من مساكن، ومباني، وطرق، ومرافق، وخدمات صحية وتعليمية.
التعرف على المكون المعنوي الذي يشمل المعاني والأفكار التي عكستها تلك المباني، والثقافة الاجتماعية، ومكونات النسق الاجتماعي داخل المدينة.
إلقاء الضوء على أهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عكستها التنمية الحضرية داخل المدينة، والتي يتم التعبير عنها عن طريق مواقف واتجاهات وطموح سكان المدينة.
التعرف على أهم المشاكل التي تعيق التنمية الحضرية داخل المدينة من تحقيق أهدافها.

2- التحديث هو التغير الذي يصيب البناء الاجتماعي والسلوك مما يعطي أفراد المجتمع توجهات أكثر عقلانية نحو بعض القضايا، ويتضمن" عمل وتعليم المرأة، ومستوى الطموحات والتوقعات، ومستوى تعليم الابن، والاستقلال في السكن، والعقلانية في حل الخلافات والمشاكل العائلية"

أهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة

التغير الاجتماعي:

يشير مصطلح التغير الاجتماعي إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي، والنظم والعادات، وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج لتغير إما في بناء فرعي معين، أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية.

وقد تناول هذا المفهوم مجموعة من العلماء.

فقد ذهب كارل ماركس إلى أن التغير الاجتماعي" يرتبط في أساسه بالعامل الاقتصادي باعتباره المحرك الأساسي لكل عملية تغير، والتي تؤدي بدورها إلى تغيرات متعاقبة في بقية نواحي المجتمع. أما ماكس فيبر فقد أرجع سبب التغير الاجتماعي إلى العامل الديني"[2]

وينظر فيرتشايلد Fairchild للتغير على أنه" تغير يعتري العمليات الاجتماعية، أو النظم الاجتماعية أو التكوينات الاجتماعية. وقد يكون التغير تقدمياً، أو تأخرياً، ثابتاً أو مؤقتاً، مخططاً، أو غير مخطط، موجهاً أو غير موجه، مفيداً أو ضاراً، كما يعرف كينجزلي ديفز Kingsli Davis التغير بأنه كل تغير في التنظيم الاجتماعي، سواءً في تركيبه أو في وظائفه.

أما مالينوسكي فيشير للتغير من البداية بأنه العملية التي يتحول بها نظام المجتمع من نموذج إلى آخر، أما عند هربرت سبنسر فيشير التغير إلى انتقال المجتمع من حالة يسودها التجانس إلى حالة اللاتجانس"[3]

وعرض فون فيزه Lvon.wiese ملخصاً لاستخدامات مصطلح التغير الاجتماعي، حيث يرى أنه إما أن يستخدم كبديل محايد لفكرة التقدم، أو أن يستخدم استخداماً إحصائياً يجعل من التغير تصوراً كمياً خالصاً، وقد قصر مصطلح التغير الاجتماعي على التحولات التي تطرأ على علاقة الإنسان بالإنسان، أما جيتر برج، فإنه يفهم التغير الاجتماعي بوصفه تغيراً في البناء الاجتماعي مثل حجم المجتمع، وتركيب القوة والتوازن بين أجزاء أو نمط التنظيم.

أما روس Ross فيعني بالتغير الاجتماعي" التعديلات التي تحدث في المعاني والقيم التي تنتشر في المجتمع أو بين جماعاته الفرعية"[4]

وأما جون لويس جيلين وجون فيليب، فيذهبان إلى أن التغير الاجتماعي يعني التحول في أنماط الحياة. وهو عند روجرز Rogers عملية مستمرة خلال فترة من الزمن، تطرأ فيها اختلافات على العلاقات البشرية[5].

والواقع أن التحليل الاجتماعي للتغير الاجتماعي أصبح يتطلب الإجابة على بعض التساؤلات الرئيسية وهي:

- ما هو الشيء الذي يتغير؟
- وكيف يتغير؟
- وما هو اتجاه التغير؟
- وما هو معدل التغير؟
- ولماذا حدث التغير، ولماذا كان ممكناً؟
- وما هي العوامل الرئيسية في التغير الاجتماعي؟[6]

لا يكاد يخلو كتاب من الكتب التي تناولت القضايا الاجتماعية من الحديث عن التغير الاجتماعي بشكل أو بآخر، واختلفت تلك الكتابات بين الإطناب والاقتضاب في تناول هذا المفهوم وأبعاده، وقد افتتن بعض الباحثين بهذا المفهوم، فجاوزوا به مرحلة التنظير إلى

التطبيق، فتارة يتم دراسته على أنه متغير مستقل أدى إلى حدوث جملة من المتغيرات في بناء المجتمع وأحياناً أخرى ينظر له على أنه تابع.

وقد اعتبر التغير الاجتماعي في بعض الدراسات الأخرى مصدراً لإفراز الثقافات المختلفة والتوجهات المتباينة، التي تؤدي بدورها إلى إحداث أصداء داخل النسق الاجتماعي، يمكن تشبيهها بالدوائر التي تتشكل عندما يتم إلقاء حجر في بركة ماء ساكنةً، وتناول هذا المفهوم سواء كسبب، أو كنتيجة لا يضعف من حقيقته ففي كلتا الحالتين لا يمكن الاستغناء عن هذا المفهوم.

ونحن في هذه الدراسة نعني بالتغير الاجتماعي تلك التحولات والتغيرات التي حدثت في المجتمع نتيجة لبرامج التنمية الحضرية التي تم استحداثها في المنطقة، وهو بذلك يعني التغير غير المقصود، الذي يمكن من خلاله التعرف على الحالة التي وصل إليها سكان المنطقة، من خلال التعرف على التغير في مستوى الدخل، والمستوى التعليمي، وشكل الأسرة، وتأثير العادات والتقاليد، وانتشار بعض الجرائم والمشاكل في المنطقة، والتغير في شكل السكن، والمواد المنزلية، ومتابعة وسائل الإعلام...إلخ.

التحديث: وهو أيضاً من المصطلحات التي ثار حولها النقاش، فيرى جاسون فنكل وريتشارد جابل. بأن عملية التحديث تؤدي إلى "تغير العلاقات الاجتماعية، وإضعاف المعايير القديمة والتقاليد التي كانت ترشد الأفعال".[7]

أما جلفن Calvin فيرى أن التحديث عملية تشمل التغيرات البنائية الاجتماعية، فضلاً عن التغير في الاتجاهات السلوكية.[8]

وذهب سدانلي بايز إلى أن التحديث هو "اتجاه الدولة للاقتصاد المخطط الذي يحقق التنمية. وقد عرف دافيد أبترDavid Apter التحديث بأنه انتشار وتوزيع للأدوار المنظمة في المجتمعات بما يخدم الغرض الوظيفي في عملية التصنيع.

كما استخدم جورج بلانكستين المفهوم على أنه يشير لعملية التغير عن طريق اكتساب

أو استعارة الأنساق التقليدية للخصائص المرتبطة بالمجتمعات الأكثر تقدماً، والأقل في طابعها التقليدي"[9]

وذهب جون تيرنر John Turner إلى أن التحديث" عملية مركبة ومعقدة يتضمن التصنيع والتحضير والترشيد والعلمانية"[10].

ومفهوم التحديث، بالرغم من المعاني التي يحملها إلا أنه يشير في الغالب إلى تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تحولات في أنساق المجتمع ونظمه، مما يترتب عليه تغير في الطابع التقليدي للمجتمع، والأخذ بأسلوب الحياة السائدة في المجتمعات الأكثر تقدماً، والاتجاه العام في التراث الفكري حول التحديث يربط بين التحديث والأنومي، أو صراع الدور، وذلك للاعتقاد بأن التحديث يتسم بتغير المعايير والقيم نتيجة للتغير الكبير المفاجئ، مما يضعف الروابط الاجتماعية، وميكانزمات الضبط الاجتماعي[11].

ويرى هربرت بلومر Bulmer أن التحديث يمكن قياسه وملاحظته من خلال بعدين:

1- التحول من مجتمع تقليدي خصوصي إلى مجتمع حديث عام.
2- وجود المؤسسات المتخصصة لمعالجة المشاكل الناجمة عن تغير بنية المجتمع[12].

ويهتم ماريون ليفي بالتحديث من منظور مختلف، إذ يعتبره قابلاً للتدرج، لأنه يظهر في أشكال مختلفة، فيمكن اعتبار المجتمع أكثر أو أقل حداثةً تبعاً للمدى الذي يستخدم فيه أعضاؤه المصادر غير الحية للطاقة، أو استخدام أدوات لمضاعفة أثر مجهوداتهم، والتحديث مصطلح شامل يصف تغيرات عديدة في وقت واحد، وعلى مستويات متعددة[13].

ويتبنى الدكتور لوجلي صالح الزوي مفهوماً للتحديث أكثر إجرائية، وذلك في دراسته عن توطين البدو في ليبيا، حيث يرى" أنه يمكن قياس التحديث، وذلك باستخدام الخدمات التي تقدم في المجتمع في مجال التعليم والصحة والكهرباء والطرق والمياه والصرف الصحي ووسائل الاتصال والمواصلات.

فكلما تقدم مستوى هذه الخدمات كان ذلك دليلاً على سير المجتمع في اتجاه التحديث،

إضافة إلى مدى مساهمة أفراد المجتمع في تحقيق التقدم في مجال الاقتصاد والسياسة، أي مدى مساهمتهم في ازدهار المجتمع اقتصادياً ومدى مشاركتهم في صنع الحياة السياسية به، كل هذه الأشياء أو بعضها تعد مؤشراً من مؤشرات التحديث[14].

وقد لا يكون الاختلاف حول هذا المفهوم واستخداماته أقل من غيره من المفاهيم المهمة في علم الاجتماع.

إلا أننا في هذه الدراسة نعني بالتحديث الاجتماعي، التغير في اتجاهات الأفراد نحو بعض القضايا المهمة، مثل عمل المرأة، والرغبة في اقتناء السلع المعمرة، والتوجه نحو بعض العادات والتقاليد، فكلما كان توجه الفرد عقلانياً كان أكثر حداثة، إضافة إلى إيجابية تطلعاته وطموحاته نحو المستقبل.

التنمية الاجتماعية:

جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة أن التنمية ما هي في الحقيقة إلا تلك الجهود المبذولة من قبل المواطنين والحكومة في سبيل تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولتسهيل مساهمة هذه المجتمعات في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بقدر الإمكان.

والتنمية لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي مثلاً. وإنما تشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية على اختلاف صورها وأشكالها، فمنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو نفسي اجتماعي، ومنها ما هو ثقافي، ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو تربوي، ومنها ما هو قانوني، ومنها ما هو إداري.

والتنمية كمصطلح يستخدم دولياً على نطاق واسع، يشير إلى عملية تغير تتضمن سياسات محدودة، وتشرف على تنفيذه هيئات مسئولة[15] ومفهوم التنمية مفهوم مشبع بالأغراض الإنسانية، وعموماً عملية التنمية لا يمكن أن تبرر ذاتها، ولكن ما يبررها هو ما تهدف إليه، فهي عملية مقصودة وهادفة، متضمنة لمعانٍ ومقاصد إيجابية بالضرورة.

والمتتبع لمعاني هذا المفهوم يلاحظ أن هناك أكثر من مفهوم يرتبط بكلمة التنمية، خاصة التنمية الاجتماعية، ولعلها جميعاً تستخدم على نحو فيه من الغموض أكثر مما فيه من الوضوح، فلا نعرف حتى الآن تعريفاً دقيقاً واضحاً لأركان هذا المصطلح الهام الذي لم يعد من الممكن لأي من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية تجاهله أو أخذه مأخذاً سطحياً[16].

وقد تعرض لهذا المفهوم بالتعريف جملة من العلماء- من بينهم روستو الذي ذهب إلى "أن التنمية تلك العملية التي تهدف إلى تغيير علاقات الإنسان بالإنسان الآخر، وبالأشياء، وبالحياة، بمعنى أنها تعمل على تغير نمط حضارته، فالتنمية عنده تغير الإنسان أكثر من كونها تغيراً لبيئته الطبيعية". [17]

أما دينهام DUNHAM فيعرف تنمية المجتمع بأنها" الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع، وذلك بتشجيع وحث المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم، وتعاون بعضهم مع بعض مع تقديم المعونة الفنية اللازمة عن طريق المنظمات الحكومية والأهلية.

ويرى هوبهاوس أن التنمية هي المعرفة التي يمكن بواسطتها اكتشاف السيطرة على الموارد البشرية والمادية"[18]، ويوضح البروفيسور سيمون كايزيز أن التنمية الاقتصادية للمجتمعات الصغيرة ترجع إلى إحساسها بالمجتمع المحلي، ويرى المفكران جيرهارد كولم G.COLM وتيودر جيجرT.GEIGER أن للتنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة أهدافاً اجتماعية، فبرامج الإنتاج الاقتصادي التي تتضمنها التنمية الاقتصادية تستهدف في الواقع رفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية[19]، وبالتالي لا يمكن فصل التنمية الاقتصادية عن التنمية الاجتماعية، وذلك للارتباط الوثيق بينهما، بل أصبحت الموازنة بين الأمور الاقتصادية والاجتماعية من أولويات التخطيط في الدول النامية.

والتنمية الاجتماعية إضافة إلى أهدافها الاجتماعية فإنها تحقق أهدافاً اقتصادية، فتستهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات البشرية في المجتمع. بل

هناك من يذهب أبعد من ذلك، ومن أمثلتهم رونالد روبنسون الذي يرى" أن إحداث التنمية ليس من الأمور السهلة في المجتمع، وإن نجاح هذه العملية في جانب يؤثر على الجوانب الأخرى، فمثلاً التنمية الزراعية الناجحة تؤدي إلى نمو عدد سكان المدن[20] والتنمية الاجتماعية لديَّ المصلحين الاجتماعيين تعني توفير الاحتياجات المختلفة، والأمن، والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وتكافؤ الفرص، والانتفاع بالخدمة الاجتماعية، وبذلك لا تتناول التنمية الاجتماعية حسب المفهوم الاجتماعي جانباً واحداً، وإنما هي عملية تغير في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي، أو في نظمه الاجتماعية، وأنماط العلاقات الاجتماعية وفي القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمي إليها[21] إضافة إلى أنها تتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي، والمشكلات العمالية، ومشكلات الهجرة، والمشكلات الأخرى الناتجة عن التغير السريع.

إلا أن التساؤل عن المسئولية في عملية الإنماء يظل من الأسئلة الملحة، فهناك من يرى أنها مسئولية مشتركة بين الدولة والمواطن، ولكن الواقع في أغلب التجارب التنموية في الوطن العربي يضع هذه القضية بالكامل على كاهل الدولة، وبالتالي يمكن النظر إليها باعتبارها تغيراً مقصوداً وهادفاً يقام وفق سياسات محددة.

وعملية التنمية تتعلق بالجوانب التالية:

1- تغيير مخطط في المجتمع.
2- تحسين ظروف ذلك المجتمع.
3- تحسين ظروف الأفراد.

نقصد بالتنمية الاجتماعية في هذه الدراسة نقصد بها المجهودات والبرامج التي تم تنفيذها في المنطقة، والتي تناولت قطاعات مختلفة، على رأسها التعليم، والمرافق العامة كالصحة، والمواصلات، والاتصالات، والزراعة، والصناعات الخفيفة،...إلخ. مما تم تنفيذه وفق خطة مرسومة، وذلك بقصد إحداث تغير في المجتمع.

التنمية الحضرية:

نظراً لأن التنمية الحضرية هي العملية التي تعيد بناء المجتمع وتركيبه، وتضفي طابعاً نظامياً على أنواع النشاط والسلوك الاجتماعي. فيمكن تعريفها بأنها تلك العملية الديناميكية التي تحدث في المجتمع، وتؤدي إلى تغيرات هيكلية في المكونات المادية بالدرجة الأولى، فهي عملية تغير ونمو في آن واحد[22].

تنطوي التنمية الحضرية" على مجالات فكرية وتكنولوجية واقتصادية ومادية، سواءً من حيث قهر الظروف الجغرافية والمسافات المكانية، أو إطالة عمر الإنسان، من حيث تحسين مستويات الرعاية الطبية، وإيجاد وظائف مستحدثة باستمرار، وترتبط التنمية بالأساليب الحضرية باعتبارها من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها المجتمعات الحديثة، والتي تؤدي إلى الارتفاع بمستوى المعيشة"[23].

يمكن التعرف على التنمية الحضرية من خلال الإنتاج الصناعي، والاستغلال الزراعي للأرض، ومتوسط دخل الفرد، ومعدل المواليد والوفيات، وأطوال الطرق، والسكك الحديدية، ونصيب الفرد من الطاقة المولدة، ومتوسط عمر الفرد، ومعدل الزيادة السكانية، ونسبة الأمية[24]، وبالتالي يرتبط النمو الحضري بازدياد وسائل النقل وتقدم المواصلات كالسفن والقطارات والسيارات والطائرات، وتعتمد الحياة الحضرية بالضرورة على التجارة، وتطوير الأسواق المحلية والعالمية، وعلى جلب الفائض الزراعي، والمواد الخام من المناطق المحيطة. ولا يمكن الحصول على معدلات عالية للحياة المدنية إلا إذا كانت وسائل النقل الداخلي والخارجي مضبوطة إلى أعلى درجة [25].

تطورت احتياجات الإنسان، وأدى هذا بالضرورة إلى تطوير البرامج الاجتماعية لتقابل هذه الاحتياجات وأصبحت التنمية الحضرية وسيلة لتوفير هذه الاحتياجات أو لتكون الرمز الذي يعبر عن هذه الاحتياجات، وهذا التعبير أخذ شكلين:

أ- خدمات أساسية: كالتعليم، والإسكان، والصحة، والأمن، والخدمات الاجتماعية والثقافية، وهذه الخدمات موجهة للأفراد بالدرجة الأولى.

ب- خدمات عامة: تمثلت في برامج التوعية، والمرافق العامة، وخدمات التطوير والصيانة، والمعنى العام لمفهوم التنمية الحضرية، والذي تم تبنيه في هذه الدراسة قد لا يخرج عن هذا الإطار. حيث اعتبرنا التنمية الحضرية العملية المقصودة والهادفة التي تم التخطيط لها وتنفيذها في المنطقة من أجل إحداث التغير الاجتماعي والتحديث الاجتماعي. وشملت إنشاء المساكن وشق الطرق وتوفير القروض والخدمات بجميع أنواعها الصحية والتعليمية والتجارية، وتوفير العدالة الاجتماعية...إلخ وبالتالي شكلت التنمية الحضرية دور المسبب، وما حدث من تغير وتحديث اعتبرناه نتيجة لها.

الحضرية:

عرفت الحياة الحضرية منذ عرف الإنسان الاستقرار وبناء المساكن في تجمعات بقصد الحماية والترابط بين أفراد الجماعة الواحدة. وأصبح هذا المجتمع نموذجاً من نماذج التفاعل الاجتماعي، نتج عنه تركز عدد من السكان في مناطق محدودة نسبياً، وعكست هذه الحياة التنظيم الواضح للمجتمع، وذلك في حدود تقسيم العمل، والمستوى المتفوق من التكنولوجيا، والتنقل الاجتماعي السريع، والاعتماد المتبادل بين أعضاء المجتمع في أداء الوظائف الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية. وتجدر الإشارة إلى أن كتابات زيمل، وسوروكن، وزيمرمان، وبارك و ويرث Wirth طرحت جملة من الخصائص التي تميز الحياة الحضرية كطريقة للحياة[26]" إن المظهر المميز لأسلوب حياة الإنسان في العصر الحديث هو تركزه في تجمعات هائلة، تقام فيها مراكز محددة تعمل على إشعاع الأفكار والممارسات التي نطلق عليها اسم الحياة الحضرية[27].

يعني مصطلح الحضرية. " الأخذ بالأساليب الحضرية في الحياة، ولا يقتصر ذلك على الجوانب المادية، وإنما يشمل كذلك الجوانب غير المادية. وتقبل نسق القيم الحضرية"[28].

وللتعرف الدقيق على هذه الحياة تبني ويرث Wirthجملة من الخصائص، يأتي في مقدمتها.

1- تقسيم معقد للعمل.
2- معدل عال للتنقل ((للحراك)) المكاني والاجتماعي.
3- الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الناس.
4- اللاشخصية في العلاقات، وانقسامية الأدوار الاجتماعية، والاعتماد على أساليب غير مباشرة للضبط الاجتماعي.[29]

ونحن في هذه الدراسة نعني بالحضرية استخدام الأسلوب العقلاني في الحياة، ويمكن التعرف عليه من خلال جملة الخيارات المطروحة حول جملة من القضايا مثل السكن المستقل للأبناء، ورأي المبحوث في تصنيف نفسه، وطريقته في حل الخلافات والمشاكل الاجتماعية،...إلخ.

التحضر:

يعرف بأنه عملية التركز السكاني. ويتم بوسيلتين: إما بزيادة عدد أماكن التجمع السكاني أو نمو حجم التجمعات السكانية، وهناك عاملان ملازمان لعملية التحضر، هما: السكان والتقدم العلمي.[30]

فالتحضر يعني حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وما يتبع ذلك من تزايد نسبة السكان المقيمين في الأماكن الحضرية عن نسبة الذين يقيمون في المناطق الريفية. كذلك يتضمن معنى التحضر انتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية، وفي هذا الصدد تلعب وسائل الاتصال دوراً مهماً من أجل نشر الثقافة الحضرية في المناطق الريفية.

وهذا يعني أن المصطلح يتضمن انتشار المراكز الحضرية، وامتداد تأثيرها بحيث تستوعب المناطق الريفية، وانتشار التأثير هنا معناه انتشار العادات والسمات السائدة في المراكز الحضرية[31].

هناك من يرى أن المقصود بالتحضر هو "الدلالة على تمام عملية من عمليات التغير، تتم عن طريق انتقال أهل البادية أو الريف إلى المدينة، وإقامتهم بمجتمعها المحلي، ومن ثم يكتسبون تدريجياً أنماط الحضر، فإذا تم لهم امتصاص الأنماط الحضرية قيل إنهم تكيفوا حضرياً، أو بمعنى آخر تحولت أساليب معيشتهم إلى طريقة أهل المدن، وقد يحدث التحضر بطريقة عكسية كأن تغزو الأساليب الحضرية الريف وقراه بأي صورة من الصور، ينتج عنها امتصاص قيم الحضر". (32)

كذلك يتضمن التحضر نمو أهمية المكان، مما يدعو إلى تحرك بعض سكان الريف إلى المدن لتكوين علاقات جديدة، وشغل مراكز جديدة(33)

وعملية الانتقال من النمط التقليدي في الحياة إلى نمط آخر أكثر تطوراً وتعقيداً وتقدماً يمكن تسميته بالتحضر (34)

وإذا كان مفهوم الحضرية يسوده الغموض، وذلك لتعلقه بقضايا وخصائص اجتماعية يصعب إخضاعها للقياس الدقيق غالباً، فإن الأمر قد يختلف قليلاً مع مفهوم التحضر، حيث نجد بعض العلماء اعتمد اعتماداً كاملاً على الأساليب الإحصائية لتحديد هذا المفهوم وتتخذ بعض الدول معدلاً معيناً من السكان للحكم على المكان بأنه حضري أو غير حضري.

اعتمدت الأمم المتحدة على معدل 20 ألف نسمة كحد أدنى لاعتبار المكان حضرياً إلا أننا في هذه الدراسة، بالرغم من مراعاتنا لهذا التحديد، حيث يتجاوز سكان منطقة الكفرة 35 ألف نسمة حسب تعداد 1995 فاعتمدنا إضافة إلى ذلك، على عناصر أخرى، وهي انتشار المعارف، والمقتنيات الحضرية إضافة إلى التغير في شكل السكن، ونوع العمل، كأساس للحكم على المكان بأنه حضري.

الأسرة:

يعبر مفهوم الأسرة عن جماعة اجتماعية لا يمكن تجزئتها إلى جماعات أخرى، وتقوم على عناصر بيولوجية، وثقافية، والملاحظ أن تكوينها وبناءها، وأبعادها، وظروف معيشتها، واحتياجاتها، والعلاقات القائمة بين أعضائها، وعلاقتها مع الكيان الاجتماعي برمته تتنوع عبر الزمن.[35]

يرى بيرجس ولوك أن الأسرة مجموعة من الأشخاص ارتبطوا بروابط الزواج، والدم أو التبني، ويعيشون معيشة واحدة، ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج والزوجة، الأم والأب، والأخ والأخت، ويشكلون ثقافة مشتركة[36].

ويحاول جيلين أن يحدد أهم خصائص الأسرة من خلال وضعها في الإطار البيولوجي الثقافي الملائم فهي:

- **أولاً:** تتميز بوجود رابطة زواجية بين عضوين على الأقل من جنسين مختلفين.
- **ثانياً:** تعترف ببعض صلات الدم التي تنبني عليها مصطلحات القرابة والتزاماتها.
- **ثالثاً:** تشير إلى شكل معين من أشكال الإقامة.
- **رابعاً:** تقوم على مجموعة وظائف شخصية ومجتمعية تمارسها الأسرة[37].

يعرف أوجبرن ونيكسوف الأسرة بأنها" رابطة اجتماعية من زوج، وزوجة وأطفالهما، أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها"[38] وفي هذه الدراسة نعني بالأسرة مجموعة من الأشخاص تربطهم رابطة الزواج أو الدم، كالزوج والزوجة، أو الإخوة والأخوات، أو الزوج مع أبنائه، أو الزوجة مع أبنائها، أو الجد وأحفاده، أو الجدة وأحفادها، المهم أن تجمعهم معيشة واحدة وسكن واحد، ورب الأسرة هو المبحوث المستهدف بهذه الدراسة وهو الشخص العائل للأسرة، الذي يتولى أمورها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية...إلخ سواء أكان الزوج أم الزوجة أم الأخ أم الأخت أم الجد أم الجدة أم الحفيد، بشرط أن يكون ليبياً بغض النظر عن الحالة الاجتماعية.

الأسرة الممتدة:

هي أسرة تتكون بنائياً من ثلاثة أجيال أو أكثر، فهي تضم الأجداد، والأبناء، والأحفاد، وتؤلف الأسرة القرابية (التي تنظم في ضوء علاقة الدم) أسرة ممتدة[39].

وفي هذه الدراسة نقصد بالأسرة الممتدة تلك الأسرة التي تضم أكثر من جيلين داخلها، أو يوجد بها أحد الأقارب كالأخوال والأعمام وأبناء العم وأبناء الخال، سواءً أكانوا من جهة الزوج أم من جهة الزوجة.

الأسرة النووية:

هي الوحدة الأساسية للتنظيم الأسري، وهي تتألف من زوجين وأبنائهما، وقد تكون أسرة مستقلة أو جزءاً من أسرة أكبر، ويعتبر الزوج الذي تكون له زوجتان عضواً في أسرتين نوويتين[40].

يميز ميردوك p.Murdock.G بين" شكلين من أشكال الأسرة النواة، وبالتحديد الشكل الذي ينفصل عن والديه بعد الزواج، من حيث الإقامة والحياة الاقتصادية، ولكن يظل هناك ارتباط بين أسرة الابن وأسرة والديه"[41]، في هذه الدراسة نعني بالأسرة النووية، الأسرة التي تتكون من الزوج والزوجة، وأبنائهما فقط ويكونون منفصلين عن أسرتهم الأصلية في الإقامة والنفقات، والحياة الاقتصادية، بغض النظر عن مجموع أفراد الأسرة.

العائلة:

هي مجموعة من الأسر، يرتبط بعضها ببعض من خلال سلف مشترك أبعد من الأب، وليست الإقامة المشتركة شرطاً ضرورياً بالنسبة للعائلة، والعلاقة التي تربط أفراد العائلة ترجع في العادة إلى سلف مشترك[42]. ونعني بالعائلة في هذه الدراسة رابطة الدم التي يمكن تتبعها في خط النسب باتجاه الأب دون شرط الإقامة المتجاورة، وتضم في داخلها مجموعة من الأسر.

التفكك الاجتماعي:

يذهب كل من توماس وزنانيكي إلى أن التفكك الاجتماعي يشير إلى "نقص تأثير قواعد السلوك الاجتماعي على الأفراد أعضاء الجماعة، وقد يشير المصطلح أيضاً إلى انحراف عن القيم والمعايير في المجتمع، كما يشير التفكك الاجتماعي لديَّ بعض الباحثين إلى توتر أو تصدع أو ضعف يطرأ على العلاقات الاجتماعية، والتفكك الكامل يؤدي إلى انهيار النسق"[43].

وفي هذه الدراسة نعني بالتفكك الاجتماعي ضعف الروابط الاجتماعية، ونقص مرات التفاعل، والزيارة بين الأسرة أو الجيران. وعدم تقديم المساعدة للغير.

القبيلة:

عرفت هويت القبيلة بأنها" تجمع كبير أو صغير من الناس، يشغلون إقليماً معيناً، ويتحدثون نفس اللغة، وبينهم علاقات اجتماعية خاصة تعبر عن التجانس الثقافي بينهم"[44].

وفي هذه الدراسة نعني بالقبيلة معنى قريباً من هذا المعنى، حيث تعني القبيلة الوحدة المتماسكة من الناحية الاجتماعية، المرتبطة بإقليم معين، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلال اجتماعي، وهي تنقسم إلى أجزاء أصغر، ويسودها إحساس قوي بالتضامن والوحدة الاجتماعية.

العوامل:

والعامل يقرر أن حادثاً أو ظرفاً معيناً أدى إلى تحديد أو وجود ظرف، أو حادث آخر، والعامل يمكن أن يؤدي إلى نتيجة معينة أو مجموعة من النتائج.[45]" والمتغير هو العامل أو العنصر أو المشاهدة المتعلقة بصفة كمية أو نوعية".[46] وقد" يأخذ العامل صفات مختلفة، وبالإمكان ملاحظة التغيرات على وضعه أو قيمته".[47]

وتتعدد، وتتنوع العوامل التي تؤثر في حركة أو مسيرة المجتمع، إلا أن الشائع في تقسيم هذه العوامل هو العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتاريخية، والبيئية، والسياسية.

وإذا نظرنا إلى هذه العوامل، فإنها دون شك تشكل أساسيات التغير والتحديث في المجتمع. ولكن ذكر هذه العوامل مجردة دون الغوص في المقصود منها أو محتوياتها الداخلية يعتري الدراسة بالغموض. وتحاشياً لهذا الغموض نحاول توضيح المقصود من هذه العوامل في الدراسة الحالية.

أ- العوامل الاجتماعية:

تتضمن هذه العوامل رفع مستوى التعليم، وإتاحة الفرص للتعليم العالي، والتعليم المهني، وتوفير الوسائل التعليمية، فعن طريق التعليم يتم إذكاء الشعور بالولاء القومي. وخلق المهارات والاتجاهات التي تعتبر ضرورية للابتكار التكنولوجي[48]. والزيادة السكانية، وتوزيع السكان، إضافة إلى برامج التوعية الاجتماعية، والخدمات الصحية والإدارية، والتفاعل الاجتماعي مع الأجهزة الرسمية، وبرامج الضمان الاجتماعي، إضافة إلى دور القيم والتقاليد داخل المجتمع، كل هذه المفاهيم تعبر عن العوامل الاجتماعية.

ب- العوامل الاقتصادية:

تحتوي العوامل الاقتصادية على عناصر مهمة تحرك المجتمع في طريق التحديث، من أهمها انتشار الأنشطة الاقتصادية وتنوعها، وكذلك ارتفاع مستوى الدخل، وزيادة فرص الاستثمار، وتنوع البرامج الصناعية.

ج- العوامل الثقافية:

تتضمن العوامل الثقافية الجوانب الدينية، وتكنولوجيا الاتصالات، إضافة إلى التطور في مجال الطب والزراعة والصناعة، كما تشمل أيضاً الإعلام بمختلف أنواعه المرئي، والمقروء، والمسموع، وتعد وسائل الإعلام من أهم وأخطر عناصر العوامل الثقافية[49].

د- العوامل التاريخية:

وتتضمن الإقامة في مكان معين فترة من الزمن، وكذلك الظروف التاريخية المشتركة لسكان المنطقة، وطريقة تكيفهم مع ظروف الحياة داخل هذه المنطقة.

هـ- العوامل السياسية:

وتشتمل على توزيع القوة بين عائلات المنطقة، وعلاقتها بمناطق النفوذ، ودور الدولة في توزيع الثروة، والصلاحيات الإدارية، وضبط النشاطات في المنطقة.

و- العوامل البيئية:

وتشمل الظروف الخارجة عن إرادة الإنسان، كالموقع، وطبيعة الأرض، والخامات المعدنية، والمناخ[50] وتتضمن عملية التنمية الحضرية هذه العوامل مجتمعة. إضافة إلى أن عمل هذه العوامل لا يتم بطريقة منفردة، فهي تعمل كوحدة واحدة، وفى إطار مشترك، وفى نسق متفاعل، فعملية التنمية الحضرية تتضمن عدداً من العمليات المنفصلة والمتكاملة في نفس الوقت، فهي تتناول كل نسق من أنساق البناء الاجتماعي، كما أنها عمليات مترابطة بعضها مع بعض، وقد يحدث تفاوت في درجة التأثير بين مكونات البناء الاجتماعي، وهنا يمثل التدخل ضرورة حتمية من أجل التنسيق والتخطيط، وبخاصة أن إحداث التغيرات الاجتماعية وغيرها يتطلب وقتاً طويلاً[51].

المدينة:

عرفت المدينة أحياناً في ضوء اصطلاحات قانونية أو جغرافية أو اقتصادية، ففي ضوء الاصطلاحات القانونية لا يطلق على المكان اسم مدينة إلا عن طريق إعلان وثيقة رسمية تصدر عن سلطة عليا، ومن ناحية إحصائية هي ذلك المكان الذي يصل فيه عدد السكان إلى 20000 نسمة، ويظل هذا الرقم متغيراً حسب الظروف الخاصة بكل قطر على حدة.

ثم إن البعض قد حاول أن يعرف المدينة بأنها ذلك المكان الذي أصبح من الكبر، بحيث لم يعد الناس يعرف بعضهم بعضاً[52]. ونظر الجغرافيون إلى المدينة كمكان يشتمل على الشوارع والمباني والطرق... وغير ذلك من الماديات التي تجعل حياة المدينة ممكنة[53].

واعتبر الاقتصاديون المدينة مشروعاً اقتصادياً، وحاولوا جهدهم اكتشاف حقيقة السلوك الحضري كنتيجة لتقسيم العمل، واعتماد الناس المتبادل، وتفاوت مستويات الثروة[54].

وقد عرف ويرث Wirth المدينة بأنها مكان دائم للإقامة يتميز نسبياً بالكبر والكثافة، يسكنه أفراد غير متجانسين. أما روبرت بارك. فيرى" أن المدينة في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب، فإنها تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز.

ويدعم ماكس فيبر تصوره للمدينة عن طريق استعراض الخصائص المتعددة التي ميزت المدينة تاريخياً، والتي يعتقد أنها كامنة في طبيعتها، فيركز من حيث فكرته الاقتصادية، أو الطابع الاقتصادي للمدينة على أنماط الإنتاج والاستهلاك، ويربط بين نمو المدينة وبين الزراعة، والمدينة نتيجة من نتائج النمو أكثر منها محصلة خلق"[55].

أما تعريفات المدينة التي وردت في التعدادات، فعادة ما تقوم على تحديد حد أدنى من الأفراد، يصل إلى 2500 نسمة في الولايات المتحدة و2000 نسمة في اليابان، ولا تعتبر الأمم المتحدة المكان حضرياً (مدينة) إلا إذا تجاوز عدد سكانه 20000 نسمة، أيضاً جرى تعريف المدينة بأنها مجتمع محلى حضري كبير، يقوم على تبادل السلع والخدمات، ويتجه نشاط السكان فيه إلى الأعمال غير الزراعية، والتي تتميز بالتخصص والارتباط الوظيفي[56] والمدينة في هذه الدراسة هي المكان ذو الكثافة السكانية، المتمثل في منطقة الكفرة، وهي بالتحديد الجوف، والجوف الغربي، والتي تتميز بتوافر المرافق الحيوية والكثافة المرتفعة نسبياً، حيث وصل عدد سكانها حسب تعداد(1995م) إلى 23885 نسمة، وهذا يتطابق مع المقياس الذي تم اعتماده من قبل الأمم المتحدة لاعتبار المكان

حضرياً، إضافة إلى أن المناطق الأخرى لا تبعد مسافات كبيرة عن الجوف مما يجعلها أقرب للضواحي. إضافة على أن التقسيم الإداري يعتبر الجوف والجوف الغربي هما المنطقتان الحضريتان داخل منطقة الكفرة، وما عداهما ضواحي.

- **المنطقة:**

ونعني بها في الدراسة شيئاً يختلف عن المدينة، وحيثما وردت كلمة منطقة في الدراسة، فإننا نقصد بها مدينة الكفرة والواحات المحيطة بها.

- **الفيلا أو الدارة:**

ونعني بها في هذه الدراسة المسكن الذي استخدم الأسمنت المسلح في بنائه وسقفه، ويوجد به درج للصعود للطابق الأول سواءً أكان الطابق الأول تم بناؤه أم لا، وتحيط به ارتدادات من الجوانب.

- **المسكن الصحي:**

ونعني به في هذه الدراسة المسكن الذي استخدم الأسمنت المسلح في بنائه وسقفه، وهو مقتصر على الطابق الأرضي، وقامت الدولة ببنائه، وتوزيعه على المواطنين، وتسمى في الغالب [المساكن الشعبية].

- **البيت العربي:**

وهو ذلك المسكن الذي تم استخدام الأسمنت في بنائه، وهو مسقوف عادةً بالزنك أو الخشب.

- **الكوخ:**

وهو المبنى الذي استخدم الطين في بنائه، وهو مسقوف بجريد النخل عادةً.

- **خص الزرب:**

وهو السكن المبني بالكامل من جريد النخل.

الدراسات السابقة :

وفيما يلي نتعرض لأهم الدراسات التي تناولت التنمية الحضرية وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالدراسة والبحث. ومن أهم الدراسات في هذا الصدد دراسة الدكتور "عبد الحميد رشوان" والتي يتحدث فيها عن دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية حيث كان من أهم أهداف الدراسة:

1. إلقاء الضوء على ظاهرة التنمية الحضرية.
2. التعرف على كيفية نمو الحياة الاجتماعية وتطورها في منطقة كفر الدوار.
3. إلقاء الضوء على تحول تلك المنطقة من منطقة ريفية تعتمد على الزراعة إلى منطقة حضرية تعتمد على التجارة والصناعة.

أما منهج الدراسة والعينة:

استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي، واهتم بالتحليل والمقارنة، واستند على المنهج التاريخي المقارن، واستخدم الباحث كذلك منهج المسح عن طريق عينة عشوائية منتظمة مقدارها 1% من جملة عدد الأسر البالغ (100000) أسرة في جميع أنحاء مدينة كفر الدوار. واستفاد الباحث من هيئات التسجيل، والوثائق، والمنشورات السنوية الحكومية، والإحصاءات، واستخدم الباحث الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات.

وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

1. أن الأسرة فقدت بعض وظائفها في مرحلة سابقة لظهور التصنيع والتحضر. ولقد لعبت هذه المتغيرات دوراً مميزاً في تنمية المجتمع الصناعي، وظهر التخصص، وتقسيم العمل وأصبح هناك اتجاه إيجابي نحو عمل المرأة.
2. أن الأسرة في كفر الدوار اعترتها تغيرات ضخمة قبل ظهور التصنيع، فقد قلت حالات تعدد الزوجات، ومالت الأسرة إلى صغر الحجم، أيضاً نسبة عالية من أرباب الأسرة اختاروا زوجاتهم بأنفسهم، وتزوجوا في سن متأخرة، ومالت علاقات القرابة إلى التباعد.

3. أن ازدهار التجارة يؤدي إلى ظهور المدن واتساعها.
4. هناك نسبة كبيرة من أرباب الأسر لا تلجأ إلى الشرطة والمحكمة لحل المشاكل، وإنما يفضلون حل مشاكلهم بأنفسهم، أو عن طريق الأصدقاء[57].

وهناك دراسة عبد الرسول الموسى التي تناول فيها الوظيفة كإحدى إفرازات التحضر، وذلك نظراً لأن الوظيفة بالمفهوم الحالي لم تكن موجودة في دولة غنية مثل الكويت، ولا في الخليج قبل النفط، بل إن الوظيفة كعمل مدفوع ضمن إطار العلاقات بين رئيس ومرؤوس، وبوقت محدد لم تكن موجودة، ومن ناحية أخرى، فإن العمل لديَّ الغير غير موجود إلا ضمن العمل التقليدي في إطار التركيبة الاجتماعية، وهي الأسرة، وتتبع الدراسة طريقة تحليل العلاقات بين الوظيفة كنشاط مهني، وبين متغيرات مختلفة تلك المتغيرات التي تعكس العلاقة بين الموظفين على مختلف مراكزهم الوظيفية، وعلاقاتهم العملية في محاولة للتعرف على السلوكيات الاجتماعية والاقتصادية، والاتجاهات الفردية التي أحدثتها الوظيفة.

ويهدف البحث إلى التعرف على حجم وعمق هذه التغيرات من خلال مقارنة العلاقات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل وأثناء إنتاج النفط في القطاع الحكومي والخاص، والعينة عبارة عن 120 حالة، وقد اقتصرت هذه الدراسة على الموظفين الكويتيين لارتباط هذه الدراسة بهم.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1. تلعب الوظيفة دوراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وبالتالي أصبح الناس يدركون أهمية التعليم للوصول إلى هذه الوظيفة.
2. تشتمل الوظيفة على صيغة اجتماعية إضافة إلى صيغتها الإدارية، وهناك أكثر من 60% من القوة الكويتية تعمل لديَّ الحكومة، أو تتعامل معها، وذلك حتى العام 1981م.

3. ارتبطت الوظيفة بالتعليم الهيكلي للدولة، وأصبحت لها فاعليتها الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك أصبحت الوظيفة عنصراً مهماً في التغيرات الاجتماعية، وفي البناء الاجتماعي والحضري.
4. أن الوظيفة هي إحدى إفرازات التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي أعقب اكتشاف واستغلال عوائد النفط، والتي مازالت تمثل وجهين متناقضين (الوجه الحضري-الوجه الأسرى القبلي)، وهذا التناقض بلا شك له تأثير سلبي على حياة الإنسان، وما يشكله هذا التأثير من ضعف العلاقات، وعدم الرضا والإحباط، وهذه العوامل تعد أحد أمراض الحياة الحضرية[58]

وقد تناول الدكتور "عبد القادر القصير" أحياء الصفيح بالدراسة، وكان المنهج المستخدم هو منهج دراسة الحالة، هذا وقد بلغ حجم العينة (460) حالة بواقع نسبة تمثيل بلغت (16.29%) من جملة أسر الأحياء الثلاثة حي العربي، وحي البوشتين، وحي باب فاس، وأثبتت الدراسة أن أغلبية سكان أحياء الصفيح يبدون الرضا عن مساكنهم، لأنها تتناسب مع مواردهم المتواضعة، وأيضاً أوضحت الدراسة أن علاقات الجوار في أحياء الصفيح هي جد قوية، وتقوم على أساس معرفة وثيقة وتشابه في مستوى المعيشة بين السكان، فهي تعمل على تماسكهم إزاء الأخطار، وتخفف عنهم بالتالي الشعور بالعزلة، وقسوة الحياة الحضرية.

وأثبتت الدراسة أيضاً أن رب الأسرة هو المسئول عن تأمين احتياجات أسرته الاقتصادية والاجتماعية، وميزانيتها. [59]

قام الدكتور "نبيل حنا" بعدة دراسات على المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي، من بينها دراسته على (قارة أم الصغير، ودراسته على واحة سيوة) وهي دراسة أنثروبولوجية.

ويقدم الباحث وصفاً لأهم مظاهر التغير في هذه المجتمعات كالآتي:

1. تغير الاتجاه نحو العمل، فأصبح هناك رغبة في العمل خارج المنطقة.

2. هناك اتجاه إيجابي نحو عمل المرأة [60].
3. كما وجد تغير في العادات والتقاليد، فأصبح هناك اتجاه نحو الأزياء الأكثر عملية، والأكثر بساطة.
4. بدأ الأهالي يشاركون في القرار عن طريق عضويتهم في المجالس البلدية.
5. ساهم تطوير البنية التحتية في التغير الاجتماعي، فقد ساهمت الطرق البرية في ربط المناطق النائية بالمدن والقرى المجاورة لها.
6. لا يزال الاعتقاد في الأساطير والخرافات يسيطر على عقول أهالي المنطقة، ولكنها بدرجة تقل قليلاً عما كانت عليه في السابق [61].

وفي دراسة عن التغير والتنمية في المجتمعات الصحراوية حيث كانت منطقة الدراسة من حدود الإسكندرية شرقاً إلى منطقة الحمام مربوط غرباً، استخدم د. فاروق مصطفى إسماعيل، المنهج المقارن القائم على أساس استخدام المادة الإثنوجرافية المتاحة، والتي جمعت عن طريق الملاحظة المباشرة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها:

1. أن التكيف القائم بين الأفراد والبيئة الطبيعية يمكن أن يتأثر إلى حد كبير نتيجة قيام مشروعات الدولة.
2. أظهرت الدراسة أهمية العوامل الخارجية (قيام الحكم المحلي، والوجود القانوني للدولة، وقوانين الأرض، وقيام مشروعات التنمية)، وأنها أكثر فاعليةً وتأثيراً في إحداث التغير الاجتماعي.
3. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك إضافة واضحة للمحتوى الثقافي، وأن التراكم الكمي في المحتويات المادية أمر مسلم به، واختلال التوازن بين الإضافة في الجانب المادي واللامادي مرده إلى طبيعة البناء القبلي، والعصبية القبلية، واحتفاظ السكان بالرواسب الاجتماعية [62].

وتتفرد دراسة (موتو كوكاتا كورا) بالإشارة إلى مصطلح قرى البدو، حيث أطلقت هذه التسمية على المجتمعات السكانية الموجودة في (وادي فاطمة) في السعودية، وقد اعتمدت في دراستها على منهج الملاحظة بالمشاركة، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها:

1. التحول الاقتصادي الواضح في حياة سكان تلك المنطقة، حيث يمر ذلك الوادي بمراحل تغير اقتصادي عنيف وأساسي، حيث كان من أهم تلك التغيرات التحول عن المهن الزراعية من قبل المواطنين، وتم تشغيل عمال زراعيين من (اليمن) لفلاحة هذه الأرض، وانتشر ملاك الأراضي الغائبون، أو (المستثمرون لتلك الأراضي) وصاحب ذلك اختفاء نمط العمالة الزراعية اليومية، وأصبحت العمالة الزراعية تتلقى أجراً شهرياً، وتدفق أعداد من العمال الزراعيين من خارج المملكة على الوادي، والبدو الذين التحقوا بهذه الأعمال الزراعية تحولوا إلى سكان مستقرين استقراراً كاملاً، واختفى الجمال القديم، واختفى الدلال، والبائع المتجول، وظهرت السيارة.
2. ترى الباحثة أن قوة التقاليد الفعالة المؤثرة تمارس تأثيرها بشكل مستقل إلى حد ما على الجوانب الاقتصادية، فلم تستطع تيارات التغير أن تلغي تأثيرها، أو تمحو صورتها.
3. تلاحظ الباحثة، أن الناس في الوادي يهتمون أكبر الاهتمام بأصولهم القبلية، وكذلك ما زال يرفض أفقر فلاح بعناد ممارسة بعض أعمال ومهن معينة. (كالعمل في النظافة العامة- الحلاقة - الأعمال اليدوية)، وعلى الرغم من أن نسق القيم قد أبدى قدراً من الاستجابة للتغيرات الاقتصادية الجديدة إلا أنه يلاحظ في نفس الوقت أن نسق القيم لا يزال يؤثر في نمط التنمية الاقتصادية، ويلاحظ أن اتجاهات السكان إزاء بعض أنواع المهن والأعمال تتغير تدريجياً.
4. تؤكد الباحثة على أهمية التعليم الذي سيوسع من نظرة السكان للحياة[63]

وتعرض سعيد فالح الغامدي-للبناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية. وكان هدف الدراسة، الكشف عن الإيجابيات والسلبيات التي تتعرض لها المجتمعات القبلية.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التكاملي الذي يتيح أمام الباحث فرص اختيار أكثر من منهج ووسيلة، وذلك حسب ظرف البحث ومقتضياته. وكان من أهم نتائج الدراسة:

1. تتميز المجتمعات القبلية بوجود الشعور بالأمن، وارتفاع قيمة الإنسان الاجتماعية، والمجتمع المتقدم حضرياً هو ذلك المجتمع الذي يوفر أوسع مشاعر الأمن للغالبية العظمى من المواطنين، ومفهوم الأمن، مفهوم موسع شمل أمن الإنسان على نفسه وماله وصحته ومستقبله، ومستقبل أطفاله، والأمن من البطالة والعوز، وهكذا مع نسبية الأمور، وتعدد درجاتها.
2. أهم مجالات التغير هي التغير في التعليم، والسلطة السياسية، والمواصلات، والخدمات الصحية والتجارية.
3. إن المفهوم السائد لديَّ المهتمين بميدان الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، ينطوي على فهم مؤداه أن المجتمعات القبلية مجتمعات بدوية، بينما كشفت هذه الدراسة بطلان هذا المفهوم، على الأقل بالنسبة للمجتمع العربي السعودي (في قبيلة بني كبير).
4. التكنولوجيا الحديثة من أهم عوامل التحضر.
5. إن الأساس الاجتماعي (البنائي) للقبيلة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأرض، وبنظام الملكية الذي يحدد إطار الارتباط[64].

وتناول د" محمد أحمد غنيم" التحضر في المجتمع القطري، وطرح جملة من التساؤلات، بنى عليها دراسته، منها:

1. التحقق من أن قطر لا تتبع النمو البطيء المحدد بخط واحد، والذي يسجل التغير على خطوات، بل تقفز حسب ما دلت عليه الدراسة الاستطلاعية، وبذلك لا تحتاج لسنوات عديدة لتصل إلى مرحلة متقدمة.

2. هل سيظل المجتمع القطري متوازناً ومتماسكاً مع النمو والتغير والتحضر الذي يحدث فيه؟
3. هل تغيرت نظرة المجتمع القطري إلى المرأة القطرية، وكيف ساهمت تلك النظرة في تحضر المجتمع؟

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على الملاحظة بالمشاركة-وعلى الإحصائيات.

أهم نتائج الدراسة:

1. تغير التركيبة الاجتماعية للسكان، حيث كان للبترول أثر كبير في ذلك التغير، فظهرت طبقات عمالية متعددة، فبعد أن كان المجتمع يتكون من عدة قبائل متجانسة أصبح يتكون من عدة جنسيات مختلفة، هذا التكوين الجديد أدى إلى ظهور بعض المشاكل الاجتماعية.
2. تغير المهن وعددها، فقد ظهرت مهن جديدة مرتبطة باستخراج البترول-والصيانة-أيضاً انتشار التعليم أدى إلى ظهور طبقة متعلمة شغلت المناصب الإدارية، وظهرت أيضاً طبقة جديدة متعلمة تعمل في مهن الطب، والصيدلة، والهندسة، والدراسات العليا، والتدريب في الجامعة،

ويمكن النظر إلى التغيرات كالآتي:

1- ضيق دائرة العلاقات الاجتماعية.
2- تغير الأدوار التي كان يلعبها أفراد المجتمع من الأدوار المتعددة إلى الأدوار المحددة.
3- تغير المناشط الاقتصادية أدى إلى التحول من التنقل سعياً وراء الرزق إلى الاستقرار باستقرار مصدر الرزق.
4- التحول التدريجي في مراكز كل من الرجل والمرأة، وتغير النظرة القديمة، ونزول المرأة إلى العمل، ومشاركتها في التنمية.

5- ظهور الفردية (الاستقلالية).

6- اختفت السلطة التي كانت لكبير العائلة، فأصبح للابن القدرة على تكوين أسرة مستقلة في السكن والمورد عن مسكن ومال الأب.

7- تغيرت أيضاً الأعراف والأحكام التي كانت تحكم العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع التقليدي، فقد ظهرت القوانين المنظمة لتلك العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع التقليدي.

8- أدى التغير أيضاً إلى تكوين مجتمع المدينة، وظهور مدن لم تكن موجودة من قبل.(65)

اعتمدت دراسة "إنعام عبد الجواد" على [البيانات الإحصائية المتوفرة] وذلك في دراستها لأهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية. واستخدم تحليل المضمون للوصول إلى نتائج عامة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في حقبة السبعينيات.

أولا: أهم التغيرات التي طرأت على الخصائص السكانية للقرية المصرية:

1- انخفاض حجم السكان.

حيث يلاحظ انخفاض سكان الريف إلى 56.6% سنة 1976م، بعد أن كانت نسبتهم 62.2% سنة 1960م، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية.

2- الحالة العملية للسكان.

يلاحظ ارتفاع نسبة من يعملون لحساب أنفسهم، كما ارتفعت نسبة من يعملون بأجر من 15% سنة 1960م إلى 56% سنة 1976م، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى مستوى نمط العمل المأجور.

3- النشاط الاقتصادي للسكان.

يلاحظ انخفاض العمال في المجال الزراعي من 80% إلى 75% خلال الفترة من 1960 إلى 1976م.

4- الحالة التعليمية للسكان.

تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الأمية في الريف عن الحضر، فقد وصلت في الريف إلى80% مقابل 53% في الحضر سنة 1960م وفي سنة 1976م بلغت النسبة في الريف 70% مقابل 39% في الحضر.

ثانيا: التغيرات التي طرأت على القيم في القرية المصرية:

إذ تشير الدراسة إلى قيم سادت في السبعينيات، من أهمها:

1- الكسب السريع السهل، وليس العمل المنتج، وبذل الجهد.

2- الاستهلاك، وليس الادخار والاستثمار.

3- العقلانية.

4- إعلاء المصلحة الشخصية، وغيرها من القيم الدخيلة، وبالتالي انعكست هذه القيم على قطاعات المجتمع المختلفة، فبعد أن كانت قيمة العمل الزراعي المنتج، وقيمة الأرض من أهم القيم السائدة في الستينيات وما قبلها في القرية المصرية، فقد تحول إلى الاتجاه نحو الاستهلاك، والفردية، واللامبالاة، والسلبية[66].

اختار إبراهيم عثمان التغيرات في الأسرة الحضرية موضوعاً لدراسته. والتي أجراها في الأردن. وحدد هدف دراسته في رصد وتحليل بعض أهم التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن، وتغطي الدراسة زمن ال 50 سنة الأخيرة من القرن الماضي وتعرض الباحث للنقاط التالية:

1- نظم الزواج والاختيار:

كنتيجة لعدة عوامل منها التوسع الحضري والتعليم والهجرة، وقد يكون من أهمها

الاستقلال الاقتصادي للمرأة ومجالات وأسس الاختيار أخذت في التبدل تدريجياً، حيث تبين أن 27% متزوجون من أقارب و32% قد تزوجوا من البلدة أو القرية، و22% من منطقة مجاورة للمدينة و28% من خارج هذه التصنيفات، ولا يزال للأسرة دور كبير في اختيار شريك الزواج، فقد وجد من بين المتزوجات هناك 6.3% قابلن أزواجهن في ظروف فردية، سواءً في العمل، أم الجامعة، في حين 5.3% تقابلن مع أزواجهن في اجتماعات ومناسبات عامة، بينما 50%من خلال الأقارب، و22% تقابلن معهم من خلال الأصدقاء، بينما 16.4% لم يقابلن أزواجهن قبل عقد مراسم الزواج.

2- التنظيم الأسرى والإنجاب:

بينما كانت الأنماط الثقافية الماضية تحبذ الأسرة كبيرة الحجم فإن التغيرات الاقتصادية مثل التصنيع والتحول إلى الاقتصاد النقدي، إضافة إلى التحضر قد أدت إلى تبني الأسر صغيرة الحجم، أضف إلى ذلك تطلعات الناس إلى مستويات حياتية أفضل، كما أن تكاليف الحياة الحديثة وزيادة مستويات التعليم للوالدين ساعدت دون شك على تبني الوحدات الصغيرة، فقد كان الحجم المثالي للأسرة هو 4:3.

وكان من أهم النتائج:

إن الأسرة الأردنية الحضرية تتوافق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطرق ودرجات شتى، فبالرغم من محاولات الإبقاء على علاقات القرابة، وما يرتبط بها من حقوق وواجبات، فقد حدثت تغيرات في معدلات الخصوبة، وحجم الأسرة، وزيادة فرص التعليم للمرأة، ومجالات عملها، وبالتالي مكانتها في المجتمع[67].

وتناول" فهد الثاقب " التحضر وأثره على البناء العائلي، وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي، مستخدماً تحليل المضمون لمجموعة من الدراسات والأبحاث، حيث أشار الباحث، إلى أن أكثر الموضوعات إثارة للحوار قضية أثر الصناعة والبيئة الحضرية على الأنماط العائلية، وعلاقة العائلة بالأقارب، ويلخص الباحث جملة من الآراء في نقاط أربع، هي:

1- تغير نمط العائلة من عائلة تقليدية كبيرة الحجم ممتدة إلى عائلة نواة صغيرة الحجم.
2- تفكك الروابط بين العائلة وشبكة الأقارب.
3- تخلي العائلة عن معظم وظائفها، وتحولها إلى مؤسسات اجتماعية أخرى.
4- اختفاء العادات والقيم والتقاليد المرتبطة بالزواج والعلاقات بين الرجل والمرأة في مجتمعات العائلة الممتدة، وظهور قيم جديدة تحتل مكانها.

ويخلص الباحث إلى:

أن العائلة النواة، والعائلة شبه الممتدة، تنتشران في الريف والمدن العربية، كما تنتشر العائلة النواة بين البدو الرحل، وبين البدو الذين استقروا في وحدات زراعية، كمشاريع التوطين، أما العائلة الممتدة المكونة من ثلاثة أجيال فأكثر، والمقيمة في سكن واحد، فهي لا توجد إلا بنسب محدودة في الريف أو المدن، وتؤيد الدراسات الميدانية التي أجريت في الأقطار العربية قوة الروابط العائلية القرابية، وتشير الدراسات إلى أنه في عمان، على سبيل المثال، لا تزال تحتفظ العائلات بشبكات من علاقات القرابة، بصرف النظر عن أصولها حضرية كانت أم ريفية، وأن الغالبية تفضل الإقامة بجوار الأقارب. وفي تحليل للبناء العائلي في لبنان، وجد أن العائلة النواة هي النمط المسيطر في الريف والمدن، وأن علاقة هذه العائلات بشبكة الأقارب قوية للغاية، كما وجد أن نسبة كبيرة من سكان بيروت يقيمون إلى جوار أقاربهم، وتشير هذه البحوث والدراسات الميدانية التي تناولت مجتمعات ومدناً عربية إلى أن العائلة النووية على علاقة وثيقة بالأقارب، كما أن العائلة العربية على اتصال بالأقارب رغم البعد والعزلة الجغرافية، وأن البيئة الحضرية والتحديث لم يكن لهما تأثير ملموس في قوة الروابط العائلية القرابية في المجتمع العربي، وذلك باعتبار أن القيم الدينية والتقاليد الاجتماعية السائدة من أهم العوامل التي تحد من قوة التغير[68].

وحرر الدكتور "محمد عاطف كشك وآخرون" توصيات حول التصحر، وهجرة السكان، متخذاً تجربة شرق العوينات بمصر كإحدى التجارب في إعمار الصحراء،

ومن أهم هذه التوصيات:

1. لا بد من استنباط صياغة جديدة لنمط المسكن الصحراوي بحيث يختلف عن الأنماط السائدة، نظراً للمناخ الحار الجاف السائد في المنطقة، ويجب أن تتناسب أنماط الإنشاءات المعمارية مع ما يطلبه هذا المناخ من أساليب التظليل والعزل الحراري.
2. العمران الصحراوي لا بد أن يتميز بوحدات، ومستوطنات منتشرة صغيرة الحجم، وبنية اجتماعية وثقافية متميزة.
3. لا بد من الاعتماد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في دعم البنية الأساسية لتنمية المنطقة ويعتبر تدوير وإعادة استخدام المخلفات من الأشياء الضرورية لحماية البيئة المحيطة من التلوث الناتج عن إلقاء وتراكم النفايات[69].

وتناول " فضل الأجواد" أسباب الحركة والانتقال اليومي من وإلى بعض المدن الليبية الصحراوية، وقد شملت الدراسة أربع مدن هي [غدامس، والكفرة، (الجوف)، ومرزق، وغات]. وكانت الدراسة تهدف إلى محاولة التعرف على الدوافع المختلفة لحركة الانتقال اليومي من وإلى بعض المدن الليبية الصحراوية.

إن هذه الدراسة تعتمد على بيانات جمعت من واقع استبيانات أجريت مع السائقين عند مداخل هذه المدن في أيام متعددة، وكان من أسباب ودوافع حركة الانتقال اليومي من وإلى مدينة الكفرة في يوم 1986/12/19م ما يلي:

1. الأسباب والدوافع الاقتصادية، حيث بلغ عدد الرحلات إلى هذه المدينة (141) رحلة من إجمالي الرحلات البالغة (270) أي ما نسبته 68.2% من إجمالي الرحلات، وقد شمل هذا التصنيف الرحلات من أجل العمل في الشركات، أو المنشآت، أو في الأمانات، أو غيرها من المواقع مثل المزارع، والمصانع، والورش، وما إلى ذلك.
2. الرحلات العائدة إلى البيت بعد يوم عمل 12.1% من إجمالي الرحلات.

3. بلغ عدد الرحلات من أجل الدوافع الاجتماعية(24) رحلة، أي ما نسبته 11.6%، والتي كان هدفها الزيارة، أو التهنئة، أو التعزية[70].

ويطمح المسح الاجتماعي، الذي أجري على مدينة أجدابيا، إلى الكشف عن الآثار والنتائج التي أحدثتها العوامل التالية:

1. صناعة البترول.
2. الانتقال من المجتمعات الواحية - والبدوية - والزراعية إلى المدينة، والتوطن، وتقسيم العمل المهني الحرفي.
3. التغير الاجتماعي.

وبلغ حجم العينة 553 أسرة.

النتائج:

1. انتقل اقتصاد المنطقة من المصادفات الطبيعية إلى الاطراد الاقتصادي.
2. تلاشي أثر ما يفتعل في البادية من عصبيات وخصومات بين سكان أجدابيا، وتحرر الأفراد من تلك الالتزامات القديمة.
3. بفضل المؤسسات الشاملة العامة كالمدارس والمستشفيات والموانى والمرافق العامة تحول الولاء من القبيلة إلى الوطن.
4. كما تحول نظام الأجور من الأجور العينية إلى الأجور النقدية، ومن مستويات المعيشة المتدنية إلى المستويات العالية.
5. تظهر الظروف السكنية استمرار وجود الأسر كبيرة الحجم[71].

اعتبر الدكتور "مصطفى التير" في دراسته عن التنمية والتحديث أن التحديث كظاهرة اجتماعية بالإمكان قياسها على مستويين: مستوى الفرد، ومستوى المجتمع، وقد أظهرت نتائج التحليلات أن الإناث أكثر تفاؤلاً من الذكور، وأن صغار السن أكثر تفاؤلاً من كبار السن في الاتجاه نحو تحسن أحوالهم في المستقبل، كما أوضحت نتائج تحليل

البيانات أن مجال التعليم يحظى بأعلى درجات الرضا عن مسيرة تقدمه، ويحظى أيضاً بأعلى نسب توقعات التقدم الخاصة بحدوث تطور جديد في المستقبل، تليه مجالات الإسكان، فالصحة، فالزراعة، وأخيراً الصناعة.

واشتمل محور مظاهر التحديث على أربعة مجالات: هي الاغتراب، والولاء، والخدمات الاجتماعية، ونمط الاستهلاك.

وقد أظهرت الدراسة ولاءً قوياً نحو الأسرة ثم نحو الأمة العربية، فالأصدقاء، وفي مجال الخدمات الاجتماعية تبين أن الكبار يقدمون خدمات اجتماعية بنسبة أكبر مما يقدمه صغار السن وتبين أنه كلما صغر حجم المجتمع السكاني ارتفعت درجة الخدمات الاجتماعية المقدمة.

وأما بخصوص نمط الاستهلاك، فقد بدا واضحاً رغبة المجتمع في اقتناء وسائل التقنية الحديثة، حيث أظهرت الغالبية تصميمها على اقتناء السلع الاستهلاكية وبصفة عامة فقد تناولت الدراسة محاور مهمة، منها:

1. صورة الواقع الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع.
2. اتجاهات أفراد المجتمع نحو ظاهرة التحديث.
3. مظاهر التحديث بين أفراد المجتمع.

وقد تم إجراء الدراسة في عام 1978 وبلغ حجم العينة 1540 مواطناً، يمثلون المجتمع الليبي.[72]

كما تناول الدكتور "مصطفى التير وآخرون" التكيف الاجتماعي في القرى الزراعية الجديدة، وحددوا أهداف البحث في دراسة اتجاهات وقيم الأفراد الذين يسكنون في مشروعات التنمية الزراعية، وعلاقة هذه القيم والاتجاهات بأنماط التكيف الاجتماعي النفسي في البيئة الجديدة، وأثر أنماط التكيف على مخططات توطين الأفراد في المشروعات الزراعية المستقلة.

وكان من ضمن الأهداف دراسة تصورات الأفراد الذين يعيشون في مشروعات التنمية الزراعية للمستقبل بالنسبة لعدد من الجوانب الرئيسية المتعلقة بالحياة بصفة عامة، مثل:

أ) التركيب الأسري

ب) نسق القيم، ومستقبل القيم القديمة

ج) التحصيل المهني والدراسي لجيل الأبناء

د) مستوى الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم

هـ) ارتفاع معدلات الانحراف.

وكان من أهم النتائج:

سيادة الطابع الكبير للأسر، ورغبة الغالبية في الحصول على أكبر عدد من الأطفال، كما أن الأسرة النووية هي الطابع السائد، حيث قلت نسبة الذين قالوا بوجود أقارب يعيشون معهم في نفس المزرعة.

أيضاً اتضح أن 40% فقط كانوا يزاولون أعمال الزراعة قبل استلام المزرعة، كذلك تنتشر المعدات الحديثة التي تقتضيها الحياة العصرية مثل [الثلاجة - وسخان مياه - والإذاعة المرئية-...إلخ[73].

وفي إطار الدراسات المهمة أيضاً دراسة الدكتور "عبد الله الهمالي" والتي كانت عن التحديث في المجتمع الليبي.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أنماط التحديث السائدة في ليبيا، وعوامل التحديث، وقد استخدم الباحث في جمع البيانات [المقابلة الشخصية-وإحصاء التعداد] وأخذت العينة ممثلة لثلاثة مجتمعات هي: (بنغازي-توكره-سلوق)، وكان مجموع الحالات(300) حالة موزعة بالتساوي على المناطق الثلاث.

فروض الدراسة:

1. إن التعرض لوسائل الإعلام، وتزايد المستوى التعليمي، وصغر العمر، والمهن غير الزراعية، والخلفية الحضرية، كلها تؤدي إلى ازدياد مستوى التطلعات والتوقعات.
2. إن الجماعات الأصغر سناً، والأكثر تعليماً، والأكثر تعرضاً لوسائل الإعلام، كل ذلك يساهم في بلورة اتجاهات إيجابية حول تحرر المرأة.
3. إن الجماعات الأصغر سناً، والأكثر تعليماً، والأعلى في السلم المهني، والأكثر تعرضاً لوسائل الإعلام، وذات الخلفية الحضرية، تتزايد من حيث تقبلها لنظام الأسرة الحديثة.

وقد بينت النتائج - مجموعة من الخلاصات:

وقد قسم مجتمع الدراسة إلى مجتمع حضري، ومجتمع شبه حضري، ومجتمع ريفي.

1. أثبتت الدراسة تأثر مستوى الطموحات والتوقعات بمتغير السن، والمستوى التعليمي، والمهنة، والتعرض لوسائل الإعلام، والإقامة في البيئة الحضرية. وذلك في المجتمعات الثلاثة.
2. أثبتت الدراسة تأثر نمط الاستهلاك بمتغير السن، والمستوى التعليمي، والمهنة، والتعرض لوسائل الإعلام، والإقامة في البيئة الحضرية، وذلك في المجتمع شبه الحضري أكثر من غيره.
3. كذلك أثبتت الدراسة تقبل ظاهرة نظام الأسرة الحديثة داخل المجتمعات شبه الحضرية أكثر منه في المجتمعات الحضرية أو الريفية.
4. كما بينت الدراسة أن تحرر المرأة يتأثر بالسن، والمستوى التعليمي، والمهنة، والتعرض لوسائل الإعلام، والخلفية الحضرية، وذلك داخل المجتمعات شبه الحضرية أكثر من غيرها.[74]

وقدم" الحوات " دراسة عن التغير الاجتماعي، وأنماط التنمية في ليبيا 1974م بينت ما يلي:

1. أن ليبيا تنتقل من مرحلة مجتمع بسيط يعتمد على نظام القرابة إلى مجتمع مركب من حيث النواحي الاجتماعية والاقتصادية.
2. أن ما يشهده المجتمع العربي الليبي من تغير إنما حدث نتيجة لقوى خارجية وداخلية تتراوح بين ظهور النفط والثروات النفطية وبزوغ الصفوة الاقتصادية والزراعية.
3. أن ليبيا تعيش منذ تفجر النفط في مرحلة من التمايز، والتخصص المهني.
4. ونتيجة لهذا التغير المفاجئ والنمو والتطور في ليبيا. لم يحدث تغير مماثل في قيم الناس" البناء القيمي"، ولهذا يعكس الليبيون في سلوكهم خليطاً من القيم والمعايير الحديثة والتقليدية.[75]

وقدم الدكتور "محجوب عطية الفايدي" دراسة تبحث في تكيف البدو في مشاريع الاستيطان الزراعي بليبيا في كل من سبها-والكفرة-والجبل الأخضر، ومدى تقبلهم للعمل الجديد. وكذلك المقارنة بين هؤلاء المزارعين في المناطق الثلاث ومعرفة نوع المشاكل الموجودة في تلك المناطق.

وقد تم التعامل بالعينة العشوائية البسيطة، حيث تم مقابلة (15) مزارعاً في مشروع سبها و(20) مزارعاً في مشروع الكفرة و(34) مزارعاً في مشروع الجبل الأخضر، حيث كان مجموع العينة (69) حالة وقد تم استخدام المقابلة المقننة، والملاحظة المباشرة، وقد أجريت هذه الدراسة في 1987/5/31م.

وانتهت إلى نتائج مهمة منها: أن وضع المزارعين يعتبر جيداً، وذلك من خلال انعكاسه على المقتنيات المنزلية، حيث بينت الدراسة أن أكثر من (84%) من المزارعين في كافة المشاريع يملكون السيارات الخاصة، وأكثر من (90%) يملكون جهاز الإذاعة المرئية، و(50%) يملكون جهاز الفيديو، وأكثر من (80%) يملكون حجرات نوم، وكل المزارعين يملكون أفراناً وثلاجات.[76]

وتحاول دراسة ياسين الكبير التعرض للتحضر والتغير الاجتماعي في الأسرة، وقد أجريت هذه الدراسة على مدينة طرابلس، وانطلقت الدراسة من الفرضيات التالية.

1. إن الأسرة الحضرية ستكون أكثر ميلاً إلى المساواة بين الزوج والزوجة، وتؤكد على استقلالية أفرادها، وعلى علاقات بينهم تتميز بالتسامح.
2. نتيجة لزيادة التفاعل في جو ديمقراطي متسامح، فإن الأسرة الحضرية تكون أكثر تماسكاً واستقراراً من الأسرة المهاجرة.
3. الأسرة المهاجرة سيكون تغيرها نحو نموذج الأسرة الحضرية معتمداً على مدى اندماجها في البيئة الحضرية الذي يتأثر بمدة الإقامة في المدينة، ومستوى التعليم، واستخدام وسائل الاتصال وغيرها من المتغيرات.

وتكونت عينة الدراسة من (210) أسرة، منها (137) أسرة مهاجرة، (73) أسرة حضرية وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها:

1. المساواة والاستقلالية:

إذ أن (67%) من الأسر الحضرية تعطي الحرية لأبنائها في اختيار شريكة حياته، بينما (49%) من الأسر المهاجرة تعطي هذه الحرية، ولقد وجد الفرق ذا دلالة إحصائية عند مستوى (5%). أما فيما يخص استشارة الفتاة في اختيار زوجها فإن (31%) فقط من الأسر الريفية المهاجرة تستشير بناتها، بينما نجد (61%) من الحضريين يرون هذا الرأي، وقد وجد الفرق ذا دلالة إحصائية عند مستوى (1%).

وبالنسبة لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الخاصة بأمور البيت نجد (21%) فقط من الزوجات المهاجرات يشاركن في اتخاذ القرار، بينما (64%) من الزوجات الحضريات يشاركن في اتخاذ مثل هذه القرارات.

هذا الفرق الواضح يبين أن الأسرة الحضرية تعطي للزوجة سلطة أكثر، وتسمح بمشاركتها في القرارات التي تخص الأمور العادية في البيت أكثر من الأسرة المهاجرة، ولقد وجد هذا الفرق ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (1%). كذلك فيما يخص مشاركة

الزوجة في القرارات العامة والمهمة في الأسرة، بالرغم من انخفاض نسبة مشاركة المرأة في مثل هذه القرارات، إلا أن هناك فروقاً بين الأسرة الحضرية والمهاجرة، حيث وجد أن (6%) فقط من الريفيات يشاركن في اتخاذ مثل هذه القرارات، بينما تصل نسبة الحضريات إلى (34%) ولقد وجد هذا الفرق ذا دلالة إحصائية عند مستوى (1%).

2. التحصيل وتوقعات الوالدين.

التأكيد على أهمية التعليم بالنسبة للأولاد والبنات عند المهاجرين أقل من الحضر، حيث نجد (86%) من الحضريين يعتبرون التعليم مهماً جداً بالنسبة لأولادهم مقابل (41%) فقط من المهاجرين يرون أهمية التعليم لأولادهم، وهذا الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (1%)، وبالنسبة لتعليم البنات، فنجد (55%) من الريفيين يعتبرونه مهماً في حين (89%) من الحضريين يرونه مهماً، وهذا الفرق ذو دلالة إحصائية عند المستوى (1%) والأب الحضري يشجع ابنه على التحصيل، والاعتماد على النفس، وتوقعاته أعلى من الأب الريفي المهاجر. فنسبة 87% من الآباء الحضريين يشجعون أبناءهم على السفر إلى الخارج، سواء للدراسة أو التدريب لرفع كفاءاتهم، بينما نجد 48% فقط من المهاجرين يرون ذلك. أما بالنسبة لتوقعات الوالد فنجد أن 82% من الآباء الحضريين يتوقعون أن أبناءهم سيكونون من أصحاب المهن العالية في المجتمع، بينما نجد 35% فقط من الآباء الريفيين الذين يشاركونهم هذا التوقع.

3. مدى التفاعل:

الأب الحضري يقضي وقتاً أطول مع أسرته في البيت أو خارجه، أما فيما يخص العلاقة بالأطفال، فنجد أن الأب الحضري أكثر قرباً واهتماماً بأطفاله من الأب المهاجر، حيث تبين أن 63%من الحضريين يأخذون أبناءهم خارج البيت في رحلات، وإلى أماكن عامة، بينما نجد 28% من الريفيين يقومون بهذا العمل، أما بالنسبة لعقاب الأطفال فإن 41% من الحضريين يوقعون عقاباً بدنياً على أطفالهم في مقابل 78%من الريفيين الذين يوقعون عقاباً بدنياً على أبنائهم.

4. استقرار الأسرة وتماسكها:

لاحظ الباحث تعرض الأسرة المهاجرة للطلاق بنسبة أكبر من الأسرة الحضرية، حيث نجد 32% من الأسر المهاجرة قد تعرضت للطلاق يقابلها 20% من الأسر الحضرية، مع ملاحظة تكرار الطلاق في بعض الحالات في الأسر المهاجرة، بينما عدم تكرارها في الأسرة الحضرية.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في الآتي:

أ- إن هناك فرقاً بين الأسر الحضرية والأسر الريفية المهاجرة، وذلك فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية، وعلاقة الزوج بالزوجة.

ب- الأسرة الريفية تتسم بالتسلط والتحكم، مما يؤدي إلى قلة التفاعل بين أفرادها، وعدم تطبيق المساواة والاستقلالية ومن ثم عدم التأكيد على التحصيل والنجاح، أما الأسرة الحضرية فإنها تتسم بالروح الديمقراطية، مما يؤدي إلى زيادة التفاعل بين أفرادها وهي تميل إلى تطبيق مبدأ المساواة والاستقلالية.

ج- الأسرة المهاجرة قد تعرضت لتغيرات في اتجاه الأسرة الحضرية بمقدار تعرضها للحياة الحضرية الذي يتأثر باستعمال وسائل الاتصال الجماهيري، ومستوى التعليم، وعمر الأب ولكن متغير مدة الإقامة وحده لم يكن له تأثير وأهمية في تحديث الأسرة.[77]

ومن أهم مرتكزات الحياة الحضرية، الأسرة، وقد تعرضت دراسة، د. أحمد سالم الأحمر لتركيب ووظائف الأسرة الليبية الحضرية، حيث قسم الأسرة الليبية إلى الأسرة البدوية، والأسرة الريفية، والأسرة الحضرية، وتميل الأسرة الريفية والبدوية إلى كبر الحجم والنظام الممتد، وقد حددت الدراسة جملة أهداف، هي:

أ- التعرف على أنماط الأسرة وتركيبها، وعلاقة ذلك بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية التي توجد فيها.

ب- دراسة أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة.

ج- تحديد المشكلات الرئيسية التي تعاني منها الأسرة في البيئة الحضرية، ومحاولة التعرف على أسبابها حتى يمكن مستقبلاً العمل على معالجتها.

العينة وجمع البيانات:

تم دراسة الأسرة في البيئة الحضرية من خلال مدينة طرابلس، وقد تم إجراء المقابلات مع 108 أسرة، حيث تضمنت الدراسة جملة من القضايا، أهمها:

1. تركيب الأسرة في البيئة الحضرية.
2. وظائف الأسرة.
3. مشكلات الأسرة.

أ- المشكلات المتعلقة بعملية الزواج.

ب-المشكلات المتعلقة بالعلاقات الأسرية.

ج-المشكلات المتعلقة بالزوجة العاملة.

وقد أظهرت الدراسة أن تركيب الأسرة يميل إلى نمط الأسرة صغيرة الحجم، والتي أخذت في التحرر من قيود العلاقات القرابية.

أما بالنسبة لوظائف الأسرة، فقد بينت الدراسة أن التقسيم التقليدي هو السائد، حيث تختص المرأة بأداء الوظائف التي تقع داخل المنزل، ويختص الرجل بالوظائف العامة الخارجية، ويشير الباحث إلى أنه قد أجري الدراسة على أسر تعيش في بيئة حضرية بدلاً من الأسرة الحضرية، وذلك لأن معظم الأسر في العينة تمتلك المتطلبات الحضرية المادية، ولكنها من الناحية الاجتماعية لا تزال تنتمي إلى حد ما إلى نمط الحياة التقليدية، أما فيما يتعلق بالمشكلات التي تتعرض لها الأسرة التي تعيش في البيئة الحضرية، فإن معظمها لا تختلف عن المشكلات التي تواجه الأسرة العربية الليبية عموماً، كالتباين الثقافي والاجتماعي بين الزوج وزوجته، وعدم التفاهم فيما بينهما، إضافة إلى بعض المشكلات التي

تواجه الزوجة العاملة، ومن أهمها صعوبة التوفيق بين الواجبات المنزلية والعمل خارج المنزل، وعدم تشجيع بعض الناس للمرأة العاملة.[78]

وتناول يوسف محمد مرجان العقاد، في دراسة له عن واقع التنمية المكانية في سبها، وعلاقتها بهجرة السكان إليها (خلال الفترة من 1969-1994م)، وأثر المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية على حركة السكان إلى مدينة سبها، وتم اختيار عينة عشوائية بنسبة تمثيل 10% ووصلت إلى 2200 رب أسرة، حيث تم توزيع الاستبيان بطريقة المقابلة الشخصية، وبعد التحليل تم التوصل للنتائج التالية.

1- المشاريع التنموية التي أقيمت في المدينة استطاعت استقطاب المهاجرين إليها حيث بلغت نسبة الحاصلين على عمل في المدينة بفعل المشاريع التنموية حوالي46%.
2- بينت الدراسة أن حوالي 76% من المهاجرين وصلوا المدينة خلال الفترة من 1969-1994م ومعظمهم قادمون من مناطق قروية.
3- الهجرة إلى مدينة سبها تنقسم إلى هجرة داخلية بنسبة 55.4% من حجم الهجرة الإجمالي، منهم 17.7% قادمون من المناطق الشمالية، وهجرة خارجية بنسبة 44.6% من حجم الهجرة الإجمالي، منهم حوالي 29.3% عائدون من المهجر.
4- تعتبر البطالة أهم عوامل الطرد في الموطن الأصلي، حيث بلغت نسبة الذين تركوا موطنهم الأصلي لعدم الحصول على فرصة عمل حوالي 41.5%.
5- انخفاض نسبة البطالة بين المهاجرين من 50.3% إلى حوالي 15.3%بعد الهجرة.
6- وجود القبيلة في المدينة من الأسباب الرئيسية لعودة العرب الليبيين من المهجر، حيث بلغت نسبة العائدين لوجود القبيلة حوالي 83.6%.[79]

واعتبر عتيق سليمان التقنية متغيراً مستقلاً يساهم في تغير بعض القيم الثقافية والاجتماعية ومن أهداف الدراسة:

الكشف عن التغيرات التي حدثت في بعض مظاهر القيم الثقافية والاجتماعية لديَّ الشباب، وعلى وجه التحديد شباب جامعة سبها، من جراء برامج التحديث المدعمة بالضرورات التقنية، فأوضحت النتائج:

أن الإناث أكثر حداثة في اتجاهاتهن نحو قضايا المرأة من الذكور.

وتبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى دخل الأسرة، والاتجاه نحو المرأة. كما تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص الدراسي، والاتجاه نحو قضاء أوقات الفراغ، أيضاً أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم الأب، والاتجاه نحو قضاء وقت الفراغ.[80]

وفي إطار التنمية ودورها في المجتمعات الريفية تعرض الدكتور عمر القذافي هيبة لدراسة التنمية الاجتماعية في الريف العربي الليبي. حيث حاولت الدراسة في جانبها الميداني الكشف عن أهم التغيرات التي عرفتها قرية أم الأرانب وإبراز آثار التنمية الاجتماعية على حياة السكان، وتم إجراء هذه الدراسة في 1998م، وكان من أبرز نتائجها ما يلي:

1. تبين أن بناء الأسرة ما زال يعكس العلاقات التراتبية والقبلية، مع ميلها نحو الزواج الداخلي للوقاية من المفككات العائلية والأرضية. وإن كان هناك بعض التغير في هذا البناء نتيجة الأفكار الحديثة، حيث أصبحت العائلة الريفية التقليدية في تفكك مستمر من الشكل الممتد إلى الشكل البسيط، والأسرة الصغيرة.
2. أما بخصوص التعليم فقد لوحظ تغير إيجابي، حيث أبدى أولياء الأمور عناية فائقة بتربية وتعليم أطفالهم.
3. وبخصوص العلاقات والروابط الاجتماعية فتبين أنها متعددة الجوانب، وتتجاوز الحدود الأسرية والعائلية إلى الجيران والأصدقاء.
4. كما عرف وضع المرأة بدوره تغيراً عما كان عليه قبل عام 1969.
5. وبخصوص مستوى المعيشة، فقد لاحظ الباحث أن أغلب الأسر تقيم في مساكن حديثة، متضمنة للشروط الصحية، وهي مزودة بأغلب الأجهزة الحديثة.

6. وبصفة عامة ساهمت حركة التنمية في الإسراع بوتيرة التغير من خلال إقامة المشاريع الزراعية، وربط القرية بشبكة مهمة من الاتصالات الطرقية، واللاسلكية، مما خلق ديناميكية تنموية مست جل البنايات التحتية، وبشكل خاص البنى التقليدية المتوازنة على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي. وأخيراً يضع الباحث خلاصة لهذه الدراسة، محاولاً حوصلة آراء واتجاهات أربعمائة من سكان قرية أم الأرانب، حيث يقول إنهم بكل ثقة عصرانيون متحضرون لديهم إرادتهم في التقدم إلى المواقع الأمامية، والنموذج المثالي، ذلك أنه كما دعت الحاجة إلى الاختيار بين موقعين تقليدي وحضري تجد أغلبية ساحقة تراهن على الموقف الثاني، (81)

وفي دراسة للباحث "تاج الدين محمد صالح إسماعيل" تناول فيها التغير الاجتماعي بمنطقة الطينة بالسودان في حدود عاملين مهمين من عوامل التغير هما:

1. التعليم، إذ كان التعليم أحد العوامل المهمة التي أثرت في المجتمع الكوبي بطينة بالسودان، وساهم في إحداث الكثير من التغيرات الاجتماعية والسياسية، وأدى إلى رفع الوعي بين الناس.
2. البيئة، حيث كانت البيئة أحد العوامل التي حددها الباحث كعامل من عوامل التغير في المنطقة، فالتغيرات البيئية، وانقشاع الغطاء النباتي أدى إلى حدوث حالة من التصحر، مما أدى إلى هجرة الكثير من السكان، وأحدث ذلك ضعفاً في التضامن الاجتماعي.
3. أيضاً أدى السفر والهجرة من أجل العمل إلى اكتساب ثقافات جديدة.
4. لقد شهد وضع المرأة تغيراً، فقد بدأت بعض النسوة في العمل التجاري والاستثماري، وامتلك البعض منهن المطاحن والمخابز والمقاهي وغيرها من المناشط، وأصبح الارتياد اليومي للأسواق للتجارة من أبرز النشاطات الاقتصادية للمرأة، مما أدى إلى استقلالية نسبية للمرأة، وإلى غنى مادي للبعض منهن. (82)

وتعرض الباحث "موسى إبراهيم زلوم " لمظاهر التحديث في قرية محروقة الليبية. وكان من أبرز النتائج التي توصل إليها:

1. حدث تغير مهم في نوع السكن، فقد أثبتت الدراسة الميدانية أن نسبة الذين يسكنون مساكن حديثة وصلت إلى82%، بينما لم يكن هناك مسكن حديث سنة 1965م
2. تطورت الخدمات الصحية تطوراً كبيراً بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع في السابق، فلم يكن في قرية محروقة سوى غرفة واحدة تسمى العيادة، بها ممرض ثابت، ومعاون متغير.
3. انتشر التعليم وارتفع مستواه في القرية.
4. ارتفع الوعي الاجتماعي في التعامل مع الأجهزة الرسمية، فقد بلغت نسبة الذين يتوجهون إلى الدولة لفض المنازعات في جميع الأحوال 73.5% وبلغت نسبة الذين يتوجهون إلى الدولة من أجل الحصول على عمل 75%، ونسبة الذين يتوجهون إلى الدولة من أجل الحصول على مساعدات 68.5%.
5. انخفضت نسبة تدخل الأهل والأقارب في اختيار شريكة الحياة، وبلغت نسبة انفراد الآباء بالرأي 4%، وانفراد الأم بالرأي 2.4%، في حين ارتفعت نسبة المشاركة بالرأي بالنسبة للأب، حيث بلغت 91.5%، ونسبة المشاركة للأم 5.38%، وقد بلغت نسبة الذين يرون عدم مشاركة الأب في اختيار الزوج أو الزوجة 4.5%، وعدم مشاركة الأم 4%.
6. تعزز الميل نحو الفردية والاعتماد على النفس، فقد طلب من أعضاء العينة إجراء مقارنة بين الماضي والحاضر لعدد من العلاقات، فتبين أن الغالبية قالت إن الماضي كان أفضل بالنسبة للكثير من العلاقات الاجتماعية والتقليدية، حيث وصلت النسبة إلى 81.5% في حالة العلاقة مع الجيران، و80% في حالة العلاقة الاجتماعية داخل الأسرة، و85.5% بالنسبة لاحترام الصغار للكبار، وقد انخفضت النسبة للذين قالوا إن الحاضر أفضل إلى15.5% في حالة العلاقة مع الجيران، وإلى 9.5% فقط بالنسبة لاحترام الصغار للكبار.

7. انخفضت معدلات الهجرة إلى المدينة، حيث تم توفير فرص عمل في القرية، أو الأماكن القريبة منها.
8. لا يزال الإيمان بالغيبيات، والشعوذة، والخرافات يحتل جانباً من تفكير الناس، إذ بلغت نسبة الذين يؤمنون بالاستعانة بالمشايخ والمرابطين لشفاء المرضى27.5%ونسبة الذين يرفضون الاستعانة بهم 69%، ونسبة الذين يؤمنون بأن العلاج الشعبي مفيد 84.5%، والذين لا يؤمنون بفائدته 12.5% والذين يؤمنون بزيارة هؤلاء المشعوذين عند عجز الطب الحديث 45%، والذين لا يؤمنون بزيارة هؤلاء المشعوذين 48%[83].

وفي الدراسة عن التغير الاجتماعي، وعلاقته بالبناء الاجتماعي في مجتمع الواحة توصل الباحث "على حسن العلواني " إلى نتائج مهمة، من أبرزها: -

1. مجتمع الواحة مجتمع جزئي مرتبط بمجتمع أكبر، وثقافة أشمل، لم يكن منعزلاً أو متكيفاً ذاتياً، له ذاتيته التي تميزه ثقافياً، وتسوده علاقات اجتماعية أساسها رابطة الدم والقبيلة، ويجمع خصائص المجتمع البدوي والريفي ويبرز كمجتمع له خصوصية مميزة.
2. نستطيع أن نلمس تلك التغيرات التي طرأت على الواحة، وذلك من خلال التحديات التي أحدثتها برامج التنمية والتحول كالتعليم، والصحة، والإسكان، والإعلام، وغيرها، تلك التي أحدثت وعياً لديَّ الأهالي بأهمية التغير، وتقبل الجديد مع المحافظة على تلك القيم والتقاليد التي ترسي مبادئ التعاون والفزعة، وتأكيد المبادئ الأهلية الشعبية، والاحترام والتقدير، وروح الجماعة، والمحافظة على الأصالة.
3. كشفت الدراسة عن أثر العوامل البيئية والاقتصادية في حياة أهالي الواحة، حيث عمل الموقع البيئي على انشغال الناس بتجارة القوافل وقت ازدهارها، أيضاً أدى اكتشاف الثروة النفطية، والاهتمام بالزراعة إلى رفع مستوى المعيشة.
4. كشفت الدراسة عن قدرة إنسان الواحة على خلق ثقافة التكيف مع البيئة وإمكانياتها ومواردها وظروفها، واتضح ذلك من خلال تجارة القوافل وزراعة النخيل.[84]

وفي إطار الحديث عن التغير الاجتماعي فقد تناول الدكتور "لوجلي صالح الزوي" المدينة المتغيرة، بالتحديد تناول مدينة أجدابيا بالدراسة، حيث اعتمد الباحث على منهج المسح عن طريق العينة، بلغ حجم العينة 1083 أسرة، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. اتضح أن مدينة أجدابيا هي منطقة جاذبة للسكان، ويرجع ذلك إلى أن معظم الحقول والمواني النفطية تقع بالقرب منها.
2. أوضحت الدراسة وجود نمط الأسرة الممتدة، حيث وصلت نسبة الأبناء المتزوجين الذين يقيمون مع أسرة الأب 57% من مجموع 198 أسرة لديها أبناء متزوجون، حيث تؤكد الدراسة على وجود تلاحم أسري بالرغم من عواصف التغيير التي تهب على هذه المدينة.
3. كما أظهرت الدراسة انتشار واستخدام الأدوات والمعدات التقنية بشكل واضح.
4. ولاحظت الدراسة أيضاً انخفاض عدد المترددين على المقاهي في مجتمع البحث، حيث اقتصرت على 2.2%
5. وسجلت ارتفاعاً في مستوى تعليم المرأة، حيث وصل عدد الطالبات إلى 48% من إجمالي الطلاب، وتوصلت الدراسة إلى أن 63% من مجتمع البحث يرون أن المرحلة الجامعية هي المرحلة التي يجب أن تسعى إليها الفتاة، وبصفة عامة شهدت المرأة تطوراً ملحوظاً في جميع المجالات، ويرى أفراد العينة أن مهنة التدريس تأتي في مقدمة المهن المناسبة للمرأة، تليها مهنة التمريض.
6. كما أكدت الدراسة كذلك على وجود تحول في القيم التي كانت سائدة في المجتمع القبلي، حيث يبدي أفراد العينة تساهلاً حيال الزواج من خارج القبيلة سواء للأبناء أم البنات، وهذا التحول يحمل في طياته الكثير من معاني التحديث.
7. كما توصلت كذلك إلى أن 81% من أفراد العينة يصرون على اختيار الرجل للمنصب القيادي، حتى وإن كانت المرأة أكثر تأهيلاً منه، زاعمين بعدم قدرة المرأة على القيادة.

8. تدل الدراسة على ارتفاع عدد المساكن الحديثة، حيث وصلت إلى 70%، وتطور شكل المسكن، والمواد المستخدمة فيه تطوراً ملحوظاً، وأصبحت أغلب المساكن تخضع للملك الخاص، وذلك بنسبة 88.2%[85].

وفي دراسة عن الإنماء الريفي درس دور الموقع الحدودي في التنمية، وتوصلت تلك الدراسة، والتي قام بها فريق من مصلحة الإنعاش الاجتماعي على قضاء الهرمل بلبنان إلى نتائج مهمة منها:

ساهم الموقع الحدودي لقضاء الهرمل على التبادل التجاري باتجاه سوريا، وذلك لتسويق الإنتاج، وشراء الحاجيات الفردية، والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية غير المتوفرة في مركز الإقامة، وهذا أدى إلى رواج التهريب، واتخاذه مهنة للعيش والكسب، حيث إن انفلات الحدود بين قضاء الهرمل والأراضي السورية يسمح بالتنقل الحر دون رقابة، مما يؤدي إلى تهريب البضائع السورية، وبيعها في قضاء الهرمل وبقية المناطق اللبنانية، ونظراً للتكتم الشديد عند الأهالي، ولتعذر الحصول على معلومات موثوقة فإن الأمر يظل من الأمور التي يصعب التعرف عليها بدقة كاملة[86].

وتناولت دلال ملحس استيتية تحليل العوامل المؤثرة في تطور المجتمعات المحلية في واحات الأزرق في الأردن، وكانت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

1. تمتاز الحياة الأسرية في مجتمع الأزرق بالاستقرار الأسري أسوة بالمجتمعات المحافظة، فقد تبين من هذه الدراسة أن هذا المجتمع امتاز بنظام الأسرة الزواجية الواحدة، وأن نسبة المتزوجين من زوجة واحدة 78.2 من مجموع العينة.
2. إن مسؤولية الإنفاق على العائلة في الأزرق تقع على عاتق الأب، وتبين أن 65% من العائلات الموجودة هناك يقوم رب الأسرة وحده بالإنفاق عليها.
3. تبين من الدراسة أن العلاقات الأسرية والروابط العائلية قوية جداً في هذا المجتمع حيث بلغ مجموع الأبناء الذين يعيشون مع عائلاتهم بعد الزواج حوالي 64% من مجموع العينة.

4. إن أكثر المساكن في الأزرق مصنوعة من الطين والقصب، وذلك لتوفر المادتين في الواحات، ولأنها تعتبر مواد عازلة، وهذه صفة هامة في هذا المجتمع نظراً للتغير السريع في الحرارة بين الليل والنهار، والصيف والشتاء، ويعتبر الأسمنت المادة الثانية في الأهمية من حيث مواد البناء، وهذا دليل على انتقال سكان الواحات إلى مستوى أعلى، وهذا الانتقال يشير إلى ارتفاع مستوى المعيشة من جهة، وإلى تغير أنماط الحياة المادية من جهة أخرى.
5. إن أكثر المساكن تتوفر فيها الكهرباء ليلاً بنسبة 90% ونهاراً بنسبة 15%.
6. إن أكثر من 50% من سكان واحة الأزرق خارج قوة العمل، مما يرفع مستوى نسبة الاعتماد، ويؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل.
7. يعتبر 25% من سكان واحة الأزرق دون سن الدراسة (أقل من ست سنوات)، و20% من السكان أميون، كما أن 30% من السكان ذكوراً وإناثاً منتظمون في التحصيل، وتتركز الأمية بين الإناث أكثر منها بين الذكور حيث بلغت عندهن 29% بينما كانت عند الذكور 10%. (87)

ومن بين الدراسات المهمة في مجال التغير الاجتماعي الدراسة التي قامت بها فوزية حسين على قناوي، حيث بحثت في سمات التغير الاجتماعي في المناطق الصحراوية من خلال دراسة ميدانية سوسيوأنثربولوجية على واحة الجغبوب، واستخدمت الباحثة المنهج الاستكشافي، وشملت العينة عندها 150 مفردة.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

1. إن التغير الفعلي بدأ بعد الأخذ بالسياسات والمشروعات التي جاءت بعد 1969.
2. لم تكن الغالبية العظمى من السكان تسكن في مساكن حديثة قبل 1969، حيث بلغ سكان الأكواخ 80.42%.
3. لم يظهر سوى مبحوث واحد يمتهن الزراعة.
4. الاعتماد على مصدر واحد للمعيشة عند سكان المنطقة هو المرتب. (88)

مناقشة الدراسات السابقة:

لقد حاولت هذه الدراسات التعرض لموضوعات لها علاقة مباشرة بالتنمية الحضرية كالتغير الاجتماعي، والتحديث الاجتماعي، إلا أنها لم تتعرض للتنمية الحضرية مباشرة، وقد تنوعت المنطلقات النظرية لهذه الدراسات، والمناطق التي أجريت فيها، تنوعت أيضاً المناهج المستخدمة، إلا أن معظم هذه الدراسات تتفق مع دراستنا الحالية خاصة في بعض الفروض النظرية، غير أن أهم ما يؤخذ على هذه الدراسات يتمثل فيما يلي:

1. تجاهل هذه الدراسات لمفهوم التنمية الحضرية، وذلك بالرغم من تناولها لمعظم خصائص هذا المفهوم.
2. أغلب هذه الدراسات تناولت مفهوم التنمية الحضرية كمتغير تابع، يتأثر بجملة من المتغيرات، وإن كانت هذه حقيقة هذا المفهوم، إلا أنها ليست الحقيقة كاملة، فمفهوم التنمية الحضرية كما هو متغير تابع يقع في أحيان كثيرة كمتغير مستقل يؤثر في جملة متغيرات وتحاول الدراسة الحالية توضيح هذه العلاقة.

فروض الدراسة

فيما يلي نتعرض للفروض التي سنحاول اختبارها من خلال الدراسة الميدانية:

أولا: توجد علاقة بين:

أ) ارتفاع المستوى التعليمي للأب وارتفاع المستوى التعليمي للابن.

ب) الدخل المرتفع للأب والمستوى التعليمي المرتفع للابن.

ثانيا: توجد علاقة بين:

أ) المستوى التعليمي المرتفع ورأي المبحوث الإيجابي في عمل المرأة.

ب) الخلفية الحضرية ورأي المبحوث في عمل المرأة.

ج) التعرض لوسائل الإعلام ورأي المبحوث في عمل المرأة.

د) صغر السن ورأي المبحوث غير الإيجابي في عمل المرأة.
هـ) المهن الزراعية ورأي المبحوث في عمل المرأة.

ثالثا: توجد علاقة بين:

الاستقلال في السكن وضعف العلاقات الاجتماعية.

رابعا: توجد علاقة بين:

أ) الخلفية الحضرية والاستقلال في السكن.
ب) المستوى التعليمي المرتفع والاستقلال في السكن
ج) الدخل المرتفع والاستقلال في السكن.

خامسا: توجد علاقة بين:

أ) المستوى التعليمي المرتفع وعدم مزاولة المهن الزراعية.
ب) صغر السن وعدم مزاولة المهن الزراعية.
ج) الدخل المرتفع وعدم مزاولة المهن الزراعية.

سادسا: توجد علاقة بين:

ضعف الروابط الاجتماعية وانتشار الجرائم والمشاكل في المنطقة.

سابعا: توجد علاقة بين:

أ) المستوى التعليمي المرتفع والتوجهات العقلانية لحل الخلافات والمشاكل العائلية.
ب) الخلفية الحضرية والتوجهات العقلانية لحل الخلافات والمشاكل العائلية.

ثامنا: توجد علاقة بين:

أ) الدخل المرتفع ومستوى الطموحات والتوقعات المرتفع.
ب) المستوى التعليمي المرتفع ومستوى الطموحات والتوقعات المرتفع.
ج) صغر السن ومستوى الطموحات والتوقعات المرتفع.
د) الخلفية الحضرية ومستوى الطموحات والتوقعات المرتفع.

هوامش الفصل الأول

1. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م، ص 415.
2. فادية الجولاني، التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، مؤسسة الشباب الجامعية الإسكندرية، 1993م، ص 12.
3. نفس المرجع السابق، ص 13.
4. محمد عاطف غيث، مرجع سبق ذكره، ص415
5. فادية الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص49، 51
6. محمد عاطف غيث، مرجع سبق ذكره، ص 416
7. فادية الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص 59.
8. عبد الله الهمالي، التحديث الاجتماعي، معالمه، ونماذج من تطبيقاته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1986م، ص 15
9. فادية الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص 60.
10. نفس المرجع، ص 62.
11. نفس المرجع، ص 60.
12. عبد الله الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص15.
13. سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1993م، ص76:75
14. لوجلي صالح الزوي، توطين البدو، أبعاد وغايات، ط1، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها، الطبعة الأولى 1991م، ص106.
15. فادية الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص 51:49

16. محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،1990م، ص 144.
17. فادية الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص 43.
18. نفس المرجع، ص 49.
19. نفس المرجع، ص 56.
20. رونالد روبنسون، تنمية العالم الثالث، ترجمة عبد الحميد الحسن، منشورات وزارة الثقافة دمشق،1973م، ص168.
21. فادية الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص54.
22. فادية الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص55.
23. محمد عبد المنعم نور، الحضارة والتحضر، دار المعرفة، القاهرة، 1978م، ص230.
24. نفس المرجع السابق، ص 229.
25. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989م، ص 160.
26. محمد عاطف غيث، مرجع سبق ذكره، ص 498.
27. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار النهضة العربية، بيروت التاريخ بدون، ص 127.
28. فادية الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص40.
29. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص 498.
30. فادية الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص42.
31. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص 499.
32. محمد عبد المنعم نور، مرجع سبق ذكره، ص70.
33. فادية الجولاني، التغير الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص40.

34. نفس المرجع، ص 41.
35. علياء شكري وآخرون، قراءات في الأسرة ومشكلاتها في المجتمع المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1974م، ص 55.
36. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص177.
37. نفس المرجع، ص177.
38. خيري خليل الجميل، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993م، ص8.
39. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص180.
40. نفس المرجع، ص181.
41. نفس المرجع، ص178.
42. خيري خليل الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص 16.
43. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص422.
44. نفس المرجع، ص490:491.
45. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص 230، 175.
46. مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ أسس البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1986م، ص14.
47. نفس المرجع، ص 31.
48. متعب مناف جاسم، الأسس التكنواجتماعية للتخطيط، منشورات قاريونس، 1978م، ص 148.
49. عبد الله الخريجي، التغير الاجتماعي والثقافي، الطبعة الأولى، ملتزم التوزيع رامتان، جدة، 1983م، ص331.
50. حسن عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص89.

51. عليه حسن حسين، التنمية نظرياً وتطبيقياً، الطبعة الثانية، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1985م، ص21.
52. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، مرجع سبق ذكره، ص128.
53. محمد عاطف غيث، غريب السيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1994م، ص157.
54. نفس المرجع، ص 161.
55. نفس المرجع، ص 128، 129، 130، 132.
56. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص57.
57. حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988م، ص257:364.
58. عبد الرسول الموسى، الوظيفة كأحد إفرازات التحضير في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، المجلد 16، ربيع1988م.
59. عبد القادر القصير، أحياء الصفيح، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية، بيروت،1993م، ص104-192.
60. نبيل حنا، المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي، دراسات نظرية وميدانية، الطبعة الأولى دار المعارف، القاهرة، 1984م، ص 250:275.
61. نفس المرجع، ص275:296.
62. فاروق مصطفى إسماعيل، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م، ص 269:273.
63. موتو كوكاتا كورا، قرى البدو، مراجعة وتعليق عبد الله الخريجي، مجلة كلية الآداب جامعة الملك سعود، العدد الثاني المجلد الحادي عشر، 1984م.
64. سعيد فالح الغامدي، البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، ط 5، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1990م، ص 2، 229، 216، 189.

65. محمد أحمد غنيم، التحضر في المجتمع القطري، دار المعرفة الجامعية، ط 2، الإسكندرية، 1987م، ص 269:264.

66. إنعام عبد الجواد، أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني مجلد 14 صيف 1986م ص 70:67.

67. إبراهيم عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية العدد3 مجلد 14، خريف 1986م، ص 174:153.

68. فهد ثاقب الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 4 المجلد 14، شتاء 1986م، 223:209.

69. محمد عاطف كشك وآخرون، التصحر وهجرة السكان في الوطن العربي، تجربة شرق العوينات بمصر كإحدى التجارب في إعمار الصحراء، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1995م، ص170.

70. فضل الأجواد، أسباب الانتقال اليومي من وإلى بعض المدن الليبية الصحراوية، مجلد الدراسات الصحراوية، المجلد الأول العدد الثاني، 1992م. ص33.

71. المسح الاجتماعي والاقتصادي لمدينة أجدابيا، منشورات الجامعة الليبية، دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي، 66/65م.

72. مصطفى التير، التنمية والتحديث، ط1، منشورات معهد الإنماء العربي وجامعة قاريونس ببنغازي، 1980م.

73. مصطفى عمر التير وآخرون، أنماط التكيف الزراعي، في القرى الزراعية الجديدة، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت 1981م.

74. عبد الله الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص 210:208.

75. نفس المرجع، 27:26.

76. محجوب عطية الفايدي، تكيف البدو في مشاريع الاستيطان الزراعي مجلة قاريونس العلمية العدد الثالث والرابع السنة الرابعة-1991م. ص 49

77. ياسين الكبير، التحضر والتغير الاجتماعي في الأسرة (في مدينة طرابلس) دار الحكمة، العدد الرابع نوفمبر 1979م، ص329.

78. أحمد سالم الأحمر، الأسرة الليبية الحضرية تركيبها ووظائفها ومشكلاتها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول السنة الأولى آي النار 1989م، ص19.

79. يوسف محمد مرجان العقاد، واقع التنمية المكانية في سبها وعلاقتها بهجرة السكان إليها خلال الفترة من 1969 إلى 1994، كلية الآداب، جامعة قاريونس، رسالة ماجستير غير منشورة1996م.

80. عتيق علي سليمان، دور التقنية في تغير بعض القيم والثقافة الاجتماعية كلية الآداب، جامعة قاريونس، رسالة ماجستير1991م، ص4، 160و 162.

81. عمر القذافي هيبة، التنمية الاجتماعية في الريف العربي الليبي دراسة اجتماعية، الثقافة العربية العددان السابع والثامن السنة السادسة والعشرون ناصر، هانيبال1428 ميلادية، يوليو، أغسطس 1998م، ص 72:67.

82. تاج الدين محمد صالح إسماعيل، التغير الاجتماعي بمنطقة (طينة)، دراسة أنثروبولوجية لمجتمع الزغاوة الكوبي بالسودان، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة الفاتح، رسالة ماجستير، 1996م، ص 187:149.

83. موسى إبراهيم زلوم، مظاهر التحديث في قرية محروقة، دراسة ميدانية في الجنوب الليبي، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة الفاتح، رسالة ماجستير، 1993م. ص172:170

84. علي حسين العلواني، مجتمع الواحة دراسة أنثروبولوجية في البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي والثقافي بواحة جالو، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة الفاتح، رسالة ماجستير، 1426 ميلادية. ص222:221.

85. لوجلي صالح الزوي، المدينة المتغيرة، أجداييا 1990:1966م دراسة ميدانية في التغير والتحديث الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في المجتمع الحضري، مخطوط تحت الطبع.

86. ميشال الجر، الإنماء الريفي، دراسة ميدانية لقضاء الهرمل، ط 1، سلسلة منشورات مركز التدريب الاجتماعي، 1979م. ص 63:60

87. دلال ملحس إستيتية، تحليل العوامل المؤثرة في تطور المجتمعات المحلية في واحة الأزرق[الأردن] دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، العدد 2، المجلد 9، كانون الأول 1982م، ص 85:69.

88. فوزية حسين على قنا، سمات التغير الاجتماعي في المناطق الصحراوية، دراسة ميدانية سوسيوأنثربوولوجية، كلية الآداب، جامعة قاريونس، رسالة ماجستير 1999م.

الفصل الثاني

أبعاد المفهوم والتنمية الحضرية

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- مدخل عام
- تعريف المفهوم
- وظيفة المفهوم
- التنمية الحضرية
- التغير الاجتماعي والتنمية الحضرية
- التحديث والتنمية الحضرية
- التحضر والحضرية

الفصل الثاني

أبعاد المفهوم والتنمية الحضرية

مدخل عام:

المفهوم كلمة يقصد منها "الإفصاح عن الغامض، أو الانتقال من الغامض إلى الأقل غموضاً، أو من غير المعين والمقرب والمحدد للذهن إلى الأكثر قرباً ووضوحاً"[1] وعادةً ما يتولد المفهوم عن "إحساس بالمعنى، وتأثر العقل بهذا الإحساس أو المعنى وإدراكه، وهو ببساطة يعبر عن فهم، وصل إليه متلقي الفكرة"[2]، فهو عبارة عن "لفظة تعكس تجريداً يلخص عدداً من الملاحظات"[3] ونحن بحاجة إلى تحديد دقيق لمفاهيمنا[*]، وما نقصد من وراء استخدامنا لهذه المفاهيم فهذا الأمر بكل تأكيد لا يقتصر على الفلاسفة أو الباحثين في العلوم الطبيعية فقط، فهم ليسوا الوحيدين الذين يبحثون عن تحديد دقيق لمفاهيمهم، وتوضيح معاني ما يقولونه[4].

(*) إن الدقة في المفاهيم من أهم متطلبات المنهج العلمي، ولذلك فإن هذه الحقيقة، حقيقة استعمال الباحثين في العلوم الاجتماعية لنفس الألفاظ العامة أو لغة التداول، خلقت صعوبات أمام الباحثين في العلوم الاجتماعية، لا يواجهها عادة الباحثون في العلوم الطبيعية، وهذا أدى بالباحثين لأن يبذلوا جهوداً خاصة في بداية البحث لتوضيح المقصود من خلال هذه المفاهيم ومدلولاتها فقد وصفت المفاهيم المستخدمة في العلوم الاجتماعية بأنها لينة مطاطية مرنة"soft, flexible" أما في العلوم التكنولوجية فيطلق على مصطلحاتها أنها صلبة"Hard" للدلالة على الدقة في المقارنة بين المفاهيم، إلا أن تحديد المفاهيم وتعريفها بدقة يقودنا، أو هو سبيلنا إلى اللياقة العلمية والفاعلية المنهجية: انظر أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات عبد الله حرمي، الكويت، دار القلم بيروت، الطبعة السابعة1984 ف، ص 244:243.

فالمفهوم يعكس دلالته على ما أطلق عليه، إلا أن الموصوف بهذا المفهوم يساهم في تأطير المفهوم، ويضفي عليه من خصوصيته. ويشكل المفهوم، الوسيط بين الاثنين: الفكر، والواقع، والمفهوم قد يكون عاكساً لصورة الواقع(تقريباً)، إلا أنه ليس الواقع (تعسفاً). ويستطيع المتبني للمفهوم أن يرى مدى ما يحتويه المفهوم من آفاق، فهو يستخدم المفهوم وفق إسقاطات الواقع، فالروح الخلاقة في المفهوم تكون في الجانب الإبداعي من قبل الباحث، ومدى إلمامه ومعايشته للواقع.

إننا نشاهد منظراً، أو نسمع صوتاً، فنحكم عليه بالجمال أو القبح، فما هو مصدر الحكم الجمالي؟ أهو العقل، أم الحواس، أم الشعور؟ وهل القيمة الجمالية في الشيء نفسه، أم في علاقته بنا، أم فينا نحن؟

"فالشيء الواحد قد يبدو للبعض جميلاً، وللآخرين غير ذلك، ولو كان جميلاً في ذاته لحصل الاتفاق. إن القيمة الجمالية للشيء لا تكمن في الشيء نفسه ولا في الذات المدركة، إنها في العلاقة بينهما، وإدراكها يتمثل في الشعور الذي تثيره فينا"[5].

هكذا قد تبدو الصورة أقرب إلى الوضوح في تناول حقيقة المفهوم، ويكون تبنينا لمفاهيمنا منطلقاً من خلال إدراك العقل والإرادة الخلاقة،" ولا ينبغي أن يعني ذلك أن الإرادة مجردة من العقل، بل يعني أنهما متكاملان، وهذا التكامل يرتبط بالجانب العملي، وهو الإثارة، وهي الإحساس العملي لهذه المكونات النظرية."[6] وبالتالي يمكن التعرف على المفهوم" بأنه تركيب منطقي، أو مسمى يتم التوصل إليه من خلال الانطباع، والملاحظة، والإدراك للعديد من الخبرات، والتجارب المعقدة والمتداخلة"[7].

يحاول صائغ المفهوم أن يعبر عن تجارب عديدة في كلمة أو كلمتين، فهي عملية كبسلة (أي وضع مجموعة من المعلومات والخبرات في كبسولة صغيرة).

والمفهوم الواحد قد يشير إلى أكثر من ظاهرة، أى أكثر من معنى في الواقع، فمفهوم الوظيفة كما هي في المنهج الوظيفي، وعلم الاجتماع لا تعني الوظيفة بالمعنى الديموغرافي، أي بمعنى" مهنة" أو دور اجتماعي.

إضافة إلى ذلك قد يشير أكثر من مفهوم إلى نفس الظاهرة الواحدة. خذ مثلاً، مفهوم الحاجة والحافز، والدافع فالمعنى متقارب، وقد يكون متطابقاً في الحالات الثلاث، في علم النفس، أو في العلوم السلوكية.

ولا نستطيع أن نضع ضوابط لعملية الخلط هذه إلا بالقراءة الواسعة والمتعمقة والوعي بمختلف المفاهيم والتسميات التي استخدمها العلماء لوصف الظواهر المختلفة، وهذا ما يعطي المفاهيم صفة الابتكار، وبالتالي تستمر عملية التجديد في المفاهيم [8].

ويمكن النظر لمجهود الباحث ومعالجته للمفاهيم كالآتي:

1. قد يضطر الباحث إلى الاعتماد على كتابات الآخرين في تحديد مصطلحات ومفاهيم بحثه، ويذكر بأنه اتفق مع هؤلاء الآخرين في تحديدها.
2. وقد يختلف مع كل ما كتب حول مفهوم دراسته، ثم يعرض وجهة نظر أخرى.
3. وقد يجد نفسه أمام مفاهيم جديدة الاستعمال، لم يستخدمها غيره من قبل.
4. وقد يجد نفسه أمام أحد المفاهيم التي اختلفت حولها وجهات النظر بين العلماء، ثم وجد أن عليه وضع تحديد ورأي على ضوء هذه الاختلافات.

ومهما كان من أمر الأوضاع المختلفة إلا أن الأمر الذي لا جدال فيه أن على الباحث وضع تحديد لمفاهيمه(*) لكي تكون انطلاقته النظرية والفكرية سليمة[9].

(*) فالمفاهيم التي يستخدمها الباحثون في العلوم الاجتماعية إنما هي مفاهيم أكثر تخصصاً من المفاهيم التي يستخدمها الرجل العادي، وهي تساعدهم على إقامة علاقات متبادلة بين مجموعة كبيرة من الظواهر الاجتماعية، فعلم الاجتماع لا يعترف بمقولة المعنى في بطن الشاعر.

تعريف المفهوم:

هناك نوعان من التعريفات اللازمة لكل مفهوم نستخدمه في أي بحث علمي، الأول وهو ما يسمى بالتعريف النظريConceptual Definition، وهو تعريف للمفهوم كبنية فكرية، أو المعنى لهذا المفهوم بصرف النظر عن وجوده المادي في الواقع.

فمثلاً ظاهرة الانتحار كظاهرة اجتماعية: اشتق منها مفهوم هو الانتحار، وليس المفهوم كالظاهرة ذاتها، وإنما هو تعبير عنها، ولكن الباحث يحاول قياس هذه الظاهرة، ولذلك لا بد له من تقديم تعريف آخر يخبرنا كيف تم قياس هذا المفهوم، مثل هذا التعبير يعرف باسم التعريف الإجرائي .Operational Definition أي في عملية إجراء البحث كيف يتم قياس هذا المفهوم عندما يتعامل الباحث مع وحدات الملاحظة، فالانتحار مفهوم يمكن أن يفهمه الإنسان، فكرياً ربما بطريقة مختلفة. وعليه، فإن التعريف النظري سوف يوضح ما يقصد الباحث من الناحية العقلية أو الفكرية، ولكننا في حاجة إلى تعريف آخر يقودنا عند إجراء البحث. وعليه" يمكن تعريف الانتحار إجرائياً: على أنه مثلاً عدد حالات القتل المادي للفرد في مجتمع خلال فترة معينة"[10]. وعادة ما يتميز التعريف الإجرائي بالإيجاز والعمومية والتحديد القاطع، كما يكون معبراً عن فكرة واحدة، فضلاً عن تمشيه مع فكر الباحث، وأهداف بحثه[11].

وظيفة المفهوم:

1. يساعد المفهوم على نقل الاستنتاجات، والمشاهدات العلمية.
2. تستعمل المفاهيم للتعبير عن الظاهرة محل الدراسة[12].
3. يفيد المفهوم في بناء مجموعة من النظريات، كما يعتبر مهماً لعملية التعميم[13].

وقد لا يكون الاختلاف حول بناء المفهوم مهماً وواضحاً، ولكن عند التطرق إلى المقصود من وراء المفهوم، فإن الاختلافات تبدو أكثر وضوحاً، فغالباً ما تستعمل المفاهيم

استعمالات مختلفة، حيث إن هناك اصطلاحات بديلة ومتعددة لنفس المفاهيم والأفكار، وإنه يمكن التعبير في بعض الأحيان عن مفاهيم، بل حتى نظريات مختلفة اللغة[14] فنقطة الانطلاق دائماً هي تعبير كلامي، وغالباً ما يتوافق هذا التعبير منطقياً مع الإلمام (الفهم) أكثر من توافقه مع المفهوم، هذا إذا سلمنا بأن المفهوم يحوي بالضرورة تعريفاً دقيقاً، وأن الإلمام ينحصر في مجموعة من الصور غير المنظمة، نكون عند تناولنا للمفهوم في هامش واسع من الخيارات العقلية والمنطقية التي تتألف لتكون المفهوم[15]. ويحاول علم الاجتماع استخدام لغة تساعده في تمييز الأبعاد وتحديدها، لكي تكون المفاهيم المستخدمة أكثر وضوحاً. وإذا تناولنا مفهوم (التنمية الحضرية) فهو من المفاهيم التي نعتقد أن لدينا معرفة مسبقة عنها، إلا أن ما يقصد من خلال هذا المفهوم قد يكون غامضاً، فدمج المفهومين مع بعضهما، وما يعكسانه من دلالة، وما تعنيه، التنمية الحضرية، وما هي محددات ومنطلقات هذه التنمية، عند تحليلنا لهذه الفكرة لا نستطيع أن ننطلق من تعريف معد صراحة، وحيث إنه لم يكن معتاداً في السابق طرح أسئلة كهذه حول المفهوم، فهذا يتطلب منا البحث عن معنى المفهوم، فقد تعددت تعريفات التنمية، وتنوعت، فمنها التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وقد تداخلت مع مفاهيم أخرى، وقد تم تعريف التنمية وفقاً لاستراتيجيات عامة أو خاصة.. ووفقاً لأيديولوجيات مختلفة، واتجاهات نظرية متباينة، وفي التراث السوسيولوجي بصفة عامة لم يتفق العلماء على تعريف معين للتنمية، ولقد أدى هذا ببعض الدارسين مثل" أروين ساندرزE.Sanders" إلى القول في بعض المواقف:" إنني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد ودقيق لتنمية المجتمع، ولكنني أفضل أن أترك هذا المصطلح ليعني ما يعنيه حسب ما يريد كل دارس سواءً في أفغانستان أم الهند أم تشيلي أم جاميكا أم الصين"[16].

إلا أن العنصر الأساسي الذي يلقى اتفاقاً في سائر التعريفات، هو توفر مبدأ الإرادة والقصد في تعريف مفهوم التنمية. فهي تغير مستهدف لتغير خصائص معينة، وإزالة عوائق معينة في وجه التغير، وتحقيق أهداف محددة سلفاً، بناءً على إعداد وتنظيم، أو

خطة هادفة ومقصودة. وعند تناول أي باحث لهذا المفهوم سيجد هامشاً واسعاً، وفضاءً رحباً، وتراكماً نظرياً هائلاً، قد يصعّب المهمة على الباحث إلا أنه يمكن تحديد عناصر التنمية في:

1. التغير البنائي.
2. الدفعة القوية.
3. الاستراتيجية الملائمة.

وهذه العناصر مجتمعة تعد ضرورة للتنمية، ولازمة لها[17].

واقتران أي مفهوم آخر مع التنمية يضفي الجانب، أو الصفة الإيجابية على جملة المفهوم، فمثلاً التنمية الاقتصادية تهتم بزيادة الإنتاج، والدخل القومي، بينما التنمية الاجتماعية تركز على العنصر البشري، والرعاية الاجتماعية، وتنمية القدرات والمهارات. ولا يجوز أن نعتقد أن أياً من هذه الجوانب أهم من الآخر، فلا يمكن أن نتصور حدوث تنمية اجتماعية دون أن تتوفر لها المعطيات الاقتصادية اللازمة لنجاحها[18]. وكذلك العكس.

وسنتناول فيما يلي مفهوم التنمية الحضرية، وعلاقته بالتغير الاجتماعي، والتحديث، والتحضر، والحضرية. إنه من الضرورة بمكان التعرض لهذه المفاهيم، وذلك لمحاولة توضيح العلاقة بينها فهناك العديد من الدراسات التي تناولت بعضها بدلاً عن الآخر، وهناك من بالغ في الفصل بين هذه المفاهيم لدرجة أن البعض يتناسى حتى ذكر أحد هذه المفاهيم، ويستعيض عنها بمفاهيم أخرى، فيها من التكلف البالغ ما فيها، فينحتون لها معاني واجتزاءات لغوية، فتأتي العلاقات والتعريفات في أغلبها غامضة، غير واضحة، أو غير ذات جدوى، وقد تناول مجموعة من العلماء والباحثين هذه المفاهيم بشيء من الإيضاح، والتعامل المرن.

ونحن نحاول في هذه الفقرات انتهاج الأسلوب الذي يسمح بافتراش قاعدة أحد المفاهيم لبناء المفهوم الآخر، وذلك في محاولة منا لتناول أهم الجوانب التي يحتويها هذا

المفهوم، وكذلك أهم الدلالات التي يعكسها. ومن ثم الوصول إلى تحديد دقيق لهذا المفهوم.

التنمية الحضرية:

تعد التنمية الحضرية عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية، كما تشير كذلك إلى نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وتشير كذلك إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى (2000) نسمة في 1 كم^2، وكبر حجم المدينة بما يزيد عن (20000) نسمة، واشتغال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا، وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل، والتعقد الاجتماعي، وتنظيم التفاعل الاجتماعي.

وترتبط التنمية بنمو الدولة، ونمو، وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على أسس قرابية، وفي ضوء هذا، فالتنمية الحضرية هي، عملية تعقد الاتجاهات الاجتماعية، والأيكولوجية، والثقافية التي تؤدي إلى تنمية المدن[19].

وتعني التنمية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تشمل بناء المساكن، وبناء العمارات الشاهقة، ورصف الشوارع، وبناء الأحياء الراقية، وغرس الأشجار.[20]

ويمكن تعريفها بأنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية، ونموها، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية، والتغير الموجه الذي يتعدى المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية، والاشتغال بأعمال غير زراعية، وبدرجة عالية من تقسيم العمل، والتعقد الاجتماعي، والتغير الجوهري في استخدام الأرض.[21]

ويمثل هذا الموضوع أحد الوسائل الرئيسية التي تهم كل الباحثين في ظواهر التحضر، وواضعي السياسة في البلاد التي تسير في طريق التحضر السريع[22]، فيحتاج تزايد السكان الحضر إلى أساليب تخطيطية تمكن الجهات الحضرية من توفير الخدمات العامة للمقيمين فيها، مع توسع الجهات الحضرية مساحة وسكاناً. حيث تنشأ فيها علاقات

اجتماعية واقتصادية مميزة[23]، ولمشاريع التنمية الحضرية التي أقيمت في المدن دور كبير في استقطاب عدد من السكان، سعياً لتحسن الأوضاع العملية والثقافية.[24]

وهناك اختلاف بين النمو الحضري والتنمية الحضرية من حيث عنصر القصد، والإرادة المسبقة الذي يتوفر في التنمية الحضرية، ولا يتوفر في النمو الحضري وعادة يتم إرجاع النمو الحضري إلى الاستمرار في ارتفاع معدلات السكان السنوية لحجم السكان الحضر. إلا أن الأسباب التي تؤدي إلى النمو الحضري ليست في جميع مجتمعات العالم واحدة، فقد لعب التصنيع مثلاً الدور المهم في حالة الكثير من المجتمعات التي سارت في طريق النموذج الأوروبي للتحضر، كما لعب النفط الدور الرئيسي في تشكيل الحياة الحضرية والاقتصادية في الأقطار التي تم اكتشافه فيها، خصوصاً ذات الطبيعة الصحراوية، ويمكن إضافة مجموعة من النقاط التي ينظر إليها على أنها أسباب مباشرة، أو غير مباشرة في النمو الحضري، وهي:

1. الاستقلال السياسي.
2. إعادة التصنيف، فهي تتم دائماً في صالح التحضر.
3. الزيادة الطبيعية[25].

إلا أننا عندما نتحدث عن التنمية في المجال الحضري، فإنه يتبادر إلى الذهن أن هناك عنصراً قصدياً إرادياً يوجه عملية التحضر هو "توافر عنصر التخطيط". هذا ويعرض كوستلو، لعوامل النمو الحضري في مدن الشرق الأوسط، فيراها:

1. المركزية السياسية.
2. النضال السياسي، وتشجيع النمو الحضري.
3. التغير في أنماط التجارة، والعلاقات الأجنبية.
4. تقدم وسائل التكنولوجيا.
5. عوامل الهجرة الخارجية والداخلية[26].

إن مناقشة النظريات المختلفة للتنمية، وما تنطوي عليه من سياسات عملية لتحقيق التنمية الحضرية، وما يرتبط بها من إجراءات، حيث يمكن تصنيف هذه النظريات إلى" نمطين أساسيين نمط يكرس التبعية للبلدان المتقدمة، ونمط يركز على ضرورة التنمية الشاملة عن طريق إحداث تغيرات جذرية في الأبنية الاجتماعية للبلدان المتخلفة، دونما تبعية، بالتالي ارتبطت (التنمية الحضرية) بهذا المفهوم، فجاءت المفاهيم الجوفاء للتنمية الحضرية في بعض البلاد، أو المقتصرة على الجانب العملي دون الوصول إلى حقيقة الظاهرة، ودون أن تعرف طريقها إلى التنمية الحضرية كأسلوب حياتي معيشي"[27]، وعملية التنمية الحضرية بأسرها تعني أول ما تعني" الاعتماد على النفس، وتعبئة كافة الإمكانيات، والطاقات، والقوى الوطنية، وتحديد مراحل التقدم استراتيجياً وتكتيكياً"[28]، والواقع أننا إذا نظرنا إلى عوامل التنمية الحضرية نجد أن ثمة استحالة في أن تقتصر هذه العوامل على عامل واحد فحسب، سواء أكان هذا العامل داخلياً أم خارجياً فلا بد من وجود عدد من العوامل، ومن أبرز محاولات التقسيم للعوامل محاولة (روبرت رد فيلد) حيث قسمها إلى عاملين رئيسين، هما:

أولا: العامل الخارجي:

ويتمثل في المؤثرات الحضارية، وما ترتب عليها من تغيرات بعيدة المدى، والتي تمثلت بدورها في اتباع تعليمات الحكومة.

ثانيا: العامل الداخلي:

الذي لعب دوراً مهماً في هذا التغير، ويعني به الإرادة الحرة للسكان، ورغبتهم المستمرة في تحسين أحوالهم ذاتياً[29].

وصنف جون ديكي المتغيرات التي تؤدي إلى التنمية الحضرية إلى أربعة عناصر رئيسية، هي:

1. الإنسان، والجماعات.

2. البيئة الطبيعية.
3. البيئة التي صنعها الإنسان.
4. النشاطات.

بالإضافة إلى ذلك، تعود التنمية الحضرية، ونمو المدن إلى تقدم الاختراعات، والكفاءة المتزايدة في تكنولوجيا النقل والمواصلات، والمعرفة الكاملة بوسائل الإمداد بالمياه، والمصادر الطبيعية التي تحتاج إليها التنمية الحضرية[30].

إن إشكالية المفهوم والتعرف عليه تطالعنا عند الحديث عن التنمية، بالذات عند ربطها بالحياة الحضرية، فالتنمية هي عملية الابتعاد عن أوضاع معينة، سيئة، وغير مرغوب فيها، أكثر من كونها عملية تحرك نحو هدف واضح ومحدد، وربما يكون الاجتماع على ما هو ليس بالتنمية أسهل من الإجماع حول ماهية التنمية.

واعتبرت التنمية الحضرية" عملية تغير هادف، سواء كانت هذه العملية في طور المحاولة، أم في طور الإنجاز، وتتضمن عملية التنمية الحضرية تأكيداً على السياسة، والتخطيط، والاستراتيجية، وعلى إحداث التغير الاجتماعي، كما تتضمن التنمية الحضرية عنصر التعقل، إن لم نقل العقلانية، والتنمية الحضرية أيضاً عملية اجتماعية تدخل في أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي، والعلاقات الهيكلية، ويتم تحقيقها بوسائل تنظيمية، فالتنمية الحضرية نتاج للتنظيم الاجتماعي، وهي نوع خاص من التغير في التنظيم الاجتماعي"[31].

وتطالعنا تجربة مهمة من التجارب التنموية في المجال الحضري، وهي التجربة الشيوعية، حيث كانت ثورة 17 أكتوبر عام 1917م طريقاً جديداً للتنمية الحضرية، ففي عهد السوفيت انتقل الاتحاد السوفيتي من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري، نتيجة للتحضر، والتصنيع من خلال الخطط الخمسية، والدور الشمولي للحكومة المركزية، وقد اعتبر لينين التنمية الحضرية نمطاً جديداً من الاستقرار الإنساني، أسماه الإنسان الاجتماعي، أي تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية لكل فرد دون تمايز طبقي.

والتنمية الحضرية هي" عملية واعية، ومدروسة، وهادفة بقصد نقل أسلوب الحياة، وليس مجرد السكان من الأسلوب غير العقلاني، ومن السلوك غير المرغوب فيه، وغير المواكب للحياة المتقدمة إلى سلوك أكثر مواءمة ومواكبة لهذه الحياة، وهذا التغير مقصود وهادف، وهو ليس مجرد نقل السكان من الريف إلى المدن، بل يهدف إلى توسيع الأرياف وإكسابها صفات الأسلوب الحضري في الحياة"[32].

التغير الاجتماعي والتنمية الحضرية:

حرص علماء الاجتماع، (على مر العصور، ابتداء من العلامة ابن خلدون والفرنسي أوجست كومنت)، في دراستهم الاجتماعية على تحليل المجتمع الإنساني، وظواهره من زاويتين، هما:

زاوية الثبات والاستقرار، وزاوية الحركة والتغير، أو من الناحيتين الاستاتيكية والديناميكية وبناء عليه تصدوا للبحث عن حقيقة المجتمع، وكيف يتغير. والواقع أن أي محاولة لاستعراض التاريخ الإنساني منذ أقدم العصور، والمتعلق بقضية الثبات والتغير في الحياة الاجتماعية، تكشف لنا هذه المحاولة على أن الشطر الأكبر من تاريخ المجتمع الإنساني يشهد حرص الإنسان على الاحتفاظ بالأوضاع القائمة كما هي[33]، باعتبار أن "التغير غير مرغوب فيه، وهكذا أصبح الوضع الاجتماعي الأمثل هو الذي يتصف بالثبات والاستقرار، أما التغير فهو انحراف عن الوضع الأمثل"[34].

إن هذا القول قد ينطبق على فترة معينة، أو على معتقدات وتقاليد معينة، إلا أن استجابة المجتمعات للتغير متواصلة، والتغير في نظرنا يهدأ ولا ينتهي، فهو كأمواج البحر في حركة دائمة، والطابع المحافظ لا يعني انتفاء التغير.

ولكن السؤال الذي نحاول التصدي له هو هل يمكن أن نسمي كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع تغيرات اجتماعية؟ ففي التحليل السوسيولوجي هناك تغيرات عديدة في المجتمع في جانبي الثقافة المادي والفكري، وهناك اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد

والجماعات، والاختلاف في الوظائف والأدوار الاجتماعية، وفي الأنظمة والقيم والعادات، وما إلى ذلك، كما أن هناك اختلافاً في الأدوات التي يستخدمها المجتمع من حين إلى آخر، وفي أساليب توظيفها، كل ذلك يعتبر تغيراً في المجتمع. فما هو التغير الاجتماعي بين تلك المتغيرات؟ لقد ذهب جي روشيه Guy rocher في كتابه التغير الاجتماعي مدخل إلى علم الاجتماع العام الذي صدر عام 1968م إلى أن التغير الاجتماعي يتميز عن غيره من التغيرات الاجتماعية بأربع صفات:

1. التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين، وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.
2. التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي، أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء، فهو التغير الذي يحدث أثراً عميقاً في المجتمع، وهو الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية، كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة أو على النظام الاقتصادي أو السياسي، وما إلى ذلك.
3. يكون التغير الاجتماعي محدداً بالزمن، أي يكون مبتدئاً من فترة زمنية، ومنتهياً بفترة زمنية معينة، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة، ومن أجل الوقوف على مدى التغير، ولا يتأتى إدراك ذلك إلا بالوقوف على الحالة السابقة، أي أن قياس التغير يكون انطلاقاً من نقطة مرجعية في الماضي.
4. أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية، وذلك من أجل إدراك التغير، والوقوف على أبعاده. أما التغير الذي ينتهي بسرعة فلا يمكن فهمه.

فالتغير إذاً هو "كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن، ولا يكون مؤقتاً سريع الزوال، لديَّ فئات واسعة من المجتمع، يغير مسار حياتها"[35]." فالتغير لا الثبات هو معيار حقيقة الوجود"[36] ولأن لكل شيء ما يناقضه، " فإن العدم والوجود موجودان في أي شيء، ويصبح الوجود الحقيقي هو التغير"[37].

ولا بد من التأكيد على أن أشكال التجمع الاجتماعية دائمة التغير من يوم إلى يوم، إلى جانب تغير أشكال أساسية خلال الحقب الطويلة، وعادةً ما يتم تصنيف هذه الأشكال بناءً على مبادئ معينة، ويقيم ح-د-هـ كول التصنيف على مبدأين أساسيين، هما:

الأول: محتوى المصلحة التي يهدف المجتمع إلى تحقيقها.

الثاني: أسلوب العمل المتبع بالنسبة لهذه المصلحة[38].

ومن هنا تبرز العلاقة السببية في وجود الكيان الاجتماعي المتغير، ويمكن النظر إلى هذه السببية في الأنماط الآتية:

1. التتابع:

تتابع الأسباب، والنتائج شأنها في ذلك شأن حلقات السلسلة، وبعض هذه الأسباب مباشر وقريب، وبعضها الآخر بعيد وغير مباشر، فالتغيرات تحدث بدورها تغيرات أخرى، وتصبح النتيجة سبباً لنتائج أخرى.

2. التجمع والالتقاء:

تتجمع عدة أسباب وتتفاعل مع بعضها البعض لتحدث تغيراً ما، والواقع أن هذا النمط من السببية شائع في الحقل الاجتماعي لصعوبة الحصول على درجة تلازم تامة بين متغيرين، حيث يكون هناك سبب واحد لنتيجة واحدة، مما يجعلنا نتكلم عن سبب، وليس عن السبب.

3. التشتت:

ويقصد بذلك أن النتائج المترتبة على سبب ما قد تتفرق في اتجاهات مختلفة داخل المجتمع، فالآثار في هذه الحالة تصدر عن بؤرة واحدة، ولكنها تتشتت لتؤثر في مجالات مختلفة من حياة المجتمع، مثال ذلك الآثار التي تتركها ظاهرة انتشار التعليم في الدول النامية على الظواهر السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك.

4. الشبكة المركبة:

الواقع أن هذا النمط يعبر تعبيراً صادقاً عن طبيعة السببية في الحقل الاجتماعي التي تظهر في شكل شبكة مركبة من مجموعة من الأسباب والنتائج المتصلة المترابطة، فالأسباب والنتائج ترتبط مع بعضها البعض في سلسلة متصلة الحلقات، بعض هذه الحلقات قد يكون نتيجة لعدة أسباب مجتمعة، وفي نفس الوقت، فإن سبباً معيناً قد يؤدي إلى مجموعة من النتائج المتفرقة.

إن السبب المهم هو ذلك السبب الذي يرجع إليه الشطر الأكبر من التغيرات في الحقل الاجتماعي، وهذه التغيرات تصدر عادة عن جملة أسباب، فإن الباحث الاجتماعي يعني في هذه الحالة بالتعرف على أهم الأسباب، وذلك إذا استطاع سبيلاً للقياس الكمي لمعامل التلازم، أو الارتباط بين الأسباب والنتائج، ونادراً ما يتوقع الباحث أن يرتفع معامل الارتباط إلى الواحد صحيح، وإذا لم يستطع الباحث سبيلاً إلى القياس الكمي، فإنه يلجأ إلى التقريب، والواقع أن معظم نظريات التغير الاجتماعي تعتمد على التقريب الذي يبنى على الملاحظة، والمعرفة العامة، والتبصر، والمنطق، وبالتالي يصبح التحليل السوسيولوجي في هذه الحالة كيفياً بطبيعته.[39]

وقد صنفت التنمية الحضرية على أنها عملية ينشأ عنها التغير الاجتماعي في العديد من المجالات، منها:

1. التغير المهني:

حيث تقوم البرامج التنموية على التمايز المهني، والتخصص، وتقسيم العمل، وتتطلب تنوع الأعمال والمهن، والتدريب المكثف، والمهارات، والخبرات، لهذا نجد أن وظيفة الأسرة كوحدة اقتصادية في المجتمعات الحضرية قد انهارت، وحلت محلها المؤسسات الحضرية، وأصبح المصنع هو مكان العمل، وقد صاحب هذه التغيرات في نطاق العمل أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية، والاحتكاكات الثانوية في مقابل العلاقات الأولية.

2. التغير الديموغرافي:

من حيث المكونات السكانية الرئيسية من وفيات، وخصوبة، وهجرة، فالمدن تحتوي على فئات الأعمار الأصغر سناً، وثمة نتيجة أخرى، هي" التغير في بنية المؤسسات الاجتماعية"[40]. حيث طرأ نتيجة للتنمية الحضرية تغير المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية، والتعليمية، والأسرية، فمن خلال ترسيخ هذه البرامج والسعي لتثبيت الحياة الحضرية فقدت الأسرة كثيراً من وظائفها ونشاطها، وكما أوضح ويرث، فإن الأمهات في المدن يصبحن أكثر رغبة في العمل، وانشغالاً به، فيتأخر سن الزواج. وذهب ماكس فيبر، إلى دراسة أثر التغير الذي يصيب المجتمعات بعامة في انتقالها من الاقتصاد المشترك إلى الاقتصاد الأحادي، على أن ذلك من أسباب نشأة الحياة الحضرية[41] وتكون الحضرية عاكسة للتغير الاجتماعي، وذلك من خلال الانتقال من حياة الريف إلى حياة المدينة، وتغير بذلك العمل المصاحب للانتقال، أي أن العمل بالريف انتقل من الاشتغال بالزراعة إلى أعمال أخرى داخل البيئة الحضرية الجديدة، والبيئة الحضرية تكون متنوعة ومتخصصة، وهي بذلك تغير في الوظيفة، وتغير في مستوى المعيشة[42]، وقد ترتبط التنمية الحضرية في جانبها المادي بالتغيير أكثر من التغير، إنما نلاحظ أن التنمية الحضرية، وما ارتبط بها من تغيرات اجتماعية واسعة على مستوى العلاقات، وما أدت إليه من تفاعلات اجتماعية، يعد تغيراً غير مقصود، وغير مخطط، ومن هذا المنطلق يمكننا الزعم أن التنمية الحضرية لها صفتان أو جانبان مؤثران: أحدهما مادي يتناول المباني، والمكونات المادية، وهو يتميز بتوفر عنصر القصد والإرادة فيه، ويمكن التعرف عليه بكل يسر وسهولة.

أما الجانب الآخر، فهو الجانب غير المادي، والذي يتناول المعاني، والأفعال، والعلاقات الاجتماعية، وهو محصلة، ونتيجة للتفاعل مع الجانب الأول، ويمكن أن نطلق على ما يحدث في هذا الجانب تغيراً اجتماعياً.

أيضاً يعد الاتصال والانتشار عاملاً مهماً من العوامل المشتركة بين التغير الاجتماعي والتنمية الحضرية وعادةً ما تخضع التنمية الحضرية لمراحل، كما هو الحال في التغير الاجتماعي، من أهمها:

1. الرفض (REJECTION)

يشير هذا الصنف من الاستجابة لعدم قبول هذا المد الحضري، أو التغير الاجتماعي، ويتدرج هذا الموقف بين الرفض القوي، والمعارضة المعتدلة، ويكون الرفض عادةً في القيم، والجوانب الأخلاقية على أشده، وتخف وطأة تلك المعارضة مع الأساليب التقنية، والمادية، كما هو الحال في تنفيذ الأساليب والخطط الإدارية، والتجارية، والاقتصادية.

2. الحياد (NEUTRALITY)

هناك حالات يتأخر فيها اتخاذ أي موقف إزاء المفاهيم الجديدة، فالتخصص العلمي، وتدرج المنزلات المهنية مثلاً، يندر أن تثير ردوداً مباشرة بين سكان الأرياف لانعدام الصلة بينها، وبين نظام قيمهم من جهة، ولخلوها من المزايا والأضرار بالنسبة لهم، على أن المواقف المحايدة في مجالات الاتصال الحضري، والتغير، هي حالات نادرة، وغالباً ما يعتمد وقوعها على جهل الأعضاء، نتيجة عزلتهم الحضارية لفترة طويلة نسبياً، غير أن هذه العزلة لم تعد ممكنة بحكم تزايد احتكاك الأرياف والبوادي بالمدن.

3. القبول (ACCEPTANCE)

يتضمن القبول استعداد المجتمع للأخذ بفكرة، أو وسيلة جديدة. والملاحظ من خلال الدراسات الميدانية أن السلع، والوسائل التكنولوجية التي اكتسحت المجتمعات النامية، ولاقت درجات من القبول، هي أعلى بكثير من درجات التأييد التي لاقتها المبادئ والأفكار الاجتماعية والأيدلوجية، وليس أدل على هذا من إقبال الناس على تلك السلع[43]، وللاختراع دور كبير في وقوع عملية التغير الاجتماعي، وقد يكون الاختراع أولياً، ويعين اكتشاف مبدأ جديد، وقد يكون اختراعاً ثانوياً، يشير إلى استعمال مبدأ موجود، ولكن

بطريقة فيها بعض التحوير، وأن محفزات التغير وإدخالها إلى المجتمع تختلف عن التغير غير الموجه الذي يحصل نتيجة أسباب غير مقصودة، فالتغير غير المقصود يحمل في طياته نتائج يصعب التنبؤ بها أو تحديد درجة انسجامها مع الأهداف العامة للمجتمع، ومن أهم حوافز التغير التي يمكن الإشارة إليها، (التحضر)[44].

ويبرز دوركايم دور المدينة في تحطيم نسق القيم التقليدية، وظهور تقسيم العمل، ثم تدهور الأخلاق الناتج عن حالة تخلخل القيم الاجتماعية، وأما فيبر، فإنه يبرز الدور الذي لعبته المدينة في القرون الوسطى، وعززته المدينة الحضرية الحديثة، المتمثلة في تغير نمط العلاقات بين فئات المجتمع، وبروز فكرة المواطنة، وتعزيز روح العقلانية لتصير فيما بعد من أهم سمات حياة المدينة، ومن أهم خصائص الحياة الحديثة بشكل عام.

ومع اهتمام جيل الرواد بالمسألة الحضرية، وخصوصاً فيبر الذي نشر كتاباً خاصاً عنوانه " المدينة" فإن الباحثين الذين أرخوا لتطور النظرية الحضرية العنان، وأصبحوا يقررون بأن ما يمكن أن يصنف كجهود نظرية ذات بال في هذا المجال، لم تخرج إلى الوجود إلا على أيدي باحثي مدرسة شيكاغو، وخصوصاً الجهود التي بذلت خلال الفترة بين الحربين الكونيتين الأولى والثانية[45].

وفي إطار العلاقة بين التنمية الحضرية والتغير، نلاحظ ارتباط التغير بالأنماط الحضرية، فعن طريق تحليل المتغيرات الكبرى التي تحكم علاقة الأنماط الحضرية بعضها بالآخر، تتحدد هذه المتغيرات في مجموعات ثلاث رئيسية:

الأولى: ترتبط بالتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تنعكس من خلال النشاط الرئيسي للإنتاج، محدداً في ضوء القاعدة الاقتصادية، وما يتفرع عن ذلك من مؤشرات تتصل بعملية التصنيع، ونمط التجارة، ونوعية الخدمات، ومتوسط دخل الفرد، فضلاً عما ينجم عن ذلك من تأثيرات تتعلق بالبناء الاجتماعي تارة، وبالنظام السياسي تارة أخرى، وبالنسق التنظيمي تارة ثالثة.

وأما الثانية: فيمكن أن ترى في ضوء المؤشرات التي تستخدم في قياس التغيرات الاجتماعية، والسياسية للنمط المدروس، وذلك مثل: التعليم، والصحة، والإسكان، والنقل والمواصلات، والترفيه، والتثقيف، وكل ما يستخدم بصفة عامة في تحديد مستوى المعيشة، كما تضمن هذه المجموعة درجة المشاركة السياسية في التنظيم القائم، ومدى فعاليتها في زيادة معدلات نمو المنطقة.

المجموعة الثالثة: تتجسد في المتغيرات الديمغرافية، والتي تفيد في تتبع معدلات النمو السكاني خلال فترة زمنية معينة، والتعرف على خصائص الأسرة، وحركة السكان، وانتقالهم من منطقة إلى أخرى، فضلاً عن تحليل التركيب العمري للسكان، وكذلك حجم مشاركتهم الاقتصادية، ونوعيتها في النشاط المجتمعي العام[46].

جدول رقم (1-أ) يوضح تطور نسبة السكان الحضر في قارات العالم في الفترة من 70-2000

القارات	1970	1975	1980	1985	2000
أوروبا	%66	%68	%70	%72	%78.7
أمريكا الشمالية	%70	%72	%74	%76.5	%86.4
أمريكا الجنوبية	%57	%61	%65	%69	%74.8
أسيا	%28.2	%30.2	%33.5	%.36.8	%39
أفريقيا	%23	%26	%29	%32	%37.7
أستراليا	%85.2	%87.2	%88.8	%90.4	%91

المصدر: يوسف محمد مرجان، واقع التنمية المكانية في مدينة سبها وعلاقتها بهجرة السكان إليها خلال الفترة من1969-1994ف، جامعة قاريونس، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996ف، ص ص38:36.

من الطبيعي أن تتفاوت المجتمعات الحضرية في تركيبتها الاجتماعية، "ولما كانت التركيبات الاجتماعية غير ثابتة، أو نهائية في المجتمعات، فإن كل المتغيرات الأخرى المرتبطة بها غير ثابتة، أو نهائية فالأبنية الاقتصادية، والأطر الثقافية، والنظم السياسية، دائمة التغير سواء كانت تابعة للتركيبات الاجتماعية أم كانت مستقلة، وغيرها هو التابع لها"[47]، وباعتبار التطور البشري والسكاني من مظاهر التغير الاجتماعي، ففي الوطن العربي، على سبيل المثال، بلغ سكان الحضر في عام 1950م حوالي18 مليون نسمة، وارتفع هذا المعدل ليصل إلى حوالي 43 مليون نسمة عام 1970م أي حوالي 35% من سكان الوطن العربي[48].

وقد نجد عبارة أخرى تكون أكثر دلالة على العلاقة بين التنمية الحضرية والتغير، حيث إن كليهما يخضع لعوامل، ولو أخذنا التصنيع كعامل مشترك، فهو من أولويات البرامج التنموية، كما يساهم في الإسراع بالتغير الاجتماعي على كافة الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فعندما تم اكتشاف البترول صاحب ذلك تطور هائل في البرامج التنموية، واتجاه نحو التحضر بمعناه العملي، وكذلك التوسع في الظاهرة الحضرية، واكتشاف أساليب جديدة للرفاهية، إلا أن التحضر والتغير سبقا الثورة الصناعية بفترة طويلة[49]، وعلى سبيل المثال تعرض الدكتور حسين عبد الحميد رشوان، إلى دور عوامل أخرى غير التصنيع أدت إلى التغير الاجتماعي، فقد خضعت الأسرة المصرية لكثير من التغيرات، إذ تغيرت بالنسبة لحجمها، وهي تميل حالياً إلى الصغر، بحيث تشمل الزوج والزوجة والأولاد فقط، وأرجع ذلك إلى انتشار التعليم، والتحضر، والفردية، التي كان لها مجتمعة الدور الأكبر الذي انعكس على علاقات العائلة الممتدة، وبدأ الاختلاف بين البناء العائلي والبناء المهني، مما ساعد وسهل ترك الفلاح للعمل الزراعي، وهجرته من القرية إلى المدينة، وتحقق له العمل في المصنع[50].

جدول رقم (2-أ) يوضح نسبة التحضر في البلاد العربية(*)

الدولة/السنة	1971م	1975م	1980م	1986م
الكويت	%86.2	%88.4	%90	--
قطر	%83.3	%87.6	%86.1	%88.3
البحرين	%78.2	%77.7	%85	%82.7
الأردن	%64.5	%66	%63.2	%61.3
لبنان	%61.9	%64.9	%75.9	%80.8
العراق	%58.9	%63.7	%65	%72.2
سوريا	%43.5	%45.6	%48.4	%50.4
مصر	%41.5	%40.7	%43.8	%44.8
الإمارات العربية المتحدة	42.15	%83.8	%80.9	%86.6
المغرب	%35.2	%38.2	%42.1	--
ليبيا*	%25	%59.8	%59.8	%75
اليمن الديمقراطية(الشمالي)	%31.3	%34.8	%36.9	%40.6
السعودية	%18.5	%20.9	%52.6	%73.3
السودان	%12.1	%19.7	%23.7	--
الجمهورية اليمنية(الجنوبي)	%11.3	%11.4	%11	%21

(*) البيانات الخاصة بليبيا هي عن الفترات الخاصة بتعداد 1964ف-1973-1984 على التوالي.

بل إن البعض يرى أفضل طريقة لفهم التنمية الحضرية، هي" وضعها في سياق التغيرات الشاملة في كل بلد من تلك البلاد على حدة، وأن الاختلافات والتغيرات تنشأ في البرامج التنموية داخل الدول المختلفة، إما لأن هذه البرامج تمت بواسطة الأجانب، وإما بمناسبة ظهور الكيانات القومية. وقد نشأت مدن كثيرة نتيجة نمو اقتصادي موجه من الخارج، وليس بفعل قوى ومؤثرات داخلية، إلا أنه كانت هناك، وستظل قائمة، ببعض العوامل التي تؤثر تأثيراً فعالاً في سرعة التوجهات الحضرية في الوقت الراهن وكذلك في المستقبل" [51]. وتؤثر أنظمة القيم التقليدية في الأنظمة الاجتماعية الحديثة، كما أن التغير الاجتماعي يواجه القوى التقليدية في مختلف نواحي الحياة الحضرية[52].

والتنمية الحضرية بمعناها الواسع" عملية بناء المهارات، وتطوير الخبرات والقدرات، وصقل المواهب والملكات، والارتفاع بالمستوى الفكري والثقافي، والنهوض بكل الطاقات"[53].

التحديث والتنمية الحضرية:

يعني مفهوم الحداثة، والتطور الاجتماعي الانتقال من المجتمع التقليدي بكل خصائصه ومظاهره إلى المجتمع الحديث بكل ما يمثله من تقدم ورقي، ويرى ماريون ليفي أن المجتمع يعد حديثاً بمقدار قدرة أفراده على استعمال مصادر غير عضلية لاكتساب القوة، وزيادة جهدهم، أما سيرسل بلاك فيرى أن المجتمع الحديث ينتج عن تكيف المؤسسات التي تطورت تاريخياً مع الوظائف المتغيرة، والتي تعكس زيادة لا مثيل لها في معرفة الإنسان.

أما روستو فإنه يرى أن التحديث يتضمن زيادة قدرة السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين الأفراد.

وقد عرفه البعض بأنه تغير اجتماعي أساسي، يجب أن يطرأ على البناء الاجتماعي بكل مقوماته ونظمه وأنساقه[54]. كما عرف بأنه (نوع) التغير الاجتماعي الذي يأخذ طابعاً يعكس مواصفات الحياة الاجتماعية الحديثة (العصرية)، والهدف العام هو:

1. إحداث نقلات اقتصادية في المجتمع تتيح لجميع أعضائه حياة كريمة فاضلة.
2. إحداث تغيرات عميقة في القيم والثقافة الاجتماعية التقليدية، واستبدالها بقيم حديثة عصرية، وتعتمد جميع المجتمعات تقريباً لتحقيق هذه الغايات على" التصنيع والزراعة، وأصبح التصنيع أحد المرتكزات الأساسية لتغير أوضاع المجتمعات بصورة عامة"[55].

ويرى ليرنر، أنه إذا حدثت تطورات في مجالات معينة، كانتشار التعليم، وانتشار وسائل الاتصال، وارتفاع درجة المشاركة بالنسبة للأفراد في الحالتين السياسية والاقتصادية، فإن المجتمع سيصبح مجتمعاً حديثاً.

أما بارسونز فقد قرر أن ظاهرة التحديث على المستوى السياسي، لا تتم إلا باستعارة نظام تعدد الأحزاب السياسية السائد في البلدان الغربية.

إن التحديث كظاهرة اجتماعية يتمثل في حركة المجتمع على مسار محدد، يمكن ملاحظته، ويمكن قياسه، وتشمل المؤشرات الإمبريقية للتحديث على مستوى المجتمع توفر المباني الحديثة على شكل وحدات سكنية، وأسواق، وخدمات، وكذلك الطرق، ووسائل الاتصال المختلفة، ودرجة تركز هذه المؤسسات في مراكز حضرية تجذب نحوها سكان الريف، كما تشمل وسائل إنتاج مثل الورش والمصانع بأنواعها، يضاف إلى ذلك الدور الذي تلعبه في تغير نمط العمل السائد، ومستوى رغبة الأفراد في اقتناء السلع الحديثة.

بينما تتمحور مؤشرات التحديث على مستوى الشخصية حول خصائص تتصل بالقدرة على التكيف مع متطلبات الحياة العصرية، وما يتصل بها من سرعة في التغيير والتجديد[56].

والتحديث كإطار نظري وظفه عدد كبير من الباحثين في علم الاجتماع لتفسير الظواهر الاجتماعية المتعلقة بمظاهر التغير الاجتماعي والسياسي.

والتحديث، ذلك النوع من التغير الاجتماعي، الذي يتميز بمؤثرات معينة، يمكن التعرف عليها ويمكن قياسها[57]، إننا في حاجة للتمييز بين التحضر، والتحديث كطريقة للحياة، فعملية التحضر تلعب دوراً رئيسياً في نظرية التحديث، فإصلاح الأراضي، والتوزيع المتساوي للثروة، وكافة أنواع الخدمات في الاتجاهات المختلفة يؤديان إلى السيطرة على عوامل الجذب والدفع[58]، وفي هذا الصدد استخدم كاهل Gosep Kahl نمطين مثاليين: النمط التقليدي في مقابل العصري، وقد استخدم لهذا الغرض أربعة عشر مقياساً لتحديد الخصائص المميزة لكل منهما وهي:

1- الفاعلية.
2- تفضيل الحياة الحضرية
3- ضعف التدرج الطبقي
4- ضعف فرص الحراك في الحياة
5- تفضيل العمل اليدوي
6- القدرة على المخاطرة من أجل الصلح الفردي
7- ارتفاع السلم المهني
8- ضعف الروابط الأسرية
9- الفردية
10- ارتفاع المساهمة في وسائل الاتصال الجماهيري
11- الثقة في الناس
12- النفور من احتكار الشركات الكبرى
13- الاتجاه المحبذ لإقامة نظام الأسرة وفق نظام عصري لتقسيم العمل والأدوار
14- انخفاض مستوى التدين[59].

فالتحديث يشير إلى عملية تغير اجتماعي، يتحول المجتمع النامي بمقتضاها إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضراً.

وبالرغم من اختلاف وجهات النظر في تعريف التحديث، فإن هناك اتفاقاً على أن أفضل مدخل لذلك هو معالجة التحديث بصفة عملية تتكون من مدلولات مهمة، منها:

1. النمو الاقتصادي.
2. المشاركة السياسية.
3. درجة مرتفعة من الحراك الاجتماعي، والحراك البيئي.
4. تغيرات في الشخصية، والسلوك الفردي، بما يتناسب مع متطلبات التحديث في مؤسسات المجتمع.

والملاحظ أن التنمية الحضرية والتحديث يعبران عن مفاهيم وبرامج متقاربة إن لم نقل متطابقة في بعض الأحيان، حيث يصحب مرحلة انتشار " التحضر" زيادة في التعليم، وزيادة نسبة التعليم تؤدي إلى التعرض لوسائل الإعلام، وهذا يقود إلى زيادة النشاط الاقتصادي والنشاط السياسي[60]، ولا شك أن تعرضنا لهذا المفهوم في علاقته بغيره، تؤدي إلى معرفتنا بالإنسان، وفهمه، خاصةً في ضوء الأنماط الحضرية الناشئة في المجتمعات التقليدية، وفي دراسة عن التحديث الاجتماعي في ليبيا، اعتبر الدكتور عبد الله الهمالي التحضر مؤشراً من مؤشرات التحديث مع التصنيع، والتعليم، والاتصال الجماهيري[61].

ويرى التير أن التطور العلماني للمجتمع يتشكل من خلال مراحل منتظمة، وفلسفة تبدأ بانتشار الظاهرة الحضرية، ثم انخفاض نسبة الأمية، فانتشار وسائل الاتصال، ويؤكد على أن ظاهرة الانتقال من الريف إلى المدينة تكون هي البداية، حيث إنه في المدن تطورت، ونمت مجموعة المهارات والموارد التي تميز الاقتصاد الصناعي الحديث، وفي هذا الإطار الحضري تنمو الخصائص الأخرى.

إن الفرق بين الإنسان الحديث والإنسان التقليدي هو "أساس الفرق بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي، والإنسان التقليدي هو إنسان سلبي وخاضع، يتوقع الاستمرارية، وعدم التغير في البيئة الطبيعية الاجتماعية، ولا يؤمن بقدرة الإنسان على

تغيير الطبيعة والمجتمع، أو السيطرة عليها، أما الإنسان الحديث فيؤمن بإمكانية التغير، ويثق بقدرة الإنسان على التحكم في التغير من أجل تحقيق أهدافه"[62] "فالتحضر والتنمية الحضرية عملية تسبق عملية التحديث"[63]، وهي بالتأكيد ليست تحديثاً، فقد أدت التنمية الحضرية إلى تغيرات جوهرية في الحياة الاجتماعية، كما أدت إلى تغيرات رئيسية، فقد زادت مطالب السكان، والخدمات الصحية، وأدت كذلك إلى توسع الفرص التعليمية وزيادتها، وساعدت على زيادة عدد سكان المدن بشكل واضح، كما أن التحديث ظاهرة يمكن قياسها، فكذلك التحضر، كعملية، والتحضر كظاهرة، موجودة اليوم على أرض الواقع في كل أرجاء المعمورة[64] ولذلك فإنه ليس من الصعب على الباحث استخدام بيانات أمبيريقية عند الوصف، أو عند البحث عن أطر نظرية لتفسيرها، وإذا تعذر استخدام بيانات من ثقافات مختلفة، فإن الاتجاه للبيانات المحلية يصبح من بين أولويات اهتمام الباحث. " ومما يميز التحضر والحضرية، كما لاحظ ويرث، هو انتشار السلوك الحضري، أو نمط الحياة الحضرية حتى بين الذين يقيمون في الريف، حيث الحضرية تتميز لديه بالعقلانية في التفكير، وتخصصية المجال، ونفعية المصالح، وثانوية العلاقات، وتعدد الولاءات"[65].

ويجب التأكيد على أن، العامل الاقتصادي ليس وحده المسؤول عن حركة السكان بين المناطق السكنية، ففي بعض الأحيان لا يحسب له حساب، إذ يتم الانتقال من مكان إلى آخر بناءً على قرارات اجتماعية أو سياسية معينة على المستوى المحلي، أو على مستوى المجتمع الكبير[66].

والحقيقة أن التنمية الحضرية ينبغي أن تدرس انطلاقاً من كونها" عملية تتم في نطاق مكاني محدد، بما تشمله هذه العملية من عناصر، وبما يتضمنه المكان من مكونات، فمن المنطقي أنه بدون وجود موارد معينة، وحد أدنى من السكان، وأساس اقتصادي واضح، وعلاقات وروابط اجتماعية متفاعلة، تتحول عملية التنمية الحضرية إلى وهم كبير"[67].

ولعل الفرق الجوهري بين التحديث، والتحضر، والحضرية هو أسلوب الحياة في الظاهرة، وأن قصب السبق للتحضر على التحديث، إلا أن قصر الظاهرة الحضرية على البعد الديمغرافي، أو أي بعد منفرد، لن يمكن من فهم هذه الظاهرة، حيث تعتبر ظاهرة التوجه نحو الحياة المدنية والحضرية، واقتناء الأساليب الحضرية على أشدها في العالم بصفة عامة، وفي الوطن العربي بالذات، وقد حاول (ياسين الكبير) التمييز بين التحضر والتحديث كطريقة للحياة في الأسرة الحضرية، وانتهى إلى الآتي:

1- إن الأسرة الحضرية أكثر ميلاً إلى المساواة بين الزوج والزوجة.

2- تؤكد على استقلالية أفرادها في جو ديمقراطي وتسامحي.

3- كما تمتاز بالتفاعل في جو ديمقراطي.

4- مستوى التعليم واستخدام وسائل الاتصال تعد من أهم مؤشرات التحضر والحضرية[68]، إن ظاهرة التحديث على مستوى المجتمع يمكن أن تبدأ عندما تتوفر الظروف المناسبة لانطلاقها وتكون البداية بسبب فعل فاعل، قد يكون الفاعل شخصاً يحتل مكانة اجتماعية، وقد يكون زعيماً سياسياً مثلاً، أو قائداً عسكرياً، أو مصلحاً اجتماعياً، أو مغامراً اقتصادياً، وقد يكون الفاعل أكثر من شخص، وقد يكون جماعة، وهذه الجماعة قد تكون غير رسمية، وقد يأخذ شكل الإقناع، وقد يتم اللجوء فيه إلى القوة، ومسيرة تحديث مجتمع واحد قد تنتج عن أكثر من سبب[69].

يرى مصطفى التير، أن تحديث البيئة يقود إلى التحديث على مستوى الشخصية، ويرى أيضاً أن التحديث على مستوى الشخصية هو الهدف النهائي لعملية تحديث ناجحة.[70] فالمتأمل في ظروف مسيرتنا التنموية في المجال الحضري يرى "أنها مسيرة سادت فيها الاتكالية على الدولة، حيث تحملت الدولة العبء الأكبر في هذه المسيرة، فاستوردت الدولة في معظم الأحوال الأفكار والآراء والتصاميم إلى جانب الخبرة العملية والتقنية، إلا أنها حرصت باستمرار على المحافظة على الأصول الثقافية والتقليدية، مما أدى إلى إيجاد شخصية هشة[71].

إن الفرق بين التحديث، والتنمية الحضرية باعتبارها الأخيرة نموذجاً مرغوباً ومقصوداً ومخططاً سلفاً، يميز التنمية الحضرية عن التحديث، ولعل عقد المقارنة بين التنمية والتحديث مفيدة في هذا الصدد.

إن التحرك باتجاه التحديث يخضع لعوامل اجتماعية، ونفسية لا إرادية، أكثر من أي عامل آخر، ووجود النموذج المثالي للشخصية العصرية التي يتم حث الخطى في اتجاهها، يعطي للتحديث نوعاً من الخصوصية عن التنمية الحضرية، واتباع أسلوب التفريق يعني الربط بين المفاهيم أكثر من أي شيء آخر، ووجود البيئة الحضرية يوفر للإنسان المتواجد فيها مجموعة من السمات والخصائص، أهمها:

1. سمات فكرية، ففي المركز الحضري تتركز المؤسسات العلمية والتكنولوجية، كما أنه مركز للاتصالات ووسائل الإعلام، والحياة الحضرية مركز للإشعاع الفكري.
2. تتسم الحياة الحضرية بوجود نمط من العلاقات، يسمح بإتاحة درجة عالية من الحرية للأفراد، مما يؤدي إلى نشوء التنافس.
3. طبيعة الأساس الاقتصادي للحياة الحضرية، حيث يتركز على الصناعة والتجارة والخدمات.
4. المجتمع الحضري متعدد الوظائف، حيث تتوافر فيه مجموعة من المزايا التي تتيح القيام بوظائف متعددة.
5. ترتبط السمات المشكّلة للبنية الاجتماعية الحضرية بكافة المتغيرات السابقة وتتفاعل معها.
6. الحياة الحضرية تتأثر بكونها نسقاً اجتماعياً مفتوحاً[72].

ولعل الوقوف على هذه المكونات التي تشتمل عليها الحياة الحضرية، يفسح المجال أمام وضع العلاقات النظرية، وطرح المزيد من العلاقات التصورية بين هذه المفاهيم.

التحضر والحضرية:

عند طرحنا لهذين المفهومين لا نقصد المقارنة والفصل، بقدر ما نقصد التعرف على هذين المفهومين بصورة أكثر وضوحاً، والعلاقة التي يمكن أن تنشأ بينهما سواءٌ من الناحية النظرية، أم من الناحية التطبيقية، فبدون شك أن للمفاهيم وتعريفاتها أهمية كبيرة في الصياغة النظرية لعلم الاجتماع الحضري من ناحية، وكذلك لأن للمفاهيم دوراً كبيراً في تحديد الإطار النظري الذي يوجه الدراسة، ويحدد مبادئها، كما أن لها دوراً في توضيح أبعاد الواقع الاجتماعي المرتبط بالظروف الحضرية، وبدون المفاهيم الواضحة والدقيقة، وأيضاً (المكان الذي يصاغ فيه أو يوضع فيه المفهوم) لا يستطيع الباحث أن يحدد إطاره النظري تحديداً دقيقاً، كما أنه لا يستطيع أن يقدم التعريفات الإجرائية للمفاهيم التي يستخدمها في دراسته، ومن ثم كان اهتمامنا بتحديد أهم المفاهيم التي تواجه الباحث في الدراسات الحضرية من واقع المراجعة للتراث المتعلق بعلم الاجتماع الحضري، والمفاهيم في هذا المجال لا تزال تحتاج لمزيد من الوضوح، ومن هذا المنطلق-الوضوح والدقة والشمول-تناولتْ هذين المفهومين العديد من الدراسات، ونلاحظ أن بعض الدراسات لا تكاد تفرق بين هذين المفهومين، في المستوى الوصفي أو المستوى التجريبي، بل قد تطلق تعريفات، وترى أنها تنطبق على كلا المفهومين[73]، والدراسات التي حاولت التمييز بين هذين المفهومين توقفت مساهمتها عند المستوى النظري وإن أبسط ما يمكن قوله عن الحضرية، إنها الطابع المميز للمجتمع الحضري والأسلوب الخاص الذي تتسم به طريقة الحياة في المجتمع الحضري وبذلك يمكن النظر للحضرية باعتبارها صفة تجريدية تصورية، يتصف بها أهل المدن[74]. فالحضرية" طريقة للحياة بما تتضمنه من مقدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، بشرط أن تتجسد هذه الطريقة، أو الأسلوب في أنماط الفكر والسلوك الذي يمكن ببساطة تمييزه ووصفه بأنه فكر حضري، وأسلوب الحياة يتحدد من خلال علاقة السكان بالبيئة المحيطة بهم، ومحاولتهم المستمرة للإفادة منها، فضلاً عن علاقة السكان بعضهم ببعض "[75].

يمكن النظر للحضرية على أنها" اتجاه يتجسد في ظاهرة تشهدها كل المجتمعات البشرية، وتعني إقامة الناس واستقرارهم في تجمعات حضرية، قد تأخذ شكل المدن، وتتبلور في التغير النوعي الذي يحدث في أنماط تفكيرهم وسلوكهم تجاه الأنشطة السائدة، ونمو التنظيمات القائمة، ويعد لويس ويرث من أبرز العلماء الذين ناقشوا مفهوم الحضرية كأسلوب للحياة، ولا يزال الكثير من العلماء يسيرون على نهجه، ويأخذون بتفسيراته وآرائه رغم ما تعرضت له أفكاره من جدل ونقد شديدين"[76].

يرى مصطفى التير أن الحضرية، كظاهرة ثقافية" يمكن قياسها بأبعاد تستقى من قبل المراقبين المقيمين في المجتمع، وهي تنبثق من الثقافة المحلية، ويتم التعرف على هذه الخصائص أمبيريقياً، ومن الأنسب الأخذ بمبدأ تعدد النماذج"[77].

تضمن قاموس أكسفورد تعريفاً للحضرية بأنها، كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدن[78]، وهناك بعض العلماء الذين لا يعطون لمفهوم التحضر (URBANISATION)، تعريفاً مطلقاً، إلا أن جون بيرجل يذهب إلى اعتبار التحضر بمثابة عملية (PROCESS)، ومن ثم يذهب إلى أن التحضر كعملية يمكن تصوره على أنه الجانب الدينامي المتحرك.

وقد أشار ألبرت ريس (ALBERT REISS)، إلى أن التحضر قد يشير إلى انتشار المراكز الحضرية لمنطقة الريف المحيط أو القريب، والتأثر المنتشر عادة يشير للعادات والسمات المرتبطة بالمراكز الحضرية، كما أن معظم الديموغرافيين ينظرون للتحضر باعتباره عملية التمركز السكاني، فنجد مثلاً تزدال يعرف التحضر: بأنه عملية تركز سكاني تتم بطريقتين:

الأولى: تعدد نقاط التمركز.

الثانية: تزايد حجم التمركز الفردي[79].

تعددت النظريات التي حاولت جاهدةً تفسير هذه الظواهر (تنامي الحياة الحضرية) فهناك نظريات ركزت على الجوانب الديموغرافية باعتبارها الأساس المنطقي لتفسير وجود هذه الظاهرة، وتعتمد وجهة النظر هذه على اعتبار أن الزيادة الطبيعية أو غير

الطبيعية هي المسؤولة عن تنامي هذه الظاهرة.

هناك وجهة نظر أخرى تركز على الجوانب الاقتصادية، وتعتبر المتغيرات الاقتصادية أساساً لوجود هذه الظاهرة، وانطلقت وجهة نظر أخرى استندت على أن المدينة بما تشمله من مفاهيم ومعاني اجتماعية وثقافية هي المسؤولة عن هذه الظاهرة.

وعلى هذه الحال لا يمكن دراسة وجود التنامي الحضري عن طريق حصره في متغير من جملة متغيرات، أو عامل من جملة عوامل. لذلك يعتمد فهم مثل هذه الظاهرة على التمكن من الرؤية الشاملة، والنظر لها باعتبارها وحدة مترابطة مع بعضها البعض، ولقد حاول براين بري BRIAN BERRY دراسة ظاهرة التنامي الحضري على أساس العلاقات التي تشد نظام المدينة إلى أنظمة أخرى مرتبطة بنظام المدينة، وتعتبر نظرية فريدمان FRIEDMAN في التحضر أحدث النظريات المعاصرة في محاولة ربط ظاهرة التحضر بجميع العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويقوم البناء الرئيسي لنظريته على أساس أربع عمليات تحضرية فرعية، تشكل بمجموعها الديناميكية الكلية لظاهرة التنامي الحضري، وتربط هذه العمليات المراكز الحضرية بالمناطق المحيطة بها، وهذه العمليات هي:

1. عملية الانتشار DIFFUSION PROCESS.
2. عملية السيطرة CONTROL PROCESS أي سيطرة المركز الحضري على المناطق الواقعة في إطاره.
3. عملية الهجرة MIGRATION PROCESS.
4. عملية الاستثمار INVESTMENT PROCESS. (80)

وقد جذبت ظاهرة التحضر أنظار العلماء (علماء الاجتماع) للأسباب التالية:

1. تعتبر ظاهرة التحضر ظاهرة حديثة نسبياً، فقد نمت عملية التحضر (والتي يقصد بها معيشة نسبة كبيرة من السكان في المدن)، في مرحلة متأخرة من التاريخ الإنساني.

2. يؤدي التحضر إلى تغير في نمط الحياة الاجتماعية، وهو ينتج عن التنمية الاقتصادية، ويؤثر في كل مظاهر الوجود، ويمتد أثره إلى الحياة الريفية.
3. تتركز السلطة والنفوذ في المدن، وتمتد هذه السلطة إلى أجزاء المجتمع ريفية وحضرية.
4. إن عملية التحضر مستمرة، وهي مازالت حتى الآن، لم تحل الكثير من إشكالياتها[81].

والواقع أن ثمة صعوبات تواجهنا عندما نهم بتعريف التحضر، ويستخدم كوين (CUEEN)، وكاربنتر (CARPENTER)، التمييز التالي بين الحضرية (URBANISM)، والتحضر(URBANIZATION)، حيث يشير التحضر لظاهرة سكن المدينة، وتستخدم الحضرية لتعني طريقة الحياة المرتبطة بالإقامة في المدينة، فالتحضر هو الجانب الحركي (DINEMY) في حين أن الحضرية هي الجانب الثابت والمستقر(STATIC)[82]، "فالتحضر يشمل الانتشار لديَّ القادمين للمدن، إضافة إلى كونه عملية انتشار من منطقة لمناطق أخرى، وعليه تتضمن عملية التحضر هنا إضافة إلى الجذب، الغزو أيضاً لمناطق أخرى غير حضرية لإكسابها السمات والخصائص الحضرية وبذلك يكون الزحف الحضري من منطقة لمنطقة أخرى غير مشروط بنزوح أناس إلى المدن، لاكتساب خاصية الحضرية فقط، بل يتعداه لغزو بعض المناطق لتحضيرها"[83]، ويمكننا في هذا السياق أن نقارن بين "الحضرية، والتحضر، فالتحضر هو عملية تبدل أو تحول الثقافة، أو هو عملية تحديث، حيث تستبدل ثقافة تقليدية أو بدوية أو قروية بثقافة أخرى حضرية، ويقصد بالحضرية ذلك النتاج الاجتماعي، وكل ما يتصل بالتراث الثقافي الناتج عن ظاهرة التحضر"[84].

ويرتبط نموذج التحضر في البلاد المتقدمة بالتصنيع بوجه عام وعلى الرغم من أن درجة الارتباط، خاصة درجة الارتباط العلمي قد اختلفت من حالة إلى أخرى اختلافاً كبيراً أو لم يكن لها وجود في بعض المجتمعات، بمعنى تميز تلك المدن بنوع من التحضر المفروض عليها من الخارج، ويعرف ميتشل، التحضر بأنه عملية التحول إلى الحضر والانتقال إلى المدن، والتحول من الزراعة إلى غيرها من المهن الشائعة في المدن، وما يرتبط

بذلك من تغير الأنماط السلوكية. ويفضل استخدام كلمة تحضر للدلالة على نمو أساليب ومعايير السلوك المميز للمناطق الحضرية، وليس من الصواب كذلك ربط درجة التحضر في بلد من البلاد بالكثافة السكانية العامة، فمن الممكن أن يكون البلد على مستوى عال نسبياً من التحضر، وتكون الكثافة السكانية العامة مع ذلك منخفضة بالنسبة للبلد ككل، كما هو الحال في الأرجنتين مثلاً، ويمكن أن تجد العكس[85].

يختلف تعريف التحضر" كثيراً من بلد لآخر، وحتى داخل البلد الواحد عبر الزمن، فيعتمد ذلك على حجم السكان، وكثافتهم من ناحية، وعلى اعتبارات سياسية وإدارية من ناحية أخرى، وعلى هذا النحو يمكن الدخول في جدال لا نهاية له حول معنى التحضر[86].

إن محاولة إيجاد علاقة بين التحضر والحضرية، يتطلب توسيع القاعدة النظرية لكلا المصطلحين، لكي تكون العلاقة أكثر وضوحاً، وهذا يستدعي منا إلماماً أوفر بما كتب عن هذين المفهومين، سواءً من ناحية التعريف أو من ناحية التطبيق العملي.

قصد البعض بظاهرة التحضر الاجتماعي اتساع حجم، ونطاق المدن، وتزايد أعداد ونسب السكان بها، إلى مجموع سكان المجتمع، وهذه الزيادة بديناميكيتها التي تحمل في مضمونها عناصر التغير السريع، مما يؤدي إلى تغير اجتماعي بنائي ووظيفي عميق، يأخذ المجتمع من حالة الريف إلى حالة التحضر، وينعكس هذا التغير البنائي على النواحي الوظيفية، مثل التطور الحاد الذي يتصل بالأسرة وامتدادها، والعلاقات الاجتماعية بين أفرادها[87].

حاول بعض العلماء التعرف على الحياة الحضرية من خلال المقارنة بين الحياة الريفية والحضرية، ولكن في نفس الوقت لا يميزون في هذه الحالة بين الظاهرة والعملية في هذا المجال.

يرى موريس (MORIS) أن ويرث لم يقصد أن الحضرية كطريقة في الحياة تقتصر على سكان المدينة، لأن آثار المدينة يمكن أن تمتد إلى أبعد من حدودها الإدارية، كما أن سكان

المدينة ليسوا جميعاً حضريين بالضرورة. وهو يعتبر الحضرية تعبيراً عن مجموعة النظم الاجتماعية، والاتجاهات التي تظهر عندما يلتقي الناس لمدة طويلة في شكل جماعات كبيرة، تتميز بالكثافة العالية غير المتجانسة، وتزداد زيادة ملحوظة، وتتغير في نفس الوقت إذا زاد حجم المدينة، ومن أجل ذلك تكون خصائص الحياة الحضرية عند ويرث، وهي النتائج المصاحبة للبيئة الواسعة ذات الكثافة السكانية الكبيرة التي تتميز بعدم التجانس[88]، ويترتب على ذلك أن الحجم مؤشر ضعيف للحضرية، لأن سكان بلدة صغيرة قد يكونون أكثر تحضراً في أساليب حياتهم من سكان بلدة أكبر منها، وذلك لأن ظهور أساليب الحياة الحضرية لا يتوقف على الحجم، ولا يتوقف كذلك على كثافة السكان، ولا تجانسهم.

وفي هذه الدراسة، فإننا نعني بالحضرية شيئاً يختلف عن التحضر، فالحضرية هي ذلك الأسلوب والسلوك الظاهر والمميز للحياة المدنية، الذي تتفاعل فيه أنساق البناء الاجتماعي، بطريقة عقلانية، وأكثر تعقيداً، ويزداد فيها مفهوم الاحتياج للغير.

أما التحضر، فهو نمط يتميز بالتفاعل والتغير المستمر، إلا أنه لا يعكس بالضرورة الأسلوب العقلاني للحياة، وفن إدارة الحياة الراقية إنما يمكن التعرف عليه من البناء دون الوظيفة أو الجوهر.

هوامش الفصل الثاني

1. عبد العزيز قباني، العصبية ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1997م، ص17
2. رجب بو دبوس، تبسيط الفلسفة ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1996م، ص 87.
3. مصطفى التير، مقدمة في أسس ومبادئ البحث الاجتماعي ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1996م، ص30.
4. جيلبير بوس، مدخل إلى الفلسفة ط1، ترجمة رجب بو دبوس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1994م، ص 25.
5. رجب بو دبوس، تبسيط الفلسفة، مرجع سبق ذكره، ص93-95.
6. عبد العزيز قباني، مرجع سبق ذكره، ص22.
7. محمد الوفائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989م، ص23.
8. نفس المرجع ص ص24:25.
9. باري شوجرمان، علم الاجتماع النظرية والمفهوم ط5، ترجمة محمد الغريب عبد الكريم، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988م، ص16:17.
10. محمد الوفائي، مرجع سبق ذكره، ص 25:26
11. محمد شفيق، البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993/1994م، ص 66.
12. نفس المرجع، ص 22.

13. عبد الله الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته ط 2، منشورات قاريونس، بنغازي 1994م، ص30.

14. نيقولا تيما شيف، نظرية علم الاجتماع ط6، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، 1980م، ص38.

15. بودون ولازار سفليد، موسوعة مناهج علم الاجتماع ط1، ترجمة فؤاد شاهين، خليل أحمد خليل، الجزء الأول، دار الحقيقة، بيروت، 1981م، ص17.

16. نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص 119.

17. سمير عبد العظيم عثمان، السيد سالم خلف عبد المرسومي، تنمية المجتمع الريفي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1989م، ص49.

18. لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الريفي ط1، جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م، ص105.

19. حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1988م، ص14،15.

20. نفس المرجع ص 16.

21. نفس المرجع ص21.

22. جيرالد بيريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م، ص 245.

23. فيجاي. ب. سينغ، القوى المحركة للسياسة الحضرية المعاصرة في الشرق الأوسط، الفكر العربي، العدد43، السنة 7، 1986م، ص121.

24. يوسف محمد مرجان العقاد، واقع التنمية المكانية في سبها، وعلاقتها بهجرة السكان إليها

خلال الفترة من 1969م-1994م، كلية الآداب جامعة قاريونس، رسالة ماجستير 1996م، ص بدون.

25. مصطفى عمر التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي ط1، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء-المغرب، 1995م، ص32.

26. فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م، ص46.

27. سمير نعيم، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية-العدد الثاني، السنة السابعة، تموز-يوليو 1979، ص 35،36.

28. نفس المرجع، ص 38.

29. فاروق مصطفى إسماعيل، التغير والتنمية في المجتمعات الصحراوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية التاريخ بدون، ص 71،72.

30. حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص24،25.

31. يحيى فايز الحداد، الدراسة النقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، السنة السادسة، يوليو، 1978م ص ص 64-66.

32. حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص153-154.

33. الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1970م، ص ص229:233.

34. نفس المرجع ص 231.

35. محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ط2، مجدلاوي، عمّان، الأردن، 1996م، ص ص15:17.

36. نفس المرجع، ص14.

37. الفاروق زكي يونس، مرجع سبق ذكره، ص 230.
38. إسماعيل علي سعيد، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص46.
39. الفاروق زكي يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 286:288.
40. عبد الله الهمالي، التحديث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 39-43.
41. محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1986م ص37.
42. محمد غنيم، التحضر في المجتمع القطري ط2، دار المعرفة الجامعية، 1987م، ص37،39.
43. قيس النووي، الحضارة العربية، الحكمة، العدد الأول، السنة الأولى، شوال 1396هـ، أكتوبر 1976م، ص 195،196.
44. نفس المرجع، ص ص 199-201.
45. مصطفى التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، مرجع سبق ذكره، ص10.
46. محمود الكردي، مرجع سبق ذكره، ص ص 214،215.
47. نفس المرجع، ص 235.
48. يوسف محمد مرجان العقاد، مرجع سبق ذكره، ص ص37،38.
49. ر، ب، مزرا وعمر الأقرع، التحضر والتنمية القومية، الفكر العربي، العدد 43، السنة 7، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986م، ص129،130.
50. حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص92-93.
51. جيرالد بريز، مرجع سبق ذكره، ص 79.
52. إسحق. ي قطب، التحضر في دول الخليج العربي المعاصر، مجلة الفكر العربي، العدد الثالث، السنة 7، سبتمبر1986م، ص40.

53. الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1973م، ص373.
54. محمد زاهي المغيربي، التحديث وشرعية المؤسسات السياسية للنظام الملكي الليبي، 1951-1969م العدد الثالث والرابع، المجلد الحادي والعشرون،1993م، ص 37-54.
55. عتيق علي سليمان، دور التقنية في تغير بعض القيم الثقافية والاجتماعية، كلية الآداب جامعة قاريونس، رسالة ماجستير، 1991م، ص42.
56. مصطفى عمر التير، أضواء على العلاقة بين التحديث والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الشئون العربية، جامعة الدول العربية، العدد94، صفر 1419هـ، حزيران/ يونيو1998م ص51:50
57. مصطفى التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، مرجع سبق ذكره، ص18-19
58. إسحق. مي قطب، مرجع سبق ذكره، ص40-41.
59. عبد الله الهمالي، التحديث الاجتماعي، معالمه ونماذج من تطبيقاته، الدار الجماهيرية، ص20-21.
60. نفس المرجع، ص 15-17.
61. نفس المرجع، ص 29-30.
62. محمد زاهي المغيربي، التحديث وشرعية المؤسسات السياسية للنظام الملكي الليبي، مرجع سبق ذكره، ص 37-54.
63. نفس المرجع، ص 49.
64. مصطفى التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، مرجع سبق ذكره، ص6.
65. نفس المرجع، ص15.
66. نفس المرجع، ص16.

67. محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص153.
68. ياسين علي الكبير، التحضر والتغير الاجتماعي في الأسرة في مدينة طرابلس، الحكمة، العدد الرابع، نوفمبر، 1979م، ص329.
69. مصطفى التير، أضواء على العلاقة بين التحديث والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص51.
70. نفس المرجع ص 58.
71. نفس المرجع ص 58.
72. محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 149-150
73. فادية عمر الجولاني، مرجع سبق ذكره ص28،35.
74. نفس المرجع، ص47.
75. محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، ص123.
76. نفس المرجع، ص79.
77. مصطفى التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، ص68-69.
78. محمد أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص37.
79. فادية عمر الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص43-44.
80. عبد الإله أبو عياش وإسحق يعقوب قطب، الاتجاهات المعاصرة في الحياة الحضرية ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980م، ص 105:109.
81. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري ط5، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989م ص36.
82. فادية عمر الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص42.
83. نفس المرجع، ص 45.

84. قباري إسماعيل، علم الاجتماع الحضري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985م، ص ص 50،246.

85. جيرالد بريز، مرجع سبق ذكره، ص83.

86. فيجاي-ب-سينج، بعض المشاكل والفرص الخاصة بالبحوث، مجلة الفكر العربي، العدد 43، السنة 7، 1986م، ص 185-187.

87. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، مرجع سبق ذكره، ص34.

88. محمد عاطف غيث، غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1994م، ص26-31.

الفصل الثالث

التنمية الاجتماعية
أبعاد ومضامين

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- **التنمية في الدول النامية**
- **التنمية في البلاد العربية**
- **التنمية في ليبيا**
- **الفروق الريفية الحضرية**

الفصل الثالث

التنمية الاجتماعية أبعاد ومضامين

مدخل عام:

هناك من يعتبر أن مفهوم التنمية وليد عصرنا الحالي، ويؤكد آخرون أنه اختراع اجتماعي، ومن بين الذين تبنوا هذه الفكرة ساندرز SANDERS. حيث اعتبر أن قضية التنمية قضية مستحدثة، على اعتبار أن الاهتمام بالتنمية ظهر في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

ويقف إرنست وت E-WITT موقف المعارض بالنسبة لهذه الفكرة، ويرى أن التنمية الاجتماعية ليست من المفاهيم الحديثة، وإنما الحديث هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات في المجتمعات النامية، وانضم له باتن BATTEN، وهما يريان أن مبادئ التنمية قد طبقت في الواقع من خلال بعض الحكومات والإرساليات قبل ظهور هذا المصطلح بزمن طويل، والجديد في ذلك هو التأكيد، والتركيز، والتبني، وليست المبادئ ذاتها. والواقع أن مفهوم التنمية بأبعاده الجديدة، وما أضفي عليه من عمومية في مجال التطبيق، كما أن التبني المستمر لهذا المفهوم لا يجعل منه مفهوماً قديماً من حيث أهميته كأداة في التخطيط الاجتماعي والتطبيق الميداني[1].

فعملية التنمية، في عمقها الاستراتيجي، هي عملية تغير جذري تقدمي شامل ومقصود، قوامها التخطيط العلمي الرشيد، والاعتماد الواثق على الذات، والمشاركة الشعبية، وصولاً إلى تطوير وتجديد بنية المجتمع، ووظائفه، وثقافته، وآلياته من أجل اجتياز فجوة التخلف الحضاري التي تباعد بينه وبين المجتمعات المتقدمة المعاصرة، وإزاحة أسباب المعاناة عن كاهل الجموع الكادحة[2].

ولكي تنهض عملية التنمية، يجب أن تكون هناك عملية تغير مستمرة وشاملة، فهي عملية اقتصادية واجتماعية، وهذا يعني ضرورة الربط بين التخطيط، والاقتصاد، والجوانب الاجتماعية، ويكون الإنسان، أو العنصر البشري، هو وسيلة التنمية وغايتها.

إن موقف أفراد المجتمع من هذه المشاريع التنموية، ومدى فاعليتهم، واقتناعهم بأهميتها وتقديرهم لنتائجها مهم جداً وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا بالتأكيد على الذات، والاعتماد على القدرات والإمكانيات المحلية، حتى ولو كانت محدودة مرحلياً، وهذه هي التنمية الفعلية أو الواقعية[3].

فالتنمية إذاً، وكما وردت في التعريف الذي اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1956م، هي العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع، والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن[4]، وعليه، فهي "عملية هادفة تتم وفق خطة معينة، ولها أهداف واضحة ومحددة، تتجاوز المجال الاقتصادي، أو المادي البحت"[5].

والتنمية" مشروع مجتمعي، ينبع من أعماق الشعب، ويضرب بجذوره في كل جوانب الحياة، ويؤدي إلى مولد مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري، بكل ما يميزها من قيم، وعادات، وسلوك وأساليب إنتاج، وأوضاع اجتماعية، ونظم سياسية، وتقدم علمي، وتجدد أدبي وفني...إلخ. إضافة إلى ذلك. الارتفاع فوق المصالح الشخصية، وإدراك الأفراد والجماعات أن مصلحتهم الحقيقية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن مصلحة المجتمع"[6].

وصولاً إلى تنمية متواصلة ومستقلة، لها مقوماتها الذاتية، من أجل رفع مستوى المعيشة، تأمين الاكتفاء الذاتي في الغذاء، والسلع، والخدمات الحياتية المطلوبة[7]، ولارتباط التنمية بالحياة الاجتماعية يجب أن ترتكز التنمية على مكونات الحياة الاجتماعية، والتي تتلخص في:

- ثقافة مادية.

- هيكل علاقات اجتماعية.
- الناس أنفسهم.
- وهذا الارتباط والفهم للحياة الاجتماعية يساعد التنمية في تحقيق أهدافها[8].

تنمية الموارد البشرية:

في بداية بروز مفهوم تنمية الموارد البشرية كان التركيز على الجوانب الاقتصادية، والكيفية التي يتم بها زيادة الموارد والاستثمارات المادية، وكان النظر للإنسان باعتباره قوة عمل لا غير، فتم التركيز على هذه القوة باعتبارها أداة الإنتاج الاقتصادي، فزاد الاهتمام بالجوانب الصحية لقوة العمل، وسادت بذلك النظرة الاقتصادية، والبحث عن الجدوى الاقتصادية في كل استثمار مادي، وهذه النظرة الاقتصادية ذاتها هي التي أدت إلى ظهور دراسات متعددة في كثير من الأقطار الصناعية حول اقتصاديات التعليم، لكي تؤكد على أن الإنفاق عل التعليم هو استثمار اقتصادي له عائد مادي على الفرد والمجتمع. وبالتالي أصبح البحث عن الجدوى الاقتصادية، والربحية المالية هي الفيصل في اختيار البرامج التنموية ويلاحظ أيضاً التأكيد على النظرة الاقتصادية للإنسان، حيث يلاحظ أن التركيز الكبير على الإنسان في المراحل العمرية من 65:15 سنة، باعتباره القوة المنتجة، مما أثر سلباً على الاهتمام بالمراحل العمرية الأخرى. (الطفولة، والشيخوخة).

إلا أنه، وفي الآونة الأخيرة، أصبحت المفاهيم الشائعة للتنمية تدور حول الإنسان باعتباره هدفاً لجهود الإنسان، لتحقيق ذاته وإنسانيته، والاهتمام بدوره كقوة عاملة، ووسيلة لتوظيف عوامل الإنتاج الأخرى، حتى غدا الهدف النهائي وغاية الغايات من توظيف مختلف العوامل الإنتاجية والخدمية، ومن هنا برزت مفاهيم متعددة للتنمية، تناولت مختلف جوانب الإنسان السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والحضارية.

برزت هذه المفاهيم التي تكاد تكون مترادفة في مضامينها وتوجهاتها نحو التركيز على بنيان الحجر من أجل تنمية البشر، وعلى إشاعة العمران من أجل بناء الإنسان[9]

"وكثر عدد الداعين إلى وجوب أن تتوجه برامج التنمية نحو تنمية الموارد البشرية، لأن مثل هذه التنمية، هي التي تضمن تحقيق تنمية معقولة، كما ظهرت في وقت لاحق قضية الاهتمام بإعداد المرأة، لتكون في مستوى إعداد الرجل، وأن يعهد إليها بمسؤوليات ومهام، تشابه التي للرجل، واتسعت قاعدة التعليم، وأصبح حقاً لكل مواطن. وانتشر مفهوم الحماية من البطالة". (10)

التنمية في الدول النامية :

تتميز التنمية في الدول النامية بالنقاط الآتية:

1. التركيز على تطوير المرافق الاجتماعية التي لا تجذب المستثمرين من أصحاب رأس المال الخاص، لأنها لا تحقق لهم عائداً، ومثال ذلك: المرافق العامة، المدارس...إلخ
2. بالإمكان التحكم في منجزات التنمية من قبل الموظفين العامين، حيث إن هذه البرامج تابعة للقطاع العام.
3. قد تكون التنمية على شكل قروض تمنح من الدولة، سواءٌ في قطاع الإسكان، أو الصحة، أو التجارة...إلخ، ويتم إعطاء هذه القروض بدون فوائد.
4. عادةً ما تشكل مشروعات التنمية جزءاً من سياسة المجتمع التي تمثل في خطة قومية شاملة للإصلاح والارتقاء بالمجتمع، وتكون الدولة هي الراعي والمسؤول عن تنفيذ هذه الخطط، والوصول بها إلى مستوى النجاح(11).

التنمية في البلاد العربية :

مما يميز عملية التنمية في البلاد العربية من الناحية العملية، أنها لا تخضع لعملية تطور تدريجي تلقائي، حيث إنها تتم على أساس التدخل المستمر، والمقصود في المجتمعات، وتستمر عن طريق هيئات التنمية التي تكون جزءاً من بناء المجتمع، حيث تساهم التنمية في خلق فضاء واسع للابتكار والتجديد، وتعطي فرصة للحراك الاجتماعي، والانفتاح على

الثقافات المتعددة، وإيجاد مناخ تجديدي لنمط الحياة الذي تتوفر فيه الإمكانيات الحضرية والمدنية لقاطن الريف والمناطق النائية. وقد أثبتت جملة من الدراسات تأثر التنمية الاجتماعية في هذه الدول بتوفر الثروة – والتصنيع-والتحضر-وهي مترابطة ترابطاً وثيقاً، وقد يكون تركز برامج التنمية في مناطق معينة سبباً من أسباب جذب السكان لهذه المناطق، حيث تتوفر فرص العمل، وهذا بالتالي يستتبع تغيرات اجتماعية أخرى في البناء الاجتماعي.(12)

وقد كان من أهم نتائج التنمية في البلاد العربية، زيادة الازدهار الحضاري، وانتشار الوسائل التكنولوجية الحديثة، وانتشار استعمالها في الحياة اليومية، وكذلك التفنن والارتقاء في مستوى المعيشة، وارتفاع مستوى الوعي الصحي، ومكافحة الأمراض، وهذا أدى إلى نقص الوفيات، وإطالة الفرص في الحياة، وبالتالي زيادة عدد السكان، وانتشار الثقافة المدنية الحديثة، إلا أن النمو السكاني قد يعده البعض من أهم مؤشرات التنمية الحضرية في المجتمعات النامية، إلا أنه قد لا يعد ضرورياً للتنمية الحضرية في الدول الصناعية المتقدمة.

وقد يكون التصنيع" سبباً في ظهور العديد من المدن، إلا أنه ليس شرطاً مسبقاً للتنمية الحضرية، فقد نشأت الكثير من المدن الكبرى في الدول النامية، ولم يكن يصاحب ذلك نمو صناعي على المستوى القومي".(13).

كان للنفط دور كبير في ترسيخ مفهوم التنمية باتجاه الحياة الحضرية، حيث شيدت المدن الراقية، وتسربت مفاهيم، وأفكار متعددة، على أسلوب الحياة القديم والتقليدي لهذه الدول، وبالذات النفطية منها، وهذا الرصيد المادي جعل هذه الدول تقفز قفزات هائلة باتجاه التنمية، واستحدثت بنى تحتية حديثة، وبالفعل تم إنجاز خطط تنموية طموحة، وبرامج اقتصادية جبارة، تعجز دول أخرى عن القيام بها، وذلك لغياب العنصر المادي.

والجدول اللاحق رقم **(1-ب)** يوضح تطور الدخل الاقتصادي لهذه الدول، وما توفر لها من سيولة طائلة من عائدات النفط.

الملاحظ من خلال الجدول (الذي يتناول صادرات النفط الخام لبعض الأقطار العربية) الارتفاع في دخول هذه الدول، وما توفر لها من سيولة نقدية، مكنتها من القيام بنهضة معمارية، وعلمية، واجتماعية في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية. فتوفر العامل المادي ساهم مساهمة مباشرة في توسيع قاعدة البنية التحتية، وحاولت الحكومات المختلفة في الدول العربية نقل شعوبها من التخلف إلى التقدم، ومن حياة الكفاف إلى حياة البذخ والترف، وهي المرحلة التي سميت بالطفرة. حيث ظهرت هوة كبرى بين الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط، والأقطار غير النفطية، أو بين ما يسمى بالعرب الأغنياء، والعرب الفقراء، ونتيجة للثروة النفطية، وتأثيرها المباشر على تمويل المشاريع التنموية وتنفيذها، وخاصة في المناطق الحضرية نلاحظ تدهور القطاع الزراعي، ونمو الأنشطة الهاشمية، والميل الشديد نحو الاستهلاك، ونمو قطاع الخدمات نمواً مفرطاً. وأدى إلى النقص الشديد في إنتاجية الأيدي العاملة المحلية، والاعتماد المتزايد على الأيدي العاملة الوافدة، وفي ظل هذه التفاعلات المعقدة، وما ترتب عليها من آثار سلبية، انعكست على الواقع العربي في جميع مجالاته، لا بد لنا من الاعتراف بأن كثيراً من الجهود التنموية المبذولة في أجزاء مختلفة من الوطن العربي، لمعالجة التخلف، لم تصل إلى النتائج المرجوة منها، حيث كانت هذه الخطط والبرامج غير مراعية للعقلية العربية، وهي عبارة عن نماذج، وبرامج استعيرت من الغرب، وتم إدراجها في محاولة تلفيقية في إطار التنمية القطرية، وأدت هذه البرامج ببعض الدول إلى حد استيراد المحاصيل الزراعية، بعد أن كانت وإلى فترة قريبة أهم المصدرين لها.[14]

جدول رقم (1-ب) يوضح صادرات النفط الخام لبعض الأقطار العربية" ألف برميل يوميا"

السنة / الدولة	1970	1973	1980	1983	1990	1993	1997	1998
السعودية	3.790	3.590	9.900	4.530	5.780	7.680	7.577	7500
العراق	1.540	2.010	2.640	1.090	1676	--	756	1750
الإمارات	770	1.530	1.700	1.130	2060	2130	2272	2100
الكويت	2.890	3.020	1.660	1.050	1025	1.859	1982	2200
ليبيا	3.310	2.170	1.830	1.100	1240	1252	1226	1300
الجزائر	1.020	1.090	1.010	790	733	683	835	850
قطر	360	570	470	260	422	457	590	650
سعر البرميل بالدولار	1.67	3.05	36.06	28.78	20.82	15.68	18.71	12.43

المصدر/ نجوى أنيس الفقيه، دور منظمة الأوبك في عملية التنمية، أبو ذر الغفاري، الطبعة الأولى، بيروت، 1990م، ص35.

عندما نذكر عوامل النمو الحضري العربي، خلال العقود الأخيرة لا نستطيع إغفال دور الزيادة الطبيعية للسكان، التي حدثت بسبب تحسن مستوى المعيشة، مع المحافظة على القيم التي لا تشجع على تنظيم الأسرة، والهجرة من الريف، وإعادة تصنيف المناطق لصالح المناطق الحضرية، ولكن يمكن ملاحظة أن هذه العوامل لم ترتبط بحركة تصنيع نشطة، وفرت فرص عمل كثيرة، وإنما ارتبطت بظاهرة عامة، عرفتها المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة، وهي تحديث المجتمع العربي، وخصوصاً في مظاهره المادية، ولأن

التحديث على المستوى المادي، في زعمنا، يسبق التحديث على مستوى القيم، وخصائص الشخصية، وبالتالي ارتبطت تجربة التحضر العربية بمظاهر، قد لا يجد لها المرء مثيلاً في تجارب مجتمعات أخرى، ومن بين هذه المظاهر، مؤشرات التريف، والبدوية في الوسط الحضري، وانتشار الأسرة الكبيرة، وسيطرة علاقات الأسرة الممتدة[15]، فتأخذ الأسرة شكل الشرنقة (الريفية أو البدوية) داخل البيئة الحضرية، وتأخذ بالسمات المادية للتحضر، بينما تحتفظ بسمات الثقافة اللامادية، والتي تتناقض مع طريقة الحياة الحضرية، وهنا تظهر الفجوة الثقافية، حيث يصر المواطن على أن يجمع بين القديم والحديث في أساليب الحياة، وبالرغم من الوفرة الاقتصادية التي يعيش فيها، إلا أن النظرة الباطنية تكشف عن تمسكه بأساليب الحياة القديمة[16].

والتشرنق، إن جاز التعبير، أو الانطواء، لا يعني بأي حال من الأحوال الانعزال، ولو كان الانعزال سمة لها، ما عرف هذا المجتمع طريقه إلى الحضرية، ولكن تلعب خاصية التجانس في هذه المجتمعات دوراً لا يستهان به في برمجة العقلية الانتقائية للسكان[17]، "حيث تسيطر عليه الطبيعة الانتقائية، لقد رأى فيبر في المدينة، منذ العصور الوسطى، أنها المجال الرئيسي للتنمية الفردية بأوضح معانيها، فالناس في مبادلاتهم العملية تضامنوا معاً كأفراد متساوين نظرياً، ولهم من الناحية العملية، موقف مشابه في الحقوق، والواجبات المتساوية، فهم كمواطنين أصبحوا أعضاء أحراراً، متساوين في ظل قوانين المدينة الجديدة" [18].

يرى ليرنر أن" نمو المراكز الحضرية الجديدة في العالم الثالث تمثل ظاهرة تقدمية أيضاً، حيث إنه يشجع على الفردية، ويقضي على التقليدية، ويؤكد على أن التحضر قوة دافعة لزيادة مستوى المشاركة في المجتمعات المحلية، فالسكان يصبحون أكثر مشاركة عندما يطورون اتجاهات جديدة، كما يطورون انفتاحاً جديداً، وتساؤلات تنشط من الحركة الاجتماعية، بل إن احتياجات المعيشة الحضرية تشجع سمات معينة للحداثة والنمو، " فالمدينة والريف ينموان معاً طالما كان هناك تبادل للسلع المادية والثقافية"[19].

فالزيادة الطبيعية، والتحديث والطموح الفردي، كانت من العوامل المهمة التي تميز برامج التنمية في الدول العربية، وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تطوير المباني، وزيادة الدخل للمواطن، وتوفير فرص العمل، وتوفير السلع الاستهلاكية، ولكن، مع ذلك، ظلت القيم والعادات والتقاليد تمارس أسلوباً للتعامل الداخلي، يخضع لبرمجة اجتماعية، وبذلك حافظت الأسرة داخل هذه المجتمعات على خصوصيتها داخل مجتمع أخذ بأسباب التقدم والتحديث.

وبعد هذا العرض المبسط لأهمية التنمية في إيجاد وتوسع الحياة الحضرية، ودور العوامل الاقتصادية والمادية في هذا التوسع الملحوظ، نعلم جيداً أن تأكيدنا على العوامل المادية دون النظر إلى الجوانب الثقافية والقيمية، يفرغ المفهوم من محتواه، ويجعلنا كمن يضع العربة أمام الفرس، فوجود هذه المكونات المادية لم تأت من قبيل الصدفة، حتى النفط الذي يعد العنصر الفعّال في هذه العملية، لو لم تتوفر العقلية التي وظفت هذا المصدر للانسياب عبر قنوات محددة وهادفة، لما وجدنا أنفسنا أمام هذا المكون المادي. ومن هنا يمكننا التأكيد على أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية في إيجاد الدفعة التنموية باتجاه الأساليب الحضرية للحياة.

التنمية في ليبيا:

تنقسم ليبيا من الناحية الطبيعية الجغرافية إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي:

1- السهل الساحلي في الشمال.
2- المرتفعات الشمالية بما في ذلك الجبل الغربي، والجبل الأخضر، وتلال البطنان، ودرنة.
3- المناطق الصحراوية، بما فيها الواحات المختلفة.

وبالرغم من اتساع مساحة ليبيا إلا أن ما بين 90% إلى 95% من أراضيها صحراء، وقد بلغ عدد سكان ليبيا حسب إحصاء 1954م1.088.884 نسمة، وفي عام 1973م وصل عدد السكان إلى 2052372، وأخيراً في تعداد عام 1995م بلغ عدد السكان 4404986

نسمة، وبعد اكتشاف النفط بدأت ثورة اجتماعية واقتصادية.

فقد بدأ تاريخ إنتاج النفط الليبي بعد18-4-1959م، عندما اكتشفت (شركة إسو) أول بئر نفطي في منطقة خليج سرت، وقد بلغ إنتاج هذا البئر في تاريخ 10-6-59م حوالي 17500 برميل يومياً[20].

وبازدياد دخل الدولة، بدأت بعض ملامح التنمية تتضح، حيث وجه الاهتمام إلى المدن خاصة طرابلس، وبنغازي، اللتين شهدتا نهضة عمرانية كبيرة، وقد تسرب بعض الاهتمام إلى الريف، فأنشئت هيئة الاستيطان الزراعي، وغيرها من الهيئات التي تهدف إلى النهوض بالريف.

ولكن أمور التنمية الريفية في البلاد، ظلت تسير ببطء إلى فترة السبعينيات حيث وظف جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة للقيام بالعمليات التنموية على جميع الأصعدة، سواء الاقتصادية منها أم الاجتماعية أم الثقافية، [21] وبدأ تشجيع الاستيطان الريفي، ووقف الزحف إلى المدينة.

جدول رقم (2-ب) يوضح تطور صادرات النفط

السنة	برميل	مليون د. ل	من مجموع الصادرات
1961م	52454	4،138	%63.5
1962م	655035	46،967	%95.8
1963م	167787.9	131،823	%98.7
1964م	314308	248،079	%99.2
1965م	443129	280،326	%99.4

محمد زيد التحول الاقتصادي في الجماهيرية ط1، المنشأة الشعبية للتوزيع والإعلان مصراته 1980م ص25

* نقلاً عن:

Witschaftlicher Aufbau Afrika Entwicklungstand Libyen:Bundesstelle fuer Aussenhandels information koln1967-5-33-902

فعادة ما يكون اجتماع السكان حول النواة الحضرية التي تشكل مجالاً رحباً للنمو السكاني، فالذين يعيشون في أماكن قريبة، أو ملاصقة للمدن الصغيرة، يخلقون أساليب جديدة للحياة، وقد انتشرت المدن الصغيرة والكبيرة في كافة أرجاء ليبيا.

والواضح أن السياسة التنموية التي تم اعتمادها في ليبيا-في مجال التنمية الحضرية- كانت من النوع الشامل، حيث استهدفت تغيير كل البناء الاجتماعي، فلسفياً، ومعرفياً، وسلوكياً، وكان وراء هذه التغيرات السريعة توفر ظروف مواتية للاقتصاد الليبي، قلما تتوافر لغيره، من أهمها:

توفر عرض غير محدود من رأس المال، نتيجة عائدات النفط، الأمر الذي سهل عملية تمويل برامج التنمية الشاملة ذاتياً، وولوج ميدان التصنيع بنوعيه-الخفيف والثقيل- بهدف زيادة مشاركة العمالة الوطنية، لتقليل التباين في توزيع الدخول، مما ساعد على انتشار المباني، والمساكن الحديثة، وتطور التعليم، والصحة، وارتفاع معدل الاستهلاك، وازدياد التأثر بمظاهر الحياة الحضرية، وبفضل تضافر جملة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، أصبحت هناك أرضية إيجابية للتنمية الحضرية[22].

وقد استهدفت السياسة التنموية في ليبيا بشكل عام تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحقيق معدل نمو في الدخل القومي الحقيقي، يفوق معدل النمو في عدد السكان، ومن ثم رفع معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.
2. تنويع مصادر الدخل القومي، وتخفيض درجة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي.
3. توفير مصادر إضافية للعمالة الوطنية.
4. الرفع من كفاءة الخدمات العامة، والصناعات الأساسية اللازمة، لإحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتميز البرنامج التنموي في ليبيا بالآتي:

أولاً: لم يحظ قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي إلا بنسبة قليلة من إجمالي الاستثمارات التي لم تزد عن 7%، وذلك بالرغم من المكانة التي يحتلها هذا القطاع من توليد الدخل القومي، والتي وصلت في بعض السنوات إلى 60% من إجمالي الدخل في الفترة من 1970م إلى 1989م، وأن معظم المدخرات القومية التي استخدمت في برامج التنمية، قد تولدت في هذا القطاع.

ثانياً: حظي قطاع النقل، والتخزين، والمواصلات، والغاز، والكهرباء، والمياه بمعدل عال من الاستثمار من بين القطاعات الأخرى، حيث أنفق على هذا القطاع حوالي 32% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة من 1970م-1989م وهذا يؤكد الاهتمام الكبير الذي تم توجيهه لبرامج تنمية قطاع البنية الأساسية أو التحتية.

ثالثاً: حظي قطاع الصناعات التحويلية بالمرتبة الثالثة من حيث الأهمية من إجمالي الاستثمارات القومية، إذ أنفق على هذا القطاع حوالي 15% من إجمالي الاستثمارات، في الفترة من 1970م-1989م في محاولة لخلق قاعدة صناعية تهدف إلى توفير السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة.

رابعاً: لما للخدمات العامة التي تؤديها أجهزة الدولة المختلفة، والخدمات الصحية، والتعليمية من أهمية قصوى في مساعدة القطاعات الإنتاجية الرئيسية على أداء وظائفها، وخلق عمالة محلية ماهرة وواعية، من هذا المنطلق أعطى البرنامج التنموي في ليبيا تركيزاً خاصاً لتلك الخدمات، فوجه إليها ما يزيد عن 16%من إجمالي الاستثمارات في الفترة من 1970م-1989م.

خامساً: حظي قطاع الإسكان والتشييد بأهمية رئيسية في هذا البرنامج التنموي، حيث أنفق على بناء المساكن، والأنشطة المتعلقة بها حوالي 15% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة من 1970م-1989م، بهدف توفير السكن اللائق للمواطن.

سادساً: بالرغم من الصعوبات المناخية، ومشاكل التربة، ونقص المياه، التي تجابه قطاع الزراعة في ليبيا فإن الجهات المسئولة عن برامج التنمية أولت هذا القطاع أهمية خاصة، فجرى تذليل الكثير من الصعوبات التي تواجه هذا القطاع، وتم إنفاق ما يزيد عن 12% من إجمالي الاستثمارات في الفترة من 1970-1989م على قطاع الزراعة والغابات، وصيد الأسماك، في محاولة لتوفير الغذاء محلياً[23]. وكان من أهم نتائج هذا البرنامج التنموي تطور دخل الفرد.

جدول رقم (3-ب) يوضح تطور دخل الفرد في ليبيا

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الدخل الجارية وبالمليون دينار	عدد السكان في منتصف كل عام" ألف نسمة"	دخل الفرد دينار	دخل الفرد دولار
1970م	1288.3	2006.0	642	1798
1975م	3674.3	2683.1	1369	4624
1980م	10277.3	3245.8	3166	10694
1985م	8050.2	3688.2	2195	7414
1988م	6967.5	4224.4	1650	5573

المصدر: ليبيا في عشرين عاماً التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 69-89ف إعداد مجموعة من الأساتذة ص231.

وقد تنوعت مكونات هذا البرنامج التنموي، والذي شمل مجموعة من الروافد، وهذا التنوع كان يهدف إلى خلق بدائل إنتاجية، وتوسيع القاعدة الخدمية، فشمل الزراعة، والصناعة، والتجارة، والصحة، والتعليم، فمثلاً يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً: ما أنفق على الزراعة، وتطويرها، وتنميتها زاد على أربعة مليارات من الدنانير، حيث وجهت هذه الأموال لتنمية مختلف الأنشطة الزراعية والحيوانية، فقد تم إنشاء الطرق الزراعية، وبناء السدود، واستصلاح الأراضي، وزراعة الأشجار المثمرة، وإدخال الميكنة الزراعية المتكاملة، وإنشاء المزارع الحديثة[24].

ثانياً: أما في مجال الصناعة، فخلال الفترة من 1970م-1988م، بدأ حوالي 163 مشروعاً مرحلة الإنتاج، منها 56 مشروعاً تغطي الصناعات الغذائية، و23 مشروعاً في صناعة الغزل والنسيج، والملابس، والجلود، وعدد 13 مشروعاً في الصناعات البتروكيميائية، و23 مشروعاً في صناعة مواد البناء، و22 مشروعاً في الصناعات المعدنية والهندسية، وصناعة الأخشاب، والورق بعدد 8 مصانع، إضافة إلى 20 مشروعاً في مراحل مختلفة من التنفيذ[25].

ثالثاً: أما فيما يخص قطاعاً آخر مهماً من ضمن الروافد الأساسية لبرنامج البنية الأساسية، وقاعدة مهمة من قواعد التنمية الحضرية في المجتمع، ألا وهو قطاع الإسكان، فقد تم تبني سياسة السكن العام، أو التسكين العام للمواطنين، باعتبار الدولة مسؤولة عن تسكين المواطنين، وتوفير المسكن الصحي والحديث لكل أسرة داخل المجتمع، على اعتبار أن الإنسان حريته ناقصة إذا كان في مسكن غيره. وتأكيداً على هذا المنطلق تم تبني السياسات الآتية:

توفير المسكن الصحي اللائق لكل أسرة ليبية.

إن المجتمع الليبي-وفقاً لسياسة الإسكان في ليبيا-ملزم بتوفير المساكن مجاناً لتلك الأسر العاجزة عن الكسب.

تحقيق التكامل العمراني في التجمعات السكنية، وذلك بتوفير احتياجاتها من المرافق والخدمات مثل توفير المدارس، والمستشفيات، والعيادات، ومراكز الأمن، ومد الطرق، وشبكات الإنارة والمياه، والصرف الصحي. وفي سبيل تطبيق هذه السياسة تم تنفيذ 293396 وحدة سكنية، وذلك خلال الفترة من70-1988م، وتشير التقديرات الإحصائية

إلى أن هناك في السنة 1988م 540432 وحدة سكنية، في مقابل 641087 أسرة في عام 1988م، وعليه فإن حجم العجز بلغ 100655 وحدة سكنية[26] وفي محاولة لتغطية هذا العجز، تم طرح مشروع 60 ألف وحدة سكنية، والذي شرع في تنفيذه مع بداية التسعينيات.

رابعاً: وفي مجال التعليم تم إصدار قانون الإلزام في التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية، وذلك بصدور قانون الإلزام في 1975م، والذي أكد على:

- استكمال تطبيق الإلزام في التعليم الابتدائي على كل الذكور والإناث، وتطبيق قانون الإلزام في التعليم الإعدادي.
- توصيل خدمات التعليم الإلزامي (الابتدائي-الإعدادي) إلى التجمعات السكانية كافة، والأخذ بنظام المدارس المتنقلة لأبناء وبنات البدو الرحل[27].

خامساً: وفي قطاع الصحة تم إنشاء أحدث المستشفيات، التي بلغ عددها في عام 1988م 103 مستشفى عام، وتخصصي، وقروي، والتي تتراوح سعتها السريرية بين 200-1800 سرير للمستشفى الواحد، والعيادات المجمعة التي بلغ عددها 40 عيادة مجمعة، بل حرصت كذلك على إعطاء الأولوية في إقامة مثل هذه المشاريع للمناطق النائية الواقعة في أطراف الصحراء[28].

إن هذه البرامج كانت ضرورة ملحة، لنقل المجتمع من واقع التخلف إلى واقع التقدم، وقد كانت التنمية الحضرية باعتبارها وظيفة تقوم بها الدولة، ووسيلة لتحقيق هذا الهدف، حيث أوجدت الدولة المكاتب والأقسام المتخصصة للقيام بها.[29]

جدول رقم (4-ب) يوضح تطور الميزانية التسييرية (مليون دينار ليبي)

السنة	الميزانية
55-45	8.8
58-57	17.0
62-61	34.5
66-65	79.0
70-69	190.0
79-78	695.0
80-79	950.0
85-84	1182.0
90-89	1170
91-90	1490.0

المصدر: مصطفى عمر التير، اتجاهات الحضر في المجتمع العربي، ط1، منشورات المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، المغرب، ص194

جدول رقم (5-ب) يوضح مخصصات خطة التنمية لكافة القطاعات الخدمية

السنة	مخصصات خطة التنمية
68-63	603.0
72-70	969.0
75-73	2585.9
80-76	8813.2
85-81	11780.0
90-86	6575.0

المصدر: مصطفى عمر التير، اتجاهات الحضر في المجتمع العربي، ط1، منشورات المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، المغرب، ص194

وباختصار، فإن برامج التنمية الحضرية في المجتمع الليبي، لم تعتمد في إيجاد التنمية على التنمية النابعة من داخل الإقليم، بل تم اعتماد سياسة المساواة بين كافة الأقاليم، وتوحيد مصدر الثروة والدخل، وكذلك توحيد جهات الصرف وفق سياسة مركزية، حيث تم إدخال، واستحداث المؤسسات الاجتماعية والنظم الإدارية، وتوفير الخدمات الاجتماعية لكافة المناطق دون أن يكون لهذه المناطق دور في استحداث هذه المرافق والخدمات، بل هناك من المناطق التي لم تُهيّأ بعد لاستقبال مثل هذه الخدمات، ولكن كما سبق الإشارة، فإن العوامل السياسية والوطنية ساهمت في تحديث، وإدخال كل هذه الخدمات في وقت واحد، وفي كافة المجالات والخدمات، وطبقاً لوجهة النظر السابقة، فقد كانت التنمية الحضرية خاضعة لعوامل خارجة عن محيط الإقليم، إلا أن بعض الأقاليم والمدن كانت مهيأة لاستيعاب كل هذه التطورات دفعة واحدة.

عوامل التنمية الحضرية مدخل نظري:

تتعدد وتتنوع عوامل التنمية الحضرية، وتختلف من مجتمع إلى آخر، وقد ظهرت محاولات متعددة لتصنيف هذه العوامل وترتيبها، من ضمنها محاولة على الحوات الذي حاول تصنيفها إلى جملة من العوامل:

1- وجود المرافق، والخدمات الحضرية العامة.

2- كثرة المصانع، والآلات التي تسيرها القوى المحركة.

3- قيام المؤسسات الاجتماعية، والروابط المهنية، ووجود مراكز علمية وتربوية، وقد تكاتفت العوامل، والظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية، وساهمت في ظهور الحياة الحضرية، وبالتالي ظهور المدينة كنسق، أو نظام اجتماعي، يعيش في إطاره مجموعة من السكان[30].

وكذلك أرجع الغامدي في دراسته على بني كبير التنمية الحضرية إلى عاملين (داخلي وخارجي) ورأى أن العوامل الداخلية تنبع من رغبة أفراد المجتمع في مواكبة التغير الحاصل

داخل المجتمع الكبير، بعد أن تعرفوا على هذا المجتمع عن طريق وسائل الإعلام والاتصال.

أما العوامل الخارجية فتمثلت في ظهور الحكم المنظم الذي عرفته المنطقة[31] حيث إن عملية تنمية المكان الحضري، تتم دائماً من الخارج، لأنه، لإتمام هذه العملية، لا بد أن تكون هناك علاقة بين هذا المكان، ومكان آخر أو أكثر، وتتمثل همزة الوصل بين المكانين في التجارة التي تؤدي بالضرورة إلى تنمية المكان الأفقر. غير أن هناك اتجاهاً آخر يرى أن تنمية المناطق الحضرية عملية تتم من الداخل.

ويستند هذا الاتجاه على وجود قوة دافعة. (MOTIVE FORCE) لعملية التنمية الحضرية، تؤدي إلى انبثاق هذه العملية من داخل الأقاليم[32].

ترتبط التنمية الحضرية بعامل مهم، وهو "نمو السكان، حيث يترتب على النمو السكاني ارتفاع نسبة سكان الحضر في العالم، خاصة في دول العالم النامي، التي تعاني من نمو سكاني مرتفع، بفعل الزيادة الطبيعية، وكذلك الزيادة الناجمة عن الهجرة من الريف إلى المدن، ومن المدن الصغرى إلى المدن الكبرى"[33].

يرتبط التصنيع بالتنمية الحضرية في كثير من النواحي، إلا أنهما متغيران مستقلان، ففي بعض البلاد سار التصنيع مع التحضر جنباً إلى جنب، وتطورا معاً، وفي بعض البلاد الأخرى مازال التحضر والتصنيع يتطوران معاً، وقد يزداد نمو أحدهما عن الآخر. ومن ناحية أخرى، فقد يوجد التحضر في بعض البلاد دون أن يوجد التصنيع، كما كان الحال في الصين مثلاً، حيث ظهرت المدن الكبرى دون أن تقوم فيها أية صناعة، كذلك يوجد التصنيع دون أن توجد درجة عالية من التحضر[34].

ويشكل النمو الاقتصادي عاملاً مهماً دافعاً لعملية التحضر، كذلك انتشار وسائل الاتصال الجماهيري[35].

وإذا كانت التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، بصفة عامة، يساهم مساهمة مباشرة في التحضر، فإن عدد المدن وأحجامها يرتبط بصفة عامة بعدة عوامل تاريخية،

واقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وبالتالي تؤثر تأثيراً مباشراً في زيادة التحضر، وتطور المدن، ووظائفها، وكذلك حجم وأنماط الاستهلاك وتوزيع المراكز الحضرية.

أيضاً تساهم العوامل السياسية مساهمة مباشرة في هذه العملية "التنمية الحضرية"[36].

ويفسر هارس أولمان قيام النويات الحضرية بأربعة عوامل مجتمعة:

- توافر تسهيلات نوعية خاصة.
- تجمع أنواع النشاط المتشابهة معاً، ليمكن تبادل الاستفادة منها.
- طبيعة استخدام الأرض في النشاطات التجارية، والمنافسة عليها[37].

وترتبط عملية التحضر بالعوامل الاقتصادية التي يمكن أن تنعكس من خلال النشاط الرئيسي للإنتاج. وما يرتبط بهذا العامل من عوامل فرعية، متعلقة بنمط التجارة، ونوعية الخدمات، ومتوسط دخل الفرد، فضلاً عما ينشأ عن ذلك من تأثيرات تتعلق بالبناء الاجتماعي تارةً، وبالنظام السياسي تارةً أخرى، وبالنسق التنظيمي تارةً ثالثة[38].

وهناك العوامل الاجتماعية، وما تشمله من الصحة، والمسكن، والنقل، والمواصلات، والترفيه، والتثقيف ثم هناك العوامل الديمغرافية، وما يرتبط بها من معدلات النمو السكاني، والحراك السكاني، وإذا كان أوضح أشكال التنمية الحضرية ظهور المدينة، فإن من أهم عوامل ظهورها وأسباب قيامها:

1. عوامل طبيعية وجغرافية. وهي عوامل توحي بها تجديدات المكان والبيئة، فكل منطقة محدودة المعالم، يمكن أن تكون مركزاً من مراكز العمران.
2. عوامل نفسية. تتمثل في ضرورة الاجتماع من أجل الحماية من الأخطار.
3. عوامل اقتصادية. فبعض المدن شاءت ظروفها أن تكون في ملتقى طرق القوافل والمواصلات البرية، وبعض المدن تقع في ملتقى الطرق البحرية أو على سواحل البحار.

4. عوامل دينية. وترتبط هذه العوامل بعقائد الجماعة، وأفكارها، فكثيراً ما قامت مراكز عمرانية للعبادة.
5. عوامل سياسية. منذ ذلك الوقت الذي تطورت فيه السيادة الأبوية إلى السيادة القبلية، أصبح للعوامل السياسية دور فاعل.
6. عوامل حربية واستراتيجية. فقد أصبحت الحروب ضرورة اجتماعية، ومن ثم تسابقت المجتمعات إلى احتلال المناطق ذات المواقع الاستراتيجية وتحصين بعض المناطق الأخرى.
7. العوامل الثقافية. بالرغم من كون الثقافة لم تميز، أو لم تكن السبب الوحيد لقيام بعض المدن، إلا أن الطابع العام والمميز لتلك المدن كان هو الدور الثقافي الذي لعبته في الحياة الحضرية بصفة عامة.
8. العوامل الصناعية. إذ ساهمت الصناعة في قيام العديد من المراكز الحضرية.
9. العوامل الترفيهية.[39]

إلا أن نمو الخصائص الحضرية يرتبط حسب رأي (ويرث) بثلاثة عوامل، تتصل بالمحيط الفيزيقي، وهي حجم المجتمع، ودرجة الكثافة السكانية، ودرجة تنوع خصائص السكان[40].

لا شك أن "الثروة لعبت دوراً مهماً في النمو الحضري بالنسبة لجميع الأقطار الغربية، فكثير من الأقطار النفطية ما كانت لتسجل نمواً حضرياً ذا بال لو لم يكتشف النفط"[41]. فكان ظهور النفط من أهم" العوامل التي أدت إلى حدوث هذه الطفرات الحضرية، مما نتج عنه تحول مادي ملحوظ"[42]. إلا أن الربط بين وجود التنمية الحضرية وعدد من المؤشرات الاقتصادية يؤدي إلى تطوير فروض يمكن اختبارها في الواقع[43].

أيضاً، إن الأسباب التي تؤدي إلى النمو الحضري ليست في جميع مجتمعات العالم واحدة، فقد لعب التصنيع مثلاً دوراً مهماً في حالة الكثير من المجتمعات التي سارت في

طريق النموذج الأوروبي للتحضر، حيث لاحظ الكثيرون من سكان العالم الثالث أن التصنيع هو المتغير الذي غير من أحوال البلدان الأوروبية، وحولها من بلدان متخلفة إلى بلدان متطورة اقتصادياً، عند البحث عن أسباب النمو الحضري العربي المعاصر، فإن مجموعة من العوامل تبرز على السطح، يمكن إيجازها فيما يلي:

- الاستقلال السياسي.
- إعادة التصنيف، والتي تتم دائماً في صالح الحضر على حساب المناطق الريفية، حيث يتم تصنيف مناطق ريفية على أنها حضرية.
- الزيادة الطبيعية[44].

وهذا دعا بعض الباحثين للقول: إن النمو الحضري المعاصر ليس امتداداً لظاهرة قديمة، وإنما هو نتيجة عوامل حديثة، حيث لعب الاستقلال السياسي دوراً بارزاً فيها، وكذلك ارتفاع معدلات الدخل، واستخراج وتسويق النفط، وهذه العوامل تشكل مجتمعة أهم العوامل المميزة للنمو الحضري في الوطن العربي بصفة عامة.

فبواسطة هذه العوامل "تحول المجتمع من حالة المجتمع التقليدي إلى مجتمع تنتشر فيه سبل الحداثة في مظاهرها المادية وغير المادية، ونرى مظاهر أخرى تتعلق بنمط الحياة الحضرية، حيث رافق هذه العوامل استخدام واسع لمنتجات التكنولوجيا"[45].

وقد اعتبر تغير العائلة من النسق الممتد إلى النسق النووي متغيراً مستقلاً، إذ لا شك أن هذا التغير يسمح بمتغيرات أخرى: مثل مرونة التنقل، والتحرر من الروابط الجغرافية، وتغير المهنة، وتسهل اختيار العمل أو المهنة التي تتناسب مع مهارة كل فرد، وتسمح هذه العمليات جميعها بالتنمية الحضرية.

وفي ضوء هذا ظهرت أيدولوجية مؤداها" أن العائلة الوحدانية (CONJUGAL) (أي العائلة المكونة على أساس وحدانية الزوج) أدت إلى حدوث تغيرات مهمة في المجتمع، وهي تمثل فلسفة راديكالية محطمة لتقاليد كبار السن، وتشجع هذه الأيدلوجية على المساواة الطبقية"[46].

أدخل وليام فورم مفهوم القوة السياسية وأكد على دورها المتميز في تشكيل المدن، وتحديد بنائها، إذ تختار الحكومات مراكزها عادة في المدن، وإذا ما ألقينا نظرة على أي عاصمة من عواصم العالم، فإننا نرى مدى تأثير الحكومة المركزية فيها على نموها. وقد" تأثرت برامج التحضر والتصنيع تأثراً واضحاً بالقوة التي تمارسها الحكومة حيث سعت القيادة السوفيتية مثلاً إلى تحطيم الأسلوب التقليدي للحياة، الذي يمارسه الفلاحون، وذلك كوسيلة لإدماجهم في مجتمع يسوده التصنيع والتحضر"[47].

وإذا كانت الدولة قادرة بإرادتها السياسية، وتسخيرها لكافة مواردها وإمكاناتها في اتجاه التحضر في شقه المادي، فإن السؤال الذي يقفز إلى الذهن هنا، هل تستطيع الدولة أو الإرادة السياسية الواعية إدارة الدفة في الجوانب غير المادية من الحياة الحضرية بنفس كيفية إدارتها، وتحريكها للجوانب المادية؟

"إنه في ظل توفر إمكانيات معطيات معينة تاريخية، وثقافية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ساهمت دون شك هذه المعطيات في جعل هذا النمط من الحياة الحضرية مرغوباً دون غيره من الأنماط الأخرى، ناهيك عما ارتبط بالتحضر الاجتماعي من متغيرات وعوامل ذات أبعاد متعددة، فكما أن التحضر هو الانتقال من الريف إلى المدن، فهو في نفس الوقت انتقال سمات الحضرية إلى الريف."[48]

وقد صنف جون ديكي العوامل التي تؤدي إلى التحضر إلى عناصر أساسية، هي:

1. الإنسان.
2. البيئة الطبيعية.
3. البيئة التي صنعها الإنسان.

إضافة إلى ذلك" فإن التحضر، ونمو المدن جاء نتيجة لتقدم الاختراعات والكفاءة المتزايدة في تكنولوجيا النقل والمواصلات، والمعرفة الكاملة بوسائل الرفاهية في الحياة، كما أن النمو السكاني من العوامل المهمة في التحضر. أيضاً فإن تكنولوجيا الصحة والعلاج أدت إلى انخفاض نسبة الوفيات"[49].

ويعرض كوستللو لأهم عوامل التحضر في الشرق الأوسط، ويرى أنها في الآتي:

1. المركزية السياسية.
2. النضال السياسي، وتشجيع النمو الحضري.
3. التغير في أنماط التجارة والعلاقات الأجنبية.
4. تقدم وسائل التكنولوجيا.
5. عوامل الهجرة الداخلية والخارجية[50].

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن التنمية الحضرية تستند على جملة من العوامل أهمها:

1- **العوامل القومية والسياسية:** حيث اتضح لنا من الطرح السابق أهمية الدولة ودورها البارز، وأيضاً التوجهات السياسية للدولة ساهمت مساهمة فعالة في صياغة الأفكار المادية والثقافية وجملة العوامل القومية والسياسية تسعى إلى خلق نوع من الاستقرار، وتغيير المفاهيم الخاصة بالملكية والشرعية والانتماء، واعتبار الدولة هي التنظيم السياسي الأكبر الذي له صفة الشرعية وصاحب القوة والنفوذ والهيبة بدلاً من القبيلة، وإن كان ذلك لا يلغي تماماً الالتزامات الشخصية والولاء القبلي.

2- **العوامل الاقتصادية:** أكدت الجوانب الاقتصادية وجودها ودورها، خاصة في بلورة الاتجاهات العامة داخل المجتمع، وأثرت بشكل مباشر على العلاقات الاجتماعية، ويلخص الجانب الاقتصادي في المشاريع الصناعية والتجارية، وزيادة فرص الحياة الاقتصادية، وتنوع مصادر الدخل، وإدخال التكنولوجيا للحياة الاجتماعية، حيث أقيم العديد من المشاريع السياحية وأقيم العديد من شبكات المواصلات والاتصالات، والتي غيرت كثيراً من معالم العزلة البيئية والاجتماعية التي كان يعيشها المجتمع. وإذا نظرنا إلى الأقاليم الصحراوية والنائية نلاحظ أنها نالت الحظ الوافر من العناية والاهتمام؛ حيث أقيم فيها العديد من المشاريع الزراعية والصناعية (لأن مبدأ المساواة في توزيع الخدمات هو أحد المبادئ الأساسية التي استندت عليها برامج التنمية)

وأصبحت هذه المجتمعات مناطق جذب للسكان، كما ساهمت هذه المجتمعات في تنمية المستوى الاقتصادي، ومستوى المعيشة للمجتمع الليبي بصفة عامة. فلم تكن عبئاً على المجتمع بقدر ما كانت أداة فعالة لتحفيز الإنتاج وتطويره.

3- **العوامل الاجتماعية:** لاقت الجوانب الاجتماعية اهتماماً خاصاً من قبل الباحثين والمسئولين، وكذلك من قبل الأجهزة التنفيذية؛ لما تتميز به هذه الجوانب من أهمية على جميع المستويات، وتأثرها بالجوانب الأخرى. في الواقع من الصعوبة الفصل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية.... إلخ[51].

الأيكولوجية الحضرية:

كلمة الأيكولوجية (Ecology) باللغة الإنجليزية مشتقة من الكلمة اليونانية Oikos ومعناها باللغة الإنجليزية House، أي بيت أو مسكن باللغة العربية، وقد قام عالم الأحياء الألماني إرنست هيكل Ernest Haeckel بصياغة كلمة Ecology سنة 1869م وتقتصر في رأيه على دراسة البيولوجيا باعتباره عالم أحياء، وترشد إلى العلاقات المتبادلة بين النباتات والحيوانات التي توجد معاً في بيئة طبيعية معينة، ولم يظهر تطبيق المنهج الأيكولوجي ومفاهيمه في مجال العلاقات الإنسانية إلا في أوائل القرن العشرين، وذلك في كتاب تشارلز جالبن Charles Galpin سنة 1915م تحت عنوان ((التشريح الاجتماعي لمجتمع محلي زراعي)) وفي سنة 1915م نشر روبرت بارك Robert E. Park مقالاً عن المدينة وفي سنة 1921م نشر روبرت بارك وبرجس Burgees كتابهما مقدمة في علم الاجتماع فيه كلمة Human Ecology أي الأيكولوجيا البشرية[52]. وفيها يتم التركيز على دراسة العلاقات بين نمو السكان وحركتهم، بالطبيعة، ومثال ذلك دراسة العلاقة بين النمو السكاني ومصادر الثروة في مجتمع معين[53] فجوهر المدينة يتمثل في تركز عدد كبير من السكان في منطقة جغرافية محدودة ويهتم هذا الاتجاه بدراسة تأثير حجم المدينة، وكثافتها على التنظيم الاجتماعي. كذلك فإن هذا الاتجاه يسلم بأن وصف الفرد بالحضرية أو القروية

يتوقف أساساً على عدد سكان المنطقة التي يعيش فيها هؤلاء السكان ولعل القضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه، هي أن عدد سكان المنطقة يلعب دوراً أساسياً في تحديد طابع التنظيم الاجتماعي السائد فيها. ومن بين العناصر التي يستند عليها التنظيم الاجتماعي:

1- أساليب توزيع القوة.
2- تنفيذ القرارات.
3- تنظيم النشاطات التعاونية.
4- مواجهة الصراعات.
5- أساليب الاتصال والتنشئة الاجتماعية.
6- فضلاً عن تحقيق قدر من الاتفاق على الأهداف العامة [54].

فالتوجه الأيكولوجي في الحياة الحضرية "يميل إلى معالجة التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي، بوصفها نتيجة للتغيرات التي تطرأ على الحجم[55].

وقد "حدد روبرت بارك، العوامل الأيكولوجية التي تؤدي إلى النمو الحضري للمجتمعات في ظهور الصناعات، وتطوير الخدمة، وقد ذكر أن المجتمع الإنساني ينمو في اتجاه دائري فقد أدت المصادر الطبيعية في ظروف معينة إلى زيادة حجم بناء المجتمع"[56].

وأشار روبرت بارك إلى "دور العمليات الأيكولوجية في التركيب الداخلي للمجتمع، وذكر أن نمو المجتمع هو عملية تنمية من المجتمع البسيط إلى المجتمع المعقد، ومن المجتمع المعقد إلى المجتمع المركب، وأن المجتمع يبدأ بالمركزية، وينتهي باللامركزية" [57].

لا بد من توفر المواد الأولية التي تكفي لتطوير الحياة المستقرة، حتى يمكن للإنسان أن يستمر في الإقامة في نفس الحيز المكاني، وبالتالي يطور ثقافته ويضع معايير توظف لتنظيم علاقاته الاجتماعية، حيث يعود هذا التطوير على جوانب أهمها التعاون. ولأن الإمكانيات الطبيعية، مهما توفرت، فهي محدودة، يبقى الأفراد يعيشون في حركة مستمرة للحصول على نصيب من الإمكانات، وهي حركة تنظمها وتتحكم فيها المؤسسات التي

يطورها الأفراد لتنظيم شئون حياتهم، وتؤثر هذه الحركة على سعر متر الأرض؛ فيرتفع السعر ليصل إلى أثمان خيالية في المواقع التي يكثر عليها الطلب[58].

ويقول شنيور "Schooner" إن المدن المركزية قد استنفدت مناطق الأرض التي كانت مخصصة لبناء المساكن؛ وهذا يؤدي إلى انتقال الإسكان من المدن إلى الضواحي، وفي رأيه، أن هناك قوة اجتماعية فعالة أكثر أهمية، هي التي تساهم في هذه الحركة والتنقل، ألا وهي العلاقات الاجتماعية[59].

بينما يعتمد كلارك Clark على "دور العوامل الاقتصادية في تفسير الانتشار والامتداد السكاني، وعلاقة الساكن بالموقع، حيث تحدد العوامل الاقتصادية، والمقدرة الشرائية للساكن موقعه السكني ومساحة الأرض التي يقيم عليها. فالاختيار الفردي يكون على أساس المقدرة على دفع الثمن، لأن ما يتم شراؤه هو منزل، وليس حركة اجتماعية[60].

وفي الوقت الحاضر "لم تعد المسافات البعيدة تشكل صعوبة أمام الترابط والتواصل الاجتماعي، فقد تحسنت وسائل النقل ووسائل الاتصال، وتنوعت الطرق أيضاً من المعبدة والحديدية والجوية، ولكن تظل الأرض مفتاح التنمية الإسكانية والتقدم والأعمال العامة[61].

المنطقة الطبيعية:

يؤكد بارك أن المدينة هي المكان الطبيعي للإنسان-إنها تتناول تنظيماً وتوزيعاً للسكان لا يتم بشكل مخطط أو محكوم-ويميز بارك في داخل المدينة ما يطلق عليه اسم (المناطق الطبيعية)، وهذه المناطق هي، مواطن للجماعات الطبيعية التي توجد في المدن الكبرى بشكل طبيعي، فهي بالضرورة نتاج لطبيعة استخدام الأرض.

أما (ماكتري) فيعرفها بناءً على جملة من الخصائص، كالسكان، السلالة، اللغة، الدخل والمهنة، ويقترب (برجس) من موقف يمثل مزجاً بين هاتين المتقابلتين، فهو يذهب إلى أن حياة المجتمع المحلي مشروطة بالتوزيع المكاني للسكان؛ وبهذا المعنى فإن المجتمع المحلي

يقوم بناءً على جوانب ثلاثة واضحة في الحياة هي الأيكولوجية، والثقافية، والسياسية.

ومن وجهة نظر الأيكولوجيا، يمكن أن يجزأ المجتمع المحلي إلى مناطق متميزة لأغراض التحليل العلمي، ولكن تبدو صعوبة ذلك في إيجاد الحدود التي ترسم بين هذه المناطق، فعند رسمها تأخذ الصفة التعسفية [62].

النظريات الأيكولوجية:

هناك مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير الوجود المكاني للسكان فقدم (برجس) من خلال رسوم إيضاحية ما يسمى بنظرية النطاق المكاني المركزي، حيث تبين من خلال الرسم وجود حي تجاري في مركز المدينة، وهذا الحي محاط بنطاق من المباني القديمة، وهو نطاق رقم (2) ثم يلي هذا النطاق نطاق ثالث، وهو حي العمال ثم يلي هذا الحي الأخير، حي آخر أكثر رقياً، وخارج هذه الدوائر توجد الضواحي، وبذلك تكون الأحياء السكنية التي في الضواحي وهي الأرقى والأفضل [63].

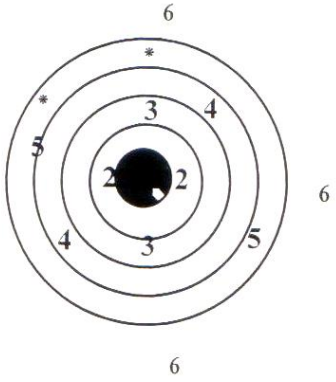

1- الحي التجاري
2- الحي القديم
3- حي العمال
4- حي الطبقة المتوسطة
5- الحي الراقي
6- الضواحي

ويلاحظ برجس أن المنطقة التي تقع خارج المنطقة رقم (1)، ويسميها منطقة انتقالية حول حي الأعمال المركزي، ويفترض بصفة عامة أن هذه المنطقة في سبيل التغير والتوسع من المنطقة رقم (1)، وتتميز هذه المنطقة على العموم بالكثافة السكانية، وانخفاض دخل الغالبية، ووجود جماعات أجنبية، كما تتميز في أحوال كثيرة بالتفكك الشخصي والاجتماعي، ولكنها تتميز بقيمة أرض عالية نسبياً توقعاً لتوسع حي الأعمال المركزي،

ويسمي برجس المنطقة أو الحلقة الثالثة منطقة سكنى العاملين وخاصة أولئك الذين يعملون موظفين كتابيين، وعمالاً في المصانع.

أما الحلقة الرابعة-وهي الحلقة السكنية فتتكون أساساً من (الفيلات) وأحياء الأعمال المحلية ومباني الطبقة المتوسطة، وتليها الحلقة الخامسة-وهي منطقة الحي الراقي ويضم مساكن الطبقات العليا من أصحاب المهن الفنية والإدارية، أما المنطقة السادسة، وهي منطقة الضواحي، فتقع خارج حدود المدينة، وعلى امتداد خطوط المواصلات الممتدة من قلب المدينة بشكل نصف قطري. وهي منطقة سكنية لذوي الدخول المرتفعة. [64] وقد تركت لنا هذه النظرية أمرين هامين أولهما:

النطاق الأول: ونعني به النطاق الانتقالي الذي يستحق معالجة خاصة.

النطاق الثاني: وهو يستدعي ضرورة إجراء دراسة عن العلاقة بين البناء المكاني الحضري، وبين التنظيم الاجتماعي الذي يرتبط به[65].

وقد وضع هومر هويت نظرية القطاع، أو النظرية القطاعية، وهي من النظريات الرئيسة في تفسير أنماط المدن، وهو يرى أن النمو الأيكولوجي يكون على شكل امتدادات للخط السائد مع أنماط استخدام الأرض في ممر معين من الأرض، (فهويت) ينظر إلى المدينة كدائرة، وإلى المناطق المختلفة كقطاعات تشع من المركز، وأن أنماط استخدام الأرض المتماثلة تتكون بالقرب من المركز، وتمتد إلى الخارج تجاه المحيط الخارجي.

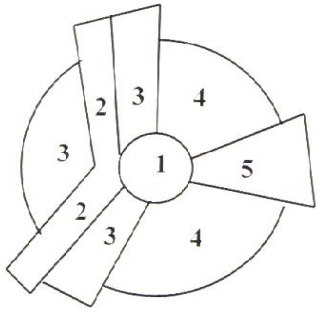

1- منطقة رجال الأعمال المركزية.
2- منطقة تجارة الجملة والصناعات البسيطة.
3- منطقة سكن الطبقات الفقيرة
4- منطقة سكن الطبقات المتوسطة.
5- منطقة سكن الطبقات الغنية.

وفي منتصف الأربعينيات نشر الجغرافيان: تشونش هاريس، وإدوارد أولمان، مقالاً أصبح يعرف فيما بعد باسم نظرية النويات المتعددة للنمو الحضري، وترى هذه النظرية، أن أنماط استخدام الأرض في المدن تنمو حول بعض النويات المنفصلة-أي التي كانت مستقلة أصلاً-وليست حول مركز واحد. وقد حدد هاريس وأنلمان أربعة عوامل تفسر مجتمعة قيام النويات وتباين مناطق استخدام الأرض:

1- تتطلب بعض نواحي النشاط توافر تسهيلات نوعية خاصة. من هذا مثلاً يتطلب البيع بالقطاعي درجة عالية من القرب، وتحتاج الصناعة إلى توافر مساحات واسعة من الأراضي وخدمات السكك الحديدية.

2- تتجمع أنواع النشاط المتشابهة معاً لتبادل الاستفادة بمميزاتها، كما هو الحال في حي الأعمال المركزي.

3- هناك بعض أنواع النشاط لا تتفق مع بعضها، من هذا مثلاً عدم احتمال مجاورة المناطق السكنية لذوي الدخول المرتفعة، أو المكانة العالية بشكل لصيق للصناعات الثقيلة.

4- هناك بعض أنواع استخدام الأرض مثل خدمات التخزين التي لا تتمتع بقدرة كبيرة على المنافسة في شراء مواقع ممتازة، تلجأ عادة إلى المناطق ذات الإيجارات المنخفضة[66].

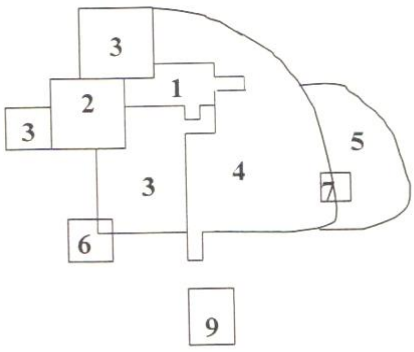

1- منطقة صناعية.
2- منطقة تجارية.
3- ضاحية سكنية.
4- ضاحية صناعية.
5- منطقة الذين يقومون برحلات يومية إلى أعمالهم.

وقد تناول (والترفيري) النظريات الأيكولوجية الكلاسيكية وصنفها في فئات ثلاث:

(1) الأطر الوصفية المثالية-مثل تلك التي تضمنتها نظرية منطقة التمركز Concentric Zone Theory لبرجس للنمو الحضري أو نظرية القطاع Sector Theory والتوسع الحضري (لهويت).

(2) النظريات التي تركز على الجانب الأمبيريقي، حيث يكون الاختيار للمنطقة بناءً على الملاءمة الاقتصادية.

(3) والنظريات التي تركز على الجانب المنهجي وتتخذ من المهن أساساً لها[67].

ورغم الاختلاف البادئ بين تلك المداخل النظرية الثلاثة الكلاسيكية، فإن (فيري) يذهب إلى أنها شيء واحد في عموميتها، حيث أنها تتناول المكان كظاهرة اقتصادية، أو تتناول العوامل الثقافية، أو الاجتماعية، أو السيكولوجية.

والجدير بالذكر أن الجوانب البنائية، والجوانب الوظيفية للمدينة، مازالا في حاجة لمزيد من البحث والدراسة للوقوف على أبعاد تلك الجوانب، لأن دراسة المدينة والحضرية كظاهرة تقتضي أن نتناولها من منظور متكامل يؤلف بين الجانبين.

قدم (ولتر فيري) دراسة في استغلال الأرض في بوسطن، حيث نجده يركز كل جهده على إيضاح دور القيم الثقافية في تحديد أنماط استغلال الأرض في المجتمع الحضري، واعتبره أساساً لتفسير التنظيم الاجتماعي والأيكولوجي للمدينة، وقد قدم (كولب) الذي تناول البناء الاجتماعي والوظيفي للمدن-دعماً لهذا الاتجاه. كما أن دراسة ري كينسون للمدينة الأوروبية، وكذلك مقال فون جرينبايم Grunebaum للمدن الإسلامية، تأكيد واضح على أهمية القيم الدينية، وتأثيرها على الأنشطة اليومية بتلك المدن[68].

المدينة والإطار الأيكولوجي:

المدينة وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق، يقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة، وتقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة، وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات، وتمتاز بكثافتها وسهولة مواصلاتها، وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسية أراضيها، وتتمايز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية[69].

والإطار الأيكولوجي للمدينة أو الحياة الحضرية "هو محصلة للمكونات والجوانب الديمغرافية، كما يستند إلى الهيكل الاقتصادي، ويرتبط بالبناء الاجتماعي الثقافي، وللإطار الأيكولوجي عدة ميزات هي:

1- **التركيز وعدم التركيز:** وهي تنجم عن عاملين أساسيين هما: الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية (مواليد ووفيات)، وعدم الاتساق في حجم الهجرة ومعدلاتها بين مناطق الدولة الواحدة، وأقاليمها الحضرية.
2- **المركزية واللامركزية:** وهي زيادة أو نقصان سيطرة المدينة على مجال إقليم المدينة الكبرى.
3- **التوسع والتراجع:** ويعني التوسع بصفة عملية أيكولوجية، وصول عدة جماعات ذات انتماءات طبقية متباينة إلى منطقة ما للمرة الأولى.

أما التراجع، فهو "الحركة التدريجية التي يترك بمقتضاها القاطنون أماكنهم، كي ينتقلوا خارج مناطق سكناهم أو منطقة عملهم أو الاثنين معاً"[71].

المدينة المتنامية:

تتمتع المدن عادة بمميزات مختلفة قد تكون اقتصادية، أو اجتماعية أو جغرافية، هذه المميزات تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها بحيث تتجه دائماً إليها.

ويذهب (بيرو) إلى القول بأن التنمية في أي محور من محاور المدينة؛ تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذها، أو تأثيرها بحيث تجعلها تتجه دائماً إليها، وركز (ألبرت هيرشمان) على المدن التي تساهم في نمو مناطق أخرى، وتكون مساهمتها مساهمة مباشرة، وخاصة التي تظهر فيها القوى ذات التأثير على النمو الاقتصادي، ويصحب ظهور قوى التركز الاقتصادي انبثاق ظاهرة النمو غير المتوازن، سواء بين الدولة، وغيرها من الدول أو بين الإقليم وجيرانه، أو حتى بين بعض المناطق داخل المدينة، ولذلك فإنه من الضروري لدراسة هذا التركيز في هذه المناطق، أن نبحث في العوامل أو القوى التي أثرت في ظهورها[72].

وأخيراً اتسمت معظم النظريات والاتجاهات التي وردت في تفسير مسألة النمو الحضري بالميل نحو التبسيط الشديد، فليس من الدقة النظر إلى المدينة - أو المركز الحضري-على أنها فقط هيكل اقتصادي، أو أنها بناء فيزيقي، أو شكل معماري صامت، أو وحدة إدارية لا تتفاعل، ولا تنتج تفاعلاً، بل هي-أي المدينة-كل ذلك وأكثر، هي نظام اجتماعي ديناميكي نامٍ، ومتنامٍ، وفاعل في حركة التنمية الاجتماعية[73].

يتضمن مفهوم المدينة النامية اعتبارات مهمة منها:

1- إن المدينة النامية تعتبر مدخلاً لحل بعض المشاكل الخاصة بالمناطق المجاورة، خاصة إذا تم استيعاب هذا المكون المعرفي، وتوفرت الخدمات والإمكانات.

2- من الصعب فصل (المدينة النامية) عن المفاهيم الأخرى كالتحديث والتحضر، والحضرية، والتغير الاجتماعي، فما المدينة النامية إلا كل هذه المفاهيم، وما تؤديه من تناغم وتبادل للوظائف.

3- ارتباط هذا المفهوم بشكل مباشر مع التقدم والاستمرار نحو الأمام بالشكل الإيجابي[74]، شاملاً كافة أوجه النشاط الإنسانية-والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية.

المدينة الصحراوية: (نظرة تاريخية):

يعتبر البعض أن البيئة الصحراوية بيئة طاردة أكثر من كونها بيئة جاذبة للسكان، إلا أن هذه المقولة لا تأخذ في حسبانها عوامل أخرى قد تفوق في أهميتها العوامل البيئية، وظلت لفترات طويلة من فترات التاريخ تحرك القوافل البشرية والتجارية صيفاً وشتاءً، إضافة إلى القاعدة النظرية التي تعتمد في إبراز أهمية هذه الأقاليم. فقد كانت هذه الأقاليم لفترة طويلة بعيدة عن بساط البحث، فلم تكن الصحراء في يوم من الأيام خالية تماماً من الإقامة الدائمة، فأساس الاستقرار في الصحراء عادةً هو وجود الماء. والصحراء لا تخلو عادةً من الواحات المائية التي تكونت حولها نويات وخليات حضرية[75] وتناثرت هذه المدن الواحية في طول الصحراء وعرضها مثال ذلك بسكرة في الصحراء الجزائرية، والخارجة والداخلة وسيوة في مصر، وغدامس وأوجله في ليبيا.... وغيرها.

ولكن نظراً لاختلاف مظاهر الحياة في هذه الواحات بين البداوة، والريفية، والحضرية. فإن الكثير من الباحثين تحاشى الوصف لنمط المعيشة، الذي يميز الحياة في هذه المدن، بل إن بعض الباحثين، وتجنباً للوقوع في هذا الحرج يطلق على هذا النمط من الحياة. نمط الحياة المختلطة. فالتداخل كبير، ولئن اتخذت القرى مظاهر المدن، فإن لمدن الواحات بدورها بعض ملامح القرية، حيث يكون الفلاحون الفئة الكبرى من سكانها، وإذا كان الاعتماد في التمييز بين المدينة والقرية يعتمد على الوظيفة، فالوظيفة المميزة لأهل الواحات هي الزراعة والتجارة[76].

من بين أهم أسباب ازدهار الحياة في هذه الواحات هو اعتبارها مركزاً مهماً للعبور، فقد كانت القوافل التجارية تتخذ من هذه الواحات أماكن للاستراحة وتبادل بعض السلع، بل كانت بعض تلك الواحات مركزاً تجارياً تتجمع فيه القوافل القادمة من الشمال، والجنوب، والشرق، والغرب. ومثال ذلك واحة الكفرة التي كانت من أهم مقاصد القوافل التجارية، ومن أهم المظاهر الحضرية في مدن الواحات انتشار الصناعات

التقليدية في هذه المدن، والتي كان يمارسها عدد لا يستهان به من سكان الواحات، وقد يقفز للذهن التساؤل التالي!!

إن مثل هذه النشاطات قد لا تعتبر إغراء لكي يسكن الناس تلك الأماكن النائية والبعيدة، فمعظم هذه النشاطات وغيرها، ومعظم السلع وغيرها، تتوفر في المدن التي تقع في أقاليم تتميز ببيئة أفضل، فلماذا الاستقرار في هذه الأقاليم؟ وقد يكون هذا التساؤل على جانب كبير من الأهمية ومحاولة الإجابة عليه تعد من الأمور الحيوية إلا أن طرح هذا التساؤل يتجاهل تماماً أهمية عوامل أخرى ساهمت في الاستقرار في هذه الأقاليم، ويأتي على رأس هذه العوامل: العامل التاريخي، والثقافي، والاجتماعي، والديني، والسياسي. فبقدر ما ينظر ساكن مدينة معينة إلى هذه المدينة أو تلك نظرة انتماء وتمازج مع مبانيها وطرقها...إلخ فكذلك ساكن تلك الأقاليم يرى نفسه مرتبطاً ارتباطا روحياً وتاريخياً واجتماعياً مع تلك الأقاليم ومدنها، بل يرى في حالات كثيرة أن المدينة الصحراوية أفضل من غيرها من المدن الواقعة في غير البيئة الصحراوية، وكيف لا وقد أصبح جزءاً منها؟!

أتاحت الدراسات الأيكولوجية فرصة كبيرة أمام الباحثين للربط بين الإنسان وبيئته، وذلك من خلال دراسات كل من بارك A.E. Park وماكيفر وبيج Page-MacIver، وبرجس E.W. Burgess وغيرهم فمن أهم الإسهامات النظرية التي انبنت على هذه الآراء هو التأكيد على أن الإنسان لا يحتل الأرض فقط، وإنما يغير شكل هذه الأرض وذلك من خلال عملية تفاعلية مستمرة من خلال فعل يعقبه ردة فعل، وهكذا[77].

تتضمن هذه النظرية فكرة مهمة جداً تعني أن الإنسان كائن متفاعل مع بيئته ويحاول في هذا التفاعل أن يصل إلى مرحلة التكيف في جميع نواحي الحياة، سواء أكانت بيئية أم اقتصادية أم اجتماعية، مما يجعل الاستقرار في هذه البيئة القاسية أمراً خاضعاً بالكامل لتفاعل الإنسان مع هذه البيئة، ولا يفوتنا هنا أن نؤكد أننا لسنا بصدد الحديث عن مجتمع مغلق، بل إن مجتمع المدن الواحية يعد مجتمعاً متفتحاً على الثقافات المجاورة، إلا أنه في نفس الوقت يتميز بخصوصية معينة تميزه عن غيره من المجتمعات. وهنا أيضاً،

لا يفوتنا أن نؤكد أنه بالرغم من تشابه البيئة المحيطة للمدن الواقعة في الصحراء، إلا أن لكل منها خصوصية تميزها عن غيرها من المدن الأخرى، ويكون هذا التميز في النواحي الاجتماعية، والثقافة، وأسلوب الحياة.

إن التساؤل الذي يطرح نفسه الآن هو. هل نحن بصدد الحديث عن نمط جديد من المدن، التي لا يوجد لها شبيه، وبالتالي نحن بحاجة لصياغة تعريف لها. أم أن نمط هذه المدن معروف لا يحتاج منا لكثير من البحث؟

إن الحقيقة التي واجهتنا-وهي حقيقة ملؤها المصاعب-هي عدم توفر الدراسات الكافية عن هذا النمط من الحياة. وأغلب ما وجدناه عن هذه المدن لا يزيد عن وصفها بأنها المدن ذات النمط المختلط أي الخلط بين أسلوب الحياة الحضري والريفي، وإذا أردنا أن نعرف المدينة، فهي لا تخرج عن كونها مركزاً يؤدي وظائف سياسية واقتصادية وثقافية وتشكل بالتالي مجالاً لتركز الكثير من الأنشطة[78]. ولم تكن المدن في السابق تعني أكثر من ذلك. بل إن الكثير من الخصائص التي كانت تميز الحياة في المدن عن غيرها من القرى، لم تكن معروفة في تلك المدن خاصة مدن ما قبل الصناعة.

وإذا أخذنا هذه الحالة وحاولنا مطابقتها؛ نجدها تنطبق تمام الانطباق على المدن في الواحات، فقد كانت تحمل في طياتها أغلب عناصر المدن الأخرى الموجودة في أقاليم غير صحراوية. خاصة إذا أخذنا في الاعتبار اختلاف وتنوع خصائص تلك المدن، فبعضها كان يمارس وظيفة حربية، أو تجارية، أو صناعية، والبعض الآخر يجمع بين مجموعة من الوظائف والمزايا والخصائص. وقد قدم الدكتور هـ ردم، وصفاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي في جنوب ليبيا، حيث يؤكد على المكانة التي كان يتمتع بها الإقليم الجنوبي من ليبيا، ودوره كمركز تجاري مهم بالنسبة للقوافل القادمة من الشمال أو الجنوب، حيث كانت تلك الواحات تلعب دوراً تجارياً بارزاً في فترات تاريخية ماضية[79].

ومما يميز الحياة في المدن القديمة بصفة عامة ومن الواحات بصفة خاصة، هو قلة عدد السكان حيث لم تشهد تلك المدن طفرة سكانية إلا أخيراً.

واقع مدن الواحات:

شهدت مدن الواحات كغيرها من المدن الأخرى تغيرات لم تكن في يوم من الأيام تخطر على عقول ساكنيها. فقد دخلت الآلات الحديثة، والمقتنيات العصرية، والطرق المعبدة، والإنارة، والخدمات بجميع أنواعها. وهذا القول قد لا ينطبق على كل مدن الواحات، إلا أنه ينطبق على أغلبها، وخاصة تلك المدن الواقعة في نطاق الدول النفطية، حيث وجهت عناية خاصة لهذه المدن، وأدخلت ضمن السياسات التنموية العامة لتلك الدول، وأصبحت لأسباب كثيرة توضع في أولويات الأولوية، من ناحية توفير الخدمات، وتسهيل الإمكانيات؛ مما يجعل تلك المناطق، مناطق جذب، ليس فقط لسكانها، ولكن أيضاً لسكان المناطق الأخرى، وأصبح الكثير من الباحثين لا يتردد في إطلاق صفة الحضرية على تلك المدن، وعلى سكان تلك الأقاليم بأنهم حضريون[80]. ومن أمثلة هؤلاء الباحثين الدكتور د.ك. بال، الذي يصفها بأنه نمط تحضري ذو ارتباط قوي بالنمو الزراعي[81].

وقد شجعت الطفرة النفطية في الدول العربية على توجيه إمكانات ضخمة نحو هذه المدن، ومحاولة التحكم في البيئة، فأقيمت المشاريع الزراعية الضخمة في تلك المناطق، وكذلك تم بناء أحدث المباني السكنية على أحدث طراز، كما تم توفير أحدث التقنيات والآلات، وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة، منها:

1- التخفيف من حدة الازدحام في مدن معينة، وذلك بتطوير هذه المدن الموجودة أصلاً.
2- وجود أسباب استراتيجية واقتصادية لتثبيت الحدود السياسية[82].

وهذه الأهداف وغيرها تختلف من دولة إلى أخرى. ودون شك كان لنمو قطاع الخدمات والإنشاءات في تلك الدول دور كبير في إضفاء الصبغة العصرية أو الحديثة على هذه المدن، وظهرت الخطط التنموية، ومعها تصورات جديدة ليس فقط للمدينة، بل أيضاً لسكانها، وتلاحقت المؤشرات في الارتفاع، وتم التركيز على تحقيق المعدلات المرتفعة من هذه المؤشرات، وقد شهدت دول الخليج سباقاً محموماً على تحقيق أعلى هذه الأرقام،

وظهر مفهوم المدن الجديدة، ولم تعد تشكل البيئة عائقاً كبيراً خاصة مع توفر الإمكانيات.

ففي قطر تم إنشاء مدينة جديدة متكاملة سميت مدينة أم سعد، وتضم هذه المدينة حوالي (1000) أسرة موزعة على ثلاث مناطق ذات كثافة عالية، وكثافة متوسطة، وكثافة منخفضة، إضافة لتوفر كافة الخدمات والإمكانيات، لكي يتكون مجتمع متآلف متعاون يحيي مفهوم الحوار، إضافة إلى تعزيز ذلك بإقامة الحياة الاجتماعية والاقتصادية المترابطة التي تطرحها خطة المدينة[83].

مثال آخر تطرحه مدينة جبيل في المملكة العربية السعودية، وهو نموذج آخر "للصناعة التنموية للمدن "حيث تضمنت الخطة الخمسية 1975م-1980م للمملكة بناء مدينة متكاملة يصل عدد سكانها (350.000) نسمة، وتقسم فيها المباني إلى مجموعة من الحارات تستوعب الحارة الواحدة (2500) شخص[84]، وتقوم خطة مدينة "جبل علي" بالإمارات العربية المتحدة، على مبدأ الربط بين السكن والتجارة والصناعة، وهي مدينة مقسمة إلى مجموعة من الضواحي السكنية كل واحدة معدة لإقامة حوالي (73 ألف) نسمة أي حوالي 14 ألف أسرة تقريباً[85].

وبصفة عامة لم تعد مدن الصحراء تتميز عن غيرها من المدن، وأصبحت توصف تلك المناطق بالحضرية، وذلك نظراً لتوفر مصدر هائل من الدخل مكن تلك الدول من توفير الإمكانيات والخدمات التي تحتاجها أي مدينة عصرية.

وإذا نظرنا إلى المدن التي كانت قائمة أصلاً قبل ظهور النفط، فإننا نجد أن اكتشاف النفط قد أدى إلى توسعها، وسهولة الحياة فيها، مما جعلها مراكز جذب مهمة للسكان. وإذا كانت التنمية الحضرية تحمل من ضمن معانيها أنها التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة وتشمل هذه التغيرات المساكن، وبناء العمارات الشاهقة، وتوفير الخدمات، ورصف الشوارع، وغرس الأشجار[86] فإن هذا هو ما شهدته مدن الواحات بكل تأكيد.

إن توفر الإمكانات بهذا الشكل شجع الجهات المسئولة على إجراء الدراسات التي تهدف

إلى وجود قاعدة اقتصادية لهذه المدن، وذلك حسب ظروف كل منها. فالمدن التي تقع في مناطق حدودية تم فيها الأخذ بمبدأ تقوية القاعدة التجارية لها، وأما التي تتوفر فيها خامات معدنية فقد تم اعتمادها مناطق صناعية، والتي تتوفر فيها المياه بكثرة تم اعتماد الاقتصاد الزراعي فيها، والتي تتوفر على معالم أثرية تم تطوير القطاع السياحي بها، وهناك اتجاه آخر أخذ في الاعتبار مبدأ تنوع النشاطات، وتطوير الصناعات التقليدية، وقد تعرض الدكتور/ محمد المبروك المهدوي للصناعات الصغرى، وأثرها في تنمية المجتمعات الصحراوية، ويرى أن لتطوير الصناعات الصغرى دوراً كبيراً في الاقتصاد وإنعاشه، حيث يعد فرصة لمشاركة المرأة، والاستفادة من قدراتها في عمل مثمر يعود عليها بمكسب مادي. فتطور الصناعات الصغرى معناه استغلال الخامات والمواد الأولية. ومن أمثلة هذه الصناعات.

أ- الملابس والمنسوجات وملحقاتها.

ب- صناعة الألياف النباتية.

ج- الصناعات الجلدية.

د- الصناعات الغذائية.

هـ- الصناعات المعدنية.

و- صناعات وخدمات تشمل-الميكانيكا، الحلاقة، التنجيد. (87)

وفي هذا الإطار، فقد اعتمدت ليبيا سياسة تنموية شاملة، استهدفت تغيير كل البناء الاجتماعي، وبصفة عامة، ساهمت حركة التنمية في الإسراع بوتيرة التغير من خلال إقامة المشاريع الزراعية المتطورة، وربط الواحات بشبكة مهمة من الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ مما خلق ديناميكية تنموية مست جل البنية التحتية، وبشكل خاص البنية التقليدية المتوارثة على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، مما نتج عنه انفتاح السكان على العالم الخارجي، وتسارعت وتيرة التحول الشامل. إنها حركة دائمة استطاع سكان الواحات أن يترجموا من خلالها طموحاتهم، وآمالهم ومستقبلهم، ورغبتهم في

تحسين وضعهم للخروج من الحالة التقليدية. وتتفق وجهة النظر هذه مع رأي الدكتور/ عمر القذافي هيبة، حيث يوصل القول حول المدن الصحراوية بأن أهم آراء واتجاهات سكان تلك المناطق تدل على أنهم عصرانيون، لديهم إرادتهم في التقدم إلى المواقع الأمامية، والنموذج المثالي. ذلك أنه كلما دعت الحاجة إلى الاختيار بين موقعين تقليدي، وعصري نجد أغلبية ساحقة تراهن على الموقف العصري(88).

ويمكن النظر لفكرة الدمج بين المهن الزراعية في بعض الواحات، والمهن الوظيفية الأخرى إنه لا يمتنع، أو يتنافى مع الحياة الحضرية، ففي سنة 1975م قدم "جن فريدمان" استراتيجية المتروبوليتان في مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية في مدينة ناجويا "NAGOYA" باليابان. وفي 1978م نشرت هذه الاستراتيجية، وهي منهج للتنمية التحتية هدفها تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان الريف، ودمج التنمية الريفية مع التنمية الحضرية(89).

إن حالة التحضر والتنمية الحضرية التي تشهدها المدن في الواحات، وذلك خلال فترة قياسية بكل المعايير، معتمدة على عائدات النفط منذ نهاية الستينيات، يدل دلالة واضحة على مدى اختلال التوازن بين التنمية الحضرية والتنمية الزراعية، إذ شهدت المفرزات الحضرية ومقتنيات الحياة الحضرية إقبالاً واسعاً من سكان هذه المناطق(90).

فالتوسع في الزراعة، وذلك بإنشاء المشاريع الضخمة، والتي أصبحت بمثابة مشاريع صناعية، حيث تتعدد الوظائف الفنية، والفنية المساعدة وغيرها من المهن والوظائف، ساهم مساهمة مباشرة في خلق مناطق خدمية تؤدي وظائف مساعدة.

السكان والتنمية الحضرية:

عرف السكان خلال الحقب التاريخية المتعاقبة، حياة الترحال والتنقل خاصة حالات الحروب والأزمات والكوارث الطبيعية، أو من أجل الاتجار، وبديهي أن ذلك الحراك السكاني كان ينطلق من الأرياف إلى المدن والمراكز الحضرية(91).

فمنذ مطلع القرن التاسع عشر والعالم يشهد نمواً سكانياً لم يسبق له مثيل، حتى أن

بعض الباحثين قد أصبحوا يفضلون إطلاق مصطلح (الثورة السكانية) على هذه الظاهرة الديمغرافية، ويكاد ينطبق هذا النمط من النمو على المستويين العالمي والقومي، معنى ذلك أن العالم قد بدأ يشهد منذ مطلع القرن التاسع عشر ما يمكن أن نطلق عليه ثورة حضرية.

وإذا تأملنا موقف الدول النامية الآن، وجدنا عدداً كبيراً من العناصر الفريدة، فمن الحقائق السكانية المألوفة أن هذه الدول تكاد تشكل ثلاثة أرباع الكتلة السكانية العالمية كما أنها منذ الحرب العالمية الثانية؛ وحصولها على الاستقلال السياسي، وهي تشهد نمواً ديمغرافياً بالدرجة الأولى، وحضرياً بالدرجة الثانية[92].

دفعت هذه المؤشرات السكانية بعض الباحثين إلى القول بأن الدول النامية تشهد نمواً حضرياً عالياً خلال المراحل الأولى من التصنيع، وأن ذلك يشبه إلى حد كبير ما شهدته الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، غير أن هذا القول، برغم جاذبيته وإغراءاته، يتجاهل كثيراً من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للتحضر، حيث أن نموذج التنمية الحضرية الاقتصادية والاجتماعية، والتحضر في الدول النامية الآن، (لا يمكن أن يكون تكراراً للنموذج الأوروبي خلال القرن التاسع عشر). ولعل أولى الحقائق السكانية التي يجب تأكيدها هنا، هي أن معدلات التحضر في الدول النامية الآن لا تزيد فقط عن معدلات التحضر في الدول الصناعية الحديثة وذلك إذا اعتمدنا عدد السكان في تعريف التحضر، بل إنها تزيد أيضاً عن تلك التي عرفتها الدول الأوروبية خلال المراحل المبكرة من التصنيع، وقد قام مجموعة من العلماء بتحليل معدلات التحضر في أربعين دولة نامية، اتضح من خلالها أن نسبة السكان الحضريين فيها قد وصلت إلى 20% خلال العقد الواحد، بينما كانت هذه النسبة في الدول الأوروبية خلال العقد الواحد في أواخر القرن التاسع عشر حوالي 15%[93].

إن استخدام السكان كمؤشر لتحديد أو قياس التحضر في دول العالم شاع استعماله في أغلب تعريفات التحضر باعتبار أن ظاهرة التحضر ترتبط ارتباطاً مباشراً بحركة

السكان وتركزهم في مناطق معينة-المدن-والمؤشر السابق تم الاعتماد عليه واستخدامه على كافة الأصعدة، سواء على مستوى المنظمات أم الدول.

تعددت النظريات التي تناولت العلاقة بين التنمية والسكان والحياة الحضرية والعلاقة المتبادلة بينهما وكيف يؤثر، ويتأثر كل منها بالآخر، وكان من أوائل المنحازين لهذه العلاقة، ابن خلدون فقد ذكر في مقدمته المشهورة في أن (تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها إنما هو تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة) ويذهب ابن خلدون في تفسير ذلك إلى أن الشخص الواحد من البشر لا يمكنه التحصل على معاشه بمفرده، وبذلك يكون ابن خلدون من أوائل الذين تطرقوا للعلاقة بين الحجم السكاني والنمو الاقتصادي[94].

وأوضح أن الدولة عندما تكون حسنة التنظيم، يكون هناك استقرار سياسي في المدن؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وهذا بدوره يتسبب في زيادة عدد السكان، إلا أن النظرة الدائرية التي يتبناها ابن خلدون ترجعنا إلى مرحلة سابقة وهي مرحلة الانحلال والفساد التي تؤدي بدورها إلى انقضاء الدولة ويمكن النظر إليها في الشكل اللاحق وقد أعطى دور كايم اهتماماً كبيراً للمسألة السكانية واعتبر تكاثر السكان من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تقسيم العمل؛ وتقسيم العمل يؤدي إلى سلسلة من التقدم في كل ميادين الحياة ويرى أرسين دايمون (1849 – 1902) أن ميل الفرد إلى الارتفاع في مستواه الاجتماعي والاقتصادي يؤدي إلى انخفاض معدل المواليد، وهي نظرية فيها الكثير من العمق، وبرهنت على صحتها الدراسات، ومثلما حدث في أوروبا خلال الثورة الصناعية، حيث بدأت الخصوبة تنخفض في وسط المتعلمين في المدن بالذات ثم بدأ هذا الانخفاض يشمل كافة المناطق والطبقات بسبب التقدم الاجتماعي والاقتصادي، أما دربيل، فيرى أن الأجيال الجديدة الناتجة من تزايد السكان السريع، دائماً تحس بالنقص، وتأمل في تحسين أوضاعها وتسعى لابتكار وسائل جدية، تحل محل الوسائل القديمة، حتى لا ينخفض مستوى الحياة بسبب عدم كفاية الوسائل المستعملة من ناحية وازدياد السكان من ناحية أخرى[95].

هذا، ويعتبر توماس مالثوس من طليعة العلماء الذين لفتوا الأنظار للمشكلات الناتجة

عن زيادة السكان بدرجة تفوق الموارد، وما يترتب على ذلك من آثار، حيث قام بدراسة حالة السكان في إنجلترا، وتبين له أن عدد السكان فيها يزيد زيادة مبالغاً فيها دون زيادة في مصادر العيش، وانتهى به الرأي إلى أنه ما لم تتبع زيادة السكان وفرة المعيشة، فإن المجتمعات سوف تعاني من مشكلة كبيرة. وقد خالف هذا الاتجاه العالمان كوندريد، وجودين، وذهبا إلى أنه نتيجة إلى فساد القوانين والحكام وأصحاب الأعمال، حدث الشقاء الإنساني.

وكان رد مالثوس على هذين العالمين، أن كل هذه الأمور إنما ترجع للأنانية، وهي منذ القدم في طبيعة البشر، ومع ذلك وجدت مجتمعات أصلح من غيرها، وإنما ازدادت المجتمعات فساداً وسوءاً بالفقر والشقاء، الذي يطرد مع ازدياد عدد السكان، ويرى أن الزيادة السكانية تتضاعف بنسب متوالية هندسية أي (1، 2، 4، 8، 16) وأن الموارد الطبيعية تتضاعف تبعاً لمتوالية عددية أي (1، 2، 3،4، 5) وأن وحدة المدة التي يتضاعف خلالها عدد السكان هي (25 سنة)، أي أننا إذا رمزنا لعدد السكان بالرقم (1) فإنه بعد (25 سنة) يتضاعف عدد السكان مرتين (2) وبعد خمسين سنة يتضاعف عدد السكان إلى أربع مرات وبعد 75 سنة يتضاعف إلى 8 مرات[96].

شكل يوضح وجهة نظر ابن خلدون الدائرية

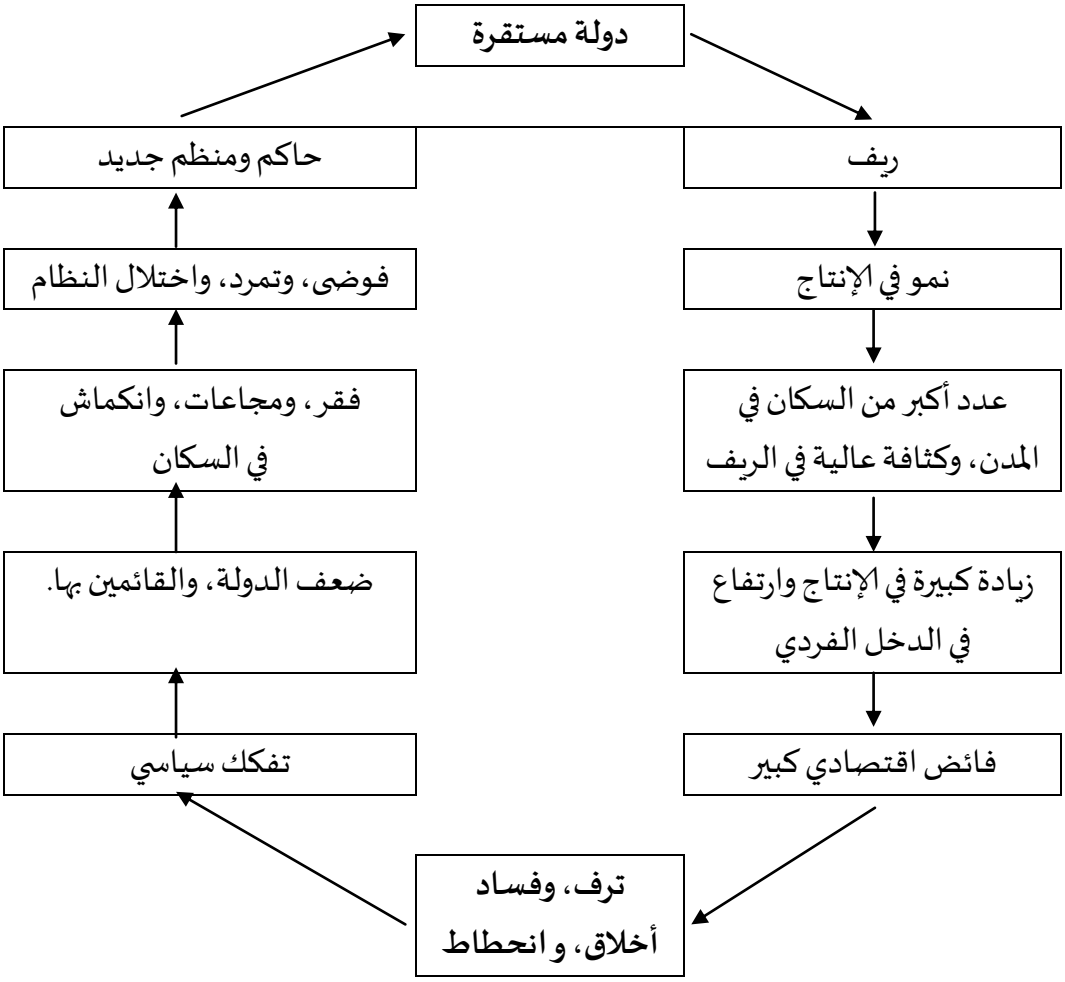

المصدر: محمد العوض جلال الدين، السكان والتنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، الكويت 1977م، ص 81

ويفند الدكتور محمد عوض الآراء النظرية التي جاء بها مالثوس، والتي يقول عنها إنها آراء أثبت التاريخ عدم تطابقها مع الواقع، حيث لم يكن في تصور مالثوس أن التوازن بين وسائل العيش والسكان لا يمكن تحقيقه بتخفيض التزايد السكاني، وإنما يكون ذلك بخلق مزيد من المواد وزيادة الإنتاج بالدرجة التي توازي النمو السكاني، أو تفوقه، وهذا ما حدث بالفعل؛ لأن الإنسان هو العامل الحاسم في التقدم، المعينُ الذي لا ينضب من الإبداع والخلق(97).

أما الاشتراكيون أو الماركسيون، فيرون أنه في ظل الاشتراكية لا يمكن أن يكون هناك فائض في السكان أو في الأيدي العاملة؛ وبالتالي لا يكون هناك نقص في الاستخدام لأن النظام الاشتراكي قادر على استيعاب أي مزيد من السكان، ويمكن للاقتصاد أن يتكيف حسب التزايد السكاني، وليس العكس، وذلك لأن الإنسان قادر على قهر الطبيعة وتسخيرها وحملها على خدمته(98).

وقد ظهر آخرون بعد مالثوس لهم نظرياتهم في موضوع السكان، وقد سميت نظرياتهم المالثوسية الحديثة، وكانت أهم آرائهم:

4- عندما يتزايد عدد السكان، وتزداد كثافتهم سيتوقف الإنسان عن الزيادة المستمرة.

5- تؤثر كمية الأغذية ونوعها في زيادة عدد السكان.

نظرية الحجم الأمثل للسكان:

تعتبر نظرية الحجم الأمثل للسكان، أن الحجم الأمثل هو الذي يساعد على بلوغ نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، أقصاه في حدود الموارد والوسائل الإنتاجية المتاحة وأنه ينبغي عدم تخطي هذا الحجم بالزيادة أو النقص، لأنها لو غصت بالزيادة اعتبرت دولة مكتظة بالسكان OVER POPULATED، وفي حالة النقص تعتبر مفتقرة للسكان UNDER POPULATED ويتطلب تحديد الحجم الأمثل للسكان الوقوف على بيانات كافية عن الإنتاج ووسائله، والعوامل المختلفة المؤثرة فيه، وقد يكون من الممكن تطبيق هذه النظرية في المجتمعات

البدائية، أو المجتمعات ذات الاقتصاديات السكانية، ولكن مع وجود السرعة الملحوظة في الإنتاج وظروفه، فإنه قد يكون من المتعذر تطبيق هذه النظرية[99].

إن الزيادة السكانية وارتباطها بالتنمية الحضرية يعتبر من الموضوعات المتداخلة فالتزايد السكاني وما يتبعه من تغيرات في الحجم والكثافة، والتوزيع الجغرافي، والتركيب العمري والنوعي تتداخل هذه المتغيرات مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى تؤثر متغيرات التنمية في الاتجاهات والخصائص السكانية، ولكن هذه العلاقة معقدة جداً وغير ثابتة كما أنها تشتمل على جوانب متعددة، وذلك أن متغيرات السكان، وكذلك متغيرات التنمية في تحرك مستمر ويمكن تصور أي من هذه المتغيرات إما كنتيجة أو كسبب، وهذه العلاقة أخذت نصيبها من الجدل الذي قد يبدو في أغلب الأحيان موضوعياً، وله ما يبرره من متغيرات، فالإنسان هو المستهلك وهو المنتج، وبعيداً عن نقطة البداية التي أرى أنها هي التي سببت هذا الجدل، فنحن أمام برامج تنموية وأساليب حديثة، وثورة تكنولوجية في جميع مجالات الحياة بدأت تساهم مساهمة مباشرة في تغيير وتطوير البناء المعرفي وما يحتويه من أفكار تجاه البناء الديمغرافي[*].

السكان وتصنيف المدن:

طبقت معظم الدول في تقسيمها الإداري نظاماً يعتمد على عدد السكان، ففي فرنسا مثلاً، كل مجموعة من السكان تعيش في مركز واحد يبلغ عدد سكانه أو يزيد عن 2000 نسمة تعتبر مدينة، وكل مركز يقل عدد سكانه عن هذا الرقم يعتبر قرية، وفي إيرلندة كل مجموعة يبلغ عددها 1500 نسمة تعتبر مركزاً حضرياً، وفي الولايات المتحدة يصل الرقم إلى 2500 نسمة، ويرتفع الرقم إلى خمسة آلاف في بلجيكا، هولندا، واليونان، والهند. وتصر

(*) للزيادة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى/ نادر الفرجاني، السكان والتنمية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 60، السنة 6. شباط/ فبراير 1984م، ص ص 76: 79.

الأمم المتحدة على 20.000 نسمة كشرط أساسي لاعتبار المنطقة حضرية، وفي مصر هناك تنوع في أحجام المدن، مدينة صغيرة أقل من 25000 نسمة، ومدينة متوسطة من 25.000-50.000 نسمة، ومدينة كبيرة من (50.000 – 100.000 نسمة) ومدن كبرى تبلغ (100.000 نسمة- فما فوق)[100].

وفي ليبيا اختلفت التعريفات للمناطق بداية من تعداد 1954م- إلى 1995م حيث يأتي كل واحد، منها بتعريف لا يماثل الآخر، غير أن كل تلك التعدادات على اختلاف تعريفاتها تتفق على حقيقة ظاهرة واحدة هي أن عدد السكان في المناطق الريفية يتناقص، وعدد السكان في المناطق الحضرية يتزايد، وأن هذا التزايد يتصف بصفتين هما (الاستمرارية، والسرعة) فمنذ سنة 1954م حتى الآن نجد أن تطور سكان الحضر يتصف بنمو مستمر ومتواصل يزداد سرعة سنة بعد سنة، فقد كانت نسبة الحضر من مجمل السكان حوالي 20% ولم تتغير هذه النسبة كثيراً في تعداد 1964م، فقد بلغت 25% للحضر.

وأظهرت أرقام تعداد سنة 1973م ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى 59.8% وفي تعداد سنة 1984م، ارتفعت نسبة سكان الحضر، حيث وصلت النسبة إلى 75% وتم اعتماد تعريف إداري للمناطق الحضرية، فاعتبر الفرع البلدي مركزاً حضرياً وبالتالي ارتفع عدد المناطق التي تم تصنيفها على هذا الأساس[101].

جدول رقم (6-ب) يوضح تطور ونمو السكان في الدول العربية (بالآلاف) [1]

اسم القطر	1975	1980	1990	معدل النمو السنوي 1975 - 1990
مجموع أقطار غرب آسيا	411133	48281	666111	4.05
البحرين	256	302	416	4.2
الجمهورية العربية اليمنية	1654	1890	2521	3.5
قطاع غزة	390	438	547	2.7
العراق	11020	13084	18170	4.3
الأردن	2702	3190	4407	4.2
الكويت	1002	1372	2194	7.9
لبنان	2799	3161	3991	2.8
عمان	766	891	1218	3.9
قطر	170	220	326	6.1
السعودية	7180	8367	11458	4.0
سوريا	7254	8644	11992	4.2
الإمارات	558	796	1215	7.8
اليمن الجنوبية	5282	5926	7648	3.0
مجموع أقطار شمال أفريقيا	94071	108731	143982	3.54
الجزائر	15680	18594	26525	4.6
مصر	36916	41995	52806	2.9
ليبيا	2430	2977	4289	5.1

(1) المصدر: ر. ن مزرا وعمر الأقرع، التحضر والتنمية القومية، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، السنة 7، العدد 43 بيروت 1986م، ص 132، 133.

اسم القطر	1975	1980	1990	معدل النمو السنوي 1990 - 1975
المغرب	17305	20296	27840	4.0
السودان	16015	18371	24299	3.4
تونس	5608	6363	8045	3.0
الصحراء الغربية	117	135		3.5
المجموع	135204	157012	2100693	3.7

التنمية الحضرية والتصنيع:

بالرغم من أن التصنيع والتنمية الحضرية ظاهرتان منفصلتان، إذ قد يحدث التحضر دون ظهور التصنيع، كما قد ينشأ قدر ضئيل من التصنيع دون ظهور التجمع الحضري، إلا إنه لا يمكن تفهم إحدى هاتين الظاهرتين دون أن يوضع في الاعتبار الظاهرة الأخرى، وحتى تلك المدن التي يتوفر فيها قدر ضئيل من المصانع الصغيرة؛ فإنها تتميز بخصائص اجتماعية أكثر تشابهاً بخصائص الحياة الاجتماعية في المدينة عنه في القرية ويلقي هذا الضوء على التصنيع، ومدى تأثيره على ظاهرة التحضر، وقد أدى هذا النشاط الصناعي، وإعادة توزيع السكان، والتقدم التكنولوجي إلى توسع المتروبوليتان الأمريكي، وهذا ما يؤكد عليه كل من روبرت بارك وأيزنست بيرجس [102].

إن هناك كثيراً من الملاحظات العارضة التي أشارت إلى وجود ارتباط مباشر بين النمو الحضري والنمو الصناعي، فكان مختلف الكتاب يعتبرون كلاً منهما سبباً للآخر. ولكن على الرغم من وجود تزامن في أغلب الأحوال بين التصنيع والنمو الحضري، فإن العلاقة العلمية بينهما ليست واضحة على الإطلاق، مما يؤدي إلى غموض الموضوع بعض الشيء، إننا نصادف بعض السمات الشائعة للتصنيع، مثل تقسيم العمل الشامل، في بعض

البلاد التي تعتبر غير صناعية نسبياً. من هذا مثلاً أنه من الصعب أن نجد تقسيماً للعمل أكثر تفصيلاً وشدة وشمولاً من ذلك الموجود في نظام الطبقات المغلقة، والذي ظل قائماً على مدى آلاف السنين مع عدم وجود أي درجة تذكر من التحضر والتصنيع.

وعلى الرغم من صعوبة وتعذر إيجاد علاقات وثيقة أو عملية بين التصنيع والنمو الحضري، فإنه من الواضح أن للتصنيع تأثيراً قوياً في كثير من جوانب التحضر. فمن المرجح أن التصنيع لا يؤثر فقط بدرجة بالغة على معدل نمو بعض المناطق الحضرية، وإنما يؤثر كذلك في نمط النمو الحضري نفسه، وكذلك في المستوى النسبي للنمو الاقتصادي الداخل في التحضر، ومما يزيد العلاقة بين التصنيع والتنمية الحضرية تعقيداً، أنه لا يشترط وجود توقيت مناسب، أو على الأقل معقول لمعدل التحضر، ومعدل التصنيع حتى لو افترضنا أنهما يتقدمان بدرجات متكافئة وغالباً ما نجد اليوم أن التحضر المعاصر يسبق التصنيع دائماً اللهم إلا بعض الحالات الواضحة، مثل تأسيس مدن جديدة لإنشاء مصانع ومركبات صناعية[103].

إن عدم وضوح العلاقة قد أوقع العديد من العلماء في الخلط بين المصطلحين، فيمكن أن نصادف تجمعات بشرية كبيرة ذات كثافات عالية نسبياً ولكن بدون تصنيع، كما يمكن أيضاً أن نعثر على تصنيع بدون مستوى عال من التحضر لذلك لا يمكن أن نستخدم أحد المصطلحين بديلاً عن الآخر، فضلاً عن هذا ليست هناك علاقة ضرورية، أقصد من الناحية العلمية، بين التصنيع والتحضر، برغم أنهما يوجدان في أغلب الأحوال معا[104]، "وإذا كان لنا أن نقول إن التصنيع يمثل ثورة عظيمة مستمرة في العصر الحديث، فمن المؤكد أن التحضر يمثل ثاني أعظم ثورة حديثة ومستمرة في العالم" [105].

تنوعت وجهات النظر التي تناولت العلاقة بين الحياة الحضرية والتصنيع، "فهناك من يؤكد على وجود ارتباط مباشر بين تطور الحياة الحضرية وتطور التصنيع، وتوجد أدلة كثيرة على وجود معامل ارتباط مباشر بين تطور الحياة الحضرية وتطور التصنيع"[106]، فقد تظهر الحواضر الكبرى، حيث تتوافر الظروف التي تسرع من عملية التضخم

الحضري تحت وطأة الصناعة، وسيطرة المؤسسات البيروقراطية، وساهم اتساع المشروعات الصناعية والتفنن في حركة المواصلات في النمو الحضري[107]، "فالتصنيع مرتبط بالتحضر من حيث كونه عاملاً أساسياً في نشأة المستوطنات الكبيرة سريعة النمو، وسبباً قوياً من أسباب عمران المدينة، ونموها مساحة وسكاناً، فالتصنيع في ذاته عملية تنمية لإمكانات الإنتاج الصناعي من جهة، وتنمية لقدرات الفرد الإنتاجية، كما أنه ينعكس بشكل لافت في ارتفاع مستوى معيشة الفرد في المدينة؛ لذلك تلعب عملية التصنيع دوراً مهماً في خلق مجتمعات جديدة، بالإضافة إلى نمو وتطور المجتمعات والمدن الكبيرة، كما أنها كانت سبباً في تحول بعض القرى إلى مدن"[108].

ساهم التصنيع مساهمة فعالة في ظاهرة التحضر، حيث إن التنمية الصناعية أدت إلى زيادة عملية التحضر، فازداد عدد العاملين في الأعمال غير الزراعية، وظهر التخصص، وتقسيم العمل، وازدادت نسبة العمالة النسائية، وازدادت المرافق، والخدمات العامة، واتضح أن التصنيع والتحضر بصفة عامة انعكس على البناء والتنظيم الاجتماعي[109]، إلا أنه، وبصفة عامة، لا يستطيع التصنيع بمفرده أن يفسر وجود المدن[110]، ويعد (وليام أجبرن) من أوائل العلماء الذين درسوا ظاهرة التغير الاجتماعي بطريقة عملية منظمة، وأقام نظرية كاملة تعتمد على التقنية في تفسير التغيرات الاجتماعية، فهو يؤكد على وجود علاقة علمية بين التقنية والمجتمع، فكل تغير في المجال التقني تتبعه تغيرات في المظاهر الثقافية والاجتماعية، وحيث أن مظاهر الثقافة مترابطة ومتشابكة، فإن أي تغير في جزء منها تتبعه تغيرات في الأجزاء الأخرى[111]، ويلاحظ عدم وجود تناغم واضح بين النمو التقني السريع، والتوجه نحو التقنية واستعمالها، وبين التحول في النظم العائلية والسياسية، وغيرها من النظم، وكذلك في المعتقدات التقليدية، والاتجاهات الدينية، والأخلاقية[112].

كما أن (إميل دور كايم) أقام نظرية كاملة على أساس التغير التقني، تبحث هذه النظرية في أثر تقسيم العمل في المجتمع، والذي يعده ثمرة من ثمار التطور التقني، ويرى

أنه كلما أصبح تقسيم العمل كبيراً، والتخصص أكثر دقة، انعكس ذلك على السلوك البشري الفردي من جهة والمجتمع برمته من جهة أخرى، ويعزو (دور كايم) تحول المجتمعات من مجتمعات ذات تضامن إلى (تقليدية)، إلى مجتمعات ذات تضامن عضوي (حديثة)، أدى ذلك إلى نمو تقسيم العمل، في المجتمع، وقد ساهمت الصناعة، والأخذ بأسباب التصنيع دون شك في بلورة الاتجاهات والسلوكيات على المستوى الفردي والمجتمعي.

يعتبر جرين فيلد Greenfield من أبرز المعارضين لمقولة وجود علاقة سببية بين الصناعة والبيئة الحضرية، وظهور العائلة النواة، فمن خلال دراسته لجزيرة بار بادوس في البحر الكاريبي؛ تبين له أن العائلة النواة هي النمط السائد والمثالي في ذلك المجتمع الزراعي، بينما تنتشر العائلة الممتدة في مجتمعات صناعية كاليابان وإنجلترا[113].

يربط فيري بين الصناعة والبيئة الحضرية، في تأثيرها على الأنماط العائلية، وعلاقة العائلة بالأقارب، فيرى أن التحضر يؤدي إلى سطحية العلاقات الاجتماعية، وضعف الروابط العائلية القرابية، وتقلص الدلالة الاجتماعية للعائلة وهكذا يرى أن العائلة أصبحت أصغر حجماً لا تتقيد في علاقتها بشبكة الأقارب، ومن ثم أصبح للأفراد من أعضائها حرية التحرك لتحقيق مصالحهم الخاصة، وكذلك عبر لينتون LINTON بقوله إن الحراك الجغرافي والاجتماعي الذي نشأ عن الثورة التكنولوجية أدى إلى انهيار العائلة الممتدة كوحدة وظيفية. أما جود GOODE فيتنبأ بأن نسق العائلة الزواجية أو النواة سوف ينتشر في المجتمعات التقليدية التي تنشأ فيها الصناعة، وتشيع فيها الحياة الحضرية العصرية [114].

الفروق الريفية الحضرية:

ركز جملة من العلماء على الفروق بين الحياة الريفية والحضرية، وذلك في محاولة للوصول إلى تعريف للحياة الحضرية، إلا أن هذا المدخل لم يجر فيه التفريق بين التحضر والحضرية، وتم النظر إليهما على أنهما شيء واحد، أو تم اعتبار التحضر مرحلة تطورية، وقد تناول المفكر العربي ابن خلدون هذا المدخل، (فصلاً في التمييز بين البدو والحضر) وأرجع هذه الفروق إلى مصادر الإنتاج والمهنة، واكتسب هذا المدخل طابعاً عالمياً مع هذا القرن، وقدم علماء الاجتماع ثنائيات للتمييز بين المجتمعات.

فقد ميز هنري مينHenry Maine ، بين مجتمع يقوم على المكانة، وآخر يقوم على التعاقد، وطرح تونيز مقابلة بين مجتمع تشيع فيه روابط القرابة والعلاقات الأولية، وآخر تسوده علاقات المصلحة والتعاقد وأقام هوارد بيكر، تفرقة بين مجتمع مقدس ومجتمع علماني، ودور كايم أقام التفرقة بين مجتمعات تتمتع بالتضامن الآلي، وأخرى تتمتع بالتضامن العضوي.

وحدد رد فيلد خصائص المجتمع الشعبي، لكي يقابل به المجتمع الحضري، والمجتمع الشعبي في رأيه مجتمع متجانس يربط بين أعضائه إحساس قوي بالتضامن، والسلوك فيه تقليدي وشعبي، هذا المجتمع يطغى فيه كل ما هو مقدس على كل ما هو علماني، كما أن الاقتصاد يعتمد على المكانة أكثر من اعتماده على السوق[115].

وحدد لويس ويرث الخصائص المميزة للمجتمع الحضري، وذكر أن المجتمع الحضري يتميز بالحجم والكثافة واللاتجانس، فكلما زاد عدد السكان، وعظم تباينهم، وضعفت الروابط القرابية والجيرة، تظهر المنافسة، وميكانزمات الضبط الرسمي، وأضاف بأن الحضرية كأسلوب في الحياة تتميز بالعلمانية.

وقد حاول إجمال الفروق بين المناطق الريفية والحضرية في النقاط الآتية:

1- **البناء السكاني، ويتكون من: -**

أ- الجنس: تزداد نسبة النساء في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية.

ب- العمر: تزداد نسبة الشباب ما بين (25 -46) في المناطق الحضرية.

ج- الجنسية: يسكن المناطق الحضرية نسبة كبيرة من الأجانب.

د- الإحصاءات الحضرية: تعتبر نسبة المواليد في القرية أعلى منها في المدينة، ويزداد معدل الوفيات في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية وكذلك يزداد عدد المستشفيات والأطباء والخدمات الصحية في المناطق الحضرية.

2- **الأسرة:** تمتاز الأسرة الريفية بالتماسك، وبقاء نظام العائلة المركبة.

3- **الدين:** يختلف المجتمع الريفي عن الحضري-فالريفي يتمسك بدينه كما شرحه له الأئمة على أن الحضري قد لا يعترف بذلك.

4- **التعاون:** حيث يكون التعاون في الريف أكثر منه في المدن.

5- **الدخل:** يرتفع مستوى الدخل في المدينة عنه في الريف، وذلك نظراً لاعتماد أهل الريف على الزراعة.

6- **المظاهر الثقافية:** يمتاز المجتمع الحضري باتصاله بمنابع الثقافة سواء كانت محلية أم عالمية، فالمدينة هي مركز النشاط الثقافي، وملتقى ثقافات العالم.

7- **التقسيم الإداري:** حيث يرجع فيه إلى مدى وجود مؤسسات مختلفة في منطقة من المناطق[116]. ويمثل هذا المدخل تراكماً نظرياً هائلاً في علم الاجتماع الحضري، [117].

وقد تناول محمد عبد المنعم نور السمات الحضرية، وضمنها:

أ- **المهن والأعمال:** حيث تميز سكان الحضر بممارسة أعمال اجتماعية أو تجارية أو مهنية أو إدارية، وغيرها من المهن والأعمال والخدمات ذات الصبغة غير الزراعية.

ب- **البيئة الطبيعية:** عزلة أكبر عن البيئة الطبيعية ومظاهرها وسيادة البيئة الاجتماعية

التي صنعها الحضريون وأمعنوا في تنظيمها.

ج- **الحجم السكاني:** كقاعدة عامة المجتمع المحلي الحضري في البلد الواحد حجمه السكاني أكبر من الحجم السكاني للمجتمع المحلي القروي، وبعبارة أخرى الحضرية والحجم السكاني يتناسبان تناسباً طردياً.

د- **الكثافة السكانية والتكدس السكاني من سمات الحضر**، فكلما تعقد الحضر زادت الكثافة السكانية، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الحضرية، والكثافة السكانية تتناسبان طردياً.

هـ- **تباين السكان وتجانسهم:** المجتمع الحضري مجتمع مفتوح، ولذلك فهو أكثر تبايناً واختلاطاً، تختلط فيه العناصر السكانية المختلفة من حيث المهن، والأعمال، والجنسيات، وغيرها، مما يصح معه القول: بأن الحضرية، والتباين السكاني يتناسبان طردياً.

و- **التدرج الاجتماعي:** تتناسب الحياة الحضرية مع التدرج الاجتماعي تناسباً طردياً.

ز- **التحرك:** إن الحضرية والحركية صفتان متلازمتان، فالناس كثيراً ما ينتقلون من مكان إلى آخر، ومن عمل إلى آخر.

ح- **نسق التفاعلات الاجتماعية:** وفيها احتكاك أكثر بعديد من الناس، والحجم التفاعلي أوسع بالنسبة للمواطن الحضري ولمجتمع المدينة، ويغلب على التفاعل الطابع غير الشخصي العابر المبني على المصلحة المتبادلة، والأمد القصير[118].

والملاحظ أن صلات الحضر معقدة سطحية، ورسمية في جملتها، وبصفة عامة، فإن هذا المدخل يعتمد على المكانة الثقافية، وقد ساهم في إبراز الجوانب التباينية بين الريف والحضر، إلا أنه قد يكون من العبث بعض الأحيان الاعتقاد بوجود حدود فاصلة بالدقة التي يتوقعها البعض، خاصة في خضم التحولات والتغيرات الهائلة التي يشهدها المجتمع فأصبح التحضر والحضرية لا تقفان عند أسوار المدينة بل تعدى الأمر ذلك، فقد أخذ

أسلوب الحياة الحضرية لا يكتفي، أو لا يقنع بالدور السابق، بل أصبح نمط الحياة الحضرية والتحضر كذلك ينتشر خارج حدود المدينة.

ويؤخذ على الاتجاه الثنائي، (المقابلة الريفية الحضرية)، عموماً إن الاختلافات الريفية الحضرية بدأت في الزوال، خاصة في العالم الغربي وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع ذلك إلى الاتصالات المستمرة بين القرية والمدينة، وتأثر القرية بمؤثرات المدينة، فأصبحت الأنماط الحضرية الخاصة بالحياة، والقيم، والأذواق تسود المناطق الريفية وأصبح الريف أكثر عقلانية[119].

جدول رقم (7-ب) يوضح الفروق الريفية الحضرية

المجتمع الحضري	المجتمع الريفي
التأكيد على الجماعات الثانوية	التأكيد على الجماعات الأولية
الإبهام للفرد	المعرفة الشخصية للفرد
عدم التجانس	التجانس
ارتفاع معدل الحراك الاجتماعي	انخفاض معدل الحراك الاجتماعي
التخصص، وتقسيم العمل	تحصص، وتقسيم للعمل محدود
الارتباط على أساس المصالح	الارتباط على أساس المحلية
توفر السلع، والخدمات، والتسهيلات	عدم توفر السلع، والخدمات، والتسهيلات.
التفاعل الرسمي، والعلاقات الفاترة	تفاعل غير رسمي، وعلاقات دافئة
اختفاء معالم البيئة الطبيعية	وضوح معالم البيئة الطبيعية
الأسرة الزواجية	الأسرة الأبوية الممتدة
الوظيفة الإنتاجية للمؤسسات، وليست للأسرة	التأكيد على الدور الإنتاجي للأسرة.
سيادة الضوابط الاجتماعية الرسمية	وضوح الضوابط الاجتماعية غير الرسمية
تأخر سن الزواج، وانخفاض عدد المواليد	الزواج المبكر، وارتفاع عدد المواليد.
الشخصية غير المحافظة	اتسام الشخصية بالمحافظة
العلمانية	القدرية
النزعة الفردية	الجماعية
الإسراف	الاقتصاد، وعدم الإسراف.
ضعف الشعور بالانتماء للروابط الاجتماعية	الشعور القوي بالانتماء للروابط الاجتماعية

المصدر: فادية الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص 169.

هوامش الفصل الثالث

1- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص 106، 107.

2- أندرو وبستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة وتعليق، عبد الهادي محمد والي والسيد عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992م ص315

3- صبحي قنوص، أزمة التنمية، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1992م، ص166

4- نفس المرجع ص166

5- نفس المرجع ص167

6- شريف الدشوني، بعض قضايا التنمية والتراث في الوطن العربي، العدد198، السنة18، هنيبال1995م ص 39

7- نفس المرجع ص41

8- نفس المرجع ص 42

9- حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، ط1، سينا للنشر، القاهرة،1992م، ص33،

10- مصطفى عمر التير، أضواء على العلاقة بين التحديث والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الشئون العربية، العدد 94، صفر 1419هـ، حزيران/ يونيو 1998م، ص 61.

11- أندرو وبستر، مرجع سبق ذكره، ص 240.

12- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار العلم للملايين، بيروت، التاريخ بدون، ص 36، 37.

13- أندرو وبستر، مرجع سبق ذكره، ص 175.

14- سليمان الدليمي، الرعاية الاجتماعية نظريات وتطبيقات، ط 1، دار الحداثة والتراث، زليتن، 1995م، ص: ص، 236: 237.

15- مصطفى عمر التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، ط1، المؤسسة العربية للنشر والإبداع الدار البيضاء، المغرب، 1995م، ص 32.

16- محمد حسن غامدي، الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 137 – 175.

17- صبحي قنوص، دراسات حضرية، ط 1، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994م، ص 32 – 35.

18- أندرو وبستر، مرجع سابق ذكره، ص 176.

19- نفس المرجع، ص 177.

20- محمد زيد، التحول الاقتصادي في الجماهيرية، ط 1، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1980م، ص 31، 32.

21- لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1998م، ص 111.

22- عمر القذافي هيبة، التنمية الاجتماعية في الريف الليبي، الثقافة العربية، العددان 7، 8 السنة 26 ناصر(يوليو)-هنيبال(أغسطس) 1998م، ص 68، 69.

23- ليبيا الثورة في 20 عاماً، التحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 69-1989م إعداد نخبة من الأساتذة، ص 221 – 225.

24- نفس المرجع ص 238.

25- نفس المرجع ص 278 – 280.

26- نفس المرجع ص 337 – 350.

27- نفس المرجع ص 408.

28- نفس المرجع ص 452

29- محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية، بيروت التاريخ بدون، ص 171.

30- علي الحوات، التخطيط الحضري، ط 1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1990،م، ص 19 – 22.

31- سعيد فالح الغامدي، البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، ط 5، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1990م، ص 188.

32- محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1986م، ص 110-112.

33- يوسف محمد العقاد، واقع التنمية المكانية في مدينة سبها وعلاقتها بهجرة السكان إليها خلال الفترة من 1969م-1994م، كلية الآداب، جامعة قاريونس رسالة ماجستير 1996م، ص 34.

34- محمد عباس إبراهيم، التصنيع والمدن الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986م، ص 20.

35- عبد الله الهمالي، التحديث الاجتماعي، ط 1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع للإعلان، مصراته 1986، ص ص 17 – 20.

36- إسحاق يعقوب قطب، نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية، مجلة الفكر العربي، العدد 30، السنة الرابعة، ديسمبر 1998م، ص 34.

37- جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد محمود والجوهري، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1989، ص 199.

38- محمود الكردي التحضر دراسة اجتماعية، مرجع سبق ذكره، 214، 215.

39- مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية-1976م، ص 112-117.

40- مصطفى التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

41- نفس المرجع، ص 49.

42- سعيد فالح الغامدي، مرجع سبق ذكره، ص 188.

43- مصطفى التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

44- نفس المرجع، ص 70 – 74.

45- نفس المرجع، ص، 159، 192، 193.

46- حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، المكتب الحديث، الإسكندرية، 1988م، 83-85.

47- نفس المرجع ص ص 67 – 70.

48- محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

49- حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مرجع سبق ذكره ص 24 – 25.

50- فادية عمر الجوني، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1993م-ص 146.

51- عبد الله محمد عبد الرحمن، التوطن والتنمية في المجتمعات الصحراوية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1991م ص ص 94 – 98.

52- محمد الجوهري، وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري، ط 1، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1995م، ص 61 – 62.

53- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، ط 7، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص 1.

54- السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص 115.

55- نفس المرجع، ص 115.

56- حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص 57.

57- نفس المرجع، ص 61.

58- مصطفى التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

59- إيرفنج إلين، المدن الجديدة والضواحي، ترجمة محمد أحمد غنيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م، ص 198 – 199.

60- نفس المرجع، ص 200.

61- تشارلز أبرمز، المدينة ومشاكل الإنسان، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، التاريخ بدون، ص 33.

62- محمد الجوهري، وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992م، ص 349 -352.

63- نفس المرجع ص 353، 354.

64- جيرالد بريز، مرجع سبق ذكره، ص 196-197.

65- محمد الجوهري، علياء شكري، مرجع سبق ذكره، ص 354.

66- جيرالد بريز، مرجع سبق ذكره، ص 197- 199.

67- فادية الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص 75.

68- نفس المرجع، ص 76 – 83.

69- مصطفى الخشاب، مرجع سبق ذكره، ص 112.

70- محمود الكردي، مرجع سبق ذكره، 84.

71- نفس المرجع، ص 43-44.

72- محمود الكردي، النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، دار المعارف 1977م، ص 34، 35.

73- نفس المرجع، ص 36.

74- محمد عاطف غيث، مرجع سبق ذكره، ص 173 – 175.

75- حسان عوض، مدن الواحات في الصحراء الكبرى، دار النشر بدون، الرباط، المغرب، تاريخ بدون ص 65.

76- نفس المرجع، ص 71.

77- فاروق مصطفى إسماعيل، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي، دار المعرفة الجامعية.

78- السيد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 85-86.

79- هـ ـ ردم، التطور الاقتصادي والاجتماعي في جنوب ليبيا، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي العدد السابع، 1975م، ص 76.

80- د. ك. بال، التحضر في ليبيا نظرة جغرافية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد السابع 1975م، ص 104.

81- نفس المرجع، ص 104.

82- وليد المنيسي، خطط المدن الجديدة في دول الخليج وأثرها في التنمية، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 50، سنة 13، شعبان 1407هـ، أبريل 1987م، ص 77 – 78.

83- نفس المرجع، ص 92

84- نفس المرجع، ص 96

85- نفس المرجع، ص 102

86- حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

87- محمد المبروك المهدي، الصناعات الصغرى وأثرها في تنمية المجتمعات الصحراوية، الثقافة العربية، العدد 10، السنة 16، 1989م، ص 29 – 35.

88- عمر القذافي هيبة، مرجع سبق ذكره، ص 67 – 72.

89- عوض الحداد، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس للنشر والطباعة، الإسكندرية، التاريخ بدون، ص 157.

90- عمر الخطيب، تنمية المستوطنات البشرية في دول الخليج العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14، المجلد 4، 1984م، ص 149.

91- صبحي قنوص، دراسات حضرية، مرجع سبق ذكره، ص 106.

92- السيد الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 150.

93- نفس المرجع، ص 151 – 152.

94- عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ص 360.

95- محمد العوض جلال الدين، السكان والتنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول 1977م، ص 80 – 84.

96- صلاح العبد، علم الاجتماع التطبيقي، دار النشر بدون، 1985م ص 97-100.

97- محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 88.

98- نفس المرجع، ص 89.

99- صلاح العبد، مرجع سبق ذكره، ص 100.

100- حسين عبد الحميد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، الطبعة الخامسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989م، ص 71-72.

101- الهادي مصطفى بولقمة، سعد خليل القزيري وآخرون، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، ط 1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995م ص 344 – 346.

102- حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص 229 – 230.

103- جيرالد بريز، مرجع سبق ذكره، ص 112 – 114.

104- نفس المرجع، ص 34 – 35.

105- نفس المرجع، ص 37.

106- محمد أحمد غنيم، التحضر في المجتمع القطري، ط2، دار المعرفة الجامعية، 1987م ص 269.

107- قباري إسماعيل، علم الاجتماع الحضري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985م، ص 53-54.

108- محمد عباس إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

109- حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص 321 – 322.

110- نفس المرجع، ص 238.

111- عتيق علي سلمان، دور التنمية في تغير القيم الثقافية والاجتماعية، كلية الآداب، جامعة قاريونس، رسالة ماجستير، 1999م، ص 37.

112- نفس المرجع، ص 38.

113- فهد الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي، وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي عرض وتقييم لنتائج بحوث، مجلة العلوم الاجتماعية العدد الرابع، مجلد 14، 1986 فصل ص 209 – 215.

114- نفس المرجع، ص 215 – 223.

115- محمد عاطف غيث، غريب السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م، ص 24 – 26.

116- حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص 46 – 51.

117- فادية الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 161 – 169.

118- محمد عبد المنعم نور، الحضارة والتحضر، دار المعرفة، القاهرة، 1978م ص 89 – 106.

119- حسين عبد الحميد رشوان-دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص 39 – 40.

الفصل الرابع

الكفرة
من الماضي إلى الحاضر

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- واحة الكفرة نبذة تاريخية
- الكفرة من خلال الرحالة الأجانب والعرب
- ثقافة ومعتقدات سكان الواحة
- التغيرات الاجتماعية في المنطقة
- التغير في القيم والعادات
- تغير شكل السكن
- التغير في المهن
- الكفرة والتنمية الحضرية

الفصل الرابع

الكفرة من الماضي إلى الحاضر

واحة الكفرة نبذة تاريخية :

إن واحة الكفرة إحدى واحات الجنوب الشرقي من ليبيا، وتشمل واحة الجغبوب، وجالو، وأوجله، وإجخرة وتازربو، والكفرة، وربيانة، وبزيمة. ويمكن تقسيم هذه الواحات إلى مجموعة تقع في الشمال لا يفصلها عن شاطئ البحر إلا 250 كيلو متر تقريباً، وهي (الجغبوب وجالو وأوجله وإجخرة) وتقع إلى الجنوب الشرقي من أجدابيا مباشرة، بينما تقع الجغبوب في أقصى الشرق الليبي إلى الجنوب من طبرق. وتقع المجموعة الثانية، والتي تضم الكفرة وتازربو وبزيمة وربيانة إلى الجنوب من المجموعة الأولى، وتفصل بينها وبين المجموعة الأولى صحراء السرير، وتشكل الكفرة درة هذا العقد، فهي تتميز بخصائص تاريخية واستراتيجية واقتصادية، وهي همزة الوصل بين الأجزاء الشمالية من ليبيا ومجموعة الأقطار الأفريقية الجنوبية.

ينتمي سكان الكفرة في غالبهم إلى قبيلة أزوية(*)، وهي إحدى القبائل العربية، التي

(*) تتكون قبيلة أزوية من مجموعة من الفروع، وهي:

أولاً: أسديدي ويتكون فرع أسديدي من العلائلات التالية:

أولاد عميرة، وهي بدورها تتكون من الفروع العائلية:

أ- عفون ب- الأجهر ج- أبو شوق د- أبو زهوة

المنايع، وهي بدورها تتكون من الفروع العائلية:

أ- قادر روحه ب- القصيري

ثانياً: الجلولات، ويتكون فرع الجلولات من العائلات التالية:

==

يقال: إنها هاجرت من شبه الجزيرة العربية في فترة ما بعد الفتح الإسلامي(*).

تؤكد معظم المصادر التاريخية، أنهم يرجعون إلى قبيلة بني سليم من بطن زغب، استقروا في المنطقة المحيطة بأجدابيا، ويمتد نفوذ هذه القبيلة من الشمال الشرقي لليبيا، وحتى أطرافها الجنوبية المتاخمة لكل من السودان، ومصر، وتشاد، وقد استقرت القبيلة في هذه المنطقة بعد مساجلات عديدة بينها وبين مجموعة من القبائل التي كانت تنازعها هذا الموقع.

بعد استقرار هذه القبيلة في منطقة الكفرة(**)، بدأت مرحلة جديدة في حياة هذه

==

العوادل، وهي بدورها تتكون من الفروع العائلية:

أ- عبد السيد ب- عقوب

2- جاب الله، وهي تنقسم إلى:

أ- احويج ب- البابة

3- أبو مرزوق، وتنقسم إلى:

أ- علي ب- الهيرمة

4- فاخر، وتنقسم إلى:

أ- سليمان ب- مقيطيف ((قبيلي))

ثالثاً: الشواغر، ويتكون فرع الشواغر من العائلات التالية:

أ- أبو فاطمة ب- عامر ج- أبو عزيزة د- جربية

رابعاً: مفتاح ويتكون فرع مفتاح من العلائلات التالية:

أ- عبد الحفيظ ب- يوسف

(*) المصدر: الكولونيل هنريكردي أوغسطيني، سكان برقة، ترجمة إبراهيم أحمد المهدوي، منشورات قاريونس 1998م ص 653- ص 657.

(**) وفي استقرار هذه القبيلة في تلك المنطقة تروي الذاكرة الشعبية لهذه المنطقة حادثة لا بأس من إبرازها هنا، يروى أن هناك محارباً من قبيلة التبو استغرب لون الوبر الذي اتخذه الغراب عشاً لصغاره فأخذ يتبع حركة هذا الغراب كل صباح، ويعدل مسار سيره بناءً على اتجاه الغراب حتى حط بها الرحيل إلى مضارب قبيلة أزوية جنوب إجخرة، فوجد على أحد الآبار البعيدة عن المضارب امرأة تسقي الإبل فخطف المرأة وهرب، فقام أخوها بتتبع أثره حتى وصل إلى أخته فاسترجعها، وقتل ذلك المحارب، وعاد إلى موقع ==

المنطقة، فقد تم فتح طريق للتجارة بين الشمال والجنوب (تشاد، والسودان، ومصر) وقد أخذت هذه القبيلة على عاتقها نشر الإسلام في تلك الأصقاع؛ وكان ذلك فتحاً جديداً لتلك المناطق، فقد لعبت هذه القبيلة الدور (الديني والتجاري والاجتماعي) البارز مما زاد في أهمية هذه المنطقة، وترجع المصادر التاريخية بداية الاستقرار الفعلي إلى منتصف القرن الثامن عشر إثر الصدامات التي جرت بين هذه القبيلة والدولة العثمانية، مما أدى إلى اتجاه القبيلة جنوباً[1].

يعطي هذا البعد التاريخي للمنطقة فكرة عن التكوين الاجتماعي لسكان هذه المنطقة، فيتميز سكانها بالشجاعة، والكرم، والخبرة بدروب ومسالك الصحراء، وأيضاً يتميزون بالغلو في الاعتداد بالنفس، ورفض السيطرة عليهم، وبالرغم من أن التجارة كانت هي الحرفة الرئيسية لأهل هذه المنطقة، إلا أن هذا لم يصرفهم عن واجبهم الديني تجاه سكان أفريقيا، خاصة شمال تشاد والسودان. (خاصة، حول مدينة فايا، واداي، فادا.. وغيرهم) حيث ساهم أبناء هذه القبيلة العلماء، في نشر الدين الإسلامي في المنطقة، وبرز من بين علمائها الأفذاذ-الشيخ عبد الله الطوير، والشيخ البراني الساعدي، اللذان أسسا زوايا قرآنية في المنطقة، تخرج على أيديهم مجموعة من التلاميذ النجباء، الذين واصلوا دراساتهم المتقدمة في مناطق أخرى. وقد لعبت هذه القبيلة دوراً مميزاً في الجهاد، وفي نشر العلم في الصحراء الوسطى، ولم يكن علماء هذه القبيلة وأبناؤها بخلاء، لا بالعلم، ولا بالدم، فعندما نادى منادي الجهاد؛ كانوا أصحاب السبق إليه، وهم أول من عقل ركبه

==

القبيلة ليخبرهم عن الموقع الذي رآه، ووصف لهم الخيرات التي رآها، مما كان دافعاً لهذه القبيلة للتوسع نحو الجنوب، وبالرغم من وجود مصادر موثوقة تروي هذه القصة إلا أنه يسود لديَّ الباحث اعتقاد مؤداه أنه من الصعب الاقتناع بعدم معرفة أهل هذه القبيلة (قبيلة أزوية) لأي معلومات عن جنوب الصحراء، وهم أعرف الناس بالصحراء، ولكن يبدو أنه لم يكن لديهم الدوافع والمبررات للاستقرار في جنوب الصحراء، ولكن عندما بدأت المناوشات بينهم وبين الدولة العثمانية، عند ذلك وجدوا مبررات للاستقرار في الكفرة.

للجهاد في سبيل الله، ففي معركة (عين كلك) في شمال تشاد، والتي اصطدم فيها المجاهدون مع الفرنسيين في عام 1907م استشهد ستون مقاتلاً كانوا من أبرز علماء ومشايخ القبيلة[2].

مما زاد من أهمية المنطقة-إضافة للعمق الاستراتيجي-انتقال حركة السيد المهدي السنوسي[*]، إليها في 15 من ذي الحجة 1312 هـ الموافق 1895م، وقد اعترفت الدولة العثمانية بسيادة قبيلة أزوية على هذه المنطقة، وأكدت ذلك من خلال إرسالها وفوداً رسمية إلى المنطقة، قُصد منها كسب ود قبيلة أزوية، وكان أول هذه الوفود في مايو 1895م، فقد أرسل السلطان عبد الحميد مأموراً برتبة أمير أمراء[**] ومعه هدايا فاخرة قصد منها كسب ود قيادات تلك المنطقة، وكان مجيء هذا الوفد عن طريق بنغازي، جالو، الكفرة. وكانت هذه بداية علاقة طيبة بين الدولة العثمانية وقيادات هذه المنطقة[3] ومما يجدر ذكره في هذا الصدد، روح التسامح الموجودة عند أفراد هذه القبيلة- سكان تلك المنطقة- فتوجد إلى يومنا هذا أراضي شاسعة عامرة بأشجار النخيل الوارفة الظلال، تسمى أراضي الوقف (والتي كان السكان يوقفونها للدعوة لله)، كان يسمح بالإقامة فيها لجميع من يأتي ضيفاً على هذه المنطقة، خاصة في بداية الاحتلال الإيطالي، حيث نزح كثير من العائلات والأسر جنوباً هرباً من نيران الاحتلال، فقامت هذه القبيلة بواجب الضيافة، والحماية لهم، وإلى يومنا هذا توجد عائلات من قبائل متعددة، وفرت لهم قبيلة أزوية الحماية والرعاية، أمثال عائلات من قبيلة (المنفعة، العبيدات، العربيات، وغيرها) وقد امتزجت هذه العائلات مع قبيلة أزوية في علاقات اجتماعية، لدرجة أنها تعد من ضمن

(*) السيد المهدي السنوسي هذا غير صاحب الحركة المهدية التي ظهرت في السودان والتي يتزعمها محمد أحمد الذي لقب نفسه بالمهدي المنتظر، للزيادة حول هذا الموضوع انظر- محمود شلبي، عمر المختار المثل الخالد للنضال العربي، دار مكتبة الفكر، التاريخ بدون، ص 25، 26.

(**) المبعوث كان/ صادق المؤيد، أحد رجال البلاط العثماني ويقول عن أزوية إنها من كبار قبائل العرب.

عائلات القبيلة في أغلب الأحيان. إن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة يعكسها اهتمام المستعمرين بها، سواء الطليان أم الإنجليز أم الفرنسيين، حيث دارت معارك طاحنة على أرض هذه الواحة أثناء الحرب العالمية الثانية بين الفرنسيين والإيطاليين، يصفها ديغول، ويقول في مذكراته: (وانطلق لوكير على رأس رتل محكم البنيان يسانده طيراننا في اتجاه واحات الكفرة، وراح يهاجم الإيطاليين طيلة عدة أسابيع، وفي أول آذار مارس 1941م أرغم الإيطاليون على الاستسلام، وتسليم المنطقة لنا، وسنبقى في الكفرة رغم أن الواحات كانت قد ألحقت من قبل بالسودان الإنجليزي، ولن نسلم الكفرة لإنجلترا إلا إذا أقرت بحقنا في فزان)[4]. إن هذا الجشع الاستعماري على أراضينا، وتقسيم الأراضي في ظل تغيب أصحاب الحق فيها، كان معتاداً في ذلك الوقت، وكان الصراع على أشده حول مناطق النفوذ، والطرق الرئيسية لتجارة القوافل. فقد شكلت واحة الكفرة منطقة نفوذ وصراع بين الدول المستعمرة، وذلك للموقع الاستراتيجي الذي تحتله، فهي حلقة وصل بين الساحل الشمالي، والساحل الصحراوي، وبوابة مهمة من بوابات أفريقيا، إن لم تكن أكثرها أهمية.

الكفرة من خلال الرحالة الأجانب، والعرب:

ساهم الرحالة مساهمة كبيرة في الكشف عن الغموض الذي ظل يحيط هذه المنطقة، والذي ظل أشبه بالسر الكبير الذي يحتفظ به سكان المنطقة، فهم الذين دربوا على سلوك فجوجها ودروبها الوعرة، وحفروا الآبار التي تعتبر محطات للقوافل للراحة واستعادة النشاط. وكان أول مستكشف حاول طرق تلك المناطق الرحالة الألماني الدكتور رولف Rohlf، فقد فكر منذ عام 1877م بالقيام برحلة جريئة، بغية الوصول إلى الوادي، انطلاقاً من السواحل الطرابلسية، ثم الرحيل من الوادي إلى الكونغو، إلا أنه تراجع عن هذه الفكرة، واستبدلها بخطة أخرى، يكون الانطلاق فيها من بنغازي، مستعيناً بعون من الحكومة التركية وحمايتها، وكان برفقته الدكتور ستيكر Stecker، وقد بدآ الرحلة في 28

يوليو 1879 متجهين نحو الوادي، مروراً بالطريق التي تجتاز الكفرة، وهي طريق لم يسلكها أي رحالة أوروبي من قبل ووصل في 5 أغسطس إلى واحة تازربو، وهي أكثر الواحات وقوعاً إلى الشرق، وقد عبر بها حتى بلغ قبابو(*)، التي كان يسكنها بعض الأهالي المستقرين من قبيلة أزوية، وكان العداء الذي أظهره هؤلاء القوم، قد عاق الرحالة عن مواصلة رحلته إلى وادي(**)، وعلى الرغم من إخفاق هذه الرحلة التذكارية في تحقيق برنامجها المرسوم، إلا أن الرحالة قد استطاع أن يخرج بنتائج مهمة جداً، تخص اكتشاف دواخل ليبيا، وقد ظلت هذه الرحلة إلى عهود حديثة الرحلة الوحيدة، التي قام بها رحالة أوروبي إلى الكفرة(5)، وتوجد إلى الآن قارة تعرف بقارة النصراني، نسبة إلى الرحالة رولف، حيث عسكر بجانبها عندما جاء إلى الكفرة، ومكث هناك عشرة أيام(6).

قام الرحالة التونسي، الشيخ محمد بن عثمان الحشائشي (وهو من الملحقين بديوان

(*) قبابو (الكفرة) وهو من الأسماء التي كانت تطلق على الكفرة.

(**) وإذا كان أكثر من كاتب أوروبي وعربي قد ذكر بمرارة حادثة اعتراض قبيلة أزوية في منطقة الكفرة للرحالة الألماني رولف Rohlf، ومنعه من تحقيق أي هدف من أهداف تلك الرحلة التي وضعها بالصبغة العلمية، ونحن قد نقول إنها علمية، وإن الذين يسمعون عن الغزو الأوروبي لأرض العرب والمسلمين، والذين يقاتلون الفرنسيين في تشاد، لا يمكن أن يقتنعوا بأن هذا الرحالة أتى لأهداف علمية، وإنما يعتبرونه جاسوساً أتى لاستكشاف أرضهم، والتمهيد لاحتلالها، وهو عين الحقيقة.

إن رحلات رولف وإشاراته كان لها تأثير لا يستهان به في تنشيط وإثارة الأطماع الاستعمارية لهذه المنطقة، وكانت الخطوة الأولى أن تبنت جمعية ميلانو الاكتشافات المبدئية للطرق التجارية مع أفريقيا عن طريق ليبيا تمهيداً لاحتلالها. أيضاً تشير الدلائل التاريخية أن الممول الحقيقي لرحلة الرحالة التونسي الحشائشي هو المركيز موريس، وهو دبلوماسي فرنسي، حيث عرض على الحشائشي القيام بهذه الرحلة نظير مبلغ من المال مقابل أن يقدم له الأول تقريراً مفصلاً عن رحلته.

وهذا، مما يؤكد صدق الشكوك التي ساورت أصحاب ذلك المكان، حيث ظلت تلك المنطقة تثير الغريزة الاستعمارية عند تلك الدول. انظر كلاً من: لوجلي صالح الزوي، (توطين البدو أبعاده وغاياته)، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الطبعة الأولى، 1991م ص 27، أتيليو موري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، تعريب خليفة محمد التيليسي، الفرجاني.

الباي) برحلته في 17 أبريل 1895م، حيث سلك الطريق من بنغازي إلى الكفرة، ويصف الرحالة الفترة التي جاء فيها السيد المهدي إلى الكفرة، وكيف كان الناس في هذه المنطقة يتميزون بالكرم وحسن الضيافة[7] أيضاً قدم وصفاً لهذه المنطقة على درجة كبيرة من الأهمية، وقد انتهى من كتابة رحلته في 1897م، ولكنها لم تنشر إلا في1903م، وقد ترجمت للفرنسية، وهي تشكل وثيقة مهمة لمعرفة الوضع الاقتصادي والاجتماعي بليبيا على أعتاب العهد الإيطالي، حيث يصف الرحالة الازدهار الاجتماعي، والاقتصادي، الذي تعيشه المنطقة[8].

وأثناء الحرب الدائرة بين المجاهدين وبين القوات الفرنسية، كان من نتائج بعض المعارك القبض على بعض الأسرى، وكان يتم نقل هؤلاء الأسرى إلى واحة الكفرة، وكان من ضمن هؤلاء الأسرى، المارشال الفرنسي لورنت لابير Laurent Lapierre، الذي قدم وصفاً لهذه الواحة، وكان هذا المارشال قد عهد إليه بقيادة واحة جانيت في تشاد، وعندما وقعت هذه الواحة تحت سيطرة المجاهدين في 5 مارس 1916م نقل إلى الكفرة، ومكث في الواحة من 11 نوفمبر 1918م إلى مارس 1919م، وقد عومل معاملة في غاية الرفق واللين.

تكتسب الرحلات (التي قامت بها روزيتا فوربس Rosita Forbes 1920- 1921م وحسنين بك، وبروندي لابوري) طابع الرحلات الاستكشافية الحقيقية، و روزيتا هذه، هي سيدة إنجليزية، أما الرحالة حسنين بك فهو شاب دبلوماسي مصري على جانب كبير من الثقافة، برونودي فهو رحاله فرنسي قاموا بالرحيل من بنغازي عن طريق أجدابيا وأوجله وجالو في 20 ديسمبر 1920م حيث مرت هذه الرحلة بمنطقة بوطفل جنوب جالو، ووصلت إلى العطاش (وهي آبار تقع غربي مجموعة آبار الزيغن)، ثم وصلت الرحلة في 6 يناير إلى واحة بزيمة، وانتهت إلى الكفرة يوم 14 يناير 1921م، وقد أقامت عشرة أيام، أمضتها في زيارة الواحات والقرى المجاورة، ثم توجهت إلى بئر الذكر في طريقها إلى الجغبوب، وتشكل المعلومات الجغرافية التي قدمتها أهمية بالغة في المجال الأكاديمي. أيضاً تتمثل الإضافة في الطريق التي سلكتها من الكفرة إلى الجغبوب، وهي طريق جديدة لم

يسبق عبورها من قبل لأي من الرحالة الأوروبيين[9].

في عام 1923م قام حسنين بك برحلة اجتازت الصحراء الليبية بهدف الوصول إلى المناطق النائية عنها، حيث رحل إلى سيوة والجغبوب وجالو، ومن هناك تحرك إلى بو طفل، ثم اتجه إلى الحرش، أحد آبار الزيغن، سالكاً طريقاً تقع إلى الشرق من الطريق التي سلكها مع فوربس، في عام 1921 ثم تابع رحلته إلى الهواري، ووصل إلى التاج في أبريل، والهواري هي أبعد واحات الكفرة ناحية الشمال، وهي واحة صغيرة مكونة من ثلاث قرى: هي الهواري، الهويويري، العوادل، وتقع على بعد 17 كيلو متراً شمال التاج، ويعد التاج مركز الحكومة المحلية، كما أنه أهم موقع، ويضم منخفض الكفرة، وبومة، وبويمة، والزرق، والطليليب، والطلاب، ووادي الكفرة بيضاوي الشكل يبلغ قطره 40 كيلو متراً، وأدناهما 20 كيلو متراً، ويتناثر فيه النخيل، حيث تمتد فيه على شكل خط متعرج من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، وتقع بالقرب من الجوف بحيرة متوسطة الحجم، زرقاء اللون، ولكن مياه هذه البحيرة ملحية. ويصف الرحالة الازدهار الاقتصادي الذي تتمتع به المنطقة، حيث يقول بينما كنت أتجول في السوق، والذي يعقد أسبوعياً، وجدت فيه التوابل الإيطالية، والأقمشة المنسوجة في مانشستر، والواردة من مصر، والجلود والعاج وريش النعام من واداي ودارفور، ويزرع أهل هذه البلدة جميع أنواع الخضار، ويستخدمون النوى بعد تكسيره، والتمر غير الجيد كعلف للحيوانات، والنخيل كثير في وادي الكفرة، وهم يعتنون به عناية خاصة[10].

بعد أن أقام الرحالة حسنين بك، 18 يوماً في المنطقة، أمضاها في جمع المعلومات وتسجيل الملاحظات والدراسات الفلكية، عقد العزم على القيام باستطلاعات في أركونوا والعوينات، وهي مناطق كانت حتى ذلك الوقت مجهولة بالنسبة للأوروبيين، وتقتصر المعرفة بها على معلومات غير دقيقة، منقولة عن أهالي المنطقة، وقد وصل إليها في 28 أبريل 1923م، واكتشف الجهات الغربية من المنطقة الجبلية. وفي 7 مايو 1923م أخذ طريقه نحو إدري، واجتاز منطقة Enn'edi الشرقية، ثم اتجه نحو الشرق، فعبر

السودان، حيث أنهى رحلته في أواخر يونيو 1923م. ويمكن أن توضع هذه الرحلة بجدارة إلى جانب تلك الرحلات التي قام بها الرحالون الكبار في القرن الماضي، بفضل ما أسفرت عنه من نتائج مهمة وملاحظات قيمة، وقد جمع مواد جيولوجية هامة، صححت جزئياً الأفكار السائدة حول تكوين الصحراء الليبية، وتركيبها الطبيعي القديم.

بعد أشهر قليلة من رحلة حسنين بك قام الرحالة الفرنسي برونو دي لابوري Bruneaude Laborie باجتياز الصحراء الليبية، وقد بدأ رحلته من دوالة Dua'la بخليج غينيا ماراً بالكمرون والوادي وبورنو، وعبر الصحراء الليبية في أوائل أكتوبر عام 1923م، ووصل إلى الطلاب، عن طريق تكرو، والسارة، وبشرى، ثم بلغ التاج، حيث توقف هناك من 24 إلى 27 أكتوبر، واتجه بعد ذلك إلى الزيغن، "أبو زريق"، متابعاً الطريق التي سلكها حسنين بك، حتى وصل إلى بو طفل وجالو، ومن هناك تابع طريقه شرقاً، نحو الجغبوب وسيوه، ويمكن القول بأن هذه الرحلة كانت مغامرة رائعة تكمن أهميتها بالنسبة للصحراء الليبية في تلك الاستطلاعات التي يقوم بها أوروبي للمرة الأولى حول طريق القوافل التي تصل الكفرة بالوادي، وفي المعلومات المهمة عن الآبار الموجودة في الأراضي الليبية" تكرو، والسارة، وبشرى" وإن التقارير التي نشرت حول هذه الرحلة التذكارية، لا تحوي وقائع ذات طابع علمي، وهي لا تضيف بالنسبة للكفرة والمناطق الواقعة إلى الشمال منها أية عناصر ذات قيمة تؤكد ذلك المعلومات التي توفرت لنا بفضل أعمال الرحالة السابقين(11).

يروى كنود هولمبو قصة الجنود الذين أسروا في الكفرة وبالتحديد على لسان الضابط الدروفورناري، فقد كان أسيراً في الكفرة، حيث قضى هناك أربعة أشهر، وكان من ضمن قافلة طبية طلبتها الأسرة السنوسية، وكانت هذه أول خطوة للتعمق في هذه المنطقة، وتكونت هذه البعثة من النقيب الكابتن دكتور برتيرزي، والترجمان السيد فورناري، وضابط صف المرشالو بوليفدو، وعامل جهاز الإرسال، مع بعض المرشدين والخبراء الصحراويين، وجملتهم 42 رجلاً، 18 جملاً، وبعض المعدات الصحية، و 36 بندقية إذ

بدأت الرحلة من جالو 1-10-1928م، تم الاستيلاء عليها من قبل سكان الكفرة في يوم 10-10-1928م وقام قاضي الكفرة بالتحقيق معهم، بعدما أعلن بشكل صريح بأن الشعب يؤمن بأن السنوسية يعزمون على بيع البلاد للمسيحيين، منتهكين بذلك أقدس قواعد الإسلام[12]، وكان مصير هؤلاء الأسرى موضوعاً للشورى بين القوم، فاقترح البعض إعدامهم انتقاماً للشهداء العرب، واقترح البعض الآخر أن يتم طلب الفدية، ويذكر السيد فورناري، حسن المعاملة فيقول إن الطعام كان يوفر لنا بكثرة، ويروي موقفاً يصف من خلاله إعجابه بهؤلاء القوم، يقول: وانطلقنا في قافلة نحو مصر لافتدائنا، وكانت الرحلة شاقة، استغرقت أكثر من 20 يوماً نفدت خلالها مياه الشرب لدينا، ومرة أخرى أثار البدو إعجابي، فقد قالوا ليس لدينا سوى القليل من ماء الشرب، سنتركه لك، فنحن معتادون على حياة الصحراء، وما يتخللها من العطش، إن الكفرة واحة غريبة حقاً، فكل أدواتهم يصنعونها بأنفسهم، وبرغم ما تعرضت له، فقد كنت معجباً بأولئك الناس[13].

إن هذه الإخباريات والروايات، وإن كانت لا تعدو كونها سطوراً، وومضات، إلا أنها، وبكل تأكيد، تجعلنا نخرج بمجموعة من الخلاصات:

أولاً: الأهمية التي تتمتع بها هذه المنطقة، والتي تبدو واضحة من خلال هذا الاهتمام المتزايد بهذه المنطقة لاستكشافها وترسيم ملامحها، والتي ظلت مجهولة فترة طويلة من الزمن.

ثانياً: ساهمت هذه الرحلات في توضيح بعض الجوانب المميزة لشخصية سكان هذه المنطقة، وما يتميزون به، حيث رسمت صعوبة الوصول إليها في رحلة واحدة، فكيف بمن يريد السفر إليها مرات ومرات، دون شك، لا بد أن يكون سكانها متميزين بقوة المراس والشجاعة والكرم، وغيرها من الصفات النبيلة.

ثالثاً: رسمت، ولو بشيء بسيط، قدرة سكان المنطقة على التكيف والتأقلم.

إن الكتابات التي تناولت الأبعاد الاجتماعية لسكان هذه المنطقة تعد نادرة جداً،

فلا تكاد نعثر على شيء يذكر أو شيء ذي قيمة، وإن وجد شيء من ذلك، فلا يعد كونه فقرات متناثرة شاردة، ولمحات عابرة خاطفة، بسبب النقص الكبير في مكتبتنا الليبية، وبالتالي في المكتبة العربية، بل ربما في المكتبة العالمية، ونحن المسؤولون عنه قبل غيرنا، ونحن المطالبون بالعمل على محاولة سده دون سوانا، إن هذا العمل بكر أو يكاد، إذ لم يسبق لأحد فيما نعلم، أن أجري دراسة اجتماعية شاملة عن هذه المنطقة، على هذا الشكل على الأقل، ولكونه غير مسبوق، فإنه غير تام بالضرورة[14].

المنطقة من الناحية الفيزيقية (الطبيعية):

بعد تجاوز واحات، إجخرة، وجالو، وأوجله باتجاه الجنوب، وبالتحديد ابتداء من دائرتي عرض 26: 20 شمالاً، وخطي طول 20: 25 شرقاً، قبل هذه المنطقة لا يوجد أي معلم من معالم الحياة إلى أن يبلغ المسافر منخفض الزيغن، وهو عبارة عن حطية واسعة، يمكن الحصول فيها على المياه الباطنية على عمق بسيط من سطح الأرض، وتوجد به بضع آبار، منها بئر الحرش وبئر بوزريق، ولا يوجد هنا أي مركز عمراني، وكل ما هنالك هو بعض أشجار النخيل البري، الذي لا توجه إليه أي عناية، إضافة إلى بعض الأحراش الأخرى، وإلى الجنوب من بئر الحرش بنحو 70 كيلو متراً توجد واحة صغيرة هي واحة بزيمة، وهي واقعة في حوض صغير، تحده من الشمال سلسلة من القور أكبرها قارة بزيمة، وتوجد بها منطقة سبخية، تحيط بها مزارع من النخيل والتين والزيتون والكروم[15]، وتوجد هذه الواحة (بزيمة) على بعد مائة كيلو متر إلى الجنوب الشرقي من تازربو، أو حوالي 150 كيلو متراً إلى الشمال الغربي من الجوف، وتأخذ الواحة في امتدادها بشكل نصف دائرة حول بحيرة كبيرة، تمتد كذلك بنفس الشكل، واتجاهها العام من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي لمسافة 18 كيلو متراً، وتقدر مساحة الواحة بنحو 230 كيلو متراً مربعاً، وكانت هذه الواحة من أغنى واحات الكفرة، وأكثرها رخاءً، فقد كان الإنتاج الزراعي فيها متقدماً لدرجة كبيرة، وأشجار النخيل فيها تلقى عناية كبيرة في السابق، وكانت

تعطي محصولات وافرة، حيث توجد في الواحة طبقة فيزيائية غنية بالمياه الحلوة، وكانت هذه الواحة في السابق آهلة بالسكان. ويقدر عدد سكانها بحوالي 250 نسمة، يزداد عددهم في مواسم جني المحصولات، إلا أن هذا العدد أخذ في التناقص حتى تم إخلاء الواحة تماماً من السكان[16].

بالرغم من إخلاء الواحة من سكانها، وفق برنامج تجميع السكان في مناطق الخدمات، حيث تم توطين السكان في المشاريع الزراعية، في مجموعة من القرى الاستيطانية، وذلك في أوائل السبعينيات، في واحة الكفرة، وتم تسمية تلك القرى باسم (بزيمة الجديدة) إلا أن السكان مازالوا يقومون برحلات سنوية إلى تلك الواحة لجني محاصيل التمر.

أما واحة تازربو، وهي أبعد الواحات عن الجوف، وتقع إلى الشمال منه بنحو 380 كم، وهي ثاني واحة من حيث الاتساع بعد الجوف، وقد فقدت الكثير من أهميتها بعد نقل المركز الخدمي إلى الجوف (الكفرة)، ومما زاد في نقص أهميتها أنها لا تقع على الطريق الرئيسي بين جالو والكفرة، وإنما تقع إلى الغرب من الطريق بمسافة 70 كيلو متراً تقريباً، وتمتد الواحة عموماً من الشرق إلى الغرب لأكثر من ثلاثين كيلو متراً، أما عرضها فيبلغ حوالي عشرة كيلو مترات.

تضم هذه الواحة عشر قرى صغيرة، أهمها الجزيرة، والمعبوص، والضحوة واضحيوة، والجزيرة في الوسط تقريباً، وتوجد في هذه الواحة الآلاف من أشجار النخيل، وإضافة لغرس النخيل يقوم الأهالي بزراعة بعض المحاصيل اللازمة للاستهلاك المحلي، مثل البصل والثوم، كما تزرع بعض أشجار التين[17]، وقد كان يقدر عدد السكان بهذه الواحة حسب تعداد 1954م بحوالي 1000 نسمة، ووصل عدد السكان بها حسب النتائج الأولية لتعداد 1995م 4705 نسمة، أي أن سكانها زادوا بنسبة حوالي 500%.

أما واحة ربيانة، فهي تعتبر من الواحات القليلة التي لم يزرها رحالة أوروبي قبل الاحتلال الإيطالي، وهي واقعة على بعد 120 كيلو متراً غرب الجوف (الكفرة) و 50 كيلو متراً جنوب بزيمة، وهي تشبه الأخيرة من حيث مظاهرها الجغرافية، وهي تتكون

من مساكن مبنية بالحجر، ويبلغ عدد سكانها 300 نسمة حسب تعداد 1954م[18] أما الآن، وحسب النتائج الأولية لتعداد 1995م فقد بلغ عدد سكانها 1395 نسمة[19]، وتوجد بالواحة بحيرة مالحة، وتغطي الواحة بأشجار النخيل في شريط يمتد نحو 20 كيلو متراً وتوجد قرية ربيانة على الحافة الشمالية للواحة[20].

أما واحة الكفرة، فالنطق الشعبي لهذا الاسم هو إكْفْرَهْ، ولأن العربية لا يبدأ فيها بساكن، ولا يتجاور فيها حرفان ساكنان، فإن البعض مراعاة لهاتين القاعدتين ينطقها كُفْرَة، وقد يكون الكاف فيها قد جاءت مقلوبة عن حرف آخر قريب منه في النطق كالقاف، بحيث يكون الأصل فيها قفرة، أو كالجيم بحيث يكون الأصل فيها الجفرة، وكلتا هاتين الصيغتين مرتبطة من حيث الدلالة بالصحراء، حيث تقع هذه الواحات، فالقفر هي الأرض الخلاء، والجفرة على ما يورده ياقوت الحموي في معجمه نقلاً عن نصر بن حماد، تعني سعة في أرض مستديرة، والجمع منها جفار، ومن هنا يمكن أن يكون الأصل في كفرة: جفرة، أو قفرة، إلا أن الأسماء بمنطوقها لا بأصلها[21].

ربما تكون مأخوذة من مادة (كَفَرَ الشيء وكَفّره: أي ستره) وذلك لكونها مستورة بين الجبال، أو مستورة في الصحراء، فلا يصل إليها أحد بسهولة وهناك طريقان مألوفان للسفر إلى واحات الكفرة. من مدينة بنغازي، أحدهما وهو الرئيسي، يسير مع الطريق الساحلي إلى أجدابيا، ومنها يتجه إلى جالو، ثم إلى الكفرة، أما الثاني فيبدأ من طبرق ويتجه إلى الجغبوب، ثم إلى وادي الزيغن حتى يصل إلى الكفرة، وطول هذا الطريق من الجغبوب إلى الجوف في الكفرة 722 كيلو متراً، يضاف إليها 280 كيلو متراً من طبرق إلى الجغبوب، وهو طريق صعب، لأنه يخترق، في معظم أجزائه، نطاق الكثبان التي يتكون منها بحر الرمال العظيم، أو العرق الكبير، وهو غير معبد، ولذلك من النادر استخدامه. أما الطريق الأول، فيبلغ طوله من جالو إلى الكفرة 580 كيلو متراً، يضاف إليها 260 كيلو متراً من أجدابيا إلى جالو. ويمكن أن نذكر أن هذه الطرق مرتبطة بطرق أخرى فرعية بكل من واحة سيوة، وصحراء مصر الغربية، وكذلك غرباً بواحات فزان، ومنطقة جبال تبستي،

وغير ذلك من مراكز العمران المنتشرة في الصحراء. ويمتد وادي الكفرة من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، ويبلغ طوله حوالي50 كيلو متراً وعرضه 20 كيلو متراً، ويحيط به نطاق من التلال قليلة الارتفاع، ويتميز قاعه بأنه ليس مستوياً، ولكنه مقطع بواسطة مرتفعات قليلة الارتفاع، ومسطحات سبخية، وبحيرات مالحة، وفيما عدا ذلك، فإن سطحه مكون من تربة رملية صلصالية خصبة[22]. وبالرغم من أن مساحة منطقة الكفرة أكثر من 1000 كيلو متر مربع (وهو ما يساوي مساحة مملكة البحرين مرتين ونصف) إلا أن سكانها، وحسب النتائج الأولية لتعداد 1955م بلغ 35177 نسمة.

وكان التمركز في الكفرة والتوطن فيها، حيث يمكن استخراج الماء الباطني، وهي على كل حال قريبة من سطح الأرض، تتراوح أبعادها بين ثلاثة أقدام وعشرة أقدام، وهي مياه عذبة، وتنتشر فيها غابات النخيل انتشاراً واسعاً يقدر بالآلاف[23].

ويمكن النظر إلى توزيع السكان في المنطقة حسب البيانات المعروضة في الجدول التالي:

جدول رقم (1-ج) يوضح توزيع السكان في منطقة الكفرة

المحلة	عدد الأسر	ذكور	إناث	المجموع
الجوف	4410	11964	11921	23885
الهواري	279	725	724	1449
الطلاب	50	176	153	329
ربيانة	285	668	727	1395
بزيمة الجديدة	606	1736	1678	3414
تازربو	698	2365	2340	4705

المصدر الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، مجموعة البيانات والمؤشرات المستخلصة من النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام 1995م.

ومن عوامل استيطان والعمران في الكفرة يمكن ذكر:

1- العامل الأمني، حيث يوفر العمق الجغرافي في الصحراء حماية لسكانها من أي اعتداء، وهي حماية طبيعية مصدرها الجهل بدروب هذه الصحراء إلا لسكانها.

2- العامل الاقتصادي حيث تقع على طريق القوافل بين كل من مصر والسودان وتشاد، وهي بذلك تتمتع بأهمية استراتيجية خاصة.

3- يعد أيضاً العامل الروحي والديني من أهم عوامل العمران في هذه المنطقة، خاصة بعد أن تزعمت هذه المنطقة وقياداتها حركة الجهاد، ونشر الدعوة الإسلامية في مجاهل وأدغال أفريقيا[24].

ودون شك فإن استقرار القبيلة التي كانت تزاول الرعي، وتجارة القوافل، جر معه تغيرات في نمط حياتهم، وارتبط التغير بصفة أساسية بأسلوب الحياة، خاصة نوع المهنة، فقد استقرت هذه القبيلة (باعتبار قبيلة أزوية تمثل غالبية السكان في المنطقة) بدوافع متعددة، وكان من أول مهن الاستقرار التي زاولها أبناء هذه المنطقة الزراعة والتغيرات التي تحدث عادة، والمتعلقة بالانتقال من مهن الترحال، والانتقال إلى مهن الاستقرار يمكن فهمها في ضوء الآتي:

1. الإمكانات والظروف العملية التي تسهل الحصول على الفائدة.
2. نمو القطاع الزراعي والاقتصادي.
3. الضغوط البيئية[25].

قد كان سكان الكفرة، عموماً يعيشون في قرى صغيرة على أطراف الواحات المنتشرة، والتي تبني فيها المساكن عادة بالطوب الأحمر والطين، وتسقف بجذوع النخل والجريد والسعف، ويوجد كثير من الأكواخ التي لاتزال منتشرة في المزارع، ويوجد في وادي الكفرة مجموعة من التجمعات منها الجوف، وهي أكبر الواحات، وتقع في وسط الوادي تقريباً، وإلى الغرب منها الجوف الغربي الذي توجد به حارة عفون، وحارة لجهر، وهما يتميزان

بأنهما تخلطان النمط السكني بالنمط الزراعي، حيث تنتشر مساكن العائلة داخل المزرعة. وإلى الشرق من الجوف توجد واحة بومة، وبويمة وإلى الجنوب توجد واحة الزرق، وإلى الغرب توجد واحتا الطلاب، والطليليب، وعلى الحافة الشمالية توجد قارة التاج، ويمكن أن نضم إلى هذه المجموعة واحتين واقعتين في واد مستقل، مواز لوادي الكفرة من ناحية الشمال، وهما: واحة الهواري والهويويري[26].

قد كانت الحرفة الرئيسية للسكان في الكفرة الزراعة، والتجارة، وتعتبر أشجار النخيل أهم ثروة زراعية عند سكان الكفرة، وهي تنتج أصنافاً ممتازة جداً من البلح، وتوجد بها كذلك أشجار الزيتون، والتين، والخوخ، والمشمش، والتفاح الصحراوي، البرتقال، والليمون، والتين الشوكي، كما يزرع الكثير من الكروم، وهي من النوع القصير، الذي يعطي ثماراً جيدة، كبيرة الحجم، تستهلك محلياً، وتزرع في هذه الواحات معظم أنواع الحبوب المعروفة في الأقاليم الدافئة، مثل: الذرة، والقمح، والشعير، والقصب. وأنواع متعددة من الخضراوات، والأبصال، وتحاط المزارع، إلى الآن، بأسوار من الجريد والسعف، ويوجد في كل مزرعة من مزارع المجهود الذاتي، بئر أو أكثر (وهي عادة من الآبار التي تم زيادة عمقها، أو الآبار الارتوازية)، ولا تكاد تختلف مزارع هذه الواحة في مظهرها عن المزارع الجيدة في المناطق الساحلية، ويلاحظ أن حرفة الرعي، ليست من الحرف الأساسية عند سكان الكفرة، وذلك لعدم توافر المراعي، ولهذا فإن الثروة الحيوانية بها ليست كبيرة، وتنتشر فيها تربية الدواجن، وبعض الحيوانات كالماعز والضأن، ولكن بأعداد بسيطة.

كذلك كان في هذه الواحة سابقاً، بعض الصناعات اليدوية، التي تقوم على السعف، حيث يتم صناعة الأطباق، والسلال، والحصر، وبعض الأدوات الخشبية، وبعض المصنوعات الجلدية، كما يقوم البعض بتشكيل النحاس، والحديد، وعمل الحلي من الفضة.

وتعتبر محلة الجوف أهم مركز عمراني في الكفرة، والملاحظ أن النشاط التجاري والإداري يتم في هذه المنطقة (بينما تحولت المناطق المحيطة بها، إلى مناطق الضواحي الحضرية، بما تتميز به من مساحات واسعة، ومساكن حديثة راقية) وقد كانت مساكن

البلدة كلها مبنية بالأحجار، والطوب، وتضم بعض الأكواخ المبنية بالجريد والسعف، كما كان هناك سوق يعقد مرتين في الأسبوع[27].

بالرغم مما يقوله البعض، "بعد تغلغل فرنسا بنفوذها وأموالها في الجانب الغربي من الوسط القاري، وإنجلترا في الجانب الشرقي من ذات الوسط، وتحكمها بما يشبه الاحتكار والتحكم الكامل في تلك الأسواق، بدأت هذه الواحة تفقد ما كانت تتمتع به من جاذبية، فقل سكانها، وطارقها من الناس، لبعدها عن مناطق العمران، فعاشت فيما يشبه العزلة"[28]، فإننا نرد عليه كالآتي:

أولاً: إن البعد الاستيطاني لهذه المنطقة، بالدرجة الأولى، ليس اقتصادياً، فهو اجتماعي وروحي.

ثانياً: إنه مهما تغلغلت القوى المستعمرة في الصحراء، فإنها لم تجرؤ في أي مرحلة من مراحل تاريخ هذه المنطقة، أن تنظم قوافل تجارية عبر الصحراء، نظراً لعدم الدراية بمسالك الصحراء، وإذا ما حاولت فستكون مكلفة للغاية.

ثالثاً: إن تعطيل التجارة على هذا الطريق ليس من صالح تلك الدول، فأهدافها الاستعمارية ترتكز بالدرجة الأولى على الجوانب الاقتصادية.

رابعاً: نستطيع القول، لو حاولت تلك الدول عزل هذه المنطقة، فهذا من الأمور الصعبة للغاية، ولن يؤثر على سكان المنطقة، فقد أثبتت المنطقة وسكانها قدرتهم على التكيف مع الظروف الصعبة، حيث تساعدهم البدائل الاقتصادية والإنتاجية في المنطقة على تفادي كافة الصعوبات، ومن الملاحظ أيضاً أن نسبة الهجرة من الكفرة، والإقامة خارجها كانت محدودة للغاية.

لا شك أن الصحراء تكون قطاعاً جغرافياً متخلفاً في حياته الحضرية، ومع ذلك فالصحراء ليست خالية تماماً من هذه الحياة، فقد قامت فيها في كل عصر وزمن نوايا وخلايا للحياة الحضرية، ولما كانت الحياة في الصحراء تخضع خضوعاً شبه تام لظروف

الجفاف، نجم عن ذلك أن الحياة فيها تكاد تقتصر على المناطق التي يتوفر فيها الماء[29]، حيث تنتشر الزراعات المروية والحياة المستقرة، والقرى، بل والمدن، ففي هذه الجزر الصحراوية ذات الكثافة البشرية، نصادف أروع أساليب الحياة الحضرية، وأجلها مطلباً، وهو الأمن، حيث تروى القصص من الذاكرة الشعبية، أن الأمان، وعدم وجود أي نوع من أنواع السرقة، هو ميزة الحياة في هذه الواحة، إلا أن هناك تغيراً جوهرياً طرأ على الحياة الحضرية في مدن الواحات، في السنوات الأخيرة، ويتمثل في تعدد وظائفها، وازدياد عدد سكانها، واتساع رقعتها، فحتى وقت قريب كانت معظم التجمعات في الواحات أقرب إلى القرى منها إلى المدن، ويرجع ذلك إلى أن أهم ما يميز مدن الواحات عن سواها هو تداخل الوظائف الحضرية، والقروية فيها تداخلاً كبيراً[30].

كما أن المدن الواحية ازدادت حجماً، ونما عدد سكانها نمواً كبيراً خلال هذه الفترة، ويمكن إرجاع ذلك إلى:

1. التكاثر الطبيعي للسكان.
2. الهجرة الداخلية
3. استقرار البدو
4. توافر المياه الجوفية بكثرة
5. اكتشاف البترول
6. الأبعاد الروحية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة[31].

ثقافة ومعتقدات سكان الواحة:

يتشابه كثير من عناصر ثقافة الجماعات البدوية، وغيرها من الجماعات المستقرة في الصحراء من قريب أو بعيد مع ثقافات ريفية أو حضرية، وربما يرجع ذلك إلى تشابه الأصول، وتعدد ثقافة ومعتقدات سكان الواحة، وهي مليئة بالقصص والأمثال، ويشكل الشعر الشعبي السجل الشامل لذاكرة سكان الواحة[32]، وبصفة عامة يعتقد سكان

الواحة في الأولياء اعتقاداً شديداً، وأحياناً يطلق على الولي كلمة الشيخ أو المرابط، ويعتقدون كذلك في الأولياء الأحياء، ويحترمهم البدو احتراماً شديداً(*)، وعرب الصحراء عموماً يؤمنون إيماناً مطلقاً بعالم السحر، والشعوذة والجن، والقوى الخفية، ويقنعونك بتأثير العين والحسد، ويقولون لك إن فلاناً مصاب بالعين، أو يصيب الناس بالعين. حتى لا يخلو كلام أحدهم الدارج من كلمة ما شاء الله، وربما تكررت مرات في جملة واحدة، ويحكون لك القصص الكثيرة عن أشخاص ينظرون للشيء، فيعجبهم، فيسقط وينكسر إن كان آنية، أو يموت إن كان حيواناً وهم يربطون كل شيء في الأرض بسبب في السماء.

ويروون لك آلاف القصص عن الجن، والعفاريت، ويذكرون لك أشخاصاً يسمونهم، يقولون لك إنهم رأوا الغول، وشاهدوه، ويذكرون لك مناطق معينة يرى الإنسان فيها الغول، ويحكون لك أنها أرواح لأشخاص قتلوا في تلك المنطقة، أو ماتوا فيها. ويعتقدون كذلك أن أماكن الدم والرماد هي مساكن للجن، وإذا تخطى الإنسان مكان دم، أو سكب ماء على النار فإنه يصيبه الجن.

ويقول الصحراويون إن الأظافر، والشعر المتبقي من مشط الشعر لا بد أن يدفن، لأن السحرة يستغلون الأظافر والشعر لسحرهم وهم من أشهر خلق الله في معرفة الأثر

(*) في هذا السياق ما يزال إلى اليوم تروى قصة نقل رفات السيد المهدي وكيف اعترضتها العواصف الرملية العاتية تعرف بعجاج سيدي المهدي مما اضطر ناقلي الرفات إلى إعادته فالمحبة أثرت على النفوس وجعلتها تستوحش من سماع موته وتنفر مما يفهم من فراقه أو حرمانهم من رؤيته، حتى لجأ بعضهم إلى إنكار موته، ونادى بمهديته، وأنه المهدي المنتظر وأنه تغيب حتى يحين موعد ظهوره، وقد يكون للسياسة دخل في هذه الإشاعة، وذلك حرصاً على بقاء هذه الدعوى وحرصاً عليها من الفشل، وقد رأى ابنه ملك ليبيا في ذلك الوقت أن يقضي على هذه الإشاعة وأن تظهر الحقيقة ناصعة للذين ما زالوا يشككون في موته، وأن ما كان يتمتع به من مراتب الفضل لا يتنافى مع موته فقد مات قبله الأنبياء والمرسلون، فأمر بإتيان جثمانه إلى برقة ليدفن فيها وبقي فيه من 1 أكتوبر سنة 1951 م إلى ديسمبر من هذه السنة فأمر ابنه بإرجاعه إلى الكفرة ودفنه بزاوية التاج: "المصدر: الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، الفرجاني، طرابلس ليبيا، الطبعة الثانية 1971م ص 44.

واقتفائه، فهم يعرفون أثر رجال الحي ونسائه وأطفاله، وإذا ما دخل غريب إلى منطقة الحي سرعان ما يكتشفونه من أثره على الأرض. كما أنهم يعرفون آثار إبلهم، ويقتفونها واحداً واحداً، وهم يعرفون أثر الأمس، والبارحة، وأثر اليوم، ويعرفون أثر الحيوان الأنثى، والذكر[33]. وهم يتفاءلون بأشياء، ويتطيرون بغيرها، ويعتقدون اعتقاداً راسخاً بصحة حدسهم، فيتشاءمون من النداء خلف المسافر، ويستخدمون لكشف الغيب خط الرمال، وهم أكثر خلق الله إيماناً بالقضاء والقدر.

وإذا تطرقنا إلى الشيم التي يتميز بها أهل هذه الواحة، فهم يتميزون بالكرم الشديد، وهو أسلوب الحياة لديهم، ويحترمون الضيوف، لدرجة أنك لا تميز الضيف من ساكن الواحة، وبمجرد أن يقوم أحد أفراد القبيلة بتقديم الوليمة الأولى، يتم استقبال الضيف من كافة أهل الواحة تقريباً، فالحفاوة بالضيف، وإظهار مظاهر الاحترام والتقدير له يشربها الأبناء عن الآباء والأجداد، يصف الرحالة أحمد حسنين بك كرمهم، فيقول" إن الكرم والحفاوة بالضيف شيء مبالغ فيه، إلى درجة أنك تكاد تذهب ضحية الضيافة من كثرة الولائم[34].

ويحترم أهل الواحة الشجاعة، ويقدرونها، ويربون أولادهم عليها، ويفتخرون بشجاعة الشجعان، ويمجدونهم في أشعارهم وفي أمثالهم، وتتناقل الصحراء قصص بطولاتهم في شيء من الانبهار والإعجاب.

أما عن الأسماء، فعادة ما يلحق بالمولود لقب غير اسمه الحقيقي، وغالباً ما يطلقون عليه اسماً ثنائياً مثل (محمد صالح) وعادة ما يسبق اللقب بلفظ (بو)، ومن عادات الرجال في الواحة ارتداء العمامة، إلا أنهم يمردونها من تحت الذقن، وهذه العادة من عادات العرب قديماً، والمرأة الصحراوية مثقفة إلى أبعد الحدود، فهي تحفظ الشعر، وتروي القصص التاريخية، وكثير من نساء الواحة شاعرات، وعالمات بالنسب، وهو من أهم العلوم التي يتميز بها أهل الواحة[35].

وسكان الواحة متعاونون في كل شيء، في حفر الآبار، وبناء البيوت، وحتى في حفر

القبور، والقيام بواجب العزاء، وفي الأفراح ترى الجميع يتحركون حتى يصبح الحاضرون كأنهم أهل للعرس، ولا تستطيع أن تفرق بين صاحب العرس الحقيقي وجيرانه[36]. وعادة ما يتم التشجيع على الزواج من الأقارب ذوي الدرجة الأولى (أبناء العمومة)، وذلك لما يجده من التيسير، وعدم المبالغة في الشروط والمغالاة في المهور، باعتبار أنها لم تخرج من بيتها.

ومن ناحية الانحرافات، سواء كانت الخلقية، أو الجرائم بجميع أنواعها، فيعتبر سجل هذه الواحة من السجلات المشرقة لأهلها، وعند وجود مثل هذه التجاوزات، وهي نادرة جداً، وإذا حصل سوء تفاهم؛ فإن التعامل معها يتم بالحلول السلمية[*]، وإلى عهد قريب لا يوجد من أهل الواحة من قام بالسرقة، أو قام بالاعتداء على الحرمات، فخاصية الأمن بكل ما تعنيه هذه الكلمة تعد الميزة الاستراتيجية للمنطقة. فمجتمع الواحة له ذاتيته التي تميزه ثقافياً، وتسوده علاقات اجتماعية أساسها رابطة الدم، والقبيلة بنيته الاجتماعية، ويجمع مع خصائصه خصائص المجتمع البدوي والريفي والحضري، ويبرز كمجتمع له خصوصية تميزه[37].

تتمثل هذه الخصوصية في علاقة (وجه لوجه) أي العلاقات الاجتماعية المباشرة، وبالتالي يصبح من الصعب على أي شخص الإضرار بهذا الحصن الاجتماعي، الذي يحمي الإنسان من نفسه أولاً، ويحميه من اعتداء الآخرين عليه، ويشكل، بالتالي، ضابطاً ذاتياً للسلوك الخارجي، ونحن على قناعة أن السلوك الخارجي، وبالذات لأهل هذه الواحة، نابع من قناعات داخلية، أو أنهم هكذا على سجيتهم، وهذا السلوك التلقائي هو الذي يميز الأسلوب الراقي للحياة في هذه الواحة.

(*) عندما يحصل سوء تفاهم بين اثنين منهم وقد يحتدم الأمر ولا يوجد من يفض النزاع فيأخذ العراك بينهم شكلاً يختلف عما هو سائد هذه الأيام، فإن كان معه عصا أو سكين أو بندقية طرحه جانباً وتصارعا بالأيدي وعادة ما ينتهي هذا الشجار بأن يصافح كل منهما الآخر، يرجع تاريخ تأسيس هذا المجلس إلى بداية استقرار القبيلة في هذه الواحة حوالي 1840م.

تتشعب فلسفة الخصوصية والعمومية في هذه الواحة، فالسلوكيات التي تعتبر في الحيلة الحضرية سلوكاً شخصياً لا تعد عند مجتمع هذه الواحة من الأمور الخاصة، فهم لا يسمحون بتعاطي (المخدرات أو شرب الخمر) أو مثل هذه الأشياء لمن يجاورهم، أو يرتبط معهم في علاقات اجتماعية، خاصة إذا ترتب على ذلك إلحاق الأذى بالأبناء والزوجة. أيضاً تقدم المصلحة العامة دائماً على المصلحة الخاصة، وهم في ذلك يد واحدة، حيث تساهم الضوابط غير الرسمية مساهمة كبيرة في المحافظة على النظام والانضباط داخل المجتمع، وقد نظمت الواحة مجلساً عاماً(*) من عقلائها وذوي الحكمة، والرأي فيها للفصل في النزاعات التي قد تقوم بين سكان الواحة، وهو منظم بطريقة بديعة، ويدل على مستوى الرقي الحضاري الذي وصلت إليه عقلية سكان المنطقة، وعادة فإن الحلول التي تأتي عن طريق هذا المجلس تأخذ صفة الإلزام والجبرية، أيضاً يوفر هذا المجلس فرصة الحوار للمتخاصمين، ويضطلع المجلس في أحيان كثيرة بالمسؤوليات المترتبة على قراراته، والصفة الاجتماعية التي اصطبغ بها هذا المجلس تغطي قراراته قبولاً لديَّ جميع الأطراف.

التغيرات الاجتماعية في المنطقة:

إن تناولنا للتغير الاجتماعي الذي لحق وبهذه الواحة يكون منطلقاً من خلال النظر إلى النشاط الاجتماعي والاقتصادي في الواحة، والذي نستطيع أن نلمس من خلاله تلك التغيرات التي طرأت على أسلوب الحياة فيها، وأحدثت تحولاً أو تجديداً، وذلك بحكم التأثيرات التي أحدثتها برامج التنمية والتحول، كالتعليم، والصحة، والإسكان، والمرافق العامة، والإعلام، وأحدثت هذه البرامج مجتمعة وعياً لديَّ الأهالي بأهمية التغير، وتقبل الجديد مع المحافظة على تلك القيم والتقاليد التي ترسي مبادئ التعاون، وتؤكد مبادئ روح الجماعة(38)، ومن بين تلك التغيرات:

(*) يرجع تاريخ تأسيس هذا المجلس إلى بداية استقرار القبيلة في هذه الواحة حوالي 1840م.

1- التغيرات الأسرية:

صاحب الجوانب الاجتماعية تغيرات وتعديلات، كانت في أغلب الأحوال نتاج تغير في جوانب أخرى، ومن ناحية أخرى فقد وجد نوع من التفهم لهذه التغيرات، وتدلنا أغلب المصادر الاجتماعية على المرحلية التي يمر بها استيعاب المجتمع للمستجدات التي تفد على المجتمع.

يبرز في أدبيات علم الاجتماع التعرض لشكل الأسرة، باعتباره من أهم جوانب التغير الاجتماعي، ويمكننا القول: إن هذه التغيرات التي حدثت، هي بالدرجة الأولى في الشكل أكثر منها في المضمون، حيث تناولت جملة من العوامل العلاقات الاجتماعية بالتعديل والتحريك، فقد انتقلت الأسرة من الشكل الممتد إلى الشكل الأكثر امتداداً، ونقصد بذلك امتداد الأسرة فيزيقياً، ونوعياً، وكمياً دون حدوث نوع من الانفصال الاجتماعي، حيث يلاحظ استقلال الابن عن الأسرة الأصلية، وذلك ببناء مسكن عادة، ما يكون ملاصقاً لبيت العائلة الأصلي، وحتى إن انتقل إلى مسكن بعيد عن الأسرة مكاناً، فإنه انفصال مؤقت لفترة معينة من اليوم، حيث المباشرة اليومية لحالة الأسرة، وما تحتاج إليه، وما يجد عليها من أخبار، ولسنا بصدد طرح مفهوم جديد عن الأسرة الممتدة، والنووية، (ولسنا أيضاً بصدد استباق النتائج قبل البحث الميداني إلا أن الملاحظة والمعايشة لهذا المجتمع مكنتنا من الوقوف على هذه الملاحظات، والتي نعتقد في أهمية طرحها منذ البداية)، إنما نحن بصدد وصف لأوضاع قائمة فعلاً وموجودة، حاولنا التعرض له بالوصف، وهذا يجعلنا نعدل كثيراً في مفهومنا عن الأسرة الممتدة والنووية، ونحاول إيجاد مفهوم أكثر ملاءمة لتفهم الوضع الذي توجد عليه الأسرة في هذه المنطقة، منطقة الكفرة، فإن كان في السابق يمكن التعرف على الأسرة الممتدة بوجود الأب والجد والابن، والإخوة، تحت سقف واحد، فإن هذا المفهوم لم يتغير كثيراً، حيث يوجد هذا النمط من الأسر، ولكن تحت أسقف متجاورة ومتلاصقة، تتناول بدل الوجبة وجبات متعددة في مكان واحد، وإن كان التعرض لهذا المفهوم من حيث وجود مرجعية اقتصادية واحدة

للأسرة، فإن الأمر قد لا يبدو إلا كذلك، حيث توجد المرجعيات القزمية التي تؤدي في النهاية إلى المرجعية الأصلية، والتي تتولى الأمور الأكثر حيوية، والأكثر عمقاً، والأبعد مدى، فبالرغم من الانفصال البسيط إلا إنه، في نفس الوقت، هناك علاقات متبادلة وجهاً لوجه، فالنظام أو النسق العائلي (الفيدرالي)- إن صح التعبير- يعطي الأسرة الجديدة مساحة أكثر رحابة وحيوية وانطلاقاً، وفي نفس الوقت يعطيها حماية ومرجعية دائمة.

يمكن القول إن الأسرة النووية أو الزيجية على ما يبدو موجودة، ولكنها متضمنة، أو متداخلة (Enveloped) في وحدات اجتماعية كبيرة (In more extended domestic units) وهذا هو الحال في الأسرة الحضرية الموجودة في المجتمعات البسيطة التقليدية[39]. وقد يسري إلى هذا الطرح نوع من التعقيد، إذا أضفنا إليه مناخ البيئة المحيطة، والتي تتميز بالمظاهر الحضرية.

نعرض فيما يلي مقارنة بين حجم العائلة فيما بين الفترة من 1954م إلى 1984م مع الفارق بين الفترتين **[جدول رقم (2-ج)]** ، حيث نلاحظ التوجه نحو زيادة حجم الأسرة والتوسع فيها، فبلغت ذروة هذا الارتفاع في حجم الأسرة ما بين 7 – 11 في تعداد 1984م، وهذا يدعم وجهة النظر السابقة، حيث ساهم الاستقلال غير الكامل عن الأسرة في زيادة الحجم أكثر مما ساهم في تقليص الحجم، وبالرغم من وجود أسر كثيرة، صغيرة الحجم، فإنه يمكن إرجاع ذلك إلى كونها حديثة التكوين، ولكن النتائج النهائية نتركها للمرحلة الميدانية من هذه الدراسة، حيث سنخضع كل هذه الملاحظات للمحك الميداني.

2- التغيرات السكانية:

تلعب العوامل الديمغرافية دوراً ملحوظاً في حياة المجتمع، وفي تغير المجتمع، فالمجتمع الذي يعاني من ضغط سكاني غير المجتمع الذي يعاني من فقر في عدد أفراده، ولا يوجد شك أن من أبرز الاتجاهات الديمغرافية الحديثة انخفاض معدل الوفيات، وكان ذلك نتيجة النهضة الاقتصادية، والتكنولوجية الحديثة، وارتبط بهذا الاتجاه الزيادة في

متوسط العمر، فقد أدى التقدم الزراعي، والتجاري، والاقتصادي إلى توفير مستويات معيشية مرتفعة للناس، وعلى الأخص في نواحي الغذاء، والسكن، والتعليم، والصحة، وكان أبرز النتائج الديمغرافية لخفض معدل الوفيات، زيادة عدد السكان[40]، ونحاول المقارنة بين المعلومات الواردة عن منطقة الكفرة في إحصاء وتعداد 1954م، و 1973م، و1984، و1995م من خلال **جدول رقم (3-ج)** .

وما يمكن ملاحظته على الجدول **رقم (3-ج)** ، هو ارتفاع عدد السكان خلال واحد وأربعين عاماً، حيث وصل إلى 35177 نسمة، بعد أن كان 20503 نسمة، وهذا الارتفاع الذي شهدته المنطقة كان يرجع إلى الزيادة الطبيعة في المنطقة، وانخفاض نسبة الوفيات فيها. أيضاً يلاحظ ارتفاع عدد وحجم الأسر، ويمكن المقارنة بين تعدادي 1954م و1984م في الجدول **رقم (4-ج)** .

جدول رقم (2-ج) يوضح حجم العائلات من خلال تعداد (1954م - 1984م) في الكفرة

حجم العائلة التعداد	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15 فما فوق
1954م	162	246	181	147	151	125	124	70	63	26	24	4	6	6	7
1984م	233	351	304	323	278	260	314	274	277	231	176	92	67	40	52
الزيادة	71	105	123	176	127	135	190	204	214	205	152	88	61	34	45

المصدر النتائج النهائية لتعداد 1954م، النتائج النهائية لتعداد 1984م

جدول رقم (3-ج) يوضح تطوير عدد السكان في الكفرة

البيان	عدد الأسر	عدد الذكور	عدد الإناث	مجموعة الأفراد	المساحة كم2	الكثافة	نسبة الحضر إلى جملة السكان
تعداد 1954 م	1302	3031	3200	6231	-	-	-
تعداد 1973 م	2263	6024	5799	11823	483510 كم^2	0.0	-
تعداد 1984 م	3874	10361	10142	20503	483510 كم^2	0.05	%64
تعداد 1995م	6328	17634	17543	35177	-	-	-

المصدر، تعداد 1954م، 1973م، 1984م، النتائج الأولية لتعداد 1995م.

جدول رقم (4-ج) يوضح التغير في عدد الأسر، وحجمها ونسبتها من خلال تعدادي (1954م – 1984م) في الكفرة

حجم العائلة / التعداد	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	المجموع
تعداد 1954	162	246	181	147	151	125	124	70	63	26	24	4	6	6	7	1352 أسرة
النسبة %	12	18.2	18.4	10.9	11.2	9.2	9.2	5.2	4.7	1.9	1.8	0.3	0.4	0.4	0.5	-
تعداد 1984	233	351	304	323	278	260	134	274	277	231	176	92	67	40	52	3272 أسرة
النسبة %	7.1	10.7	9.3	9.9	8.5	7.9	4.1	8.4	8.5	7.1	5.4	2.8	2.0	1.2	1.6	-

بلغ متوسط الأسرة في 1984م في الكفرة (6.3) وهذا المعدل قريب من المعدل العام في ليبيا، الذي بلغ في تعداد 1995م (6.82) فرداً، وتعتبر هذه المنطقة من مناطق النمو المرتفع، وبالاطلاع على جدول حركة السكان في تعداد عام 1954م نلاحظ أيضاً أن عدد العائلات الرحل عبارة عن عائلة-واحدة-والعائلات شبه الرحل "13" عائلة، ووصل عدد العائلات المستقرة 1338 عائلة. أما الآن فإن ظاهرة العائلات الرحل انتهت تماماً، وهي في بيانات ذلك التعداد كانت شبه معدومة، وبملاحظة حركة الهجرة من وإلى المنطقة، نلاحظ وحسب تعداد "1984" الحركة من وإلى المنطقة.

جدول رقم (5-ج) يوضح حركة السكان من وإلى الكفرة

القادمون			المغادرون			صافي الهجرة		
ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
331	340	671	973	798	1771	-642	-458	-1100

المصدر: تمثل البيانات الوضع الذي يشمل حالة السنوات من 1973م إلى 1984م وهي واردة في تعداد 1984م.

إلا أنه يمكن النظر إلى هذه البيانات بطريقة أخرى تمكننا من فهم أعمق للبيانات المطروحة، حيث نلاحظ في تعداد 1984م، والذي يعبر عن الحركة الممتدة من 1973-1984 أن مجموعة من ولدوا في المنطقة، وتم عدهم خارج المنطقة هو 1771 شخصاً وهناك 406 شخص ولدوا خارج ليبيا وتم عدهم في المنطقة وبالتالي يصبح مجموع القادمين هو 1077 شخصاً، ويصبح صافي الهجرة هو 694 شخصاً من هنا يمكن القول إن المنطقة لم تكن منطقة طاردة للسكان بقدر ما هي منطقة جاذبة لهم، مقارنة مع صافي الهجرة في مناطق أخرى.

التغير في القيم والعادات:

إن القيمة هي بمثابة توجه اختياري بين عدة بدائل، تحمل مضموناً بالالتزام العميق، أو الرفض الذي يؤثر على نظام الخيارات، أو التفضيل بين هذه البدائل الممكنة في مجال الفعل، وهذه الاختيارات، إما أن تكون معرفية، ويتم التعبير عنها شفهياً، وإما أن تكون استدلالية من السلوك المتكرر، ولكن القيمة بالمعنى الواسع لا تشير إلى المرغوب فيها، أي أنها تشير إلى مصلحة إنسانية.

تكاد تجمع تعريفات القيم لديَّ أصحاب الاتجاهات المختلفة في علم الاجتماع، على أنها تصورات مجردة، تستشف من خلال السلوك الواقعي، وإن وظيفتها الأساسية تتمثل في حسم الانتقاء بين الوسائل والغايات المتاحة للفعل، فهي تشير إيجابياً أو سلبياً إلى معيار الحياة الطبيعية للفرد والجماعة. بمعنى أن القيم عبارة عن مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل ممكنة في الموقف الاجتماعي، ويرى مجموعة من العلماء أنه من خلال الإجابة على الأسئلة التالية يمكن تحديد ملامح القيم، والتعرف على دورها في المجتمع وهي:

1- ما هي القيم التي لها الأولوية، أو بمعنى أصح القيم المرغوب فيها؟
2- ما هي القيم السائدة؟
3- هل تأثرت القيم بالتغير الاجتماعي والاقتصادي الذي طرأ على المجتمع؟
4- هل تتغير القيم وتستجيب بمرونة وسهولة؟[41].

يعد الالتزام والإلزام تعبيراً عن احترام قيم الجماعة، وقد يكون الالتزام أو الإلزام شكلياً، إذ من غير المقبول اجتماعياً التنكر لهذه القيم، ولا سيما إن كانت مرتبطة بالعادات والتقاليد الملزمة لعلاقتها بالجنس، أو الدين، أو العيب، أو العار، أو الكرامة، أو القبيلة أو الوطن...إلخ، لما في هذا من إهانة للجماعة، واستفزاز لها، يستوجب رد فعلها العقاب.

تختلف قوة القيم وضعفها باختلاف التربية، والبيئة، والرأي العام، والمستوى الاقتصادي، والثقافي، والمركز، والدور، والمصلحة، والوعي المسؤول، والتحرر. فقوة الإلزام في المدينة أضعف منها في الريف، وقد يصل في المدينة، إلى حد تلاشي قيم الضيافة والأخذ بالثأر، والقيد على حركة المرأة، والتناصر، وما إلى ذلك، بسبب طبيعة حياة المدينة، حيث يتجاور في العمل والسكن أناس من أسر وعائلات وطوائف مختلفة، وجماعات عرقية، أحياناً تكون مختلفة، ولا تربطهم ببعضهم رابطة الدم أو الرحم، بل الرابطة الأساسية بينهم هي المصلحة، وعلاقات الجوار، والصداقة، والزمالة في المهن، والمؤسسات التعليمية، والحزبية، والنقابية، والإدارية الرسمية، وسوى ذلك، فيقيمون فيما بينهم علاقات اجتماعية إنسانية ومصلحية واقتصادية[42].

إلا أن الأمر يبدو أكثر تعقيداً عند تناولنا للمنطقة موضوع الدراسة (واحة الكفرة)، حيث الشكل الحضري للمساكن، والمعاملة الراقية. فإضافة إلى العلاقات الرسمية هناك العلاقات غير الرسمية، فرغم كبر حجم المدينة؛ فإن الجميع يرتبطون بروابط الدم والرحم، والفرد يعرف الكل، والكل ينتسب إلى مرجعية قبلية واحدة. وهذا يغذي نظام القيم الاجتماعية داخل المنطقة بمنابع متعددة ومتشابكة، لدرجة يصعب معها التفريق بين الشكل الرسمي وغير الرسمي للحياة. وهذا التنوع يعطي الفرد حماية متعددة، ويحافظ على نظام القيم الاجتماعية داخل المنطقة بل يزيد من رسوخ القيم الاجتماعية.

وبالنسبة لخروج المرأة للعمل، قد كان هذا النظام موجوداً في السابق، حيث تساهم المرأة في العملية الإنتاجية بشكل مباشر وغير مباشر، فقد كانت الأسرة بجميع أفرادها تساهم في العملية الإنتاجية، ولكن حدث تحول في نوع العمل الخاص بالمرأة فأصبحت تتوجه خارج نطاق البيت، وكان تقبل خروج المرأة للعمل مشفوعاً بالعائد المادي المغري لخروجها، حيث تكيف نظام القيم لهذا التحول في شكل العمل.

هذا التغير (التحول) جاء على استحياء في بداية الأمر، ولكن بعد أن رأى الناس الفائدة الاقتصادية لهذا العمل أصبحت المرأة تساهم بقيمة لا يستهان بها في دعم ميزانية

المنزل. قد تستمر إلى حين الزواج، والمتصرف الحقيقي في هذا العائد هو رب الأسرة، وبعد الزواج يتوقف الأمر على رغبة الزوج. وبصفة عامة فإن خروج المرأة للعمل لم يكن جديداً على المنطقة، وإنما تطور بشكل أكبر وأكثر بعد التطور، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المنطقة.

هناك تغير بالنسبة للتوجه إلى العلاج الطبي، حيث أصبح الناس يثقون في العلاج الطبي ويلجؤون للعلاج في المستشفيات العامة، فقد كان الناس في السابق يتوجهون إلى العرافين على اعتبار أنهم يملكون العلاج والشفاء، وكان هناك عزوف عن التوجه إلى المستشفيات العامة.

ويمكن ملاحظة التغير في الاحتفال بالمناسبات الاجتماعية، فيلاحظ أنها في بداية الأمر كانت متميزة بالبساطة، وعدم البذخ، ووجود نوع من التكافل الاجتماعي فيها، ثم تطور هذا الأمر ليأخذ شكل الإسراف والبذخ، وخاصة مع ارتفاع الدخول وتحسن مستوى المعيشة؛ الأمر الذي وصل إلى حد لا يطاق لديَّ كثير من المواطنين، خاصة بعد ارتفاع الأسعار، وقد ظهرت توجهات متعددة للحد من هذا الإسراف، وكانت هذه التوجيهات بمبادرات جماعية للتقليص قدر الإمكان من المصاريف غير الضرورية.

أما ما يخص الأمن نؤكد على أن النظام الأمني، أو قيمة الأمن من أهم مميزات مجتمعات الواحات، ومجتمع هذه المنطقة بالذات، فحتى فترة قريبة(*) كان الناس لا يغلقون أبوابهم الرئيسية، ولم يسجل مركز الشرطة في منطقة الكفرة في عام 1970م أكثر من 30 قضية، تتوزع على ثلاثة أنواع (الشجار، شرب الخمر، السرقة) على التوالي، ولم تسجل حالة قتل واحدة في حين أوردت سجلات نفس المركز في عام 1998م عدد 245 قضية، شملت أنواعاً متعددة من الجرائم (السرقة، شرب الخمر، حيازة وتعاطياً، وتهريب

(*) حتى نهاية الثمانينيات، كنا نرى بعض الأثاث الثمين أو بعض السلع التموينية موضوعة أمام البيت لعدة أيام قبل إدخالها ولم تسجل حالات اعتداء على أي منها.

البضائع، النصب والاحتيال، خيانة الأمانة، تجارة المخدرات) وبلغ عدد المتهمين الذين ثبتت عليهم التهم 46 متهماً، منهم 31 من غير الليبيين و 15 من الليبيين. وشهدت قيم، مثل التعاون، تحولاً إلى الشكل الرسمي. ولكن مع ذلك، ما زال يلعب النظام الاجتماعي دوراً بارزاً فيه.

على الرغم من أن التطور العلمي والتكنولوجي يسير إلى الأمام باستمرار، فإن كل تغير، وخصوصاً في مجال القيم لا يتجه دائماً في الاتجاه نفسه، فالقيم احتاجت إلى وقت طويل حتى تبلورت، وأصبحت تورث من جيل إلى جيل، وبعض تلك القيم التي سادت في الحياة الاجتماعية أعطتها خصوصيتها على مدى عصور طويلة، لا بد أنها اكتسبت تلك المكانة بعد تجارب طويلة، ومشاركة أعداد كبيرة[43].

وعليه يمكن القول " إن هناك مصدرين لتغير القيم في هذه الواحة، هما:

1- **المصدر الداخلي:** في داخل النسق القائم، وفي إطار المجتمع.
2- **المصدر الخارجي:** يأتي من خارج المجتمع نتيجة اتصال المجتمع بغيره، وبصفة عامة، سواء كان التغير داخلياً أم خارجياً، يحتاج إلى آليات تتلخص في الاختراع والانتشار.

يتلخص الاختراع في أنه جمع بين عنصرين، أو أكثر من العناصر الثقافية الموجودة لإنتاج شيء جديد، ويحدث الاختراع في عالم الفكر، كما يحدث في عالم المادة[44]. إلا أن عملية الاختراع وحدها لا تؤدي دوراً كبيراً في التغيير الاجتماعي، ما لم تكن مصحوبة بعملية أخرى، هي الانتشار، والعزلة بين المجتمعات التي تضعف من عملية الانتشار، ويتم الانتشار الثقافي عادة بكثير من الوسائل، أو عن طريق بعض المؤسسات، مثال ذلك التجارة، والحرب، والزواج، والسياحة، والأدب، والصناعة، الإذاعة، والتليفزيون، والسينما، الواقع أن التقدم الكبير الذي حققته وسائل الاتصال الحديثة المادية والفكرية، قد ساهم بدور ملحوظ في تسهيل عملية الانتشار[45].

كان لمساهمة الدولة الدور الأكبر في تفعيل وزيادة حركة التغير داخل المجتمع، فعندما ظهرت الدولة الليبية أول مرة في مطلع الخمسينيات كانت الظروف الاقتصادية

صعبة، ومخلفات الحرب العالمية ما تزال ماثلة، لكن الأجهزة الحكومية، على بساطتها، أولت عناية خاصة لعدد من المجالات. كان أولها التعليم، فلم تستثن الواحة، فوصلتها المدرسة بمدرسيها، ولم تكن المدرسة في مبانيها حديثة، ولم يكن المدرسون في جميع الأحوال أكفاء، ولكن المهم، أن التعليم الحديث أخذ ينتشر بسرعة، فقد أقبل المواطنون على تعليم أطفالهم ليعوضوا ما حرموا منه.

وقد ساهم اكتشاف النفط في تذليل الصعاب عندما وصلت الدولة إلى وضع مخططات التحول الاقتصادي والاجتماعي، وهي المخططات التي رصدت لها الأموال الضخمة، فلم تستثن الواحة من الحصول على نصيبها من الطرق، والكهرباء، والهاتف، والمياه، والصحة، والمباني الحديثة، أيضاً لم تراع الجدوى الاقتصادية من توفير هذه المتطلبات، بل روعيت مبادئ أخرى مثل المساواة بين المواطنين، وضرورة توفير الظروف التي من شأنها أن تجعل من الواحة بيئة مستقبلة للسكان، بدلاً من أن تكون طاردة لهم، ويمكن القول إن مختلف مقومات المجتمع الحديث قد دخلت إلى الواحة[46].

وكان من أهم مميزات المجتمع الليبي عدم وجود فروق بين المناطق النائية والمناطق القريبة من الخدمات، فقد أخذ المجتمع على عاتقه مبدأ المساواة، بل في بعض الأحيان تتميز المناطق النائية عن غيرها من المناطق الآهلة والمزدحمة بالسكان، فالتغير في الجوانب المادية أدى بالضرورة إلى التغير في الجوانب غير المادية، خاصة ما يتعلق بالأمور الشخصية.

إن تحسن الأوضاع من الناحية المادية في هذه الواحة بالذات، يمكن إرجاعه إلى عوامل متعددة من أهمها:

1. التحولات الجذرية التي شهدتها البلاد.
2. التفاعل الداخلي مع التحولات، حيث حدث تنوع في النشاط الاقتصادي والتجاري في المنطقة[47].

تغير شكل السكن:

إن دار السكن، برغم ما تحمله هذه العبارة من معنى، لا سيما من الناحية التاريخية القديمة، تثير الاهتمام من الواجهة البيئية والاجتماعية، أقل مما تثيره بصورة ملموسة من الناحية المعمارية؛ فالمسألة ظلت قروناً طويلة غير ذات بال، وكانت في أغلب الأحيان موضع اهتمام ساكن الدار أكثر من الفنان، وفي الأقطار الإسلامية كان للمسكن الشعبي أحياناً تصاميم معمارية مميزة، اعتمدها المسلمون لأسباب تتعلق بالعادات، أو بحكم عوامل مناخية خاصة، ومنها ما يدعى بالحوش (Patio) والعمارات التي أقامها المسلمون تبدي لنا تفضيلهم للصحن المركزي، أو الحوش، أو الإيوان، حيث يظهر الحوش كفناء داخلي مكشوف له أروقة أحياناً، ومن مزاياه أنه يوفر دائماً لمن يتوقف في وسطه حيزاً مظللاً مهما كان اتجاه جوانبه، وفي أي فصل من فصول السنة، أو أي ساعة من ساعات النهار، ففي هذه الربوع الإسلامية، حيث صفاء السماء، وارتفاع درجة الحرارة. يدفعان بالإنسان إلى العيش في الهواء الطلق، وفي هذا يبدو الحوش كحيلة معمارية تسمح بهذا النوع من العيش، حتى في وسط الحرارة المرتفعة[48]. وقد تم إيجاد الظلال الصناعية عن طريق استخدام جريد النخيل، وكانت تسمى-بالظلالي-يجتمع فيها الرجال، فكانت بمثابة نواد اجتماعية للالتقاء والتحدث، والتشاور في جميع الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد أثرت العادات والتقاليد كذلك في التوزيع الداخلي للمنزل، حيث يكون الحوش مسبوقاً بمدخل ذي زاويتين متتاليتين، ويسبق المدخل المفضي إلى وسط البيت حجرة الاستقبال، وتدعى (المربوعة) التي من شأنها عزل القسم الأكثر حرمة من الدار[49].

إن الدراسة التاريخية للمسكن، إذا فصلت عن واقعها الاجتماعي، لا تعد كاملة على أقل تقدير، وأقل ما يمكن أن تعرف به الوحدة السكنية في الواحات بصفة خاصة، أنها وحدة اجتماعية وإنتاجية ترتبط بقيم وعادات، هي نتاج لأساليب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية السائدة[50].

ترتبط الوحدات السكنية أساساً بالروابط الاجتماعية قبل الروابط الطينية، فنجد أن أساس التواجد السكني هو أساس اجتماعي، فملكية الأرض هي ملكية عائلية[51]، وهذا، إن دل على شيء، إنما يدل على قوة العلاقات الاجتماعية، وتحاط المنازل عادة بحائط من جريد النخل، فهي توفر نوعاً من السترة للمنزل، ويعد من حرمة البيت الدخول إلى هذا الحيز، وكذلك تحاط المزارع بأسوار من جريد النخل[52]، وتدلنا أقدم الإحصاءات عن المنطقة في 1954م أن أشكال المنازل تتوزع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (6-ج) يوضح أنواع السكن السابقة

نوع السكن	فيلا أو شقة	حوش	خيمة أو بيت شعر	خص أو براكة	بيت منحوت في الجبل	المجموع
العدد	----	398	157	794	---	1352

والملاحظ ارتفاع عدد السكان الذين كانوا يسكنون في الخصائص، وهي عبارة عن مساكن مصنوعة من جريد النخيل. وهذا يدعونا للنظر إلى المواد المستخدمة في البناء، حيث إن النخلة هي المصدر الوحيد للأخشاب، ولكن ليس لخشبها لسوء الحظ، إلا النزر اليسير من الخواص الميكانيكية، فقد تم الاعتماد عليها بشكل كبير، وقد أعطت مواد البناء بصفة عامة شكلاً معمارياً مميزاً للمنطقة وجعلها تبدو متحددة ونابعة من البيئة أو الوسط المحيط بها مادة ولوناً، وعندما تنظر إلى الأبنية لا تكاد العين تميز عن بعد فرقاً بين جدرانها وبين الرمال أو الصخور المحيطة بها، والتي تمثلها تلك المباني لوناً وشكلاً[53]. ونظراً للإمكانيات والطاقة الإنشائية المحدودة لمواد البناء المتاحة، تم التعامل مع المباني كالآتي:

أ- تم بناء الحوائط بسمك كبير يصل أحياناً إلى 60 سم، وبذلك جاءت جيدة من حيث العزل الحراري والصوتي.

ب- نظراً لعدم إمكانية بناء مسطحات كبيرة وتسقيفها، حيث يستخدم خشب النخل كقوائم أفقية يوضع عليها السقف المصنوع من الجريد، وأدى ذلك إلى إحداث مبانٍ مستطيلة.

ج- عدم إمكانية الارتفاع بالمباني لأكثر من طابق واحد، مما أعطى الشكل العام للمدينة طابع الامتداد في الاتجاه الأفقي(*).

عملية البناء:

عادة ما تتم عملية البناء بالجهود الذاتية للعائلة، ويقوم من يريد أو يعتزم البناء إعداد وجبة طعام، ويدعو جميع أفراد الحي للمساهمة معه في البناء وتسمى هذه العملية (بالرغاطة)، وهي نوع من أنواع التكامل والتعاون الاجتماعي، وباستثناء فني البناء أو المتخصص في البناء، فإن صاحب المبنى لا يتكلف أكثر من وجبة الطعام للذين يقومون بتهيئة الطين الخاص بالبناء، جلب الأحجار الخاصة به والمعروف (الفردغ)، وهو عبارة عن ترسبات ملحية، غير منتظمة تأخذ شكل الأحجار، وهناك من يستخدم قوالب الطين.

وتستغرق عملية البناء لبيت يتكون من ثلاث حجرات مدة (3: 5) أيام، ثم تأتي عملية السقف، وهي كذلك تتم بتعاون الأهالي، حيث توضع جذوع النخل بأشكال أفقية وفوقها جريد النخل، الذي يتم نظمه بشكل متماسك، ثم يوضع عليه الطين، وذلك من أجل العزل الحراري.

الأثاث المنزلي:

يتميز الأثاث بالتواضع والأناقة، وأهم ما يميزه أنه يعتمد على المجهود الذاتي، وبالتالي يكون الأثاث المنزلي من الناحية الاجتماعية المرآة العاكسة لنشاط المرأة، وهي من النساء

(*) هذه المعلومات زودتنا بها الأستاذة/ عزيزة علي صفور، الأستاذة بجامعة قاريونس، كلية الهندسة، قسم العمارة فلها جزيل الشكر والتقدير.

المتفننات والماهرات أم لا، وعادة ما يضرب المثل بالمرأة المبدعة في صناعة الأثاث، وقد تتخذه بعضهن طريقة للتكسب، وهو في نفس الوقت استثمار لوقت فراغها، وهذا الأثاث يتكون عادة من (الشليف والكليم) كنوع من المفروشات، وبعض الوسائد، والحصير المصنوع من الديس، والسعف، أما الأرفف والخزائن، فهي إما فراغات توجد في الجدران، أو صناديق مصنوعة من الخشب، مع بعض الأواني المصنوعة من الخشب والفخار[54].

ترتب على إهمال الجوانب التاريخية والاجتماعية والثقافية للمسكن؛ والنظر إليه على أنه مجرد مأوى، إخفاق أغلب التجارب الحديثة التي قصد منها حل المشكلة السكانية. فكثير من المشروعات الإسكانية في مجتمعنا، وبالذات في مجتمع الدراسة، عندما تم توزيع وحدات سكنية على المواطنين أعاد السكان الجدد ترتيب الوحدات السكنية شكلاً ومضموناً، وفي حالات غير قليلة غيرت الأبواب لتسمح بدخول السيارات، وتم بناء حظائر للحيوانات، إما داخل المسكن أو بجواره مباشرة، وكذلك بناء الأفران (التنور) لصناعة الخبز، بعد أن كان في حسبان المخطط أن يكون هناك مكان عام للماشية خارج الوحدات السكنية، وأن يكون هناك مخبز عام، وهذا يعني أن الأوضاع الاجتماعية المشوهة داخل السكن وخارجه، إن لم يتم تناولها تناولاً شاملاً ومتكاملاً يؤدي إلى نتائج سلبية، وأحياناً عكسية[55] وقد شهد المظهر العام للسكن تطوراً، إن لم نقل ثورة في الشكل والمواد المستخدمة، إلا أنه ما زال يعبر عن الوحدة الاجتماعية، والارتباط الاجتماعي بالمكان، فقد ساهمت الدولة مساهمة كبيرة في هذا التطور عن طريق بناء المساكن الجاهزة[*] ومنح القروض العقارية والتجارية، وتوفير مواد البناء وفي الآونة الأخيرة أصبح هذا الميدان بالكامل على كاهل المواطن وحده.

(*) ومن أمثلتها بناء 600 وحدة سكنية بمنطقة "الكفرة الجديد" التي تعد مثالاً في العمارة الحديثة.

التغير في المهن:

ساهم التطور، والذي تولته الدولة، وأخذت على عاتقها مسئولية، إحداثه في الجوانب الاقتصادية، ومنذ 1969م وضع خطط إنمائية ثلاثية وخماسية، جعلت من أولوياتها الارتفاع بمستوى الدخل. حيث ظهرت على سبيل المثال مهن لم تكن موجودة من قبل، أو لم تكن من المهن الأساسية للسكان[56] ومن أهمها ظهور الوظيفة الإدارية، وقيادة الشاحنات، وهي تعتبر من المهن الرئيسية لسكان المنطقة، وربما البحث في جذور هذه المهنة يدلنا على الإمكانيات التي يتمتع بها سكان المنطقة، الذين دربوا وخبروا طرق الصحراء، وعرفوها شبراً شبراً، وزاد من ازدهار هذه المهنة العلاقات الجيدة التي ترتبط بها الدولة مع غيرها من الدول المجاورة، ومن أبرزها التكامل بين مديرية (شمال دارفور في السودان وبلدية الكفرة في ليبيا) وكان لهذا التفاعل اليومي المستمر بين الشعبين العربي الليبي والسوداني، وحركة الانسياب والانتقال عبر الحدود دون قيود، دور دفع الحكومة السودانية إلى وضع مشروع للتكامل في 6 مارس 1975م، والذي تم بموجبه إحداث التكامل والاندماج بين مديرية شمال دارفور، وبلدية الكفرة لتكون نواة لعمل وحدوي في المستقبل، وجاء في نص المشروع ما يلي:

(في إطار الروابط التاريخية التي تجمع بين الشعبين، وعلى هدي ما قرر في ميثاق طرابلس، الذي تناول حتمية الوحدة العربية لتوفر مقوماتها التاريخية الماثلة، فقد اتفق الجانبان السوداني والليبي على إجراء دراسات للتكامل بين مديرية شمال دارفور وبلدية الكفرة، كنواة للعمل المشترك الذي يسعى لإزالة الحواجز للحركة الطليقة في مجالات التنقل والتجارة والجمارك تمهيداً للتفاعل بين الشعبين)[57]، وذلك عن طريق إنشاء مشاريع، وبرامج لزيادة فرص الحياة الاقتصادية.

إن النظرة السابقة عن الأقاليم الصحراوية قد تغيرت تماماً خاصة بعد اكتشاف البترول، وقيام العديد من المشاريع الزراعية والصناعية في المنطقة.

الكفرة والتنمية الحضرية:

تستدعي أهمية الموضوع التعرض بالوصف لواقع المنطقة عموماً، والبنية التحتية الموجودة في المنطقة خصوصاً. حيث تشكل البنية التحتية الرصيد الحضري للمنطقة، وتساهم في ترسيخ مفهوم الحياة الحضرية بكل معانيها المادية وغير المادية.

من نافلة القول الإشارة إلى أهمية البنية التحتية، ودورها في العملية الإنتاجية، وتسهيل الخدمات، وتوفير المواصلات، وأيضاً لا يفوتنا الإشارة إلى ندرة الدراسات التي حاولت الوقوف على واقع البنية التحتية في منطقة الكفرة، وما آلت إليه، خاصة بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على معظم تلك الإنجازات، ونحاول في هذا الجزء من الدراسة التعرض بالوصف لأهم المقومات الاقتصادية والإنتاجية الموجودة في المنطقة، وكذلك المرافق الخدمية الموجودة في المنطقة، وهذا الأمر يتطلب منا القيام بمسح شامل لأهم المرافق الخدمية والإنتاجية في المنطقة، ومحاولة الوقوف على واقع هذه المرافق. لقد تم توجيه أغلب الميزانيات التي خصصت لهذه المنطقة للإنفاق على البنية التحتية، فشهد قطاع التعليم والصحة والإسكان والمواصلات والزراعة تطوراً ملحوظاً، وكان من أهم نتائج هذا الاهتمام اكتساب المنطقة حيوية، أضفت عليها ملامح الحياة المدنية بأبهى صورها، فظهرت المباني الصحية المتميزة، والمدارس الحديثة، والمرافق الصحية المتكاملة، والطرق المتجاورة والواسعة، والإنارة الزاهية، وظهر مفهوم الجيرة المختلطة، وتوسع التعليم أفقياً ورأسياً، بحيث شمل الجنسين، وانتشر التعليم المهني، ومكن ازدياد الدخل المواطنين من اقتناء الأجهزة الحديثة والمتطورة، وساعد أهالي المنطقة أن يخطوا خطوات واسعة باتجاه الحياة الحضرية.

يجدر بنا في البداية التعرض للنظام الإداري والتبعية الإدارية، التي مرت بها المنطقة من متصرفية تابعة لولاية برقة، إلى متصرفية تابعة لمحافظة بنغازي، ثم متصرفية تابعة لمحافظة الخليج، ثم إلى بلدية مستقلة، ثم إلى فرع بلدي تابع لبلدية خليج سرت، ثم إلى مكتب خدمات تابع للفرع البلدي الواحات، ثم أخيراً إلى بلدية(بلدية أو محافظة) تضم في

داخلها محلتين هما: محلة الكفرة، ومحلة تازربو، وبدون شك قد كان لهذه التغيرات في التبعية الإدارية دور واضح في تراجع عمليات التنمية والتقدم في المنطقة، خاصة إذا علمنا أن الميزانيات تسيل للقطاعات وفق التبعية الإدارية وتوسعها أو تضييقها، وهذا أدى أيضاً إلى توقف الكثير من المشاريع والمرافق الخدمية، كما أدت التقلبات في التبعية الإدارية إلى ضياع الكثير من المستندات والمعلومات والوثائق. وقد أدى هذا الواقع إلى توقف أعمال الصيانة والتجديد بالكامل، فلم تشهد المنطقة منذ العام 1988م أي إنجازات تذكر في هذا المجال، ألا وهو مجال البنية التحتية، إن التبعية الإدارية تشكل عاملاً مهماً من عوامل التغير في المنطقة، فكلما كانت هناك صلاحيات إدارية موسعة، وميزانية خاصة بالمنطقة، فإننا نتوقع توسعاً في البنية التحتية، وتوسعاً في النشاط الاقتصادي، وتنوعاً في الخدمات. وقد أثرت التبعية الإدارية على مستوى الخدمات المقدمة داخل المنطقة، وأثناء تبعية المنطقة لبلدية خليج سرت كان الأمر يتطلب قطع مسافة 1200 كم تقريباً، وهو أمر لا يخلو مطلقاً من الصعوبات والمخاطرة وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الحالة السيئة التي آلت إليها الطريق من بوزريق إلى الكفرة براً، والتي تصل مسافتها إلى 220 كم، وظروف الحصار على المواصلات الجوية. وفي مرحلة أخرى أصبحت التبعية الإدارية للواحات، ومقرها جالو، وهذا أمر لا يقل صعوبة عن الأمر السابق، إلا أنه أخيراً تم استحداث بلدية الكفرة، وبعد التعرض للتبعية الإدارية، والتي نعتبرها مدخلاً لهذا الجزء من الدراسة نستعرض أهم قطاع من قطاعات البنية الأساسية.

أولا: قطاع التعليم:

لعل التعليم أهم ركيزة من ركائز تقدم الأمم، ولذلك تولي أغلب الأمم، والنامية منها بوجه خاص اهتماماً ملحوظاً للتعليم، وتحاول توفير الإمكانيات المادية والمعنوية، وتذليل كافة الصعوبات في سبيل تحقيق أهداف العملية التعليمية التي هي في النهاية هدف المجتمع، وغايته، فقد شهد قطاع التعليم تطوراً ملحوظاً في ليبيا، بصفة عامة مقارنة بما كان عليه الوضع قبل 1969م، وبلدية الكفرة لا تختلف عن غيرها من مناطق وشعبيات

ليبيا، فقد شهدت كغيرها من مناطق ليبيا تطوراً ملحوظاً، ومن خلال النظر في البيانات السابقة يمكننا المقارنة مع الوضع الحالي، ففي عام 65 – 66م كان عدد المدارس 6 مدارس ابتدائية تدرس من الصف الأول حتى الصف السادس وكان عدد الفصول 30 فصلاً دراسياً، وكان مجموع الطلاب 564 منهم 74 إناث 490 ذكور، وكانت نسبة الإناث في مقابل نسبة الذكور 12.1% للإناث في مقابل 87.9% للذكور.

وإذا انتقلنا للمقارنة بالوضع الراهن للتعليم في الكفرة، فقد وصل عدد المدارس في بلدية الكفرة في العام 1998 – 1999م إلى 29 مدرسة، منها 12 مدرسة في محلة الكفرة، و 8 مدارس في محلة تازربو، ومعهد عال لإعداد المعلمين بمدينة الكفرة، ووصل عدد الطلاب في مختلف المراحل الأساسية والمتوسطة والجامعية إلى ما يزيد عن 13936 طالباً وطالبة، حيث يشمل هذا الرقم طلبة المعهد الصحي، والمعهد المتوسط للمهن الشاملة، والتدريب المهني، والمعهد العالي لإعداد المعلمين، وبلغ عدد الفصول الدراسية 292 فصلاً ثابتاً، وعدد الفصول (حسب الاستخدام)464 فصلاً دراسياً، (حيث يتم استخدام الفصل لفترتين الصباحية والمسائية) وبلغ عدد المدرسين الليبيين 770 مدرساً، منهم 243 مدرساً و 527 مدرسة، فبلغت نسبة المدرسات 68.4% في مقابل 31.6% للمدرسين، ومن هنا نلاحظ تفوق الإناث على الذكور في مهنة التدريس، وإذا نظرنا إلى مرحلة التعليم الأساسي نجد أن تفوق المدرسات يتعاظم من حيث العدد في هذه المرحلة، حيث يصل إلى 504 مدرسات في مقابل 205 مدرسين، ويمكن إضافة خصم آخر لهذا الرقم يتمثل في مهنة التسيير الإداري للمدارس، والتي يتمتع بها الرجال دون النساء، وذلك لاعتبارات متعددة، لا مجال لذكرها هنا فإن عدد المدرسين الفعليين قد يتضاءل لصالح العنصر النسائي.

الجدول رقم (7-ج) يوضح تاريخ إنشاء المدارس في المنطقة للعام 1965-1966م

اسم المدرسة	تاريخ الإنشاء	المستوى الدراسي	عدد الفصول	عدد التلاميذ		المجموع	عدد المدرسين	حالة المبنى	الملعب
الجوف الابتدائية	1965م	6-1	10	260	1	261	12	متوسط	نعم
مدرسة السيد المهدي الابتدائية	1957م	4-1	3	-	49	49	3	سيئة	لا
عفون الابتدائية	1956م	5-1	5	85	9	94	7	سيئة	لا
لجهر الابتدائية	1959م	6-1	4	45	-	45	4	سيئة	لا
التوبات الابتدائية	1960م	4-1	4	30	-	30	3	سيئة	لا
الهواري الابتدائية	1961م	6-1	4	70	15	85	4	سيئة	لا

المصدر تقرير "دوكس ليب " – 65 -مؤسسة دوكسيادس-المحافظة الشرقية"-أعمال جرد-محافظة بنغازي متصرفيات أجدابيا والكفرة 7 – ديسمبر 1966م-ص 21.

وإذا نظرنا أيضاً إلى النوع في عدد الطلاب نلاحظ كثرة الإناث مقارنة بالذكور، حيث وصلت نسبة الإناث في مختلف المراحل التعليمية 56% في مقابل 44% للذكور، وهذا يرجع إلى تسرب الأطفال الذكور من التعليم أكثر من الإناث داخل المنطقة، وهي ظاهرة تسترعي الانتباه، وتحتاج منا إلى مزيد من التدقيق والدراسة. حيث نلاحظ اتساع الهوة بين الطلبة والطالبات كلما ارتفعنا في السلم التعليمي، ففي مرحلة التعليم الأساسي كانت نسبة الذكور 38.2% والإناث 61.8%، وهذا يعطي مؤشراً إلى أن الفاقد أو التسرب يحدث في نهاية المرحلة الأساسية من التعليم، وبداية المرحلة المتوسطة. وإذا نظرنا إلى عدد الطلبة الذين انتقلوا من التعليم الأساسي إلى المتوسط في عام 97 – 98م فقد بلغ 577 طالباً وطالبة، منهم 242 ذكور و335 إناث. حيث وصلت نسبة الذكور إلى 42% في مقابل 58% للإناث.

وإذا انتقلنا إلى مرحلة التعليم المتوسط، والمفضي إلى التعليم العالي، نجد أن عدد الطلاب الذين أنهوا هذه المرحلة للعام 97 – 98م بلغ 273 طالباً وطالبة، منهم 95 ذكور و178 إناث، أي بواقع نسبة مئوية قدرها 35% ذكور مقابل 65% إناث. إن عدم تكافؤ النوع في المراحل التعليمية يخلق إرباكاً لسوق العمل داخل المنطقة، وتكدساً في نوع على حساب النوع الآخر.

وإذا نظرنا إلى وضع التعليم العالي في المنطقة. فهو يعتبر حديثاً جداً، فلم يتم فتح المعاهد العليا في المنطقة إلا خلال العام الجامعي 97 – 98م، وحالياً يوجد بالمعهد العالي لإعداد المعلمين في الكفرة عدد 285 طالباً وطالبة، منهم 55 ذكور و230 إناث، موزعين على مرحلتين الأولى والثانية.

وما يمكن أن يلاحظ هو قلة الطلبة الذكور، حيث يفضل الغالبية الدراسة في الجامعات الموجودة في مدن ليبيا الأخرى، والتي تتوفر فيها كليات علمية لمختلف التخصصات، وحيث إن العادات والتقاليد ما زالت تفرض بعض القيود على دراسة الفتاة خارج المنطقة، فإن توجه الفتيات إلى هذه المعاهد يكون أكثر من الذكور، إلا إنه لا توجد

أرقام أو إحصائيات دقيقة لهؤلاء الطلاب، حيث إن الأمر يخضع لرغبة الطالب في مواصلة الدراسة والمكان الذي يرغب المواصلة فيه. وما زالت تمارس العادات والتقاليد ضغوطاً على خروج الفتاة للدراسة خارج حدود المنطقة.

إن وجود مثل هذا الرصيد التعليمي في المنطقة ينبئ عن مستقبل واعد، ينتظر المنطقة على اعتبار أن العنصر البشري هو المستهدف الأول والأخير بالتنمية. فبمقدار ما تكون هناك جدية ومصداقية في التعامل مع هذا المكون، فإن البرامج الهادفة والواعدة التي تستهدف تقدم المنطقة لن تكون مستحيلة التحقيق والتنوع في البرامج التعليمية، والاهتمام بالتعليم المهني والفني والاهتمام بالخريجين يشكل قواعد السياسة الحكيمة لأي تقدم، إن عقد المقارنة بين الوضع السابق وما آل إليه الوضع الحالي تعطي دلالة عن التطور الذي شهدته هذه المنطقة، وهناك ملاحظات شملتها زيارتنا الميدانية للمنطقة، ومن أهم هذه الملاحظات.

1- وجود تسرب في المراحل التعليمية عند الذكور، بالذات أثناء، وفي نهاية المرحلة الأساسية من التعليم، حيث تنتشر ظاهرة عدم استكمال الدراسة لديَّ طلبة الشق الأول والثاني من التعليم الأساسي، وأيضاً تكثر نسبة الإعادة والتأخر الدراسي.

2- كثرة العنصر النسائي في مهنة التدريس، وبالذات في مرحلة التعليم الأساسي، والاختفاء الشبه الكامل للعنصر الوطني بنوعيه الذكور والإناث من مهنة التدريس في المرحلة الثانوية.

3- قلة الإمكانيات المسخرة لهذا القطاع، حيث يلاحظ أن أغلب الأثاث الموجود في تلك المدارس هو أثاث عتيق وقديم، أيضاً المباني الدراسية تعاني من قلة الصيانة، وكذلك دورات المياه في أغلب المدارس غير صالحة للاستعمال، وكذلك توفر مياه الشرب يعد أمراً صعباً رغم أهميتها[58].

ثانيا: قطاع الصحة:

إذا انتقلنا من التعليم إلى قطاع آخر لا يقل أهمية وحيوية عن القطاع السابق، وهو قطاع الصحة، فقد شهدت الصحة والاهتمام بها تطوراً في مستوى الخدمات، وتنوعاً في برامجها. ففي عام 1965 – 1966م، وحسب ما يذكر تقرير "دو كسيادس" فقد ذكر أن المستشفى الوحيد فيه 20 سريراً وطبيب واحد، وقد خطت البرامج الصحية بعد تلك الفترة خطوات واسعة، حيث شملت البرامج الصحية، والوقاية، والعلاج، والإرشاد الصحي، والاجتماعي، ومكافحة الأوبئة، وحماية الأسرة،...إلخ من البرامج التي ساهمت في رفع المستوى الصحي إلى خمسة مرافق صحية، والوحدات الصحية إلى عشر وحدات صحية، إضافة إلى المستشفى الموجود في تازربو.

إضافة إلى المستشفى المركزي الذي يحوي أغلب أنواع التخصصات الطبية، والمعامل، والمختبرات، فقد بلغت السعة الاستيعابية للمستشفى 96 سريراً، ويوجد به طاقم من الأطباء من جمهورية كوريا الشمالية، موزعين على أقسام طبية، هي:

قسم الجراحة-قسم الباطنية-قسم الأطفال-قسم الولادة-وكذلك قسم خاص بالعناية المركزة، إضافة إلى عيادة خارجية تضم تخصص باطنية وجراحة، إضافة إلى جهاز الإسعاف الذي يضم 7 مسعفين و6 سيارات للإسعاف، كذلك يوجد ثلاث صيدليات خارجية[58]، إضافة إلى ذلك هناك النشاط الخاص بالهلال الأحمر، حيث يوجد مركز للهلال الأحمر، وبه عيادة باطنية، وعيادة أسنان، وعيادة نساء وولادة، وصيدلية تابعة له.

إن توفر الإمكانيات في السابق مكن المنطقة من أن تخطو خطوات واسعة في هذا المجال، وإن من أهم الملاحظات على هذا القطاع في الوقت الحالي:

1- عدم توفر الإمكانيات المادية، مما جعل الكثير من تلك البرامج، والكثير من هذه المرافق بحاجة إلى صيانة.

الجدول رقم (8-ج) يوضح عدد الأطباء والممرضين في المرافق والوحدات الصحية

أولا: المرافق الصحية وفق بيانات 1999م:

أنواع المهن / المرفق الصحي	الأطباء	الممرضون	الصيادلة	الاستعلامات	فني مختبرات ومعدات طبية
شهداء الهوارية	4	7	3	1	9
شهداء تشاد	1	7	4	--	-
الشهيد عمر المختار	1	7	-	-	-
الشهيد سليمان بومطاري	6	14	7	3	13
مستشفى تازربو	7	17	2	-	3

ثانيا: الوحدات الصحية:

أنواع المهن / الوحدة الصحية	الأطباء	الممرضون	الصيادلة	الاستعلامات
النهر الصناعي	1	10	2	2
الشفاء	-	3	-	1
الفضيل بو عمر	-	4	-	1
مركز الدرن	-	-	-	-
الحرية	-	7	-	1
شهداء الهواري	1	7	-	2
الجلاء	1	1	-	2
ابن سيناء	1	4	-	1
7 أبريل	1	4	-	1
2 مارس	1	3	-	1

2- غياب العنصر الوطني في المهن الطبية، حيث يوجد طبيب ليبي واحد بالمنطقة باستثناء مدير المستشفى الذي يمارس الوظيفة الإدارية بجانب المهنة الطبية.

3- يلاحظ أيضاً تركز العنصر الوطني النسائي في المهن المساعدة، حيث يتم الاعتماد على العنصر الوطني النسائي في الفترة الصباحية دون الفترة الليلية، ويعد هذا التنظيم استجابة للتقاليد التي تقف ضد عمل المرأة في فترات معينة، وباستثناء المستشفى، فإن بقية المرافق والوحدات الصحية لا تباشر عملها أكثر من الفترة الصباحية[59].

ثالثا: البنية الأساسية:

إذا ما انتقلنا إلى قطاع لا يقل أهمية وحساسية عن القطاعين السابقين، ألا وهو موضوع البنية الأساسية، بما تشمله من شبكات المياه، والطرق والمواصلات، والصرف الصحي، والمساكن، والآبار، والاتصالات والإنارة، ففي عام 1965-1966م كان هناك شبكة لتوزيع المياه إلى المباني الحكومية فقط، كالمتصرفية، والمستشفى، ومحطة الأرصاد الجوية، ومكتب البوليس، والمكتب الزراعي، ومسكن المتصرف، والقاضي، وكانت المياه تضخ من بئر يبلغ منسوب المياه فيها 3 أمتار عن سطح الأرض، وتضخ المياه بواسطة مضخة بمحرك ديزل قوته 11.5 حصان. وتعمل المضخة 4 ساعات في اليوم، وإلى جانب شبكة المياه هذه يتم تزويد بقية المنازل بواسطة آبار توجد في المساكن أو بالقرب منها.

أما بخصوص شبكة الصرف الصحي، فلا توجد شبكة لتصريف مياه المجاري، ويقتصر الأمر على تصريف المياه عن طريق آبار سوداء مغلقة، وفي معظم الحالات توجد حفر تحت المراحيض. ولا يوجد جهاز منظم لتجميع القمامة، وكل مسكن يجمع القمامة التي فيه، كما لا يوجد في المصالح الحكومية عمال لتجميع القمامة.

أما الطرق والمواصلات والاتصالات فقد كان في المنطقة اتصال لاسلكي من مكتب بريد الجوف إلى بنغازي عن طريق الراديو، كما أن البرقيات ترسل كذلك عن طريق التليفون اللاسلكي، وهناك خدمات بريدية إلى بنغازي، ومنها مرتين في الشهر. أما بخصوص الطرق

المعبدة فلا توجد طرق معبدة في المنطقة، كما لا توجد خدمات أتوبيس إلى الكفرة، ومنها، أو داخلها وقد بلغ عدد السيارات الخاصة 50 سيارة خاصة، و12 سيارة شحن، و23 سيارة حكومية، والطرق الموجودة هي طرق غير معبدة تؤدي إلى مختلف النقاط في الكفرة.

وفي عام 1999م، شهدت المنطقة توسعاً وتطوراً في البنية التحتية، فشبكات المياه تم توصيلها إلى كافة المنازل، وقد وصلت أطوال الشبكات داخل المنطقة إلى 182 كيلو متراً، يتم تغذيتها من 5 خزانات علوية، ويتم تغذية هذه الخزانات بواسطة آبار إرتوازية، يبلغ عددها 9 آبار.

أما بخصوص شبكات الصرف الصحي، فيبلغ طول شبكة الصرف الصحي 25 كيلو متراً، وهي مقتصرة على حي السوسي، وحي الكفرة الجديدة، أي أنها لا تغطي أكثر من 800 وحدة سكنية في المنطقة أما بقية المساكن، فإنها تعتمد على وجود بلاليع أو خزانات أرضية داخل المنازل، حيث يتم سحب مياه الصرف الصحي بواسطة سيارات خاصة بذلك[60].

وبخصوص الاتصالات البريدية، فقد شهدت الخدمات البريدية تطوراً ملحوظاً، فيوجد في المنطقة مقسم سعته الاستيعابية 1000 خط هاتفي، إضافة إلى تطور أجهزة الاتصالات الهاتفية الدولية والإبراق، وغيرها، أما الطرق والمواصلات[*] في المدينة فتوجد في المدينة حالياً شبكة من الطرق المعبدة الرئيسية والفرعية يبلغ طولها 120 كم، تصل أغلب المناطق والنويات السكانية والزراعية بعضها ببعض، ويمكن تسجيل بعض الملاحظات على هذا القطاع، وهي:

1- تعاني شبكة المياه في المنطقة من عامل التقادم، وقد أصاب التآكل هذه الشبكة بالكامل حتى أصبحت حالتها لا تدعو للتفاؤل على الإطلاق، حيث يكثر فيها التسرب، والتوقف عن العمل أضحي أمراً عادياً.

(*) تم إجراء مقابلة مع أمين المواصلات والنقل بأمانة اللجنة البلدية لبلدية الكفرة بتاريخ 1999/7/14م.

2- لا تغطي شبكة الصرف الصحي إلا أجزاء محدودة في المنطقة مما يضطر المواطنين إلى استخدام البلاليع والخزانات الأرضية لتصريف المياه. وهذا أمر لا تخفى خطورته، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مخالفة السكان للوصفة الفنية لهذه الخزانات، مما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية، وقد يتطور الأمر لترك هذه المياه، لكي تتسرب خارج تلك الخزانات في الطرق العامة، وهذا أمر لا يقل خطورة عن التسريب الأرضي.

3- إن سعة المقسم الموجود في المنطقة تعد غير كافية للمنطقة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الخطوط المخصصة للجهات العامة والجهات الخدمية.

4- إن حالة شبكة المواصلات في المنطقة سيئة للغاية، وهذا أمر لا يختلف عليه اثنان، وتشير التقارير المعدة من قبل أمانة المواصلات إلى حالة لا تبعث على التفاؤل، حيث تعاني هذه الطرق من تشققات، وفواصل عرضية على مسافات متقاربة، على طول الطرق، وبصفة عامة فإن هذه الطرق تحتاج إلى كشط تام لطبقة الأسفلت، وإعادة إصلاح جسم الطريق[61].

5- تفتقر هذه الطرق لأبسط العلامات والإرشادات المرورية، وتكثر فيها المطبات والترسبات الترابية.

أما بخصوص الإنارة، فقد كانت الإنارة والكهرباء عموماً في عام 1965-1966م غير متوفرة في المنطقة، ويقتصر توليد الكهرباء على مجموعة من المولدات الكهربائية، حيث يوجد مولد بقوة 7 كيلو/ واط، يزود المستشفى، والمتصرفية، ومسكن المتصرف، ومسكن القاضي، ومحطة الضخ، ومسكن الطبيب، كما يوجد مولد آخر قوته 7 كيلو/ واط في القصر الملكي لإنتاج الكهرباء اللازمة لكافة منطقة القصر الملكي والزوايا. وكان هناك مشروع يجري تنفيذه، سوف يزود باقي القرية بالكهرباء، وعلى ضوء هذا الموضوع سوف يتم إنشاء محطة كهرباء بقوة 100 كيلو/واط، ويجري في (أكتوبر 1966م) تركيب بعض الخطوط الهوائية، وسوف يتم المشروع بعد 4 أو 5 أشهر.

وإذا نظرنا اليوم (عام 1999م) إلى واقع الإنجازات في مجال الكهرباء، نجد إنشاء محطة غازية لتغذية المنطقة بالكهرباء، قوتها 75 ميجا/ واط، وتم مد شبكات هوائية وأرضية بقوات متعددة ومختلفة، منها شبكات الضغط العالي والمنخفض، ومحطات لتحويل الطاقة الكهربائية إلى قدرات متعددة، وقد بلغ استهلاك المنطقة من الكهرباء 22 ميجا/ واط صيفاً، و 17 ميجا/ واط شتاءً، وبلغت أطوال شبكة الخطوط الهوائية قوة 11 كيلو/ فولت بدائرة توزيع الكفرة 380 كيلو متر للضغط العالي، وبلغت أطوال شبكات الكوابل للضغط العالي 150 كيلو متراً والخطوط الهوائية للضغط العالي، بلغت 300 كيلو متر، وكوابل الضغط المنخفض 10 كيلو متر، وقد بلغ طول شبكات الإنارة الحالية 50 كيلو متراً، وبلغ عدد المشتركين من كبار المستهلكين 214 مشتركاً، وعدد المشتركين من صغار المستهلكين 5522 مشتركاً، وعدد المشتركين من الجهات العامة 224 مشتركاً، إضافة إلى وجود هذا المنجز الضخم، فإن هناك مشاريع ومقترحات لتوسيع شبكة الإنارة، وكذلك لتوصيل الشبكات أرضياً(*).

إن قطاع الكهرباء والإنارة، وما يحتويه من إنجازات يعد حقيقة مفخرة لهذه المنطقة، وأساساً قوياً لقيام العديد من الإنجازات، سواء الخدمية أم الصناعية أم التجارية أم الإدارية، وغيرها. ومما يدعو للتفاؤل في هذا القطاع، هو الخطى الثابتة التي يسير بها هذا القطاع، فالإنجازات لم تشهد تراجعاً فيه.

أما بخصوص الإسكان، فقد كانت متنوعة بين نوعين من المساكن، وذلك حسب مواد البناء المستخدمة، والتي انقسمت إلى مواد بناء من الطين، وأخرى من النخيل.

(*) زودنا بهذه المعلومات الأخ مدير شركة الكهرباء الكفرة بتاريخ 1999/7/3م.

جدول رقم (9-ج) يوضح عدد ونوع المساكن، وذلك حسب بيانات 1966م

متصرفية الكفرة	نوع السكن		المجموع
	مسكن مبني من الطين	كوخ من النخيل	
متصرفية الكفرة	العدد 994 النسبة 72.5%	376 27.5%	1350 100%
الجوف	554	150	704
الطلاب	39	49	88
الهواري	135	10	145
ربيانة	80	100	180
بزيمة	20	-	20
تازربو	166	67	233

المصدر المسح الحقلي لمؤسسة دوكسيادس 1966م.

تدلنا آخر البيانات المتوفرة لديَّ أمانة الإسكان والمرافق(*) في المنطقة، إلى أنه، وعلى فترات متقطعة تم بناء 960 وحدة سكنية، وذلك بواسطة الدولة، وذلك على شكل مجموعات متفرقة، وأهم هذه المجموعات على الإطلاق مجموعة الكفرة الجديدة، والتي تتكون من 600 وحدة سكنية، حيث تم بناء هذه الوحدات على أحدث طراز بمرافق متكاملة، شملت مباني إدارية، وخدمية، وتعليمية، وطرقاً معبدة، وإنارة كاملة، وشبكة مياه للشرب، وكذلك شبكة للصرف الصحي، ومجمعات للقمامة ومواقف خاصة بالسيارات، وقد أوجدت هذه التجمعات السكانية نمط الجيرة المختلطة، بعد أن كانت في السابق تخضع الجيرة لنظام القرابة، بحيث يكون ملك سكني لكل قبيلة مرتبطاً بالقرابة العائلية.

(*) هذه البيانات مستقاة من الأخ/ رئيس قسم التخطيط العمراني ببلدية الكفرة خلال مقابلة معه بتاريخ 1999/7/3م.

اعتمدت عمليات الإسكان على الدولة بالكامل، فقد وفرت الدولة القروض العقارية والزراعية، وإذا نظرنا إلى المخطط الشامل للمنطقة نجد أنه تم توزيعه على النحو التالي: 3264 قطعة مخصصة للسكن، وعدد 240 قطعة مخصصة للأغراض التجارية، وعدد 150 قطعة مخصصة للأغراض الصناعية. وقد بلغ إجمالي القروض الممنوحة عن طريق الجمعية السكنية لأغراض البناء 1131 قرضاً في الفترة من 1975م-1986م، وبلغ إجمالي قيمة هذه القروض 19.760.904 دينار، وتراوحت قيمة كل قرض من هذه القروض ما بين 12 ألف-25 ألف دينار ليبي، بينما بلغ إجمالي القروض الممنوحة عن طريق المصرف العقاري 430 قرضاً، منها 179 قرضاً قيمة كل منها 15 ألف دينار، وعدد 251 قرضاً قيمة كل منها ما بين 17 ألف – 26 ألف دينار ليبي، وبالتالي يصبح مجموع القروض الممنوحة من مختلف الجهات العامة (الدولة) 1561 قرضاً لغرض السكن[62].

إن هذا الرقم لا يفي بطموح سكان هذه المنطقة، إلا أن البرامج الزراعية في المنطقة ساهمت في التخفيف من حدة هذه الأزمة، خاصة في المناطق التي نستطيع وصفها بالضواحي أو الظهير الحضري، فهذه النهضة السكانية تم إنجازها في فترة وجيزة، بدأت مع بداية السبعينيات، واستمرت حتى منتصف الثمانينيات.

رابعا: التنمية الزراعية في المنطقة:

إن اقتصاد المنطقة في السابق كان قوامه الزراعة بالدرجة الأولى. حيث وصل تعداد أشجار النخيل 30.000 نخلة في العام 1964م، وعلى ضوء المسح الاجتماعي للعام 1964م فإن عدد العاملين في الزراعة بلغ 58% من مجموع العمالة في المنطقة، والمحاصيل الزراعية في المنطقة هي من النوع المروي، ووصل إجمالي المساحة المروية 1907 هكتار موزعة كالآتي:

حبوب مروية 1150 هكتاراً وبقول مروية90 هكتاراً، وخضراوات مروية 457 هكتاراً، ومناطق زراعة علف مروية 210 هكتارات، وقد شهدت المنطقة اهتماماً خاصاً بالتنمية

الزراعية، حيث تم إنشاء أضخم المشاريع الزراعية في المنطقة، وقد بلغت الاستثمارات الفعلية لعامي 76 – 77م (12.850.000 دينار)، وذلك في المشاريع الزراعية في المنطقة، كما بلغت مخصصات خطة التحول للعام 76 – 1980م (84.000.000 دينار)، وذلك من أجل استكمال وتطوير المشاريع الزراعية في منطقة الكفرة والسرير[63]، وقد أخذت الدولة على عاتقها توفير أحدث المعدات الزراعية، وكذلك توفير الخبرة والعناصر المدربة، وتأمين وسائل الرعاية والاهتمام بالمزارعين وأسرهم.

أهداف السياسة التنموية في منطقة الكفرة:

1- المساعدة في استقرار سكان المنطقة والحد من الهجرة إلى الشمال.

2- تجميع سكان الواحات المتناثرة في مناطق محددة حتى يمكن إيصال الخدمات بجميع أنواعها إليهم.

3- التقليل من الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء.

4- توفير فرص عمل للراغبين في الأعمال الإنتاجية.

من أجل تحقيق هذه الأهداف تم إقامة مشاريع عملاقة مثل مشروع الكفرة الاستيطاني ومشروع الكفرة الإنتاجي وجهاز تنمية وتطوير النخيل في الكفرة وقد كان مشروع الكفرة الاستيطاني يهدف إلى إنشاء 54 قرية زراعية كل قرية مساحتها 6 هكتار تقريباً وشبكة ري بالمطر الصناعي والمزرعة مقسمة إلى أجزاء منظمة فهناك جزء مخصص لزراعة الخضار الصيفية والشتوية وجزء آخر مخصص لزراعة الأشجار المثمرة وهي الزيتون والرمان والعنب والتين والنخيل والجزء الآخر مخصص للأعلاف الخضراء والجزء الأخير مخصص لزراعة المحاصيل (القمح والشعير) شتاءً (والقصب) صيفاً بالإضافة إلى إعطاء كل مزارع عدد ثلاثين رأساً من الأغنام.

عند البدء في تنفيذ هذا المشروع وفي مرحلته الأولى استهدفت الخطة إنشاء 30 قرية وشملت عملية البناء مراحل متعددة أهمها حفر البئر الإرتوازية ثم توصيل الكهرباء

وتمهيد الطرق وتسوية الأرض وبناء المساكن ومد شبكات المياه الرئيسية والفرعية وغرس الأشجار المثمرة، فالقيام بهذه المراحل يعد ذا تكلفة باهظة إلا أن الدولة قدمت هذه الخدمات دون مقابل وذلك في سبيل تحقيق أهداف كبيرة ويأتي في مقدمتها تنمية وتطوير هذه المناطق الاستراتيجية والحيوية ودعم الاستقرار فيها إلا أن هذا المشروع (الكفرة الاستيطاني) لم يحقق المستهدف منه بالكامل حيث أنه لم يتم استكمال واستصلاح وزراعة سوى 15 قرية من أصل 30 قرية وبقية المرحلة الأولى مهجورة أو مقتصرة على السكن فقط وظلت القرى التي استعملت تعاني من مشاكل متعددة على رأسها انتشار الأعشاب الضارة بشكل كبير وكذلك التسرب والتآكل في الشبكات الرئيسية للمياه بالإضافة إلى ضعف التوعية والإرشاد الزراعي مما أوقع العملية التنموية في هذا المشروع في كثير من التعثرات(*).

وإذا تحدثنا عن نشاط المصرف الزراعي والذي ساهم مساهمةً كبيرة في تقديم الخدمات والتسهيلات للمزارعين حيث بدأ المصرف الزراعي نشاطه في المنطقة بتاريخ 1972/9/25م وتغطي خدماته المناطق التالية: -الجوف المركز – الجوف الغربي – الهواري - الهويويري – الطلاب– ربيانة– مشروع الكفرة الاستيطاني.

وتنقسم القروض التي يقدمها المصرف إلى قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل وقد بلغت قيمة القروض الممنوحة 9.737.304 دينار ليبي مقسمة إلى عدد 1154 قروض قصيرة الأجل وعدد 1383 قرضاً متوسطة الأجل، وعدد 402 من القروض طويلة الأجل وقد يستفيد المزارع الواحد من هذه الأنواع الثلاثة من القروض وذلك نظراً لتنوع الغرض من كل قرض. كما تخضع عملية تحديد قيمة القرض لمجموعة من

(*) مقابلة مع الأخ: مدير الإنتاج بالمشروعات الإنمائية ومدير مشروع الكفرة الاستيطاني سابقاً بتاريخ 99/6/28م.

الإجراءات تتمثل في:

1- الجدوى الاقتصادية.

2- الضمانات التي تضمن تسديد قيمة القرض.

3- بالإضافة للتقارير الفنية من قبل الفنيين التابعين للمصرف.

خامسا: قطاع الاقتصاد والخدمات والصناعة في المنطقة:

يشير التقرير المعد من قبل مؤسسة دوكسيادس في العام 1966م إلى أن النشاطات الزراعية تشكل القاعدة الاقتصادية لسكان المنطقة حيث تتنوع الأنشطة الزراعية بين زراعة المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة كالنخيل وتربية الحيوانات للاستهلاك المحلي، ويشكل قطاع الخدمات الترتيب الثاني في هذه العملية. إلا أن التغير الذي حدث في هذه المنطقة بفعل التنمية الحضرية وبرامجها المكثفة أدى إلى التوسع في النشاطات الاقتصادية بشكل ملحوظ وبالإضافة إلى هذا التوسع حدث أيضاً تنوع في النشاطات فظهر نظام التخصص وتقسيم النشاطات فتنوعت المحلات التجارية وكذلك النشاطات الخدمية والحرفية فانتشرت محلات المواد الغذائية، وقطع غيار السيارات، ومواد البناء، والسجائر، الملابس والأحذية، ومواد الزينة، ولوازم الأم والطفل...إلخ وانتشرت كذلك التشاركيات الحرفية والصناعية فانتشرت ورش تصليح وصيانة السيارات والأدوات المنزلية، وكذلك انتشرت الأنشطة الصناعية الصغيرة كمصانع العصير والمكرونة والمواد البلاستيكية.

والجدول التالي يوضح أنواع النشاطات وعددها في المنطقة

م	نـوع النشاط	العدد	مـلاحظـات
.1	المخابز	17	
.2	المواد الغذائية	55	
.3	الملابس	39	
.4	قطع غيار السيارات	16	

م	نــوع النشاط	العدد	مـلاحظـات
.5	المياه والمشروبات	15	
.6	مواد الزينة والعطور	4	
.7	لوازم الأم والطفل	9	
.8	صيدلية	3	
.9	إطارات ونضائد	6	
.10	صياغة الذهب والفضة	3	
.11	القرطاسية	3	
.12	معدات صناعية	2	
.13	تبغ وكبريت	29	
.14	توزيع أشرطة	1	
.15	مصوراتي	15	
.16	توزيع أجهزة إلكترونية	10	
.17	مصانع العصير	28	
.18	مصانع الحلويات	29	
.19	مطاحن وتوابل	15	
.20	مصنع مكرونة	1	
.21	مصنع زنك	1	
.22	مصنع مواد بلاستيكية	1	
.23	مصنع طوب أسمنت	2	
.24	مصنع ألومنيوم	1	
.25	مصنع مواد تنظيف	2	بوطاس
.26	مصنع طلاء سيارات	1	
.27	مصنع حوافظ بلاستيكية	1	
.28	مصنع أكياس بلاستيكية	1	خاصة بالأعلاف الحيوانية

م	نـوع النشاط	العدد	مـلاحظـات
.29	مطاعم	42	
.30	الورش العامة	56	ميكانيكا-كهرباء سيارات– سمكرة وطلاء سيارات
.31	محطات الصيانة	35	
.32	ورش نجارة	14	
.33	ورش حدادة	13	
.34	قصاب	10	
.35	تصدير واستيراد	2	
.36	مغسلة بخارية	1	
.37	دبغ وتنظيف الجلود	1	
.38	الخردوات والتوابل	1	
.39	فندق سياحي	1	
.40	توزيع الغاز الطبيعي	2	
.41	خدمات زراعية	2	
.42	تجهيز المناسبات	2	
الإجمالي		**491**	**نشاط تجاري وحرفي وصناعي**

المصدر: تقرير أمانة الصناعات 1998

يعرض الجدول الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الخاص والتي بلغت 65 نشاطاً أما بالنسبة للنشاطات الاقتصادية التابعة للدولة فإنها تتمثل في شركة التسويق المحلي ويتبعها سوقان شعبيان ومكتب خاص بشركة المواشي واللحوم ومكتب للسلع التموينية بالإضافة للجمعية المركزية الاستهلاكية والتي يتبعها (43) جمعية استهلاكية وكلها ترجع في تبعيتها لأمانة الاقتصاد. بالإضافة للجمعية الزراعية وشركة التسويق الزراعي والتي ترجع في تبعيتها لأمانة الزراعة. وإذا أضفنا عنصراً مهماً من عناصر التجارة

والاقتصاد في المنطقة وهي استخدامها جسر مهم لتجارة العبور والتبادل التجاري مع الدول المجاورة. وهذه المهنة وهي تجارة العبور ليست جديدة على المنطقة ولا على سكانها فمنذ فترة قديمة شهدت هذه التجارة عبر منطقة الكفرة ازدهاراً ملحوظاً وحالياً بعد تطور وسائل المواصلات تم استخدام الشاحنات للقيام بهذه المهمة وذلك عن طريق أسطول من الشاحنات والتي تبلغ حمولتها ما بين 20- 30 طناً والتي وصل عددها حسب سجلات نقابة وجمعية السائقين إلى 750 شاحنة، فوجود هذا العدد من الشاحنات يوفر للمنطقة رواجاً اقتصادياً وتنوعاً في مصادر الدخل الاقتصادي وتنوع الأنشطة الخدمية في المنطقة. ولتعزيز ومساندة النشاطات الاقتصادية والدفع بالحركة التنموية في المنطقة تم افتتاح المصرف الأهلي حيث تم افتتاح هذا المصرف برأس مال قدره (3 مليون دينار ليبي) ويقوم هذا المصرف بتقديم المساعدة والمشورة الفنية للمشروعات الإنتاجية التي يمولها بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وكذلك تقديم القروض لتمويل مختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والحرفية والخدمية والسياحية والتجارية وغيرها من المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية واستثمار البرامج الاقتصادية بما يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية للمنطقة وتنويع دخلها.

فالأنشطة في هذه المنطقة تعد في طور التجريب والاستثمار البسيط فباستثناء إنشاء مصنعين للمياه الطبيعية يتم فيها صناعة القوارير الخاصة بالمياه من مادةBVC وتعبئتها بالمياه ذات الخصائص والمميزات الممتازة وهما تجربة ناجحة لتوطين هذه الصناعة في المنطقة.

هوامش الفصل الرابع

1- انظر للزيادة حول هذا الموضوع، محمد مصطفى بازامه، واحات الجنوب البرقي بين الأسطورة والتاريخ، الحوار، بيروت، الطبعة الأولى، 1944م ص، ص 55،9،8،56.
أيضاً، عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مؤسسة الثقافة العربية، الإسكندرية، 1962م ص 520.

2- محمد سعيد القشاط، صحراء العرب الكبرى، دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع، دار الملتقى للنشر، الطبعة الأولى، 1994م ص ص 138، 139.

3- محمد بن عثمان الحشائشي التونسي، رحلة الحشائشي إلى ليبيا، 1895م، تقديم وتحقيق علي مصطفى المصراتي، دار لبنان، الطبعة الأولى، 1965 ف، ص164.

4- مذكرات ديغول، ترجمة عبد اللطيف شرارة، مراجعة، أحمد عويدات، منشورات البحر المتوسط، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الثالثة، 1983م ص ص 192،193

5- اتيليو موري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، تعريب، خليفة محمد التيليسي، الفرجاني، طرابلس، الطبعة الأولى، أيار– مايو 1971م ص ص 87، 89.

6- عبد العزيز طريح شرف، مرجع سبق ذكره، ص 529.

7- محمد بن عثمان الحشائشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 168 – 171.

8- اتيليو موري، مرجع سبق ذكره، ص 105.

9- نفس المرجع ص ص 129– 130.

10- أحمد حسنين، في صحراء ليبيا، مطبعة مصر، شركة مساهمة مصرية، التاريخ بدون، ص ص 160– 203.

11- اتيليو موري، مرجع سبق ذكره ص ص 131– 132.

12- رودلفو غراسياني، برقة الهادئة، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، دار مكتبة الأندلس، بنغازي، الطبعة الثالثة، 1980 ف ص ص 66 – 86.

13- كنود هولمبو، رحلة في الصحراء الليبية، الفرجاني، طرابلس، 1969م ص ص 211 – 225.

14- محمد مصطفى بازامه، مرجع سبق ذكره ص ص 8،9.

15- عبد العزيز طريح شرف، مرجع سبق ذكره، ص 159.

16- محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي، منشورات قاريونس، بنغازي 1972م، ص 122.

17- عبد العزيز طريح شرف، مرجع سبق ذكره ص ص 531 – 534.

18- المملكة المتحدة، التعداد العام للسكان، 1954م النتيجة النهائية، المطبعة الحكومية ولاية طرابلس.

19- الجماهيرية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، مجموعة البيانات والمؤشرات الإحصائية المستخلصة من النتائج الأولية، للتعداد العام للسكان لعام 1424 ميلادية.

20- محمد إبراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص 122.

21- مصطفى بازامه، مرجع سبق ذكره، ص ص 57 – 59.

22- عبد العزيز طريح شرف، مرجع سبق ذكره، ص 526.

23- إبراهيم أحمد زرقانة، جغرافية الوطن العربي، المملكة الليبية، دار النهضة العربية 1964م، ص 309.

24- نفس المرجع ص 310.

25- نبيل صبحي حنا، المجتمعات الصحراوية، دار المعارف، الطبعة الأولى 1984م، ص 210

26- عبد العزيز طريح شرف، مرجع سبق ذكره، ص 525.

27- محمد إبراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 115 – 121.

28- محمد مصطفى بازامه، مرجع سبق ذكره، ص 66.

29- حسّان عوض، مدن الواحات في الصحراء الكبرى، دراسة لنمط من أنماط النمو الحضري في المناطق الجافة، دار النشر بدون، التاريخ بدون، الرباط، المغرب، ص 65.

30- نفس المرجع ص 67.

31- نفس المرجع ص 81.

32- نبيل صبحي حنا، مرجع سبق ذكره، ص 89.

33- محمد سعيد القشاط، مرجع سبق ذكره، ص ص 172 – 175.

34- امحمد محمد حسنين بك، مرجع سبق ذكره، ص 193.

35- محمد سعيد القشاط، مرجع سبق ذكره، ص ص 161،163، 167.

36- نفس المرجع، ص 178.

37- علي حسن العلواني، مجتمع الواحة، دراسة في البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي والثقافي بواحة جالو، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة الفاتح، رسالة ماجستير غير منشورة، 1426 هجرية ص 390.

38- علي حسن العلواني، مرجع سبق ذكره، ص 390.

39- زينب زهري، صالح الزين، دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1990م ص 45

40- الفاروق زكي يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 302 303.

41- ثروت محمد شلبي، عائد البترول والتغيرات المصاحبة له في المجتمع السعودي، دار المجمع العلمي، جدة والمكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988 ص ص 82 – 81.

42- عبد العزيز قباني، العصبية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى 1997م ص ص 58،59.

43- مصطفى التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1992م ص 249.

44- محمد الدقس، مرجع سبق ذكره، ص20.

45- الفاروق زكي يونس، مرجع سبق ذكره، ص 251.

46- مصطفى التير، مرجع سبق ذكره، ص 247.

47- نفس المرجع، ص 248.

48- غاسباري ميسانا، المعمار الإسلامي في ليبيا، تعريب علي الصادق حسنين، الناشر الدكتور مصطفى العجيلي، الطبعة الأولى، 1973م، ص ص 126– 128.

49- نفس المرجع، ص 129.

50- عبد الباسط عبد المعطي، في التنمية البديلة دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م، ص 445.

51- غريب السيد أحمد، خصائص المجتمعات الزراعية في دول الخليج العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991م، ص 93.

52- عبد العزيز طريح شرف، مرجع سبق ذكره، ص 523.

53- أحمد محمد حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 174.

54- فردوس عبد الله، غدامس بين الماضي والحاضر، إشراف د. محمود غيث، جامعة قاريونس، كلية الهندسة قسم تخطيط المدن، بحث غير منشور-ص 17.

55- عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص 445.

56- موسى إبراهيم زلوم، مظاهر التحديث في قرية محروقة، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة الفاتح رسالة ماجستير غير منشورة 1993م، ص ص 188 – 194.

57- تاج الدين محمد صالح إسماعيل، التغير الاجتماعي بمنطقة طينة، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة الفاتح، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996م، ص 187.

58- مجموعة تقارير ونشرات إحصائية، إعداد قسم التقويم والقياس بأمانة التعليم بلدية الكفرة.

59- تقرير الشئون الإدارية والمالية بأمانة الصحة ببلدية الكفرة، عن النصف الأول من العام 1999م.

60- تقرير القسم الهندسي بأمانة الإسكان والمرافق ببلدية الكفرة، للعام 90م، 92 ف، 98 م

61- تقرير أمانة المواصلات عن حالة الطرق داخل المنطقة، للعام 1993م

62- تقرير مصرف الأمة عن القروض الممنوحة من أجل السكن، للعام 75 -86م

63- الزحف الأخضر أمل يتحقق، مجلس استصلاح وتعمير الأراضي، نوفمبر، 1978م.

64- تقرير المصرف الزراعي، للعام 1998م.

65- تقرير وحدة الترخيص بأمانة المرافق ببلدية الكفرة للعام 1999م.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية
وتحليل البيانات

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- أولاً: نوع الدراسة والمنهج المستخدم
- ثانياً: حدود ومجالات الدراسة
- ثالثاً: أداة جمع البيانات
- رابعاً: العينة وأسلوب اختيارها
- خامساً: جمع البيانات
- سادساً: تفريغ البيانات

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية وتحليل البيانات

أولاً : نوع الدراسة والمنهج المستخدم

هناك جملة عوامل تحدد نوع الدراسة والمنهج المستخدم، ومن أهمها الموضوع المطروح، ومدى توفر المعلومات والبيانات حوله، وكذلك الأهداف المتوقع تحقيقها من خلال الدراسة، وطبيعة مجتمع الدراسة، كل هذه العوامل تؤثر على اختيار الباحث لنوع الدراسة ومنهجها وللوصول إلى النوع المناسب والمنهج الأمثل للدراسة تم أخذ النقاط التالية في الاعتبار:

1- ندرة الدراسات التي تناولت الموضوع المطروح على وجه الخصوص، ومجتمع البحث.
2- مجتمع الدراسة يتميز بموقعه الحدودي، وبيئته الصحراوية.
3- منطقة الدراسة تنقسم إلى منطقتين رئيسيتين: هما منطقة المركز، ومنطقة الضواحي.
4- الدراسة تشمل الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والخدمات في المنطقة.

وبعد أن أخذنا هذه النقاط بعين الاعتبار يمكننا القول: إن هذه الدراسة، دراسة ميدانية تبحث في التنمية الحضرية، وعلاقتها بالتغير الاجتماعي والتحديث في المجتمعات الصحراوية، ومجال تطبيقها مدينة الكفرة، لهذا فهي دراسة وصفية، والمنهج الذي تم استخدامه هو المسح الاجتماعي عن طريق العينة.

ثانياً: حدود ومجالات الدراسة

أ- المجال البشري:

يشمل إطار عينة هذه الدراسة كافة أرباب الأسر الليبيين المقيمين في نطاق مدينة الكفرة، دون تقيد بسن معينة، شريطة أن يكون من يقع عليه الاختيار هو القائم بشئون الأسرة، وهو المتحمل لمسئولياتها، إضافة إلى أنه لا يشترط في المبحوث أن يكون من مواليد هذه المنطقة، ولكن تكتفي الدراسة بأن يكون مقيماً ضمن حدود منطقة الدراسة إقامة دائمة وقت إجرائها.

ب- المجال الجغرافي:

تشمل بلدية الكفرة محلتين: هما محلة الكفرة، ومحلة تازربو، ونظراً لبعد المسافة بين المؤتمرين، حيث تتجاوز (300 كم)، فقد اقتصرت الدراسة الحالية على محلة الكفرة فقط، يضاف إلى ذلك أن التركز السكاني موجود في مدينة الكفرة، لتمتع المدينة بمقومات الحياة الحضرية المتوفرة في أغلب المدن الليبية، وقد تم اعتبار الجوف، والجوف الغربي منطقة المركز، وما عداهما منطقة ضواحي [الهواري، بزيمة الجديدة، الطلاب].

ج- المجال الزمني:

استغرقت عملية جمع البيانات 31 يوماً ابتدأت من 1999/6/20م، واستمرت حتى 1999/7/21م، وفي هذه الفترة الزمنية تم تغطية 25% من الأسر الموجودة في المنطقة بالدراسة.

ثالثاً: أداة جمع البيانات

اشتملت عملية جمع بيانات هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، وفي مقدمة هذه الأدوات المقابلات المفتوحة، فقد تم إجراء مجموعة من المقابلات المفتوحة مع المسئولين وذوي الخبرة والاختصاص في المنطقة، وذلك بقصد الإلمام بالوضع السابق للمنطقة، ومقارنته بالوضع الحالي، وكذلك التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى وجود بعض القصور في مستوى الخدمات في المنطقة، وقد تزامن إجراء هذه المقابلات مع الفترة التي تم فيها جمع البيانات، وقد وصل مجموع هذه المقابلات إلى 23 مقابلة، وقد توفر من خلال هذه المقابلات كم من المعلومات، حاولنا استعراض جزء منه في الفصل الذي يتناول المنطقة من خلال القطاعات المختلفة، وجزء من هذه المعلومات تم توظيفه في الجزء التحليلي من الدراسة، ولم نتقيد في هذه المقابلات بصياغة محددة للأسئلة، ولكنها تدور حول وضع المنطقة وقت إجراء الدراسة، وأهم أوجه القصور، وكيف كان وضع المنطقة في السابق، وأهم المقترحات للمستقبل، وقد كانت هذه المقابلات ذات فائدة كبيرة، حيث أثرت المادة البحثية للدراسة، وكانت كل المقابلات قد أجريت في جو ودي، وتميزت بحفاوة وكرم بالغ وتجاوب في إعطاء المعلومات.

أما الوسيلة الثانية، فهي المقابلة المقننة، وذلك عن طريق تصميم استمارة لجمع البيانات والمعلومات، وقد تم تصميم هذه الأداة من خلال مجموعة من الأسئلة التي سبق إعدادها من قبل باحثين آخرين، إضافة إلى أسئلة قام الباحث بتطويرها من خلال الإطار النظري الخاص بالدراسة، وملاحظات الأستاذ المشرف، وقد كان للزيارات الميدانية دور في إثارة بعض الملاحظات، والتي حاول الباحث صياغتها في شكل أسئلة.

وقد تم مراجعة الشكل المبدئي لهذه الاستمارة أكثر من عشر مرات، وبعد ذلك تم اختبار الاستمارة على مجموعة محدودة من المقيمين في المدينة، وبعد القيام بهذا الاختبار تم تقليص عدد من الأسئلة، واستقر العدد النهائي على 118 سؤالاً، تناولت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وقد تناولت استمارة جمع البيانات

مجموعة من النقاط، وهي كالآتي:

1- الأسئلة المتعلقة بالعمر، الدخل، الحالة التعليمية، والمهنية، والحالة الاجتماعية، واهتمت الدراسة بالتعرف على المستوى التعليمي لوالد المبحوث، وزوجته، وأبنائه، وعمل زوجة المبحوث، ويعطي هذا الجزء من الاستمارة وصفاً لمجتمع الدراسة، ويوضح أهم خصائص أفراد العينة، وتساعد الأسئلة الخاصة لوالد المبحوث وزوجته وأبنائه على عقد المقارنات عند الحاجة لذلك.

2- وتناولت استمارة جمع البيانات في الجزء الثاني الأسئلة التي تتعلق بالتحديث، وإمكانية قياس مستوى التحديث في المنطقة، وتناولت الأسئلة في هذا الجانب السؤال عن السلع التي يمتلكها المبحوث، واستفادة المبحوث من بعض الخدمات، واهتم هذا الجزء كذلك بالتعرف على تحديث الأفكار والاتجاهات نحو عمل، وتعليم المرأة، وطموحات، وتوقعات المبحوثين.

3- وقد تناول الجزء الثالث من الاستمارة التغير الاجتماعي في المنطقة، ومحاولة مقارنته بالوضع السابق، وكذلك التعرف على القيم والعادات والتقاليد، والتغير الذي أصابها إضافة إلى مستوى الترابط الاجتماعي في المنطقة.

4- وفي الجزء الأخير من الاستمارة تم تناول الجوانب الثقافية والترفيهية، وملاحظات المبحوث على مستوى الخدمات في المنطقة.

5- وفي الجزء الأخير من الاستمارة تم تناول الجوانب الثقافية والترفيهية، وملاحظات المبحوث على مستوى الخدمات في المنطقة.

هذا وقد تضمنت الاستمارة نوعين من الأسئلة، الأسئلة المغلقة، والأسئلة المفتوحة، والأسئلة المغلقة المفتوحة. وفيما يخص الأسئلة المغلقة، فقد وضعت مجموعة من الخيارات أمام كل سؤال، وقد تم مراعاة عدم اقتصار الإجابة على الخيارات التي تم وضعها من قبل الباحث، فتم إضافة خانة في كل الأسئلة المقفلة تحمل عبارة (أشياء

أخرى تذكر). أما بالنسبة للأسئلة المفتوحة، فقد كانت تتعلق بمستوى الخدمات في المدينة.

رابعاً: العينة وأسلوب اختيارها

1- تحديد وحدة العينة:

كما سبق لنا القول فإن وحدة المعاينة هو رب الأسرة الليبي، ساكن منطقة الكفرة بصفة دائمة، بغض النظر عن حالته الاجتماعية أو جنسه، ذكراً كان أم أنثى، المهم أن يكون هو المتحمل لأعباء الأسرة، مع قدرته على إعطاء المعلومات المطلوبة عنها.

2- إطار العينة:

يتكون مجتمع الدراسة من سكان (محلة الكفرة) والذي يمثل النطاق الإداري وقت إجراء الدراسة، والذي يشتمل على منطقتين هما: منطقة المركز، ومنطقة الضواحي، وتشتمل هاتان المنطقتان على 5630 أسرة، وذلك حسب تعداد 1995م.

3- نسبة التمثيل:

لا توجد قاعدة ثابتة تحدد نسبة تمثيل معينة، ولكن تجمع أغلب الدراسات على أنه كلما كانت المجتمعات متجانسة في خصائص معينة، لم يكن هناك داع لكبر حجم العينة، ولكن نظراً لكون هذه الدراسة هي الأولى في المنطقة في هذا المجال، (حسب علمنا)، وهذا قد لا يساعد الباحث على الاعتقاد بتجانس المجتمع، كما نحاول أن تكون هذه الدراسة قريبة من الواقع بدرجة كبيرة، فكلما كانت نسبة التمثيل كبيرة كانت البيانات أكثر صدقاً وأقرب للواقع، وبناء على ذلك، فقد تم اختيار نسبة تمثيل لهذه الدراسة 25%، خاصة وأن المسئولين في منطقة الكفرة وفروا لنا مشكورين نخبة ممتازة من المدرسين المتمرسين في عملية جمع البيانات الميدانية.

4- حجم العينة:

ويمكن التعرف على حجم العينة عن طريق إجراء عملية حسابية بسيطة هي:

(25 x 5630) 100 =1407.5، فيكون حجم العينة هو 1408 أسر.

5- معاينة موقع الدراسة والتهيؤ لجمع البيانات:

وقد قام الباحث بالزيارة الميدانية لمدينة الكفرة بقصد التعرف على توزيع السكان فيها(*)، وتحديد الأسلوب المناسب لاستخراج عينة تمثل السكان تمثيلاً دقيقاً، وقد رأى الباحث أن العينة المساحية [عينة التجمعات] هي الأنسب لتمثيل مجتمع البحث، وبناء عليه تم توزيع المجتمع إلى مساحات جغرافية، وقد اعتمدنا على تعداد عام 1995م(**)، في تعريف المناطق، والذي قسم منطقة الكفرة إلى منطقتين رئيسيتين، هما: منطقة المركز، ومنطقة الضواحي، ومنطقة المركز تضم المباني والمساكن الأكثر انتظاماً، والخاضعة للمخطط العام، في حين تضم منطقة الضواحي النمط المختلط وأثناء الزيارة الثانية للمنطقة، وبالتحديد في 1999/6/15م، وضع الباحث رسماً تخطيطياً للمنطقة من أجل تسهيل عملية جمع البيانات، وفيه تم توزيع منطقة المركز إلى أربع مناطق رئيسية، هي: (الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية)، وقسمت كل منطقة إلى شوارع، وتم ترقيم هذه الشوارع على الورق وفق بدايات ونهايات محددة، الشمالية أولاً، ثم الجنوبية، ثم الشرقية، ثم الغربية، وفي حالة وجود انحرافات ومنعطفات في الطريق [وهي قليلة في هذه المنطقة] يتم السير في نفس الطريق حتى نهايته، وقد جمعت البيانات بأسلوب العينة المنتظمة. فتم اختيار عينة منتظمة من هذه الشوارع، وهي كالآتي: [الشارع رقم 4، 8...إلخ]،

(*) هذه ليست الزيارة الأولى للمنطقة [حيث أقام الباحث في المنطقة فترة تجاوزت 5 سنوات (90 – 1995م) وتعتبر هذه الزيارة واحدة من سلسلة زيارات قام بها الباحث لمنطقة الدراسة وذلك بقصد إنجاز الجانب العملي من الدراسة.

(**) النتائج الأولية لتعداد 1995م..

وبعد تحديد الشوارع التي سيجمع منها البيانات يبدأ جامع البيانات مع المنزل رقم [4، 8... إلخ] ثم يعود جامع البيانات مع الجهة المقابلة في اتجاه معاكس، وفي حالة عدم وجود رب الأسرة، أو امتناعه عن إجراء المقابلة يتم أخذ المنزل الذي قبله أو الذي بعده، ولم تسجل سوى حالتي امتناع عن استقبال جامعي البيانات، وقد وقف الباحث شخصياً على هاتين الحالتين، وكان سبب الامتناع هو عدم فهم المقصود من وراء الدراسة.

أما في حالة منطقة الضواحي، فإن الأمر اختلف قليلاً، حيث إن نمط السكن هو النمط العشوائي، والتجمعات السكانية غير منتظمة، ويكثر الالتواء في الشوارع، فتم اعتبار التفرعات الجانبية الموجودة على الطريق المرصوف شوارع، بحيث تحسب في اتجاه الذهاب ثم الإياب، فتم ترقيم هذه الشوارع، واختيار عينة منتظمة منها [1، 4، 8...إلخ] فيبدأ جامع البيانات مع الشارع في اتجاه الذهاب فقط واضعاً في اعتباره المساكن التي عن يمينه أو شماله في أرقام متسلسلة، وبذلك يكون الشارع في اتجاه واحد.

والملاحظ أنه في هذه المنطقة، لا يمكن تحديد الاتجاهات كما في المنطقة السابقة، حيث يبدأ الشارع من الشمال ثم يتجه غرباً أو شرقاً، وفي هذه الحالة يحتسب جامع البيانات المزارع المسكونة والمساكن في عينة منتظمة كالآتي 4، 8، وهكذا، وقد تم جمع البيانات وفق نسبة تمثيل كل مجتمع من هذين المجتمعين من المجتمع الأصلي، حيث كانت منطقة المركز تشتمل على 4410 أسرة بنسبة 78% من إجمالي سكان المدينة، ومنطقة الضواحي 1220 أسرة بنسبة 22%، وقد بدئ في جمع البيانات بالتحديد في 1999/6/20م، واستمر حتى 1999/7/21م.

وقد وصل مجموع الاستمارات التي تم تعبئتها 1450 استمارة، وعند مراجعة الاستمارات [من أجل توخي الدقة] تم استبعاد 55 استمارة نظراً لعدم وضوح البيانات في بعضها، وعدم تكامل بعضها الآخر، واستقر العدد النهائي على 1395 استمارة، تمثل 24.7% من مجموع الأسر الموجودة في المدينة.

وقد وصل مجموع الأسر في المركز 1075 أسرة، أي ما نسبته 77.1%، وقد وصل

مجموع الأسر في منطقة الضواحي 320 أسرة، أي ما نسبته 22.9%، وهاتان النسبتان لا تبتعدان عن النسب المحددة سلفاً.

خامساً: جمع البيانات

تم تشكيل فريق لجمع البيانات، وتكون هذا الفريق من مجموعة من المدرسين الذين لديهم خبرة في مجال الإحصاء والتعداد، وتم عرض الاستمارة على فريق جمع البيانات، كما تم تناول كافة مفرداتها بالشرح والتوضيح، ومن أهم الملاحظات التي تم تأكيدها على جامعي البيانات، توفر الرغبة لديَّ المبحوث في الإجابة على الأسئلة، وقد ساهم الباحث بنفسه في عملية جمع البيانات، وتم جمع البيانات على فترتين صباحية ومسائية، وقد حددت نقطة معينة يلتقي فيها جامعو البيانات بالباحث عند مصادفة أي مشكلة، أو لتسليم الاستمارات التي تم تعبئتها، ومراجعة الاستمارات قبل تسليمها، وقد قام الباحث بنفسه بمراجعة كافة الاستمارات، كانت عملية المراجعة تتم حسب توافد الاستمارات أولاً بأول.

وللتغلب على مشكلة المواصلات، فقد تم زيادة عدد جامعي البيانات، واختيار جامعي البيانات من المناطق التي يتم فيها جمع البيانات، وبذلك تم التغلب على مشكلة المواصلات، وتوفر عامل الثقة نسبياً لديَّ المبحوثين نظراً لمعرفتهم بجامع البيانات.

سادساً: تفريغ البيانات

بدأ الباحث في إعداد دليل ترميز للأسئلة استعداداً لتفريغ البيانات، وبعد أن تكامل وصول الاستمارات بدئ في عملية التفريغ وبصورة يدوية استغرقت مدة شهر كامل من 1999/7/23م إلى 1999/8/28م، حيث قام الباحث بمساعدة أحد الأصدقاء(*) بتفريغ

(*) الأخ عبد الرازق عبد الله، خريج قسم علم الاجتماع- جامعة قاريونس.

كافة الاستمارات التي تم إجازتها عند المراجعة، وقد وصل عددها إلى 1395 استمارة، وذلك على بطاقات التفريغ المبدئي، استعداداً لإدخالها للحاسب الآلي.

وقد تم استخدام الحاسب الآلي في تفريغ البيانات خلال الفترة من 1999/9/5م إلى 1999/10/20م، وتم استخدام المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات.

عرض البيانات وتحليلها

1- التحليل الأحادي
2- التحليل الثنائي

(1) التحليل الأحادي

عرض خصائص العينة:

نحاول من خلال عرضنا وتحليلنا لبيانات هذه الدراسة الوقوف على الأبعاد والمضامين التي تحملها هذه النتائج، والأرقام التي تم التوصل إليها، خاصة الأبعاد الاجتماعية للحياة الحضرية، وكذلك التعرف على أبعاد شخصية المواطن التي تقيم في هذه المنطقة، وأهم مميزات هذه الشخصية، وكذلك المكاسب المادية التي تحققت لسكان هذه المنطقة، وانعكاساتها على أفكار واتجاهات هؤلاء السكان.

عاشت هذه المدينة فترة من التحولات والإنجازات المتلاحقة، حيث تم السير بخطى سريعة، خاصة في مجال البنية التحتية، والمرافق الخدمية، والمؤسسات التعليمية، والصحية سعياً من الدولة لبناء الإنسان النموذجي القادر على استيعاب نموذج الحياة العصرية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف أخذت المنطقة الوجه الحضري والعصري للحياة، حدث كل ذلك في ظل وفرة اقتصادية وظروف معينة، مرت بها الدولة، انعكاسات هذه العملية التنموية على المجتمع بصفة عامة وعلى المواطن بصفة خاصة، قمنا بجمع

البيانات من هذه المنطقة، وعند القيام بجمع البيانات تم أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار:

1- المستهدفون بالدراسة هم أرباب الأسر الليبيون.
2- تعتبر الأسرة ليبية إذا كان رئيسها ليبياً، ولو كان ضمن أفرادها أفراد ليبيون، كالزوجة، أو الأم مثلاً.
3- في حالة غياب رب الأسرة يتم إجراء المقابلة مع الزوجة أو أحد أبنائه.
4- الشخص الذي تجرى معه المقابلة هو الذي يدير الأمور المعيشية في الأسرة.
5- في حالة وجود أرمل أو مطلق في كنف أسرة ترعاه لا يتم إجراء المقابلة معه.

إضافة للنقاط السابقة، فإن مدينة الكفرة تتميز بنمط معين من التحضر والحياة الحضرية، يجمع بين الحياة الحضرية والبيئية الصحراوية، والتي تعد نمطاً متميزاً، نحاول التعرف على أهم خصائصه، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجداول المتعلقة بالتحديث:

جدول رقم (1- د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب مناطق السكن، ونسبة التمثيل

توزيع المناطق	مجموع الأسر	نسبة التمثيل من المجتمع	حجم العينة التي تم دراستها	نسبة تمثيل المجتمعات في العينة
منطقة المركز	4410	%78	1075	%77.1
منطقة الضواحي	1220	%22	320	%22.9
المجموع	5630	100	1395	%100

جاء تمثيل العينة للمجتمع من نسبة تمثيل كل منطقة في المجتمع، وما زالت مسألة وضع تعريف محدد للتجمعات السكانية الحضرية والريفية مثار جدل بين العلماء والمتخصصين في مجال التعدادات السكانية، وهذا الأمر لا يقتصر على بلد معين أو جهة مسئولة بعينها، بل الاختلاف عام في هذا الموضوع، وعلى مستوى الجماهير، ففي آخر

تعداد 1995م تم تحديد مجموعة من المعايير للتفريق بين الحضر والريف، وهي:

1- تم اعتبار المحلات الموجودة في المناطق التي كانت قائمة عند تعداد 1984م حضراً.

2- تم اعتبار المحلات الواقعة ضمن مخططات الإسكان المعتمدة عند مقار رئاسة البلديات وفروعها حضراً، بصرف النظر عن حجم السكان الذين يعيشون في هذه المحلات وطبيعة نشاطهم، أما عدا ذلك فاعتبر ريفاً، وقد تجاوز سكان مدينة الكفرة 20.000 نسمة، وهو الرقم الذي تعتبره الأمم المتحدة مقياساً.

وقد كانت هذه المعايير تركز على جانب محدد، وهو مكان الإقامة مضافاً إليه حجم السكان، وكل هذه المعايير نرى أنها تنطبق على منطقة الدراسة: [مدينة الكفرة]، وتجعلنا نقول: إنها منطقة حضرية، حيث تجاوز عدد السكان فيها 35 ألف نسمة وفقاً لآخر تعداد 1995م، وهي أيضاً كانت في السابق بلدية، تحتوي على مجموعة من الفروع البلدية، وتحتوي هذه الفروع على مجموعة من المحلات.

ويرى الباحث أنه من الضروري الإشارة إلى ملاحظة مهمة، وهي أن تعداد 1995م لم يتعرض لمنطقة الكفرة كمنطقة مستقلة، بل نجد التعداد يتحدث عن منطقة الواحات، وهو التقسيم الإداري الذي كان سائداً وقت إجراء تعداد 1995م، وتضم منطقة الواحات إضافة للكفرة كلاً من تازربو، وجالو، وأوجله، وأجخرة، ومراده، وإذا أخذنا بعين الاعتبار النتائج الأولية لتعداد 1995م نجدها تشير إلى أن سكان المحلات الواقعة في نطاق منطقة الكفرة فقط بلغ 35177 نسمة، وتظهر النتائج النهائية لتعداد 1995 أن إجمالي سكان الواحات بلغ 47013 نسمة، وبإجراء عملية حسابية بسيطة نعرف أن سكان الواحات باستثناء الكفرة هو 11836 نسمة، أي ما نسبته 25.2% من مجموع سكان الواحات، في حي يشكل سكان الكفرة 74.8%، وبالتالي فإننا نعتقد أن أي إسقاطات أو مقارنة بين نتائج الدراسة الحالية والنتائج النهائية لتعداد 1995م ستكون ذات جدوى ودلالة، أما فيما يخص تقسيم المنطقة، لغرض إجراء الدراسة وجمع البيانات، فقد قسمت المنطقة إلى جزأين، وهما: منطقة المركز، وهي التي تتركز فيها الخدمات والمساكن، ضمن مخطط

الإسكان، وقد تجاوز عدد السكان فيها 23885 نسمة موزعين على 4410 أسرة، وأما منطقة الضواحي فقد تجاوز عدد السكان فيها 6587 نسمة موزعين على 1220 أسرة، وهي منطقة يختلط فيها نمط السكن فيغلب عليه طابع السكن العشوائي، وهي منطقة تعتمد على المركز، حيث يقوم سكانها بزيارة يومية إلى المركز، بل هناك من يقوم بأكثر من زيارة في اليوم الواحد، وهي تشبه المنطقة السادسة في نظرية الدائرة المركزية (لبرجس وبارك)، وهذه العلاقة بين المركز والضواحي ترجع إلى مجموعة من الأمور يأتي في مقدمتها، توفر المؤسسات الاجتماعية والخدمية داخل مركز المدينة.

جدول رقم (2-د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكور	1306	%93.6
إناث	89	%6.4
المجموع	1395	%100

وقد جاءت نسبة الإناث متواضعة في هذه العينة، وذلك لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها أن المستهدفين بالدراسة هم أرباب الأسر، وهم عادة من الذكور، كما أن أرباب الأسر يكونون متواجدين غالباً في الفترتين المسائية والليلية، وهما الفترتان اللتان تم اختيارهما لجمع البيانات، وحتى في حالة عدم وجود رب الأسرة، أو كبر سنه، أو سوء حالته الصحية، فإن الذي يقوم بالتعامل مع جامع البيانات الابن الأكبر، الذي يعتبر العائل لهذه الأسرة، ويتم أخذ البيانات منه على أساس أنه رب الأسرة، وهي حالات غير كثيرة في العينة، ومن أسباب ندرة الإناث في العينة أيضاً امتناع ربات الأسر عن إجراء المقابلات، وامتناعهن يرجع لأسباب كثيرة، يأتي في مقدمتها: العادات والتقاليد التي لا تؤيد إجراء رجل مقابلة مع المرأة. وقد حاولنا أن يكون من ضمن فريق جمع البيانات مجموعة من الإناث

لإجراء المقابلات مع ربات الأسر في حالة عدم وجود رب الأسرة، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن نتائج تذكر، حيث لم نجد من توافق على القيام بهذه المهمة، وقد يكون عدم اعتياد السكان على مثل هذا النوع من الدراسات له دور في هذا، ويبدو أن هذا الأمر له علاقة من قريب أو بعيد بالعادات التي ما زالت تمارس نوعاً من التحفظ حيال بعض القضايا، ويأتي في مقدمتها القيود الاجتماعية على حركة المرأة.

ومجمل القول: إن هذه التقاليد والعادات بدأت تعتريها بعض الليونة، والاعتراف المحدود بدور المرأة في المجتمع، وكذلك مساهمتها في الحياة الاجتماعية، إلا أن هذه الليونة، وهذا الاعتراف ما زال يخضع لنوع من التدقيق والمتابعة، ومجموع الإناث اللائي تم إجراء المقابلة معهن 89 حالة، أي ما نسبته 6.4%، كما يوضح ذلك الجدول رقم (2-د)، وهذه الحالات في مجملها من الأسر التي تكون المرأة فيها رئيسة العائلة، بحيث يكون الزوج منفصلاً عنها بسبب الطلاق، أو الوفاة، وهن في العادة من كبار السن، وفي العادة لا يمانعن من إجراء المقابلات معهن.

جدول رقم (3- د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن أو العمر

فئات العمر أو السن	التكرار	النسبة
(30 – 21)	218	%15.6
(40 -31)	529	%37.9
(50 -41)	258	%18.5
(60 -51)	194	%13.9
(70 -61)	139	%10
(80 -71)	42	%3
81-فما فوق	15	%1.1
المجموع	**1395**	**%100**

وبما أن هذه الدراسة تركز على أرباب الأسر نلاحظ أن أعمار المبحوثين لا تقل عن 21 سنة، وحتى في حالة إجراء المقابلة مع أحد أبناء المبحوث يتم مراعاة أن تجرى المقابلة مع ابنه الأكبر، والذي يعتبر رب الأسرة، مع مراعاة شرط توفر عامل مهم في المبحوث، وهو القيام بشئون الأسرة، ونظراً لتركيزنا على هذين المعيارين في إجراء المقابلات، وهو أن يكون المبحوث رباً للأسرة، وقائماً بشئونها، وفي حالة غياب المعيار الأول، فإنه لا يتم التنازل عن المعيار الثاني بأي حال من الأحوال، حيث يسود لدينا اعتقاد مؤداه أن قيام المبحوث بشئون الأسرة سيجعله أكثر إلماماً بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بالدراسة، ويكون أكثر قدرة على إعطاء المعلومات التي تفيد الدراسة الحالية، وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (3-د) لاحظنا أن الفئة الأولى مع الفئة الثانية ممن أعمارهم من (21 – 40) تشكل ما نسبته 53.2% من مجموع أفراد العينة، وهم الفئة الغالبة في مجتمع الدراسة، وهذا ما يعكس التكوين الديموغرافي للمنطقة، وشكلت الفئتان الثالثة والرابعة، والذين أعمارهم من (41 – 60) ما نسبته 42.4%، وهم ما نطلق عليهم (متوسطي الأعمار)، في حين شكلت فئة كبار السن، الذين تتراوح أعمارهم بين (61 – فما فوق) ما نسبته 14.1%، وهي نسبة مقبولة، تعكس التدرج الهرمي للسكان في المنطقة، وتركز أرباب الأسر في الفئات ما دون 60 سنة يوضح أن المجتمع أكثر حيوية، ويزيد من توقعات الزيادة السكانية في المنطقة، مع ملاحظة أن هذه الفئات [أي ما دون 65 سنة] هي فئة تعول غيرها، فهي ما زالت في مرحلة الإنتاج، ونسبة الذين تجاوزوا هذه السن لم يزد عن 14.1% في الدراسة، وقد يكون سبب قلة هذه النسبة صعوبة إجراء المقابلة مع من هم في سن متقدمة، حيث قد تحول الظروف الصحية دون إجراء المقابلات معهم، أو لعدم رغبتهم في إجراء المقابلة.

جدول رقم (4-د)
يوضح توزيع أفراد العينة وفق الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
أعزب	116	%8.3
متزوج	1174	%84.1
مطلق	33	%2.4
أرمل	72	%5.2
المجموع	**1395**	**%100**

ومن ضمن الحديث عن خصائص العينة، نتعرض لخاصية مهمة، وهي: الحالة الاجتماعية (الوضع الاجتماعي) لأفراد العينة، وبالرغم من أن المستهدفين بالدراسة هم أرباب الأسر، والعادة أن يكون أرباب الأسر متزوجين، ونظراً لوجود أسر يعولها الابن الأكبر نظراً لغياب الأب إما بسبب الوفاة، أو الطلاق ففي هذه الحالة يتم اعتبار الابن الأكبر أو البنت الكبرى غير المتزوجة رباً للأسرة، وذلك نظراً لتوفر عامل مهم هو إدارة شئون الأسرة، وبالنظر إلى الجدول رقم (3-د) نلاحظ أن أقل فئة عمرية تم إجراء مقابلة معها هي فئة ما بين (21 – 30) سنة، وفي هذه السن يكون المبحوث قد تعدى سن الرشد، مما يعطي للبيانات التي يدلي بها مصداقية ودقة، وقد وصل العزاب في العينة 8.3%، كما بين ذلك الجدول رقم (4-د)، ونسبة المتزوجين 84.1%، وهي نسبة تدل على أن المستهدفين بالدراسة هم أرباب الأسر، وهم يقعون في الغالب في خانة المتزوجين، وقد جاءت بيانات تعداد 1995م لتضع المتزوجين في مرتبة بعد الذين لم يسبق لهم الزواج، حيث وصلت نسبتهم في مجتمع منطقة الواحات إلى 43%، أما فيما يخص فئة المطلقين، فقد روعي أن يكون المطلق أو المطلقة يعول أسرة، ولو كان ابناً واحداً أو جمعاً من الإخوة أو الأبوين أو أحدهما، بحيث يتوفر فيه شرط إعالته للأسرة، ولم تتجاوز نسبة المطلقين في العينة

2.4%، والملاحظ أن تعداد 1995م سجل نسبة قريبة من هذه النسبة، حيث بلغت نسبة المطلقين في منطقة الواحات 2.5% من إجمالي السكان من الذين تجاوزت أعمارهم 15 سنة فما فوق، وحالات الطلاق عند الإناث أكثر من الذكور في منطقة الواحات، وذلك حسب تعداد 1995م، حيث بلغ عدد المطلقين 105 حالة للذكور، في مقابل561 مطلقة للإناث، فزيادة المطلقات الإناث على المطلقين الذكور يرجع لعدة أسباب منها: كون الذكور لا يواجهون المصاعب التي قد تواجه الإناث عند الزواج للمرة الثانية، وأما بالنسبة للأرامل، فقد بلغت نسبتهم في العينة 5.2%، وغير بعيد عن هذه النسبة جاءت نسبتهم في تعداد 1995م في مجتمع الواحات 4% من إجمالي السكان الذين تجاوزت أعمارهم 15 سنة. والملاحظ أيضاً أن تعداد 1995م سجل حالات الأرامل من الإناث. وهذا يرجع إلى أن فرصة الرجل في الزواج للمرة الثانية مبررة، خاصة إذا كان لديه أولاد يحتاجون للتربية والعناية، أما الأرامل من الإناث في الغالب يوقفن حياتهن لتربية أبنائهن، يضاف إلى ذلك نظرة الاحترام والتقدير التي ينظرها أفراد المجتمع للمرأة التي تقوم بالامتناع عن الزواج من أجل تربية أبنائها.

عند الحديث عن الأمور الاقتصادية هناك أمر مهم، نحاول تأكيده هنا، وهو أن الحديث عن الدخل يعد من الأمور ذات الحساسية، حيث يؤثر أغلب المبحوثين تحاشي ذكر الأرقام الواقعية لمدخولاتهم، وذلك لأسباب قد ننظر لها على أنها ليست مقنعة، ولكنها بكل تأكيد من وجهة نظر المبحوثين أسباب موضوعية، وقد يكون هذا التعتيم والغموض له علاقة بالإيمان بالعين والحسد، فيؤثرون ذكر أرقام أكثر تواضعاً من الواقع، وقد يكون للخوف من الجهات الرقابية التي تهتم بالتعرف على دخول فئات معينة من المجتمع دخل في جعل الأمر أكثر غموضاً، وعموماً يظل الحديث عن الدخل من الأمور الغامضة في حياة سكان هذه المنطقة.

جدول رقم (5- د)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الذي يتقاضاه المبحوث حاليا (بالدينار)

فئات الدخل	التكرار	النسبة
(150 -51)	401	%28.7
(250 -151)	806	%57.8
(350 -251)	125	%9
(450 -351)	23	%1.6
(550 -451)	26	%1.9
(551-ما فوق)	14	%1
المجموع	**1395**	**%100**

ليس من مصلحة البحث ولا الباحث أن يتحمس المبحوث للدراسة معتقداً أنه بمجرد تعبئته للاستمارة سيتحصل على مميزات معينة، وكذلك تخوف المبحوث من ذكر الحقيقة خوفاً من محاسبة قانونية سوف لن يفيد الدراسة، وقد يدلنا ذلك على عدم الوعي بأهمية مثل هذه الدراسات، وقد وصلت نسبة الفئة التي تشمل ذوي الدخل المحدود من أصحاب المعاشات الأساسي والضمانة، والذين تم تعيينهم حديثاً. وأما الفئة الثانية (151-250)، فقد وصلت نسبتهم إلى 57.8%، وهذه الفئة تناسب الموظفين وأصحاب الأعمال الإدارية الذين ترتبط مرتباتهم بقوانين ولوائح محددة، وبصفة عامة فإن ارتفاع الدخل يرتبط بعوامل اقتصادية مهمة جداً، يأتي في مقدمتها الرخاء الاقتصادي على مستوى الدولة، وما تطرحه الدولة من فرص للعمل وفرص للإنتاج تساهم دون شك في الرفع من مستوى الدخل.

نحاول من خلال الجدول رقم (6-د) تقديم وصف لنوع المهن التي يمارسها سكان هذه المنطقة، وقد يكون من المستغرب أن تبلغ نسبة الذين يعملون في المهن الإدارية والتدريس

49.3%، ولكن بالنظر لتعداد 1984م، نجد أن عدد المشتغلين في المهن الإدارية والتدريس وصلت في منطقة الكفرة إلى 66% من إجمالي السكان العاملين اقتصادياً ممن أعمارهم فوق 15 سنة.

جدول رقم (6- د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة
المهن الإدارية والتدريس	688	%49.3
المهن الفنية والهندسية	170	%12.2
المهن الزراعية	60	%4.3
المهن العسكرية	83	%6
أعمال حرة	173	%12.4
المتقاعدون	158	%11.3
ربات البيوت	42	%3
لا يعمل	21	%1.5
المجموع	**1395**	**%100**

في حين وصلت هذه النسبة إلى 48% من إجمالي السكان في تعداد 1995م، وبصرف النظر عن تبرير تسجيل هذه النسبة والتغيرات التي حدثت فيها، فإنها تؤكد على شيء مهم، وهو الابتعاد عن المهن الزراعية وفي نفس الوقت يتأكد عدم تحيز البيانات التي توصلت لها هذه الدراسة، بل تؤكد الدراسة اقترابها من الواقع. فبعد أن كانت المهنة الرئيسية للسكان هي الزراعة وتربية الحيوانات، وهي أساس البقاء في المنطقة، ثم تأتي التجارة في المرتبة الثانية، فلم تكن تعرف في المنطقة مهن كثيرة أو لم تكن متاحة لسكان المنطقة، فقد حدثت تغيرات جذرية في حياة سكان هذه المنطقة، وتغيرت الظروف المعيشية، فأصبح

الاعتماد على مهن أخرى، كالمهن الإدارية، والأعمال الحرة، التي تتمثل في التجارة، وتجارة العبور التي يعمل بها أغلب السكان في المنطقة، حيث توفر هذه التجارة عائداً مادياً مغرياً مشجعاً على ترك ما سواها من المهن.

تأثرت الزراعة، وزراعة النخيل على وجه الخصوص بهذا التغير، حيث تركت مزارع النخيل دون عناية، وملاحظة هذا الأمر قد لا تحتاج من زائر المنطقة لكثير من البحث والخبرة، فبقايا الجريد موجودة دون إزالة، فبعد أن كانت هذه المنطقة إحدى المصادر الرئيسية التي تغذي البلاد بأجود أنواع التمور، أصبحت في الغالب تعتمد على غيرها من المناطق في الحصول على كفاية السكان من هذا النوع من الإنتاج الزراعي، وتدلنا نتائج هذه الدراسة على وجود 12.2% من أفراد العينة يمارسون أعمالاً فنية وهندسية في مختلف الشركات والجهات العامة.

الملاحظ أن مثل هذه المهن لم تكن معروفة في السابق لديَّ سكان المنطقة، ومما ساعد على ظهورها انتشار المشاريع الإنتاجية، والصناعية الخفيفة في المنطقة، حيث أتيحت الفرصة أمام السكان لمزاولة هذه المهن وتعلمها، ولم يجد السكان حرجاً في القيام بها لما توفره من عوائد مادية، وهي في أغلبها مهن لا تتطلب الكثير من المهارة الفنية الدقيقة إلا فيما يخص المهن الهندسية، وهي في أغلبها في مجال الإرشاد الزراعي، وقد تطورت هذه المهن وانتشرت في المنطقة مع انتشار المشاريع الخدمية والزراعية، وبالأخص مشروعاً الكفرة الاستيطاني، ومشروع الكفرة الإنتاجي، اللذان ساهما في استيعاب أعداد كبيرة من المشتغلين بهذه المهن.

تعتبر الأعمال الحرة إحدى النشاطات المهمة في المنطقة، إلا أنها قد لا تكون واضحة في هذه الدراسة، فلم تتجاوز النسبة 12.4% من إجمالي أفراد العينة، وذلك بالرغم من اعتقادنا أن الأرقام الحقيقية تتجاوز الأرقام التي تم تسجيلها في هذه الدراسة، فكثير من السكان يمارسون الأنشطة التجارية إضافة إلى أعمالهم الحكومية، ويعتقد الباحث أن سبب ازدهار الأنشطة التجارية والخدمية هو الموقع الحدودي الذي تتمتع به المنطقة،

جدول رقم (7-د)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للمبحوث، وزوجته، ووالد المبحوث

توزيع الحالات / توزيع الحالات	المستوى التعليمي للمبحوث		المستوى التعليمي لزوجة المبحوث		المستوى التعليمي لوالد المبحوث	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أمي	338	%24.22	95	%42.7	1103	%79
يقرأ ويكتب	105	%7.5	31	%2.2	173	%12.4
التعليم الأساسي	515	%.37	352	%25.2	92	%6.6
التعليم المتوسط فما فوق	437	%31.3	212	%15.2	27	%2
لا ينطبق	00	00	205	%14.7	00	00
المجموع	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**

ويمكن الإشارة هنا إلى أن هذه الأنشطة غير مستقرة أو دائمة فأحياناً تمر بفترات ركود خاصة عندما يتم قفل الحدود بين فترة وأخرى مع البلاد المجاورة لمنطقة الكفرة، ويمثل المتقاعدون الأشخاص الذين يتقاضون مرتبات ضمانية بعد أن تجاوزوا سناً معينة في العمل.

بالنسبة لخانة لا يعمل، فيمكن النظر إليها كالآتي: إن هناك حالات محدودة كالظروف الصحية أو كبر السن لا تسمح بإجراء المقابلة مع رب الأسرة، وفي هذه الحالة يتم إجراء المقابلة مع الابن الأكبر أو البنت الكبرى، وقد تم مراعاة أن يكون الابن الذي تجرى معه المقابلة قادراً على إعطاء المعلومات، وهم في الغالب من الطلبة الجامعيين، وهؤلاء لا يمارسون أي عمل. ولكن في نفس الوقت تقع على عاتقهم مسئولية إعالة الأسرة والقيام بشئونها، وقد لا نستطيع إخفاء اعتقاد وهو أن هناك نوعاً من الغموض يلف الجوانب الاقتصادية بصفة عامة.

من الجدول رقم (7-د) تبين أن قطاع التعليم حظي بأهمية خاصة بعد استقلال الدولة واكتشاف النفط، وزادت وتيرة هذا الاهتمام بعد 1969، فأنشئ العديد من المؤسسات التعليمية، وتم جلب الخبرات العلمية من أجل النهوض بهذا القطاع المهم في المجتمع، وقد حقق هذا القطاع قفزات واسعة على مستوى الكم والكيف، ولم يكن هناك تفرقة بين المناطق الريفية والحضرية والبدوية، إذ تم إيصال المدارس للمناطق النائية والبعيدة عن المدن، وكان نصيب منطقة الدراسة موفوراً في هذا المجال. فأول مدرسة ابتدائية في المنطقة تم تأسيسها في عام 1956م، هي مدرسة عفون الابتدائية(*) وكان يدرس بها 94 طالباً وطالبة، منهم 85 ذكور و 9 إناث، وكان يعمل بها 7 مدرسين، ومجموع المدارس الموجودة في المنطقة بناءً على المسح الذي أجرته (مؤسسة دوكسيادس في عام

(*) يعتقد الباحث أن تاريخ تأسيس أول مدرسة ابتدائية في منطقة الكفرة يرجع لتاريخ أقدم من هذا التاريخ، وكذلك إن أقدم مدرسة هي في منطقة الجوف وليس الجوف الغربي، وقد يكون ما بين 1930م- 1940م.

1966ف) وصل إلى مدارس، هي: مدرسة الجوف الابتدائية، ومدرسة السيد المهدي الابتدائية، ومدرسة عفون الابتدائية ومدرسة الأجهر الابتدائية، ومدرسة التوبات الابتدائية، ومدرسة الهواري، وكان المستوى الابتدائي هو أعلى مستوى في ذلك الوقت في المنطقة، كما أن النظرة للتعليم في البداية لم تكن بالمستوى المطلوب، فتغيب الأبناء فترة طويلة من اليوم يعني فقدان الأسرة لمجهودهم الذي يمكن أن يوفر للأسرة دخلاً مادياً، وشيئاً فشيئاً بدأت فوائد التعليم تظهر على الذين واصلوا تعليمهم، [فكان يكفي لمزاولة مهنة التدريس الحصول على الشهادة الابتدائية] وصاحب ذلك تغير في نظرة سكان المنطقة للتعليم شيئاً فشيئاً، وقد وضعنا في الجدول رقم (7-د) المستويات التعليمية الثلاثة(للمبحوث، زوجة المبحوث، والد المبحوث) متجاورة، وذلك بقصد عقد مقارنة بين المستوى التعليمي للمبحوث والمستوى التعليمي لوالده، حيث انخفضت الأمية بشكل واضح بين جيل الأبناء مقارنة بجيل الآباء، فبعد أن كانت 79% في جيل الآباء انخفضت إلى 24.2% في جيل الأبناء، كما يوضح ذلك الجدول رقم (7-د)، والأسباب الموضوعية التي تطرح نفسها في هذا الخصوص هي اهتمام الدولة بهذا القطاع لدرجة إحداث ثورة فيه، فانتشرت البرامج التعليمية المتنوعة، حيث شملت التعليم الفني، ومحو الأمية، وبرامج رفع الكفاءة للمدرسين، إضافة للتعليم الأساسي بشقيه، والتعليم المتوسط، والتعليم العالي، وكل هذه الإمكانات لم تكن متوفرة لجيل الآباء.

يمكن الإشارة هنا لملاحظات مهمة، وهي أن نسبة الأمية حسب تعداد 1954م وصلت إلى 86% من إجمالي سكان منطقة الكفرة، وهي متمشية مع النسبة التي توصلت لها الدراسة الحالية بالنسبة للآباء وبصفة عامة فقد أخذ التعليم شكلاً أفقياً (ابتدائي - إعدادي)، ورأسياً (متوسط وعال)، فأخذت الأمية في الاضمحلال، وهذا ما أوضحته التعدادات المتلاحقة.

وصلت نسبة الحاصلين على التعليم الأساسي والمتوسط 68.3% في العينة، وهي نسبة جيدة، وتعد من المكاسب المهمة التي يعول عليها من أجل تقدم المنطقة.

فيما يخص (يقرأ ويكتب)، التي فصلت عن غيرها، لأنه لا يمكن أن نضعها مع التعليم الأساسي وذلك لعدم حصول هذه الفئة على أي مستوى دراسي، وفي نفس الوقت لا يمكن ضمها مع الأميين، ففضلنا ترك هذه الفئة متميزة عند وصف البيانات، ففي السابق كان مجرد تعلم القراءة والكتابة يعد مكانة علمية، وذلك لندرة المستويات التعليمية، ومع توفر هذه المستويات التعليمية العالية لم يعد تعلم القراءة والكتابة يشكل مستوى مميزاً، اللهم إلا تميزه عن الأمية، ونظراً لرغبة الغالبية في تحسين مستوياتهم التعليمية فقد تضاءلت هذه الفئة، وعانت المرأة من كثير من التقاليد التي ظلت مدة طويلة تحول دون خروجها للتعليم، وهذا ما تؤكده أغلب الدراسات، ولكن مع التوسع في العملية التعليمية، والتشجيع المستمر من الدولة لخوض المرأة لهذا المجال، بدأت هذه القيود في السقوط.

كانت البدايات الأولى متواضعة بالنسبة للأوضاع التعليمية للمرأة، إلا أنه في الآونة الأخيرة شهد تعليم المرأة توسعاً ملحوظاً، وخطت المرأة في هذا المجال خطوات واسعة، بل ومتميزة في بعض الأحيان، حيث تمكنت من دخول الجامعات داخل البلاد وخارجها وتفوقت على الرجل في كثير من المجالات العلمية، وتشير التعدادات إلى الارتفاع التدريجي لأعداد الإناث مقارنة بأعداد الذكور في المراحل التعليمية المختلفة، وهذا ما يصدق على منطقة الكفرة، وبالتحديد فإن نتائج آخر هذه التعدادات، وهو تعداد عام 1995م، بينت تفوق عدد الإناث على الذكور في مرحلة التعليم المتوسط في منطقة الواحات، حيث وصلت نسبة الإناث في هذه المرحلة 53.4%.

وفيما يخص انتشار الأمية بين زوجات المبحوثين يمكن أن نبرر ارتفاع الأمية إلى العادات والتقاليد التي مارست ضغطاً على خروج المرأة، حتى وإن كان من أجل التعليم، وكذلك عدم الاقتناع في السابق بأهمية تعلم المرأة، ولكن تسجيل نسبة تصل إلى 42.6% من المتعلمات تدل دون شك على تأثير المنطقة بالمتغيرات الجديدة، إضافة إلى العائد المادي من وراء تعليم المرأة الذي شجع الكثير من الأسر على إدخال بناتهم للمدارس. وأما فيما يخص فئة (لا ينطبق)، فهي تمثل أفراد العينة غير المتزوجين، وكذلك المبحوثين من الإناث، فالسؤال عن مستوى الزوجة لا ينطبق عليهم.

التحديث في مجتمع البحث:

تبين هذه البيانات أمراً مهماً وهو، الرغبة في امتلاك الأجهزة والمعدات التقنية الحديثة من قبل أفراد العينة، وكذلك الاستفادة من بعض الخدمات العصرية، مثل خدمات المواصلات والاتصالات والخدمات الترفيهية، والاستفادة من المرافق العامة كالصحة والتعليم، كما تبين الدراسة. كذلك اتجاه المبحوثين حيال بعض القضايا.

يسود اعتقاد لدينا بأن هناك خيطاً يربط بين هذه العناصر لتعبر عن شيء واحد، وهو سيادة الروح العصرية لديَّ سكان هذه المنطقة، وكذلك الطموح إلى المواقع المتقدمة في الحياة.

إن عدم وجود دراسات أو أبحاث سابقة تتناول هذه القضايا في منطقة الكفرة يزيد من المسئولية الملقاة على عاتق القائم بهذه الدراسة للقيام بتحليل النتائج التي توصل إليها، ووضعها في إطار يمكن معه استخلاص نتائج قريبة من الواقع المعاش لسكان هذه المدينة، وما يمكن ملاحظته منذ البداية هو اتفاق أغلب الدراسات سواءً على المستوى المحلي أم العالمي.

على أن هناك رغبة من قبل المواطنين في جميع أنحاء العالم لامتلاك السلع المعمرة، والآلات التقنية المختلفة، حيث تجاوز السكان مرحلة التوعية بأهمية السلع إلى مرحلة أخرى، وهي امتلاك هذه السلع، وقد جاءت بعض الإجابات عكس ما كان متوقعاً.

وذلك للاعتقاد بأن هناك بعض السلع لا يمكن الاستغناء عنها، ومن بين هذه السلع موقد الطبخ [بوتاجاز] على سبيل المثال، حيث وصلت نسبة الذين يمتلكون هذه السلعة 88.7% من مجموع المبحوثين، كما يوضح ذلك الجدول رقم (8-د)، ونحن في الواقع على يقين بأنه لا يوجد في مدينة الكفرة من يقوم بطهي الطعام على نار الحطب، وقد يكون تحاشي ذكر بعض المبحوثين لما يمتلكون من هذه الأدوات والآلات له علاقة بما سبق لنا الإشارة إليه عند تحليلنا للبيانات الواردة في الجدول رقم (5-د)، وفي نفس الوقت لم يؤكد على عدم أهمية هذه السلعة سوى 0.6% من مجموع أفراد العينة، وهذا يدلنا على أهمية هذه السلعة.

جدول رقم (8-د)
يوضح امتلاك المبحوثين لبعض السلع

صفة الملكية / نوع السلعة	لديَّ		ليست لديَّ		غير مهمة		قيم مفقودة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
سيارة خاصة	683	%48.9	678	%48.6	30	%2.2	4	%0.3
سيارة شاحنة	167	%12	935	%67	283	%20.3	10	%0.7
غسالة	959	%68.7	431	%30.9	5	%0.4	-	-
ثلاجة	1210	%86.7	182	%13.1	2	%0.1	1	%0.1
غاز	1237	%88.7	147	%10.6	9	%0.6	2	%0.1
مكيف	900	%64.5	467	%33.5	26	%1.9	2	%0.1
مجمد فريزر	541	%38.8	824	%59	25	%1.8	5	%0.4
سخان مياه	1002	%71.8	376	%27	15	%1.1	2	%0.1
مدفئة	662	%47.4	660	%47.3	68	%4.9	5	%0.4
حجرة نوم	803	%57.6	478	%34.2	111	%0.8	3	%0.2
صالون إفرنجي	222	%15.9	872	%62.5	296	%21.2	5	%0.4

جدول رقم (9-د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من بعض القضايا

القضية / الاتجاه	انفراد الابن بالرأي في الأمور الاقتصادية		انفراد الابن بالرأي في اختيار شريكة حياته		انفراد الابن في السكن عند الزواج		رئاسة المرأة للرجل في العمل		الذهاب للعر افين		الذهاب للعر افين عند عجز الطب		تعدد الزوجات		كثرة الأولاد		مصاريف المناسبات	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أؤيد	598	%42.9	1146	%82.2	1175	%84.2	222	%15.9	240	%3.9	240	%17.2	664	%47.6	667	%47.8	1159	%83.1
لا أؤيد	684	%49	232	%16.6	179	%12.8	1064	%76.3	1053	%92	1053	%75.5	580	%41.6	646	%46.3	213	%15.3
لم أكون رأياً	113	%8.1	17	%1.2	41	%3	109	%7.8	102	%4.1	102	%7.3	151	%10.8	82	%5.9	23	%1.6
المجموع	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**

فعدم ملكيتها لا يعني عدم أهميتها أو عدم الرغبة في امتلاكها، فربما تكون الأسعار المرتفعة حالت دون الحصول عليها، وقد يكون توهم المبحوث أن المستهدف من خلال هذه الدراسة توزيع بعض السلع، وبالتالي يؤثر بعض المبحوثين الإجابة بعدم امتلاكهم لبعض تلك السلع. والرغبة في امتلاك السلع عموماً يعد مؤشراً من مؤشرات التحديث داخل المنطقة، وارتفاع الطلب على هذه السلع مشفوع بالشعور بأهميتها في الحياة اليومية، وما فيها من توفير للوقت والجهد. وقد جاءت الثلاجة في المرتبة الثانية، فوصلت نسبة الذين يمتلكونها إلى 86.7% من أفراد العينة، وهذه السلعة أيضاً لا تقل أهمية عن غيرها من السلع، بل تعد من أهم المقتنيات العصرية في أي منزل، وقد يكون لارتفاع سعر هذه السلعة، وعدم توفرها من جهة أخرى، دخل في وجود 13.1% من المبحوثين لا يمتلكونها.

وجاء سخان المياه في المرتبة الثالثة، فأجاب 71.8% أنهم يمتلكون هذه السلعة، وهي سلعة مهمة أيضاً، وقد يكون تواضع أسعارها سبباً في امتلاك مجموعة من أفراد هذه العينة لهذه السلعة، وقبل الاستمرار في التعرض لبقية السلع، يحب الباحث أن يشير إلى أن امتلاك المبحوث لهذه السلع لا يعني أنها سلع جديدة، فقد يرجع استخدامها أو امتلاكها لفترات طويلة، وهذه الحالة لم تكن معروفة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، فلم يتعود المواطنون في السابق على اقتناء السلع المستعملة، ولكن نظراً لظروف معينة أصبح توفر هذه السلع أمراً صعباً، فيضطر الكثير إلى اقتناء السلع المستعملة بأسعار لا تتناسب في أحيان كثيرة مع حالتها، وهذه الملاحظة تصدق أكثر على السيارة الخاصة، حيث ينتشر بيع وشراء السيارات المستعملة، وهو أمر معتاد.

إن عدم توفر هذه السلع بأسعار مناسبة من أكبر العوامل التي تحد من امتلاكها، ويوضح الجدول رقم (8-د) كذلك أن الغسالة تأتي في مكانة متقدمة، فلم ير سوى 0.4% أنها غير مهمة، إلا أن هناك 30.9% من أفراد العينة لا يمتلكونها، وهذه الملاحظة تنسحب على بقية السلع.

أما بخصوص الصالون الإفرنجي فإننا نلاحظ ارتفاع نسبة الذين يرون أنه غير مهم، حيث وصلت إلى 21.2%، وذلك راجع لعدم تلاؤم المقاعد مع العادات الخاصة بالجلوس في مجتمعنا بصفة عامة ومجتمع الدراسة بصفة خاصة، حيث إن فترات الجلوس، والحديث تستمر فترة طويلة في مجتمع الدراسة، إضافة إلى إنه يشغل حيزاً كبيراً من غرفة الضيوف.

نلاحظ أنه عند السؤال عن السيارة الشاحنة فإن الذين أجابوا بأن لديهم سيارة شاحنة كان عددهم 167 مبحوثاً، وعلى اعتبار أن العينة تمثل 25% من مجتمع البحث، فعند ضرب الرقم في 4 تصل إلى الرقم 668، وهو غير بعيد من الرقم الذي زودنا به مكتب جمعية سائقي الشاحنات في الكفرة، فقد وصل عدد السيارات المسجلة في هذا المكتب 750 سيارة، وذلك حتى عام 1999م، ويمكن تفسير الفارق بين الرقمين أن هناك أشخاصاً يمتلكون أكثر من سيارة، وصيغة السؤال لا تهدف للتعرف على عدد ما يملك المبحوث من نوع السلعة، وهو ليس هدف الدراسة.

وبصفة عامة يمكن ملاحظة أن ندرة السلع، وارتفاع أسعارها، يعد من أهم الأسباب التي تحول دون المبحوث وامتلاكه لهذه السلع، وبكل تأكيد فإن المبحوثين تجاوزوا مرحلة التوعية بأهمية هذه السلع، إلى مرحلة الرغبة في امتلاكها شعوراً منهم بأهميتها في الحياة اليومية.

وإذا كان الحديث في السابق عن التحديث في الخدمات والمرافق، باعتبارها مؤشراً للتحديث، فإن الحديث عن تحديث الاتجاهات ومستوى الطموحات والتوقعات لا يقل أهمية عن الأمور السابقة، فقيم الأفراد، وما يحملونه من أفكار تجاه بعض القضايا الاجتماعية يعد أمراً تعود الباحثون الاجتماعيون التعرف عليه، وذلك لما يشكله من أهمية في إبراز الملامح غير المادية في شخصية الأفراد، وما تنبني عليه هذه الشخصية من معارف، ونحن في دراستنا هذه قد لا نختلف كثيراً عن هؤلاء الباحثين، وإنما نضيف إلى ذلك أن التعرف على الجوانب غير المادية، ومدى تأثرها بالجوانب المادية، يشكل هدفاً من أهداف الدراسة.

من خلال النظر إلى الجدول رقم (9-د) والذي يعرض جملة من القضايا، نتوقع أنها ستوضح جزءاً من شخصية سكان هذه المنطقة، وما يحملونه من اتجاهات وآراء حول قضايا متعددة، والملاحظ أنه لا يوجد حسم واضح لقضية انفراد الابن بالرأي في الأمور الاقتصادية، حيث يفضل 49% من أفراد العينة أن يكون لهم رأي في الأمور الاقتصادية الخاصة بأبنائهم، وألاّ ينفرد الابن بالتصرف في الشئون المالية إذا كان يعيش في نطاق الأسرة، والملاحظ أن هناك أسراً كثيرة تطبق برنامجاً تعاونياً خاصاً بها، فتكون هناك إدارة مالية واحدة للأسرة التي يوجد بها أكثر من شخص يعمل.

وعند السؤال عن الاستقلالية في السكن للأبناء بعد الزواج، أيد هذه الفكرة 84.2% من أفراد العينة، وكذلك وصلت نسبة الذين يؤيدون استقلالية الابن في اختيار شريكة الحياة إلى 82.2% من أفراد العينة، ويبدو أن المبحوثين يتفهمون معطيات الحياة الحديثة، وبالذات في أمرين هما: الاستقلال في السكن، والاستقلال في اختيار شريكة الحياة، في حين يظل أمر الاستقلال في الأمور الاقتصادية يخضع لنوع من الإدارة المركزية، أو يفضل أولياء الأمور أن يكون لهم رأي في أمور أبنائهم الاقتصادية، وقد يكون اعتقاد الآباء أن دخل أبنائهم هو دخلهم، وفي هذه الحالة يفضلون أن يكون لهم رأي في إنفاق هذا الدخل. إن وجود مثل هذه التوجهات يعد تحديثاً لم يكن ليحدث في حياة سكان هذه المنطقة دون وجود عوامل قوية ومؤثرة، تناولت البناء الاجتماعي والثقافي داخل المنطقة، فقد كانت فكرة الاستقلال في السكن أمراً غير وارد، لأن أساس السكن أو الوجود هو العائلة، ولكل عائلة في المنطقة جزء معين من الأرض، فأصبحت الإقامة مرتبطة بالعائلة، والعائلة مرتبطة بالوجود المكاني، ولكن بعد تدخل الدولة وإيجادها للمخططات العامة، أصبح السكن لا يخضع لهذا التحديد، ومن ثم وجد نمط جديد من الجيرة، وأصبح الاستقلال في السكن أمراً وارداً ومقبولاً، بل وفي بعض الحالات مرغوباً.

وبالنسبة لعادات الزواج، فقد كان الأمر في السابق مقصوراً على الوالدين، فهما المخولان للقيام بهذه المهمة، وهما اللذان يملكان تقرير مصير أبنائهم، ولكن مع توسع

القاعدة التعليمية والتأخر نسبياً في سن الزوج، أصبح الأمر لا يبت فيه نهائياً من قبل أولياء الأمور، ونزعم أن الخوض في استقلال الابن التام في الأمور الاقتصادية مسألة وقت لا أكثر أما ارتفاع نسبة الذين لم يكونوا رأياً حيال انفراد الابن في شئونه الاقتصادية، حيث وصلت النسبة إلى 8.1%، وهذا تفسره الحساسية التي يتناولها هذا السؤال. فيفضل البعض عدم إبداء الرأي حيال هذا الأمر، ويمكن الرجوع للملاحظة التي تم تسجيلها في الجدول رقم (5-د)، حيث إن الحديث عن الأمور الاقتصادية من الأمور ذات الحساسية، وإذا انتقلنا للحديث عن قضية أخرى لا تقل أهمية عن غيرها من القضايا، ألا وهي عمل المرأة، وبالتحديد تقلد المرأة لمناصب قيادية تكون هي المسئولة فيها عن إدارة دفة العمل مع وجود الرجال. فقد أبدى 76.4% من أفراد العينة تحفظاً حيال هذه القضية، وقد يكون للعقلية الانتقائية التي تميز المجتمعات التي تختلط فيها النماذج العصرية والتقليدية دخل في هذا المجال، بحيث لا تستطيع أن تطلق على تلك الأفكار أنها تقليدية دائماً، أو عصرية دائماً، حيث يأخذ بالتالي خطاً متذبذباً، وهذا نتيجة للتغير المفاجئ والنمو والتطور الذي لم يجاره تغير في قيم الناس ((البناء القيمي))، ولهذا يعكس سكان هذه المنطقة في سلوكهم خليطاً من القيم والمعايير الحديثة والتقليدية، والتحفظ الذي يبدو هنا يمكن تبريره بقرب عهد خروج المرأة للعمل في المنطقة، ومما يدل على حساسية هذا السؤال ارتفاع نسبة الذين لم يكونوا رأياً حيال هذه القضية. حيث وصلت هذه النسبة إلى 7.8%.

حاولنا كذلك معرفة رأي المبحوث حيال قضية أخرى، يعتقد الباحث أهميتها، وهي تخص أسلوب العلاج الذي يمارسه المبحوث، فقد كان العلاج في السابق يعتمد على أسلوب بدائي يرتبط بالشعوذة والذهاب للعرافين، بل هناك من يذهب للعرافين بقصد العثور على شيء ضاع منه، أو الوصول إلى شيء معين، وبدخول المؤسسات الصحية للمنطقة بدأ الوعي ينتشر شيئاً فشيئاً، ولكننا نسجل هنا أن الذهاب للعرافين ما زال موجوداً حتى الآن، إلا أن نسب المعارضين للذهاب إلى العرافين بلغ 92% من أفراد العينة،

وقد حاولنا التأكد من ثبات بيانات هذه النسبة، وذلك من خلال توجيه سؤال آخر يتعلق (في حالة عجز الطب عن علاج المريض) ما هو موقف المبحوث، في هذه الحالة، ونلاحظ أن المعارضة انخفضت فتصل إلى 75.5% من أفراد العينة، وهذا الانخفاض يدل على أن هناك من يربط بين العلاج والذهاب إلى العرافين، وقد يكون مبرر هؤلاء [أن الضرورات تبيح المحظورات]، خاصة مع الأمراض غير العضوية.

وإذا تعرضنا إلى قضية أخرى، وهي تعدد الزوجات، وهي من التقاليد التي أخذت في التلاشي، فقد سجل تعداد 1984م أن عدد المتزوجين بزوجتين في بلدية الكفرة 218 حالة، أي ما نسبته 8.1% من مجموع المتزوجين، ولم تصل نسبة الذين تزوجوا بثلاث زوجات إلى أكثر من 0.5% من مجموع المتزوجين، في حين لم يسجل تعداد 1984م إلا حالة واحدة بالنسبة للمتزوجين بأربع زوجات، ونكتفي هنا بالإشارة إلى نتائج تعداد 1984م فقط، وذلك لكونها تتحدث عن منطقة الكفرة بالتحديد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن دقة الأرقام مهمة جداً، فالحديث هنا عن حالة أو حالتين، وباعتبار أن تعداد 1995م يشمل مناطق أخرى إضافة للكفرة، ففضلنا الاقتصار على تعداد 1984م، ونلاحظ أن هذا التعداد يشير بوضوح إلى محدودية هذه الظاهرة. هذا على صعيد التطبيق الفعلي، ولكن عند التعرض للاتجاه، فقد وصلت نسبة الذين يؤيدون تعدد الزوجات إلى 47.6% من أفراد العينة، وارتفاع هذا التوجه لا يوجد ما يؤيده من خلال التعدادات. وقد يكون هذا التوجه مرتبطاً بالرغبة في الإنجاب وكثرة الأولاد، وفي نفس الوقت يؤكد أصحاب هذا التوجه أن تعدد الزوجات من حيث المبدأ أمر غير ممنوع، إلا أنهم لا يطبقون ذلك، ولكن في حالة وجود المبررات الموضوعية، فإنهم لا يمانعون في تطبيق هذا الأمر، وهذا لا يعني أن كل من يطبق هذا الأمر لديه مبرراته الموضوعية. في حين وجد 41.6% من أفراد لا يرغبون في التعدد، ربما بسبب التبعات الاجتماعية والاقتصادية التي يسببها تعدد الزوجات.

يرتبط بتعدد الزوجات كثرة الأولاد، فقد عارض كثرة الأولاد 46.3% من أفراد العينة، وعند المقارنة بين تعداد (1954م، 1984م) نلاحظ انخفاض أعداد الأسر ذات الأحجام

الصغيرة في تعداد 1984م مقارنة بتعداد 1954م، حيث ازدادت الأسر ذات الأحجام الكبيرة وانخفض عدد الأسر ذات الأحجام الصغيرة، فعلى سبيل المثال الأسرة المكونة من 3 أشخاص كانت تشكل ما نسبته 13.4% من مجموع الأسر في الكفرة في تعداد 1954م، فأصبحت لا تشكل أكثر من 9.9% من مجموع الأسر في تعداد 1984م، والعكس حدث مع الأسر ذات الأحجام الكبيرة، فقد زاد عدد الأسر ذات الأحجام الكبيرة في تعداد 1984م مقارنة بتعداد 1954م، فعلى سبيل المثال الأسر المكونة من 9 أشخاص لم تشكل في تعداد 1954م إلا ما نسبته 4.7% من مجموع الأسر، فأصبحت تشكل ما نسبته 8.5% من مجموع الأسر في تعداد 1984م، وهذه الزيادة في أحجام الأسر قد تؤيدها بوجه أو بآخر النتائج التي توصلنا إليها، فقد أيد فكرة كثرة الأولاد في الأسر 47.8% من العينة، في حين وجد أن 46.3% من العينة يعارضون كثرة الأولاد في الأسرة، وهذا التوجه يؤيد الملامح العصرية في شخصية سكان المنطقة، وقد يكون ذلك مصحوباً برغبة البعض في تنظيم الأسرة بما يناسب إمكانياتهم.

أما بخصوص المبالغة في مصاريف المناسبات، فإن هناك شعوراً عاماً للحد من هذه المصاريف، وقد ظهر ذلك من خلال عدد من المحاولات الفردية والجماعية في المنطقة، وذلك من أجل مقاومة هذه الظاهرة، فقد تنادت بعض العائلات في المنطقة لتقليص المهور، والمصاريف الخاصة بالزواج، وتقليص ما ينفق في المآتم، وهذا الاتجاه مشفوع بالشعور العام بعدم جدوى هذه المصاريف، وقد أيد تقليص مصاريف المناسبات 83.1% من أفراد العينة، أما فيما يخص الحياد، وعدم تكوين رأي في القضايا السابقة، فلم تكن نسبة الحياد واضحة باستثناء بعض القضايا التي كان التأييد والرفض متقارباً فيها، وهذه القضايا يمكن أن نطلق عليها صفة (الحساسة) والحسم فيه يسبب حرجاً لأفراد العينة، وبصفة عامة فإن أفراد العينة لم يتوانوا عن إبداء وجهات نظرهم في القضايا السابقة متى دعت الضرورة إلى ذلك.

جدول رقم (10-د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب رغبتهم في الانتقال إذا توفرت لهم فرصة عمل أفضل في مناطق أخرى

الاتجاه	التكرار	النسبة
أوافق	640	%45.9
لا أوافق	569	%40.8
لا أستطيع أن أقرر	186	%13.3
المجموع	**1395**	**%100**

إذا تعرضنا للحديث عن الطموحات الخاصة بأفراد العينة حيال بعض القضايا، ومن أهمها مستوى الطموحات والتوقعات، والتي تعد مؤشراً مهماً من مؤشرات التحديث، فعادة ما يكون هذا الطموح مصحوباً بحافز مادي أو معنوي، فتمارس هذه الحوافز من العادة ضغوطاً على الأفراد من أجل الانتقال إلى مناطق أخرى تتوفر فيها فص عمل أفضل.

قد وجد توجه نحو البحث عن فرص عمل أفضل في عينة الدراسة بنسبة وصلت إلى 45.9% من العينة، كما يبين ذلك الجدول رقم (10) فهؤلاء لا يمانعون من الانتقال إذا توفرت لهم فرص عمل أفضل، وفي نفس الوقت هناك 40.8% من أفراد العينة لا يرون في العائد المادي سبباً أو مبرراً يجعلهم يتركون منطقتهم، وهذا يدعونا للحديث عن أسباب الاستيطان في هذه المنطقة، فيخطئ كثير ممن يفتقدون الاستقرار الإنساني في أي منطقة كانت يمكن إرجاعه لسبب واحد بعينه، وإنما تتضافر جملة عوامل لتكون وراء هذا الاستقرار، وعادة ما تشكل الجوانب التاريخية والارتباط الثقافي عاملاً مهماً من العوامل التي تجعل الإنسان أكثر ارتباطاً بمنطقته. والرغبة في الانتقال بقصد الحصول على وظيفة أفضل لا يعني الانفصال عن المكان وتركه، وقد أثبتت التعدادات المتكررة أن منطقة

الكفرة هي منطقة جذب، أو لنقل على الأقل، ليست منطقة طاردة للسكان، حيث سجل تعداد 1995م أن صافي الهجرة (870-) حالة، وهو رقم متواضع مقارنة بغيرها من المناطق، وإذا أضفنا المولودين خارج الجماهيرية، والذين تم عدهم داخل المنطقة، وعددهم إلى 392 حالة، وما نريد تأكيده هنا أن منطقة الكفرة تشكل مركزاً عمرانياً مهماً.

ونلاحظ ارتفاع نسبة الذين لم يصلوا إلى قرار في هذه القضية، حيث وصلت النسبة إلى 13.3%، وهذا قد يبرره تحاشي البعض للوقوع في حرج التخلي عن المنطقة لأسباب مادية، وربما يكون لديهم رغبة في تحقيق مستوى اقتصادي أفضل، لكن ليس على حساب التخلي عن المنطقة، ففضلوا الوقوف على الحياد حيال هذه القضية، وبصفة عامة فإن أفراد العينة لديهم طموح إلى حد ما في تحسين مستواهم الاقتصادي، ولكن يبدو أنهم يفضلون ألا يكون على حساب تركهم للمنطقة.

جدول رقم (11-د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب توقعاتهم لتقدم المنطقة

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	775	%55.5
لا	595	%42.7
قيم مفقودة	25	%1.8
المجموع	**1395**	**%100**

إن التقدم الذي نتحدث عنه هنا، هو تحسين مستوى الخدمات، وصيانة المرافق، وارتفاع الدخل، وتوفير الاحتياجات الأساسية والكمالية، وغير ذلك من الوسائل والاحتياجات التي تجعل الحياة أكثر سهولة، والإجابة على هذا السؤال ترتبط بما يشاهده المبحوث في الواقع، وبالتالي يقرر وجهة نظره في المستقبل، فالاتجاه هنا مرتبط بما يشاهده المبحوث في الواقع، وعلى ضوء ذلك نستطيع القول: إن الذين يرون أن المنطقة في

طريقها للتقدم يشاهدون واقعاً ينبئ عن ذلك، وأما الذين يرون أن المنطقة ليست في طريق التقدم فهم يرون واقعاً تراجعياً، وقد أكد 55.5% من أفراد العينة أن المنطقة في طريقها للتقدم، كما يبين ذلك الجدول رقم (11)، وقد يكون ذلك بسبب التوجه الحديث، أو التقسيم الإداري الأخير الذي صنف المنطقة من الناحية الإدارية كشعبية مستقلة في ميزانيتها وإدارتها، وهذا قد يساعد المنطقة على أن تخطو خطوات نحو التقدم.

أما الذين يرون أن المنطقة ليست في طريق التقدم، فقد وصلت نسبتهم 42.7% من العينة، وقد يكون ذلك راجعاً لعدم ثقة البعض في الأجهزة الإدارية، ففي فترة قصيرة تغيرت التبعية الإدارية أكثر من مرة، وكل التغيرات السابقة لم تكن في صالح المنطقة، ولم يتم حتى الآن المباشرة الفعلية في صيانة المرافق العامة التي ما زالت عرضة للتآكل والتصدع المستمر، ولذلك فقد يكون هذا هو مبعث التشاؤم (إن جاز التعبير) حيال مستقبل هذه المنطقة، ومن بين تلك المرافق التي تعاني من التصدع المستمر الطريق الذي يربط منطقة الكفرة بساحل البحر المتوسط، خاصة أن هذا الطريق هو المنفذ الوحيد إلى المناطق الساحلية، وهناك جزء من هذا الطريق تبلغ مسافته 220 كم في حالة سيئة، ويحتاج إلى مدة تتراوح بين 5 إلى 6 ساعات لقطعه، كما يعرقل عملية التنمية.

جدول رقم (12-د)
يوضح توقعات الآباء لمستقبل أبنائهم من الناحية الاقتصادية.
هل يكون أفضل من مستقبلهم هم

الاتجاه	التكرار	النسبة
أتوقع ذلك	998	%70.8
لا أتوقع ذلك	32	%2.3
لا أعرف	375	%26.9
المجموع	**1395**	**%100**

إن توقع الآباء أن يحقق أبناؤهم مستقبلاً أفضل، قد يكون أقرب للتمني منه للتوقع، ولكن على كل، فإن توقع مستقبل أفضل من الناحية الاقتصادية يرتبط بظروف موضوعية، يأتي في مقدمتها توفر فرص العمل، وارتفاع المستوى التعليمي، وهذه الإمكانيات لم تكن متوفرة لجيل الآباء كما هي الآن على الأقل، خاصة في مجال التعليم، حيث إن الحصول على وظيفة في المجتمع الآن يرتبط بالحصول على مستوى تعليمي معين. قد وصلت نسبة الذين يتوقعون لأبنائهم أن يحققوا مستقبلاً اقتصادياً أفضل على 70.8% من العينة، في حين لم يتوقع ذلك 2.3%، ومن هنا نستطيع القول: إن هناك توجهاً كبيراً نحو توقع مستقبل أفضل للأبناء.

الملاحظ ارتفاع نسبة الذين فضلوا الحياد حيال هذه القضية، فقد وصلت نسبتهم إلى 26.9% من مجموع أفراد العينة، وقد يكون لتعلق هذا الأمر بالغيب دخل في ذلك، حيث إن هناك من يعتقد أن البحث في أمور المستقبل من الغيبيات التي يفضل عدم الخوض فيها، كما أن هناك من المبحوثين من لم يتزوج، ومن لم ينجب أطفالاً أو مازال أطفاله في سن صغيرة، فقد يكون ذلك أحد الأسباب التي صعبت الإجابة على هذا السؤال.

جدول رقم (13-د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب اتجاههم حيال مسكنهم الحالي

الاتجاه	التكرار	النسبة
راضي	624	%44.7
غير راضي	707	%50.7
لا أعرف	64	%4.6
المجموع	**1395**	**%100**

إن الاتجاه نحو المسكن من حيث الرضا أو عدم الرضا من الأمور التي تساعد على فهم طموح سكان هذه المنطقة، وكذلك مدى توفر هذه الحاجة الضرورية، وهو المسكن الصحي اللائق لكل أسرة، وعدم الرضا قد لا يعني عدم توفر السكن، ولكنه قد يعني أن

المسكن غير مناسب، أو قد لا يكون كافياً لحاجة الأسرة، وكثيراً ما نلاحظ أن المساكن التي تم بناؤها من قبل الدولة تكثر فيها الإضافات والتعديلات الجانبية من قبل سكانها، كتوسيع مدخل السور لكي يتمكن من إدخال السيارة، أو فتح نوافذ إضافية، أو إغلاق نوافذ موجودة، أو إضافة حظيرة للحيوانات، وهناك من يتناول المبنى بالكامل بالتعديل، فيضيف إليه طابقاً إضافياً، وهكذا، وقد أكد 44.7% من العينة رضاهم عن مساكنهم الحالية، كما بين ذلك الجدول رقم (13-د)، وقد يكون لتوفر القروض السكنية في الفترة الماضية دخل في ذلك، فعن طريق القرض السكني يستطيع صاحب المسكن أن يشكل المسكن حسب رغبته، وقد أجاب 50.7% أنهم غير راضين عن مساكنهم الحالية، لتوقع البعض أنه من خلال إجابته بعدم الرضا سيوفر له القائم بالدراسة مسكناً أفضل، وعدم المصداقية هنا مصحوبة بسوء الفهم لأهداف هذه الدراسة، وقد يكون المبحوث فعلاً لا يجد المنزل فعلاً لا يجد المنزل المناسب، خاصة وأنه يوجد أكثر من أسرة يقيمون في مسكن واحد، فالمبحوث يرغب أن يتحصل أبناؤه على مساكن مستقلة، وكما لاحظنا في الجدول رقم (9-د) أن هناك تأييداً لاستقلال الأبناء في السكن عند الزواج.

التحديث والاتجاه نحو علم وتعليم المرأة:

كانت المرأة في السابق في منطقة الكفرة تشارك الرجل في العملية الإنتاجية بفاعلية، حيث كان اعتماد السكان في الماضي على حرفتين أساسيتين، هما: الزراعة، والتجارة، وقد كانت الزراعة وتربية الحيوانات كالدواجن والأغنام والماعز أمراً متاحاً للنساء والرجال على حد سواء وكانت المرأة تساهم في كافة المراحل الإنتاجية في الزراعة من حرث الأرض، وري المزروعات، وجني المحاصيل المختلفة، وتقوم المرأة بهذا الدور إضافة إلى واجباتها المنزلية الأخرى، كتربية الأطفال، وتدبير الشئون الأخرى للأسرة، كصنع الإناث المنزلي من مفروشات وأواني، كل هذه الأدوار كانت تقوم بها المرأة بهذا الدور إضافة إلى واجباتها المنزلية الأخرى، كتربية الأطفال، وتدبير الشئون الأخرى للأسرة، كصنع الأثاث المنزلي من مفروشات وأواني، كل هذه الأدوار كانت تقوم بها المرأة داخل أو خارج المنزل، فكانت تخرج

للعمل في المزرعة، ولم تكن هناك قيود على حركتها، ومع التغيرات التي حدثت في البلاد بشكل عام، ومنطقة الدراسة بالتحديد مثل توفر الدخول المجزية من خلال أعمال الرجال، فلم تعد الأسرة في حاجة ماسة لعمل المرأة، وقد لا نجادل في أن العمل الذي نتحدث عنه الآن يختلف من حيث نوعه عن الأعمال السابقة التي كانت تقوم بها المرأة، فالأعمال الحالية تتطلب مستوى تعليمياً معيناً، وظروفاً اجتماعية معينة. وقد اقتحمت المرأة قطاع التعليم بكل قوة وثقة، فبعد أن كان عدد المتعلمات في المنطقة عام 1954 يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

وقد حدثت دفعة قوية لكافة قطاعات هذا المجتمع، وذلك بعد اكتشاف النفط وتصديره، واستخدام عائداته لخدمة المجتمع، وتعاظم هذا الاتجاه بعد 1969 فقد كان هناك دفعة قوية في كافة المجالات، وقد شهد قطاع التعليم بالتحديد توسعاً ملحوظاً، إذ دخلته المرأة بكامل قوتها. ويشير تعداد 1984م إلى أن نسبة المتعلمات من الإناث وصلت إلى 39.6% من إجمالي المتعلمين في بلدية الكفرة.

إن النظر إلى هذه الأرقام قد يوضح لنا القفزة الحقيقية التي قفزها تعليم المرأة، وقد كان لهذه القفزة دور في تحويل وتحوير العادات والتقاليد والأفكار التي كانت تضع المرأة في إطار ضيق، وتحد من دورها إلا في مجالات معينة، إن خروج المرأة للعمل ترافق مع خروجها للتعليم، وقد كان لتوجهات الدولة وسعيها لتأنيث التعليم في المرحلة الأساسية دور لا يستهان به في دفع المرأة إلى تحقيق إنجازات باهرة، فقد أصبح اعتماد شبه كامل على العنصر الوطني من النساء في تدريس مراحل التعليم الأساسي (الشق الأول)، وتشير الإحصائيات التي تحصل عليها الباحث من قسم الشئون الإدارية في أمانة التعليم في شعبية الكفرة إلى أن نسبة المدرسات بالنسبة للمدرسين في الشعبية هو 64.4% من الإناث مقابل 31.6% من الذكور، وهذا الارتفاع والتوجه يعد رقماً سجل في غضون فترة محدودة نسبياً، وفي ظل عادات تحجم دور المرأة وتهمشه فإنه يهمنا كثيراً التعرف على اتجاه المبحوثين وآرائهم حول هذه القضية.

جدول رقم (14-د)
وهذا جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب إجابتهم على السؤال المتعلق بعمل زوجة المبحوث من عدمه

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	148	%10.6
لا	1042	%74.7
لا ينطبق	205	%14.7
المجموع	**1935**	**%100**

شهد عمل المرأة تغيراً سواءً من ناحية نوع العمل أو عدد العاملات، فقد أصبح يعهد للمرأة بأعمال ووظائف، كانت في السابق حكراً على الرجال، ففي تعداد 1954م لم يسجل للمرأة وجود في الوظائف عامة، وفي تعداد 1984 وصلت النسبة إلى 12.2% من إجمالي العاملين في بلدية الكفرة، وفي تعداد 1995م سجل هذا الرقم زيادة بسيطة، فوصلت النسبة إلى 12.7% من إجمالي العاملين في منطقة الواحات، وتشكل الوظائف العامة الإدارية والتعليمية نسبة كبيرة من إجمالي العاملين في منطقة الواحات، وتشكل الوظائف العامة الإدارية والتعليمية نسبة كبيرة من إجمالي العاملات، حيث وصلت النسبة إلى 85% من إجمالي النساء العاملات وذلك حسب نتائج تعداد 1995م ويعد المجال الإداري والتدريس هما المجالان اللذان يستحوذان على النسبة العظمى من النساء العاملات عموماً، وبصفة عامة تعد النسبة التي توصلت لها الدراسة الحالية، والنسب التي جاءت في تعدادي 1984م، 1995م تطوراً ملحوظاً عما كانت عليه في السابق، وأوضحت نتائج الدراسة الحالية أن 10.6% من زوجات المبحوثين يعملن كما بين ذلك الجدول رقم (14-د)، وقد يكون ذلك بسبب انخفاض المستويات التعليمية لزوجات المبحوثين دخل في ذلك (انظر الجدول رقم 7-د) فزوجات المبحوثين لم تتح لهن في الغالب فرص للتعليم، وقد يكون لقلة التشجيع

لخروج المرأة للعمل دخل في هذا المجال، فمسئولية الإنفاق على الأسرة تلقى بالكامل على كاهل الزوج، فرب الأسرة هو المسئول عن الإنفاق على الأسرة وتوفير احتياجاتها الاقتصادية، وهو المتصرف في شئونها الاجتماعية، وفي هذه الحالة قد يكون خروج المرأة غير ضروري، وقد يكون لعدم توفر فرص العمل المناسبة دور في هذا المجال أيضاً، وكثيراً ما نلاحظ توقف المرأة عن العمل بعد الزواج، حيث يكتفى بدورها كمربية للأطفال في المنزل، وفيما يخص عبارة (لا ينطبق) فإنها تتضمن الذكور غير المتزوجين والإناث ممن شملتهن عينة هذه الدراسة.

جدول رقم (15-د)
يوضح الاتجاه نحو عمل المرأة

الاتجاه	التكرار	النسبة
لا أوافق إطلاقاً على عمل المرأة	431	%30.9
أوافق بشرط ألا تكون متزوجة	278	%19.9
أوافق بشرط ألا يكون لديها أولاد	149	%10.7
أوافق بشرط عدم التعارض مع ظروفها	32	%2.3
يجب أن تعمل المرأة مهما كانت الظروف	505	%36.2
المجموع	**1395**	**%100**

الاتجاه نحو عمل المرأة يشكل انعكاساً للمكونات الثقافية والفكرية لأفراد العينة، وكذلك انعكاساً لمعايشتهم للواقع، وعموماً فإن الاتجاه نحو عمل المرأة يتأثر بالمستوى التعليمي للمبحوث، إضافة للمكون الثقافي له وقد أوضح الجدول رقم (7-د) ارتفاعاً واضحاً في نسبة الأمية، وهذا قد يبرر وجود اتجاه معارض لعمل المرأة، فقد عارض عمل المرأة 30.9% من العينة كما بين الجدول رقم (15-د)، ونعتقد أن للمستوى الاقتصادي والحاجة الاقتصادية لعمل المرأة دخلاً في هذا الموضوع، فعندما يكون الشخص محتاجاً

للدخل الذي يأتي من عمل المرأة فإنه سيكون أكثر تفهماً لعمل المرأة. وهناك من يرى في الزواج مانعاً للمرأة من العمل، وهذا ما أكده 19.9% من أفراد العينة، وقد يكون سبب ذلك المسئوليات الملقاة على عاتق المرأة بعد الزواج، خاصة مسئولياتها تجاه زوجها وأسرتها الجديدة، وقد يكون ذلك نظراً لاعتقاد البعض أن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت.

وقد تصدق وجهة النظر هذه على أعمال ووظائف أخرى، ولكن مهنة التدريس تحوز على تأييد الغالبية، فالملاحظ استمرار عمل المرأة في هذه المهنة حتى بعد الزواج. وقد رأى 10.7% من العينة أن وجود الأطفال يشكل عائقاً عن العمل، فالإنجاب يزيد من مسئوليات المرأة، ويزيد من حاجة الأسرة لها، فرعاية الأبناء وتربيتهم مسئولية تقع بالكامل على عاتق المرأة، وبالتالي يرون أن تخليها عن العمل أولى من الاستمرار فيه، وبصفة عامة سواءً كانت المعارضة مطلقة أم مشروطة فإنهم جميعاً يشتركون في المعارضة، وقد يكون مما يغذي هذه المعارضة وجود عادات وتقاليد متصلبة حيال خروج المرأة للعمل عموماً، وقد وجد 36.2% من أفراد العينة يبدون توجهاً إيجابياً حيال عمل المرأة، وذلك بسبب المستوى التعليمي المرتفع لبعض المبحوثين، كما أن للتغيرات الاجتماعية والثقافية دوراً في تقبل البعض لعمل المرأة.

الملاحظ أن للقيم تأثيراً على عمل المرأة، وهذه القيم تأخذ شكل دوائر أو حلقات، وأول هذه الدوائر، دائرة الفهم الخاطئ للدين وأوامره، فيرى بعض الذين يخطئون في فهم الدين أن بقاء المرأة في البيت هو تطبيق لأوامر الدين، ولكن هذا الأمر ليس من الدين في شيء، والدائرة الثانية، هي القيم الأسرية. فتقع المسئولية الأسرية وتدبير شئون الأسرة بالكامل على المرأة، وذلك فيما يتعلق بالشئون المنزلية من طبخ وغسيل وتنظيف، وإعداد الطعام سواء أكان ذلك قبل الزواج في أسرة الأب، أم بعده، فهي المسئول الأول عن إعداد الوجبات الغذائية، والعناية بالنظافة المنزلية والتربية، ولعل هذه الدائرة من أصعب الدوائر وأكثرها إلزاماً في حياة المرأة، ولدى الباحث اعتقاد أن الخروج الذي لا تبرره الحاجة هو الذي يلقى المعارضة.

وإذا كان الحديث في الجدول السابق عن الاتجاه نحو عمل المرأة عموماً فإننا نتحدث هنا عن اتجاه المبحوث نحو عمل زوجته، وبالتحديد في الفترات المسائية [الليلية]، ونرمي من وراء طرح هذا السؤال تحقيق هدفين، الأول: البحث في العلاقة بين ظروف العمل، والاتجاه نحو العمل، والثاني البحث في العلاقة بين الاتجاه والواقع، وبالمقارنة مع الجدول السابق رقم (15-د) نلاحظ تأثير ظروف العمل في اتجاه المبحوثين.

جدول رقم (16-د) يوضح اتجاه المبحوث نحو عمل زوجته في الفترات المسائية [الليلية] في الوظائف العامة

الاتجاه	التكرار	النسبة
أوافق	289	%20.7
لا أوافق	838	%60.1
لا أستطيع أن أقرر	63	%4.5
لا ينطبق	205	%14.7
المجموع	**1395**	**%100**

فقد ارتفعت المعارضة إلى 60.1%، فوجود المرأة في فترات ليلية لم يلق ترحيباً على ما يبدو، وقد يكون ذلك نابعاً من القيود المفروضة على حركة المرأة، وبالتحديد في الفترات الليلية، ونلاحظ أيضاً أن الاتجاه الإيجابي نحو عمل المرأة يفوق التطبيق الفعلي [انظر الجدول 14-د] حيث نلاحظ أن 10.6% من العينة لهم زوجات يمارسن أعمالاً مختلفة، وقد تجاوز الاتجاه الواقع، وهنا يمكن القول إن الموافقة على عمل المرأة حتى في الفترات المسائية هناك من يؤيده، ولكن يبدو أنه لا توجد حاجة لعمل المرأة عند جمهور البحث بدليل أن 10.6% فقط من العينة تعمل زوجاتهم. وبصفة عامة يمكن تسجيل الملاحظات التالية على المرأة:

1- هناك قيود على عمل المرأة، حيث يفضل أفراد العينة ألا ترأس المرأة الرجل في العمل انظر الجدول رقم (9-د).

2- هناك ظروف يرى أفراد العينة أنها تشكل عائقاً للمرأة عن العمل، منها الزواج والإنجاب انظر الجدول رقم (15-د).

3- أخيراً هناك من يرى في توقيت العمل عائقاً للمرأة عن العمل انظر الجدول رقم (16-د).

فتعليم المرأة يحظى عموماً بتأييد واسع على مستوى التطبيق الفعلي، ففي أغلب المراحل التعليمية نلاحظ تقارباً في النسبة بين الذكور والإناث، بل في أحيان كثيرة تفوق نسبة الإناث الذكور، خاصة في مرحلة التعليم المتوسط.

جدول رقم (17-د)
يوضح الاتجاه نحو تعليم المرأة

الاتجاه	التكرار	النسبة
من حق الفتاة مواصلة تعليمها حتى آخر مراحله	893	%64
المهم في تعليم الفتاة أن تتحصل على وظيفة	149	%10.7
المهم أن تعرف فروض الدين	353	%25.3
المجموع	**1395**	**%100**

وسنعرض فيما يلي للبيانات التي تحصلنا عليها من قسم الامتحانات (بشعبية) منطقة الكفرة عن عدد الطلاب في (شعبية) الكفرة للعام الدراسي 98- 99م فقد وصل إجمالي الطلاب 13936 طالباً وطالبة في (شعبية) الكفرة، ويشمل هذا الرقم جميع طلاب المرحلة الأساسية بشقيها والمرحلة المتوسطة، وطلبة المعهد الصحي، والمعهد المتوسط للمهن الشاملة، والتدريب المهني، والمعهد العالي لإعداد المعلمين، وقد وصلت نسبة الإناث من مجموع الطلاب 56% في مقابل 44% للذكور، ففي مرحلة التعليم الأساسي كانت نسبة

الذكور 48.6% مقابل 51.4 للإناث وذلك في العام الدراسي 98 – 99م، وإذا انتقلنا إلى مرحلة التعليم المتوسط، وهي المرحلة المفضية إلى التعليم العالي نجد أن الطلاب الذين أنهوا هذه المرحلة في العام الدراسي 97 – 98م بلغ 273 طالباً وطالبة، منهم 95 طالباً في مقابل 178 طالبة أي 35% ذكور في مقابل 65% إناث.

وبعد مراجعة الأرقام قد لا نكون في حاجة للسؤال عن اتجاه المبحوث نحو تعليم المرأة، فقد أكد 64% من أفراد العينة كما وضح ذلك الجدول رقم (17-د) أن التعليم حق من حقوق المرأة، ويجب أن تواصله حتى آخر مراحله، وهذا يؤكد أن التعليم هو هدف في حد ذاته، وأهميته أصبحت تفرضها ظروف الحياة، وهو سلاح من أسلحة العصر التي يجب أن يتسلح بها الإنسان رجلاً كان أم امرأة، في حين يرى 25.3% أن المهم في التعليم هو معرفة فروض الدين، وتحقيق هذا الهدف يأتي منسجماً مع الجوانب العاطفية، فقد يتأثر البعض بهذه العبارة، ولكن الاكتفاء بتعليم فروض الدين فقط ليس وحده هو المقصود، لأن تعلم فروض الدين قد لا يحتاج إلى دخول المدارس أصلاً، ويبدو أن الذين اختاروا هذه العبارة يقصدون أن تركز المناهج الدراسية على تعليم فروض الدين، وقد يكون المقصود أن تتعلم المرأة تعليماً محدوداً.

وأكد 10.7% على أن الهدف من تعليم الفتاة هو الحصول على وظيفة أو عمل، وهذا الهدف قد يكون وارداً عند أي طالب، فاختيار التخصص العلمي يؤثر على نوع المهنة التي سيعمل فيها الشخص مستقبلاً، وبصفة عامة فإن انتقال التعليم ليكون مطلباً رئيسياً للسكان يعد مكسباً مهماً من المكاسب التي تحققت للمرأة في منطقة الدراسة، وعاملاً مشجعاً لقيام تنمية حقيقية في المنطقة.

جدول رقم (18-د)
يوضح الاتجاه نحو دراسة الفتاة خارج المنطقة

الاتجاه	التكرار	النسبة
أوافق	581	%41.7
لا أوافق	557	%39.9
لا أستطيع أن أقرر	140	%10
لا ينطبق	117	%8.4
المجموع	**1395**	**%100**

وإذا كنا في الجدول السابق تحدثنا عن الهدف من وراء التعليم، فإننا نتعرض الآن للحديث عن الاتجاه نحو دراسة الفتاة خارج المنطقة، وهذا الأمر لم يكن معروفاً في السابق، فلم تكن الفتاة تسافر بقصد الدراسة والتعليم، فقد كان هذا الأمر حكراً على الذكور فقط، لكن نظراً لتوسع حلقات التعليم وتنوع التخصصات، وانطلاقاً من كون التعليم أصبح حاجة ملحة للذكر والأنثى على السواء، فإننا حاولنا الوقوف على تأثير السفر والإقامة خارج المنطقة على الاتجاه نحو التعليم، ولم يكن للسفر والإقامة بالنسبة للفتاة خارج المنطقة تأثير في رأي 41.7% من أفراد العينة، وقد يكون لذلك أسباب موضوعية، حيث إنه لا يوجد مجال لمواصلة التعليم بعد المرحلة المتوسطة داخل المنطقة، فلم يتم افتتاح معهد عالٍ إلا مؤخراً في العام الدراسي 97 – 98، ووجود هذه النسبة من الذين لا يمانعون من سفر بناتهم لمواصلة التعليم خارج المنطقة يعد تحولاً وتغيراً لم يكن ليحدث لولا النقلة الواسعة في مجال التعليم.

قد لا نجد مبرراً للذين يعارضون مواصلة التعليم خارج المنطقة إلا تأثير العادات والتقاليد، وعدم الثقة التي قد تنتاب البعض في أماكن الإقامة، وعدم توفر الإمكانيات المادية لديَّ البعض الآخر، كما لا يفوتنا الإشارة إلى ارتفاع نسبة الذين لم يصلوا إلى قرار،

وقد يكون ذلك راجعاً لخوفهم من الإجابة بالموافقة، فينظر إليهم على أنهم متساهلون، وفي نفس الوقت فضلوا عدم الممانعة حتى لا ينظر لهم على أنهم لا يمتلكون فكراً متحرراً، وبالنسبة للذين لا ينطبق عليهم السؤال فهم غير المتزوجين والذين ليس لديهم أبناء في المراحل التعليمية، وبصفة عامة يمكننا القول إن الاتجاه نحو تعليم المرأة أكثر إيجابية من الاتجاه نحو عمل المرأة، وإن كان هناك ميل أو تفضيل لأن يكون تعليمها داخل نطاق المنطقة، ولكن في ظروف معينة يتم التساهل حيال هذا الأمر لديَّ أفراد العينة فيسمحون للمرأة باستكمال دراستها خارج المنطقة.

التغير الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في المنطقة:

غني عن القول أن التغير الاجتماعي يعد من المواضيع ذات الأهمية في مجال الدراسات والأبحاث الاجتماعية، ومرجع هذه الأهمية يتلخص في كون التغير الاجتماعي، والكيفية التي يحدث بها، والآثار الناتجة عن هذا التغير تعد مهمة في فهم المستقبل والتطورات التي تحدث سواء على مستوى الجماعة أو على مستوى المجتمع بالكامل.

وغير بعيد عن هذا السياق، يفيد فهم التغير الاجتماعي في فهم المجتمع، والنمطية التي يتحرك بها المجتمع، وكيف يمكن التحكم في هذه الحركة، والتغير الاجتماعي حسب قناعتنا موجود أينما وجد اجتماع بشري، سواء كان هذا الاجتماع يأخذ شكل مجتمع بدائي أو بدوي، أو ريفي أو مجتمع صناعي حديث، وكذلك تشتمل هذه القناعة على أن التغير يتناول جميع أوجه النشاط والتفاعل الاجتماعي، وقد حاولنا في هذه الدراسة رصد التغير الاجتماعي في المنطقة، فقد اعتمدنا على التعدادات السكانية في إجراء المقارنات كلما لزم ذلك، وكذلك تقرير كل من مكتب التخطيط العمراني (دوكسيادس) 65- 66م، وشركة (فتماب) للتخطيط العمراني 79م، وتعد مدينة الكفرة منطقة زاخرة بالأحداث التاريخية والاجتماعية، حيث ساهم سكان هذه المنطقة في نشر الإسلام في الدول الأفريقية المجاورة، وعلى وجه الخصوص دولة تشاد، وزادت مدينة الكفرة من ربط شمال القارة

بوسطها وجنوبها، وسطرت هذه المدينة اسمها في أنصع صفحات التاريخ، لما أبداه أبناؤها من بسالة في الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي لأفريقيا، وما أظهروه من بسالة منقطعة النظير في مقاومة الاحتلال الإيطالي، شهد لهم بها الأعداء قبل الأصدقاء.

بعد فترة الاحتلال بدأت المنطقة تضمد جراحها، وتستعيد أهميتها خاصة بعد اكتشاف النفط، والاستفادة من المخزون الجوفي الضخم من المياه العذبة، وزادت أهمية المنطقة اعتماد الخطط التنموية كسياسة للرفع من مستوى المعيشة في المنطقة، إن هذه الأحداث ساهمت في إحداث تغيرات في الحياة الاجتماعية، وأدت كذلك إلى إيجاد مخزون ثقافي واجتماعي في ذاكرة سكان هذه المنطقة، وفي هذا الصدد يهمنا كثيراً التعرف على ملامح التغير الاجتماعي والثقافي، وذلك من أجل فهم حركة التغير الاجتماعي في هذه المنطقة، وقد كانت التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المنطقة متعددة ومتنوعة شملت المباني والمعاني، الإنسان والمكان، الجوانب المادية وغير المادية.

إن التغير في صفة الملكية لا يقل أهمية عن التغير في شكل السكن، فلم تكن في السابق الملكية تخضع إلا لصفة واحدة، وهي الملك العائلي أو الخاص، وذلك قبل قيام الدولة الليبية، والملكية العائلية للأرض هي الأساس، والمساكن المقامة على تلك الأراضي كانت متواضعة، ولا تكلف صاحبها إلا جهده العضلي، وفي الغالب يرتبط المكان باسم العائلة، وفي السابق لم يكن هناك مصارف تعطي قروضاً تجارية لغرض السكن، والمتتبع لتاريخ هذه المنطقة يلاحظ الكيفية التي تم بها توزيع المنطقة على العائلات التي تقيم فيها، فقد كان الانتماء العائلي هو أساس ملكية الأرض، ثم يأتي الشراء للحساب الخاص في الدرجة الثانية.

جدول رقم (19-د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن وصفة ملكيته

صفة الملكية	ملك خاص		مقابل انتفاع		من الدولة		مقابل قرض		المجموع		لا ينطبق	
فيلا	132	%9.5	9	%0.6	11	%0.8	226	%16.2	378	%27.1	1017	%72.8
مسكن	65	%4.7	103	%7.4	316	47	%3.4	531	531	%38.1	864	%61.7
بيت عربي	340	%24.3	19	%1.4	72	5	%0.3	436	436	%31.2	959	%68.5
كوخ	28	%2	1	%0.1	1	00	00	30	30	%2.2	1365	%97.8
خص زرب	22	%1.4	00	00	00	00	00	22	22	%1.4	1373	%98.4

ومن خلال النظر في الجدول السابق نلاحظ أن أنواع السكن كالفيلا (دارة)، أو المسكن الصحي، أو البيت العربي لم تكن معروفة في السابق، فقد اقتصرت أشكال السكن في السابق على شكلين فقط هما: الكوخ، وخص الزرب. ووجود أنواع أخرى من السكن في الوقت الحاضر، كالفيلا، المساكن الصحية، والبيت العربي، يدل على حدوث تغير اقتصادي، واجتماعي، وثقافي في المنطقة، فقد لا يكفي توفر الإمكانيات فقط لكي تبني مجتمعاً حضرياً، فلا بد من توافر عناصر أخرى تساعد على إقناع المواطنين لكي يغيروا شكل سكنهم. إن تغير شكل السكن أخذ نمطاً تدريجياً، فبدأ الاستقرار في [خصائص الزرب] ثم تم الانتقال إلى السكن الذي استخدم الملح المترسب في بنائه [الفردغ] ثم مساكن الطين المقولب [أي الموضوع في قوالب]، واستمر السكن في هذه المساكن فترة طويلة بعض الشيء، [ويجب أن نلاحظ أن وجود هذا النمط من السكن لا يعني بحال من الأحوال اختفاء النمط السابق، ولكنه أصبح النمط الغالب]، وبدأت الدولة تضع بعض المشاريع السكنية، وذلك مع بدية الستينيات، فتم بناء أكثر من 60 وحدة سكنية تم توزيعها على موظفي الدولة، ومع اكتشاف النفط وتوفر عائدات وفيرة شهدت أشكال السكن وأعدادها ثورة حقيقية، وخاصة فترة نهاية السبعينيات، وبداية الثمانينيات، فانتشرت المساكن الصحية، وأعطيت القروض السكنية، وتوسعت المخططات السكانية، وقد أدت هذه التطورات إلى وجود نمط مختلط من الجيرة، وفي الوقت الذي نلاحظ فيه انتشار أنماط جديدة من السكن نلاحظ انحسار الأنماط القديمة، فلم تسجل الدراسة سوى 3.8% من العينة يقيمون في الأكواخ أو خصائص الزرب. وقد يكون من المستغرب تسجيل حتى مثل هذه النسبة، ولكن نظراً لوجود مجموعة من الأسر القادمة من الدول الأفريقية حديثاً وهم في الغالب من دولة تشاد ومن قبائل تنسب نفسها للتبو سجلت هذه النسبة، وإقامة هؤلاء تنحصر في ضواحي المدينة، وقد حرصنا عند إجراء المقابلات معهم أن يكونوا حاصلين على الجنسية الليبية، وهذه الأسر المهاجرة من تشاد لا يتوفر لها الدخول المناسبة لبناء المساكن اللائقة، ولكن تظل إقامتهم في هذه المساكن إقامة مؤقتة.

جدول (20-د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع المسكن السابق

نوع المسكن السابق	التكرار	النسبة
خص زرب	86	%6.1
كوخ	831	%59.6
مسكن عربي	424	%30.4
مسكن صحي [شعبي]	37	%2.7
فيلا	17	%1.2

عند السؤال عن نوع المسكن في السابق، نلاحظ أن الكوخ وصلت نسبته إلى 59.6%، كما يوضح ذلك الجدول رقم (20-د)، ويشير تعداد 1954م إلى أن هذا النوع من السكن وصلت نسبته إلى 29.4%، ولم يسجل تعداد 1954م أنواع السكن [الفيلا أو المسكن العربي أو المسكن الشعبي]، ونلاحظ أن الأنماط البدائية في السكن هي أنماط انتقالية تأخذ شكلاً تدريجياً في التلاشي متى توفرت الإمكانيات المادية، والرغبة في الانتقال من تلك الأنماط إلى أنماط أكثر حداثة وعصرية، ونزعم هنا أن هذه الرغبة متوفرة لديَّ أغلب المبحوثين، وقد أجاب 2.7% أنهم قد تحصلوا على مساكن شعبية، وكذلك 1.2% يقيمون في نمط السكن (فيلا)، وقد يكون هذا النوع من المساكن قد توفر لهؤلاء المبحوثين في السابق نظراً لتوفر الإمكانيات لديهم، وكلمة في السابق قد لا تعني قبل تعداد 1954م، فقد يكون هؤلاء المبحوثون صغاراً في السن نسبياً، مما جعلهم يعيشون ظروفاً أفضل، كما يمكننا عقد مقارنة بين الإجابة الواردة في الجدول رقم (19-د) والجدول رقم (20-د) والذي يوضح ارتفاع نسبة الذين أصبحوا يقيمون في الفيلات، فوصلت نسبتهم إلى 27.1% من العينة، وكذلك ارتفاع نسبة الذين يقيمون في مساكن صحية، حيث وصلت نسبتهم إلى 38.1% من العينة، وهذا يعني أن 65.2% من العينة يقيمون في مساكن مناسبة جداً

حالياً، بينما كانوا في السابق 65.7% يقيمون في مساكن غير مناسبة، وهذا التحول أو التغير حدث في فترة وجيزة نسبياً، لا تتجاوز الثلاثين عاماً (1969- 1999م).

جدول رقم (21-د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب انفصال المبحوث عن أسرته الأصلية

الإجابة	التكرار	النسبة
منفصل	807	%57.8
غير منفصل	588	%42.2
المجموع	**195**	**%100**

يشكل الحديث عن السكن جزءاً من قضية أخرى ذات أهمية، وهي الانفصال في السكن، فالسكن المستقل يعد من الأمور الجديدة على المنطقة، فالأسرة ترتبط في وحدة اجتماعية ومكانية، بل تستمد وحدتها الاجتماعية من خلال الحيز المكاني، والعكس صحيح، ولا يزال إلى الآن تقسيم المناطق الرئيسية في الكفرة هو تقسيم عائلي، فاسم العائلة يطلق على الحي السكني، وحتى على الوحدات الخدمية الواقعة في نطاق ذلك الحيز المكاني، فتجد مثلاً [حارة عفون، ومدرسة عفون، ومستوصف عفون، وجمعية عفون الاستهلاكية، ومسجد عفون]، كلها تحمل نفس الاسم لديَّ السكان، إن وجود فكرة الانفصال المكاني في السكن يعد تغيراً حدث في الكيان الاجتماعي، ومن أبرز العوامل التي ساعدت على حدوث هذا الانفصال المشاريع السكنية التي قامت الدولة ببنائها، حيث كان الهدف من بناء هذه التجمعات السكنية توفير الخدمات الأساسية لأكبر عدد ممكن من السكان، وكذلك لا ننسى دور الدولة في توزيع المخططات السكنية، وتوفير القروض السكنية، كل هذه العوامل سهلت عملية الانفصال المكاني لكثير من السكان، وقد وصلت نسبة الذين انفصلوا عن أسرهم الأصلية في السكن 57.8% من العينة، كما وضح ذلك الجدول رقم (21-د) ويجب أن نشير هنا إلى أن الانفصال قد لا يعني الانفصال في الحيز

المكاني، ولكن يعني الانفصال في السكن فقط. بحيث يكونون متجاورين في السكن.

وكثير من سكان المنطقة يزورون منطقتهم الأصلية في اليوم أكثر من مرة، فيشكل الارتباط الاجتماعي رباطاً يجمع أفراد الأسرة في علاقات متماسكة، وقد وصلت نسبة الذين مازالوا يقيمون مع أسرهم الأصلية إلى 42.2% من العينة، وهذا يبرره حرص الغالبية على السكن بالقرب من مسكن الأسرة الأصلي، أو مع أسرهم الأصلية في نفس المكان.

جدول رقم (22- د)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب تعرض ممتلكاتهم للسرقة

نوع الممتلكات / الإجابة	البيت		المتجر		المزرعة		السيارة	
نعم	78	%5.6	24	%1.7	23	%1.7	76	%5.5
لا	1293	92.7	734	52.6	398	%28.5	924	%66.2
لا ينطبق	24	%1.7	637	45.7	974	%69.8	395	%28.3
المجموع	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**

وإذا انتقلنا للحديث عن التغير في بعض القيم الاجتماعية، ويأتي في مقدمتها الأمن الذي كان من أهم مميزات هذه المنطقة، والذي يمكن أن نسميه الأمن الاجتماعي، كما يعرف في ليبيا بالأمن الشعبي، فحتى وقت قريب لم يكن الناس يغلقون أبوابهم طوال فترات اليوم، ففي عام 1970م لم يسجل مركز الشرطة في الكفرة سوى 30 قضية موزعة على التوالي [مشاجرة- شرب الخمر- سرقة]، يمكننا القول إن بعض القيم بدأت تتغير، وتبع ذلك انتشار بعض الجرائم، وسجلات مركز الشرطة في الكفرة توضح ارتفاع عدد القضايا إلى 245 قضية، وذلك في عام 1998م يأتي في مقدمتها السرقة، إن التغير الذي حصل ليس من الناحية الكمية، بل أيضاً من الناحية النوعية، حيث انتشرت جرائم لم تكن معروفة في السابق.

الملاحظ أن البيوت هي أكثر الأشياء عرضة للسرقة، حيث وصلت النسبة إلى 5.6% من العينة، كما يوضح ذلك الجدول رقم (22-د)، وتعرض البيوت للسرقة يعد من الأمور التي تبعث على القلق، خاصة إذا قارنا الوضع الحالي بالوضع السابق، وقد يكون سبب ذلك اختلاط الجيرة حيث كانت الجيرة في السابق عائلية، ونتيجة للانتقال والانفصال في السكن أصبح كثير من الجيران لا يعرفون بعضهم، وبالتالي فإن الأمن الذي توفره العائلة بدأ يختفي، وقد يكون لدخول الأجانب في المنطقة علاقة في انتشار هذه الجرائم.

إن من القيم التي نتوقع أن يحصل فيها بعض التغير، الطريقة التي يتم بها حل الخلافات والمشاكل، فكثيراً ما نلاحظ في التراث العربي والشعبي ما يدعو للتعصب للعائلة والقرابة بحيث يفقد الإنسان أحياناً السيطرة على تصرفاته، فيتصرف باندفاع لحماية قريبه أو صديقه.

جدول رقم (23-د)
يوضح توزيع العينة حسب موقفهم من تعرض أحد أفراد عائلتهم لاعتداء [شجار أو عراك]

الاتجاه	التكرار	النسبة
تفضل عدم التدخل	22	%1.6
تنصحه باللجوء إلى المحاكم	91	%6.5
تساعده في الحل الودي	555	%39.8
تناقشه في الأسباب، ثم تقوم بمساعدته	698	%50
تقوم بمناصرته دون السؤال عن السبب	29	%2.1
المجموع	**1395**	**%100**

ونلاحظ من خلال البيانات في الجدول رقم (23-د) أن هناك ميلاً نحو التسامح والعقلانية في حل ومعالجة المشاكل، حيث فضل 50% من العينة المناقشة في الأسباب

قبل اتخاذ قرار المساعدة، وهذا التوجه العقلاني من أفراد العينة قد يكون بسبب انتشار التعليم وانتشار وسائل الإعلام والتثقيف المختلفة التي أكسبت السكان نوعاً من العقلانية في التصرف تجاه بعض القضايا، ومن أهمها حل الخلافات، وقد يكون لانتشار الوعي بالقانون، وبعض الروادع التي وضعتها الدولة لحماية حق كل مواطن وتنظيم العلاقات بين المواطنين دخل في هذا المجال، إن التوجه العقلاني يعد من أهم سمات الحياة الحضرية في المنطقة، كما يفضل 39.8% من العينة الحلول الودية، وهذا دليل على روح التسامح لديَّ سكان المنطقة، وتجنبهم للحلول العشوائية التي قد تضر أكثر مما تنفع، إن وجود هذه الروح العقلانية المتسامحة لا يعني بحال من الأحوال انعدام روح النخوة والنجدة والتعاون، بدليل أنه لم يقف الموقف السلبي سوى 1.6% من أفراد العينة، كما نلاحظ أن نسبة الذين يرون في اللجوء للمحاكم حلاً للمشاكل لم تتجاوز 6.5%، وقد يكون ذلك لكون المحاكم تأخذ فترة أطول في تناولها للقضايا.

جدول رقم (24-د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب اتجاههم من تعرض أحد أقاربهم للقتل العمد أو الخطأ

نوع الاعتداء / الاتجاه	في حالة القتل العمد		في حالة القتل الخطأ	
التأثر من القاتل	194	%13.9	8	%0.6
اللجوء إلى القضاء	897	%64.3	323	%16.6
الحل حسب العادات المتبعة	289	%20.7	1146	%82.2
لم يحدد موقف	15	%1.1	9	%0.6
المجموع	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**

ويهمنا كذلك التعرف على التصرف الذي يقوم به المبحوث عند تعرض أحد أقاربه للقتل سواء كان عمداً أم خطأ، وقد لا نستغرب لجوء 64.3% للقضاء عند تعرض أحد أقاربهم للقتل العمد، كما بين ذلك الجدول رقم (24-د)، وذلك نظراً لصعوبة الموقف، ولاعتقادهم أن إحالة الأمر إلى القضاء في مثل هذه الحالة يعد عقوبة رادعة للفاعل، وفي نفس الوقت، فإن هذا الموقف يدل على وجود عقلانية في التعامل مع مثل هذه القضايا.

في حين نجد أن 20.7% من العينة يرون الحل حسب العادات المتبعة، وهي عادات تبدأ بمفاوضات يقوم بها مجموعة من العائلات بين عائلة القاتل والقتيل، يكون أول أهدافها دعوة أهل القتيل لقبول العزاء واستقبال أهل القاتل، ومن ثم يتم تحديد موعد آخر لمناقشة الصلح وشروطه، فعادة يتم الصلح بين العائلتين باستثناء القاتل الذي يترك أمره للقضاء، وأحياناً، يصالحون حتى على القاتل، وبصفة عامة عندما يتم اللجوء إلى القضاء فإن هذه المراسم لا يتم الاستغناء عنها، وقد رأى 13.9% من العينة أن الثأر من القاتل هو الحل المناسب، ففي حالات القتل العمد يكون هناك انفعال وتفاعل مع الموقف، يصل بالبعض إلى عدم السيطرة على أنفسهم، ومن ثم نجدهم يقومون بأخذ الثأر بأنفسهم، وعند الحديث عن القتل الخطأ نلاحظ ارتفاع درجة التسامح، فوصلت نسبة الذين يتركون الفض في هذه الأمور إلى العادات والتقاليد المتبعة إلى 82.2% من العينة، وقد يكون لمجلس فض المنازعات الموجود في المنطقة دور في ذلك، فمنذ فترة طويلة عرفت هذه المنطقة مجلساً موحداً يتكون من 12 شخصاً يمثلون ثلاث عائلات رئيسية في المنطقة [عميرة- منايع- اجلولات]، مضافاً إليهم تمثيل لبعض القبائل العربية الأخرى يتناولون معظم النزاعات الشخصية والعامة، وقد تكون هذا المجلس منذ بداية الاستقرار في هذه المنطقة حتى قبل وصول السيد المهدي للمنطقة، وقد استمر العمل بهذا المجلس حتى يومنا هذا، وقد جرت تعديلات على هذا المجلس، حيث تم توسيع قاعدته لتمثل معظم فروع العائلات، ولكن مازال هناك لجنة رئيسية تسير عمل هذا المجلس، وهو يتمتع بقبول واحترام كافة سكان المنطقة، ويمكن أن نلاحظ انخفاض نسبة

الذين يلجئون للقضاء في حالة القتل الخطأ إلى 16.6% وكذلك انخفاض نسبة الذين يرون أن الثأر من القاتل هو الحل إلى 0.6%، وهذا ما يؤكد التسامح لديَّ سكان المنطقة.

وفي حالة القتل الخطأ فإنه، من العادات، يعاب على أهل المقتول تركهم القاتل موقوفاً في السجن لمدة 24 ساعة، فتجدهم يسارعون في إعداد سند الصلح لإخراجه من التوقيف، إن إبداء هذه المواقف المتساهلة، ولنقل التساهل العقلاني، دليل على وجود توجه عقلاني في المنطقة لحل الخلافات مهما كان نوعها.

جدول رقم (25-د)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب فترات الزيارة للأقارب

فترة الزيارة	التكرار	النسبة
يومياً	170	%12.2
أكثر من مرة في الأسبوع	385	%27.6
أسبوعياً	380	%27.2
شهرياً	127	%9.1
في المناسبات	333	%23.9
المجموع	**1395**	**%100**

ونحاول فيما يلي الحديث عن قيمة اجتماعية لا تقل في أهميتها عن القيم الاجتماعية الأخرى، وهي الترابط والتواصل الاجتماعي، إن وجود الترابط الاجتماعي في المنطقة يعد من الأمور التي أثبتتها المواقف الاجتماعية لسكان المنطقة، خاصة في أوقات الشدائد، وكثيراً ما يتم التعبير عن هذا الترابط في أشكال مختلفة، فعلى المستوى المادي يوجد صندوق لكل عائلة مخصص للصرف على المناسبات الاجتماعية، وكذلك يوجد صندوق على مستوى القبيلة أو المنطقة يعطى منه الذين يحتاجون للعلاج، أو الدراسة، أو الذين تصيبهم بعض الكوارث، إلى غير ذلك من المواقف التي تتطلب حلولاً مادية، وعلى المستوى

الاجتماعي هناك اجتماعات شهرية للعائلات، ويتم في هذه الاجتماعات مناقشة كافة المشاكل التي يعاني منها بعض أفراد هذه العائلات، هذا على مستوى العائلة، أما على مستوى الأسرة فإن الترابط الأسري بعد أن كان يرتبط بوحدة المكان والوجدان، أصبح مقصوراً على وحدة المشاعر، وذلك بعد أن وجد الانفصال في السكن، ولكن تظل المشاعر الأسرية مستمرة، ويتم تعزيز ذلك عن طريق الزيارات التي قد تأخذ الشكل المتواصل والمستمر بشكل يومي، وهذا ما أكده 12.2% من أفراد العينة، حيث يرون أن التزاور اليومي هو الشكل المناسب للعلاقات الاجتماعية، بينما يرى 54.8% أن الزيارة تكون أكثر من مرة في الأسبوع، ويمكن إرجاع التباعد في فترات الزيارة عند البعض إلى التغير الذي حصل في نوع المهنة، وفترات العمل، والاهتمامات الاجتماعية، وكذلك تنوع النشاطات، وتعدد مطالب الحياة، والتي قد لا تتيح للبعض الفرصة للزيارات المتقاربة، وقد أكد 23.9% أن زيارتهم للأقارب مقتصرة على المناسبات. وقد يكون لفهم معنى القرابة بحيث تشمل عند البعض حتى الأقارب الأبعاد في الدرجة وهنا نشير إلى شيء مهم من الأشياء التي لاحظها الباحث، ففي المناسبات لا يوجه صاحب المناسبة دعوة لحضور المناسبة للأقارب أو غير الأقارب، فالكل يأتون دون دعوة، فيكفي أن يعلم الشخص بموعد المناسبة، بل إن هناك من يعتبر تقديم الدعوة إنقاص من حقه حيث إن الدعوة لا توجه إلا للغرباء، وهذا الأمر يحدث في الأفراح والأتراح على السواء.

جدول رقم (26-د)

يوضح توزيع العينة حسب متابعتهم لاجتماعات العائلة

الإجابة	التكرار	النسبة
باستمرار	719	%51.5
أحياناً	512	%36.7
لا أتباعها	164	%11.8
المجموع	**1395**	**%100**

تؤكد هذه البيانات أن متابعة اجتماعات العائلة المستمرة تحظى بتأييد 51.5% من أفراد العينة، كما بين ذلك الجدول رقم (26-د)، وبناءً على ما سبق في الجدول رقم (25-د) فإن مبعث هذا التأييد هو الوجدان المشترك أو (وحدة الوجدان) لسكان المنطقة، والاهتمام والمتابعة المستمرة لشئون العائلة في حين رأى 36.7% من أفراد العينة أنهم يتابعون اجتماعات العائلة أحياناً، وقد يكون سبب ذلك تعدد مطالب الحياة اليومية مما قد لا يتيح للبعض متابعة تلك الاجتماعات، ولكن هذا لا يعني أنهم لا يتابعونها مطلقاً.

أما الذين لا يتابعون اجتماعات العائلة مطلقاً فقد بلغت نسبتهم 11.8%، وإذا أخذنا في الحسبان أن العينة تشتمل على مجموعة من الإناث تبلغ نسبتها 6.4%، واجتماعات العائلة مقتصرة على الذكور، عند ذلك يتقلص الرقم لتصل النسبة إلى 5.4% وفي هذه الحالة يمكن أن نقول إن هناك متابعة متقطعة حسب ما تسمح به الظروف.

نستطيع القول إن 93% من أفراد العينة يعرفون أغلبية جيرانهم المقيمين بالقرب منهم، كما يبين ذلك الجدول رقم (27-د)، وذلك لكون الجيرة في هذه المنطقة لها علاقة بشيء مهم، وهو القرابة، فكثيراً ما تمتزج الجيرة بالقرابة، فالارتباط العائلي له علاقة بالارتباط المكاني لديَّ كثير من العائلات [انظر الجدول رقم 21] الذي يشير إلى وجود 42.2% من العينة.

جدول رقم (27-د)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم بالجيران المقيمين بالقرب منهم

حجم العينة	التكرار	النسبة
تعرف جميع الجيران	987	%70.8
تعرف الغالبية منهم	309	%22.2
تعرف القليل منهم	94	7.75
لا تعرف أحداً	5	%0.3
المجموع	**1395**	**%100**

وهذا يدل على وجود ترابط اجتماعي أحدثته وحدة القرابة، والمكان حيث فرزت نوعاً من الجيرة القرابية، كما نلاحظ انخفاض نسبة الذين لا يعرفون إلا القليل من جيرانهم، حيث وصلت نسبتهم في العينة 7.7%، وقد يكون سبب ذلك وجود نمط الجيرة المختلط في بعض المشاريع السكنية، أو قد يكون ذلك نتيجة انتقال البعض إلى مكان سكن جديد لم يكونوا فيه معارف بعد، وبصفة عامة فإن الترابط الاجتماعي قد عبر عنه سكان المنطقة بإيجابية واضحة من خلال تواصل الزيارة للأقارب، ومتابعة اجتماعات العائلة، ومعرفتهم بجيرانهم.

الجوانب الثقافية والترفيهية:

تشكل الجوانب الترفيهية والثقافية مادة غنية للبحث والدراسة، وذلك لارتباطها بالحياة اليومية للسكان، ويمكن رصد أهم التحولات والتغيرات التي حدثت في هذا المجال، ففي السابق لم تكن هناك وسائل للترفيه بالشكل المعروف اليوم، على سبيل المثال: النوادي الرياضية، ودور عرض أشرطة الخيالة، والصحف والمجلات، بالإضافة لتوفر وسائل الإعلام المختلفة، وانتشار البث المرئي للقنوات الفضائية، ودون شك فإن لهذه الوسائل دوراً في إكساب المنطقة ملامح الحياة الحضرية، وساهمت كذلك في شغل أوقات الفراغ للشباب، أفرزت سلوكيات وثقافات جديدة على سكان المنطقة، بعضها جيد وبعضها سيئ، ونحب أن نؤكد أن منطقة الكفرة بالرغم من موقعها الجغرافي في أقصى جنوب شرق الصحراء الليبية، إلا أن ذلك لم يمنعها من التواصل والارتباط بكافة المتغيرات التي حدثت في البلاد بصفة عامة، فهي لم تكن معزولة في أي وقت من الأوقات.

جدول رقم (28-د)
يوضح امتلاك المبحوثين لبعض السلع

التوجه / الاتجاه	لدي		غير مهمة		قيم مفقودة		قيم مفقودة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
جهاز إذاعة مرئية	1255	%90	130	%0.6	9	%0.6	1	%0.6
جهاز إذاعة مسموعة	917	%65.7	414	%29.7	62	%4.4	2	%0.6
مكتبة	331	%23.7	923	%66.1	132	%9.5	8	%0.5
طبق فضائي (ستالايت)	286	%20.6	780	%55.9	324	%23.2	5	%0.4
فيديو	184	%13.2	564	%40.5	640	%45.9	7	%0.6

إن إلحاق هذه الأجهزة التقنية بالجوانب الثقافية والترفيهية يأتي من ارتباطها بتلك الجوانب، وما تساهم به من نوعية ثقافية، بالإضافة إلى الجوانب الترفيهية سابقة الذكر، وقد دخلت هذه الأجهزة التقنية حديثاً إلى المنطقة، فهي لم تكن معروفة حتى وقت قريب أي قبل سنة [1970م] ولكنها سرعان ما انتشرت في المنطقة، وفي هذه الدراسة أكد 90% من أفراد العينة كما يبين ذلك الجدول رقم (28-د) امتلاكهم لجهاز الإذاعة المرئية، وذلك لشعور الغالبية بأهمية هذا الجهاز في الحياة اليومية. وقد يكون لديَّ البعض أكثر من جهاز إذاعة مرئية، إلا أننا اكتفينا بالسؤال عن امتلاك المبحوث لهذه الأجهزة التقنية أو عدم امتلاكها، حتى لا يتحسس المبحوث من السؤال. وفي ذات الوقت ذكر 9.3% من أفراد العينة، أنهم لا يمتلكون جهاز إذاعة مرئية، وقد تكون ندرة هذه السلعة في الأسواق، وارتفاع أسعارها بدرجة لا يطيقها الكثير سبباً في عدم امتلاك البعض لها.

ويجب أن نضع في حسابنا تضاؤل نسبة الذين يرون عدم أهمية هذه المعدات والأجهزة، حيث وصلت النسبة إلى 0.6%، بينما أكد 65.7% أنهم يمتلكون جهاز إذاعة مسموعة، وقد يكون انتشار البث الفضائي وتعدد القنوات الإخبارية المرئية سبباً في تضاؤل أهمية جهاز الإذاعة المسموعة، وقد أشار 23.7% من أفراد العينة أنهم يمتلكون مكتبة منزلية، ونلاحظ هنا تزايد أهمية هذه السلعة، فلم ير أنها غير مهمة سوى 9.5% من العينة، وهذا التوجه نحو تكوين مكتبة منزلية يعد توجهاً ثقافياً مصحوباً بتأثر المنطقة بالتنمية الحضرية، خصوصاً في مجال التعليم والإعلام، فقد ساهم التعليم والإعلام بدور لا يستهان به في نشر الثقافة والتوعية بأهمية الكتاب، والاطلاع والتعرف على الجديد في النواحي العلمية والثقافية، وكذلك أكد 20.6% من العينة، امتلاكهم للأطباق الفضائية [الستالايت]، وفي نفس الوقت نلاحظ ارتفاع نسبة الذين يرون عدم أهمية هذه الأجهزة التقنية، في الحياة اليومية، حيث وصلت إلى 23.2% من العينة، وقد يكون سبب ذلك وتتنافى مع الحملة الإعلامية التي صاحبت انتشار هذه التقنية على اعتبار أنها أداة لهدم المجتمع لما يبث من خلالها من برامج تمس الحياء والحشمة وتتنافى مع العادات والتقاليد،

وقد كان هذا التوجه مصحوباً بفهم خاطئ دون شك، فإن هذه التقنية كغيرها من التقنيات يمكن تسخيرها للخير، كما يمكن تسخيرها للشر، والعامل الأساسي في هذه المعادلة هو الإنسان الذي يستخدم هذه التقنية، وقد تضاءلت أهمية آلة التسجيل المرئي [الفيديو]، فلم تزد نسبة الذين يمتلكون هذا الجهاز عن 13.2% ونلاحظ كذلك ارتفاع نسبة الذين يرون عدم أهميته، حيث وصلت نسبتهم إلى 45.9% من العينة، إذ أصبحت القنوات الفضائية تلبي أغلب الاحتياجات نظراً لتعددها، وتنوع برامجها، وتواصل ساعات بثها.

جدول رقم (29-د)

يوضح موقف المبحوثين من بعض الأنشطة الثقافية والرياضية

نوع النشاط / الإجابة	الإذاعة المرئية		الصحف والمجلات		ممارسة الرياضة	
نعم	998	%71.5	591	%42.4	393	%28.2
لا	385	%27.6	466	%23.4	937	%67.2
لا ينطبق	00	00	338	%24.2	00	00
قيم مفقودة	12	%0.9	00	00	65	%4.6
المجموع	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (29-د) نلاحظ أن 71.5% من أفراد العينة يتابعون برامج الإذاعة المرئية، وعادة متابعة برامج الإذاعة المرئية ترجع للمرحلة العمرية، ونوعية البرامج المتوفرة، وكل هذه العوامل تتفاوت من شخص إلى آخر، ويحكمها مدى توفر الوقت لمتابعة تلك البرامج، وكذلك تعد الخلفية الثقافية من العوامل المهمة والمحددة لهذه المتابعة، ويمكن إرجاع مسألة مطالعة الصحف والمجلات للمستوى التعليمي، والمرحلة العمرية، مضافاً إليهما مدى توفر هذه الصحف والمجلات حيث، لم تجد هذه الوسائل طريقها للمنطقة إلا حديثاً، وكثيراً ما تعذر وصول الصحف والمجلات

الإخبارية، والثقافية، المحلية والعربية إلى المنطقة، وقد يكون هذا هو السبب وراء وجود 23.4% من العينة، لا يطالعون الصحف والمجلات، وبالإضافة إلى ذلك فإن المراكز الثقافية في المنطقة غير موجودة، وخانة لا ينطبق في الجدول رقم (29-د) تشير إلى الأمين من أفراد العينة، وإذا تحدثنا عن النشاط الرياضي، فإن الأمر قد يختلف قليلاً، فقد شهدت المنطقة توسيع القاعدة الرياضية، وتطبيق مفهوم الرياضة الجماهيرية، فانتشرت الساحات الشعبية المتطورة، والتي يتم فيها تنظيم النشاط الرياضي باستمرار، بالإضافة للنشاطات المدرسية والنوادي الرياضية، مما أدى إلى وصول عدد الذين يمارسون الأنشطة الرياضية إلى 28.2%، وقد أجاب 67.2% بأنهم لا يمارسون النشاط الرياضي، وقد يرجع ذلك للمرحلة العمرية المتقدمة والظروف الصحية، وقد يكون عدم توفر الوقت لديَّ البعض هو السبب في عدم الاهتمام بالنشاط الرياضي ومزاولته.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (30-د) نلاحظ قلة الذين يترددون باستمرار على هذه الأماكن الترفيهية، وقد يكون السبب في ذلك هو توفر أماكن أخرى للتردد حيث يمكن الالتقاء مع الجيران والأقارب في جلسات عامة أمام البيوت، وهذا يكون واضحاً في فصل الصيف في أوقات المساء، ويكون هذا الاجتماع بالتناوب بين أفراد الجماعة، ويتخلل هذه الملتقيات أنشطة اجتماعية متعددة، من أهمها: التفاعل الاجتماعي بين أفراد هذه الجماعة، ومناقشة القضايا المطروحة سواءً على مستوى المجموعة، أو المنطقة، أو حتى على المستوى المحلي، أو العربي، أو العالمي، ويتخلل هذه اللقاءات تناول وجبة العشاء، وغيرها من المرطبات، والشاي، ومتابعة برامج الإذاعة المرئية، والالتقاء بهذه الطريقة يقتصر على عدد محدد، بحيث لا يحضر هذه اللقاءات إلا الأفراد المرغوب فيهم، وهذا لا يتوفر في الأماكن السابقة كالنوادي، والمقاهي، وغيرها، والتي يكون أغلب روادها من الأجانب غير الليبيين، ولعل سبب ذلك هو النظرة الدونية للمترددين على هذه الأماكن، وفيما يخص النوادي الرياضية، فإن ممارسة النشاط الرياضي لا تقتصر على النوادي الرياضية، لتوفر الساحات الشعبية في أماكن مختلفة من المنطقة.

جدول رقم (30-د)

يوضح تردد المبحوثين على بعض الأماكن الترفيهية

المكان / درجة التردد	المقاهي		المطاعم		السينما		النوادي الرياضية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
باستمرار	17	%1.2	9	%0.6	10	%0.7	133	%9.5
نادراً	258	%18.5	290	%20.8	152	%10.9	240	%17.2
لا أتردد مطلقاً	1095	%78.5	1072	%78.9	1210	%86.7	1003	%71.9
لا أعرف	25	%1.8	24	%1.7	23	%1.7	19	%1.4
المجموع	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**

موقف المبحوث من بعض الخدمات في المنطقة:

يعد تقدم مستوى الخدمات في المنطقة أمراً مهماً وحيوياً، وتعتبر البنية التحتية شيئاً لازماً لقيام الحياة الحضرية، كما يعد الحصول على هذه الخدمات والاستفادة منها ميزة تتميز بها المدن عن غيرها من المناطق، ففي المدن ترتفع درجة الاعتماد على هذه المرافق، ويزيد الإحساس بأهميتها، حيث تساعد هذه الخدمات في سهولة الحياة، بل أصبحت هذه المرافق من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها، وقد خطت الدولة في مجال البنية التحتية خطوات واسعة، خاصة في فترة ما بين نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، فقد استهدفت الخطط التنموية التوسع في مجال البنية التحتية، وبالتحديد في الاتصالات، والمواصلات، والكهرباء والصحة العامة، والتعليم، وقد حظيت منطقة الدراسة باهتمام خاص، فتم إيصال شبكة المياه والتيار الكهربائي إلى معظم سكان المنطقة ولم يقتصر إيصالها على منطقة المركز، بل شملت هذه الخدمات حتى منطقة الضواحي، وباستثناء هذين المرفقين، فإن بقية المرافق تعاني من مشكلات متعددة، وهذا ما أكدت عليه إجابات المبحوثين، حيث لم يستفد من الخدمات البيئية في مجال مكافحة الحشرات مثل البعوض والعقارب إلا 9% من أفراد العينة كما بين ذلك الجدول رقم (31-د)، وتوفير هذه الخدمة يعد من الأولويات التي يجب الاهتمام بها وشبكة الصرف الصحي لم يستفد منها سوى 32.9% من العينة وهي غير موجودة إلا في مناطق محدودة هي: [الكفرة الجديدة، وحي السوسي، والمشروع المتوسط]، أما بقية المناطق فتعتمد على الآبار السود، وهي في الغالب لا يراعى فيها المواصفات الفنية، حيث تعتمد على التسريب الأرضي، يضاف إلى ذلك عدم توفر سيارات الصرف الصحي، وهذا يؤثر على المياه الجوفية السطحية، وقد عبر عن هذه المشكلة بصراحة 66.4% من أفراد العينة، حيث أجابوا أنهم غير مستفيدين من هذه الخدمة، والمشكلة الحقيقية في هذا الأمر هي عدم وجود محطة لتنقية مياه الصرف الصحي، وحتى وجود الشبكات في بعض المناطق ليس حلاً جذرياً لهذه المشكلة، فما تقوم به هذه الشبكات يقتصر على تصريف المياه خارج التجمعات السكانية.

جدول رقم (31-د)
يوضح استفادة المبحوثين من بعض الخدمات

نوع الاستفادة / نوع الخدمة	وصلني		لم يصلني		غير مهم		قيم مفقودة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
خط هاتفي	247	%17.7	1043	%74.8	95	%6.9	9	%0.6
شبكة مياه	1288	%92.3	103	%7.4	4	%0.3	00	00
شبكة الصرف الصحي	459	%32.9	926	%66.4	8	%0.6	2	%0.1
خدمات نقل القمامة	538	%38.6	848	%60.8	7	%0.5	1	%0.1
البث المسموع الليبي	607	%43.3	762	%54.8	23	%1.7	00	00
البث المرئي الليبي	633	%45.3	740	%53	21	%1.6	1	%0.1
شوارع مرصوفة	342	%24.5	1036	%74.3	15	%1.1	2	%0.1
مكافحة الحشرات	125	%9	1255	%90	9	%0.6	6	%0.4

وبالنسبة لنقل القمامة فلم يستفد منها سوى 38.6% من العينة، وهو أمر يدعو إلى التخوف على السلامة البيئية، وسلامة المواطنين في هذه المنطقة، خاصة أن التعامل مع القمامة يقتصر على إلقائها في أطراف المدينة، أو إحراقها بطرق غير آمنة.

أما الخطوط الهاتفية فلم يستفد منها سوى 17.7% من العينة، وقد يكون للأسباب الموضوعية دخل في عدم انتفاع عدد كبير من السكان بهذه الخدمة، فالسعة الاستيعابية لمقسم الهواتف في المنطقة هي (1000) خط هاتفي، وهذا الرقم لا يسد بأي حال حاجة السكان، وتشكل الشوارع المرصوفة حاجة مهمة وملحة لديَّ سكان المنطقة، ولكن هذه الخدمة لم تصل إلا لما نسبته 74.3% من مجموع أفراد العينة، وباستثناء حي (الكفرة الجديدة) والمساكن التي تقع على الطريق الرئيسية داخل حي الجوف، والجوف الغربي، فإن بقية المناطق لم تستفد من هذه الخدمة، وحتى الطرق الموجودة تعاني من تشققات طولية وعرضية، بالإضافة إلى تعرض هذه الطرق للتصدع المستمر، وهذه من المشاكل الكبرى التي تعاني منها المنطقة، وقد يكون من المستغرب أن هناك 54.8% من العينة لم يصلهم البث المرئي أو المسموع لإذاعة الجماهيرية، وقد يكون ذلك راجعاً لقدم الأجهزة المستخدمة في إعادة البث داخل المنطقة، وعدم توفر الصيانة، وعدم توفر قطع الغيار اللازمة لها.

وقد تعمدنا السؤال عن هذه الخدمة، فخلال إقامة الباحث في المنطقة كان البث المرئي مقطوعاً في الغالب، ويركز المواطنون على استخدام الطبق الفضائي (الستالايت) لالتقاط بث القنوات الفضائية العالمية والعربية، وهنا أرى أن معالجة هذا الأمر لا تقل أهمية عن معالجة الأمور السابقة كالسلامة البيئية، وصيانة البنية التحتية، وغيرها.

جدول رقم (32-د)
يوضح موقف المبحوث من بعض المرافق

نوع المرفق / الإجابة	التيار الكهربائي		مياه الشرب	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
موجودة باستمرار	351	%25.2	356	%25.5
نادراً ما تنقطع	937	%67.2	655	%47
غالباً مقطوعة	107	%7.6	384	%27.5
المجموع	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**

وقد يكون توفر هذه الخدمات في المنطقة من محاسن التنمية الحضرية، ويعد توفر الكهرباء والمياه لأغلب السكان من الخدمات المتميزة في المنطقة، وقد رأى 27.5% من العينة كما وضح الجدول رقم (32-د) أن المياه غالباً مقطوعة، ويمكن إرجاع ذلك إلى قدم شبكة المياه وتآكلها، وليس لعدم توفر المياه [فمخزون المياه في حوض الكفرة والسرير تبلغ مساحته 250 ألف كيلو متر مربع] حيث تعاني الشبكة من عامل القدم والتآكل، وتجمع أغلب تقارير أمانة المرافق في المنطقة على ضرورة استبدالها بشبكة جديدة، ولم تتجاوز نسبة الذين يؤكدون على الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي 7.6% من العينة، وبصفة عامة فإن التيار الكهربائي ومياه الشرب من أهم ما تحتاجه هذه المنطقة، خاصة إذا علمنا أن أغلب المشاريع الحيوية فيها تعتمد بشكل مباشر على مدى تقدم هاتين الخدمتين، وقد تم مد شبكة المياه والتيار الكهربائي إلى أغلب المنازل والمصانع والمزارع.

جدول رقم (33-د)
يوضح ملاحظات المبحوثين على النظافة العامة

نوع الخدمة / الموقف	تصريف مياه المجاري		نقل القمامة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
يتم التعامل معها بانتظام	260	%18.6	195	%14
يتم التعامل معها في فترات متقطعة	449	%32.2	451	%32.3
غالباً لا يتم التعامل معها	686	%49.2	749	%53.7
المجموع	**1395**	**%100**	**1395**	**%100**

ومن أبرز الملاحظات عدم توفر شبكة صرف صحي متكاملة في المنطقة، وبالتالي يتم الاعتماد على الآبار السوداء في تصريف مياه المجاري، وحتى هذه الآبار لا يتم سحبها بانتظام وهذا ما أكده 49.2% من أفراد العينة كما يبين الجدول رقم (33-د)، فسيارات نقل مياه المجاري غير متوفرة في المنطقة، ويعتمد الكثير من السكان على التسريب الأرضي للمياه، وهذا دون شك يؤثر على المخزون السطحي للمياه، ويشكل تلوثاً بيئياً في المنطقة، وغير بعيد عن ذلك يعاني 53.7% من أفراد العينة من عدم التعامل مع نقل القمامة، ومرجع هذا القصور هو عدم توفر الإمكانيات اللازمة لنقل القمامة، وكذلك لا يوجد نشاط تشاركي لتقديم مثل هذه الخدمات البيئية المهمة، وفيما يخص سكان الضواحي، فإن عملية ردم القمامة تعد أقصى ما يستطيع السكان، أو إلقاءها بجوار الطرق الزراعية، وهذا دون شك يتسبب في انتشار أمراض نحن في غنى عن ذكرها هنا.

اختبار الفروض

إن الفروض التي نود اختبارها هي:

- **الفرض الأول:**

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث، ودخل المبحوث.

- **الفرض الثاني:**

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لوالد المبحوث، والمستوى التعليمي للمبحوث.

- **الفرض الثالث:**

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث، والانفصال في السكن.

- **الفرض الرابع:**

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث، والتوجهات العقلانية.

- **الفرض الخامس:**

هناك جملة متغيرات لها علاقة دالة إحصائياً مع الاتجاه نحو عمل المرأة:

(أ) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر، والاتجاه نحو عمل المرأة.

(ب) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي، والاتجاه نحو عمل المرأة.

(ج) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعرض لوسائل الإعلام، والاتجاه نحو عمل المرأة.

(د) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة، والاتجاه نحو عمل المرأة.

- **الفرض السادس:**

هناك جملة متغيرات لها علاقة دالة إحصائياً مع مستوى الطموحات:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث، ومستوى الطموحات.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة، ومستوى الطموحات.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل، ومستوى الطموحات.

- **الفرض السابع:**

هناك جملة متغيرات لها علاقة دالة إحصائياً مع مستوى التوقعات:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث، ومستوى التوقعات.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراحل العمرية، ومستوى التوقعات.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل، ومستوى التوقعات.

الفرض الأول: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث، ودخل المبحوث

جدول رقم (34- د)

يبحث في العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث، والدخل

المستوى التعليمي للمبحوث	الدخل										المجموع	
	150 - 51		250 - 151		350 - 251		450 - 351		451 – فما فوق			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
غير متعلم	158	48.9	123	38	15	4.6	6	1.8	21	6.5	323	%100
متعلم	176	16.4	683	63.7	110	10.3	17	1.6	86	8	1072	%100
المجموع	334	23.9	806	57.7	125	%8.9	23	1.6	107	7.7	1395	%100

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

يوضح هذا الجدول العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث، والدخل، وقد تم التعامل مع المستوى التعليمي على المقياس الاسمي، ويقتصر على الأميين فقط، وبقية المستويات الأخرى وضعت مع المتعلمين، وتضم (يقرأ ويكتب، التعليم المتوسط فما فوق)، وهذا التصنيف ينسحب على بقية الجداول أينما ورد فيها المستوى التعليمي للمبحوث). وكانت درجة الحرية 4، وقيمة كاي^2 المحسوبة 147.3، وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية وجدت هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 وبناء على ذلك، يمكن القول إن هناك فروقاً جوهرية بين المتعلمين في مستويات الدخل، وعليه يمكن قبول الفرضية القائلة كلما زاد المستوى التعليمي زاد الدخل.

الفرض الثاني: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لوالد المبحوث، والمستوى التعليمي للمبحوث

جدول رقم (35- د)
يبحث العلاقة بين المستوى التعليمي لوالد المبحوث، والمستوى التعليمي للمبحوث

المستوى التعليمي لوالد المبحوث	المستوى التعليمي للمبحوث				المجموع	
	غير متعلم		متعلم			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
غير متعلم	308	28.4	777	71.6	1085	%100
متعلم	15	4.8	295	95.2	310	%100
المجموع	323	23.2	1072	76.8	1395	%100

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

وكان الهدف من هذا الجدول البحث في العلاقة بين المستوى التعليمي لوالد المبحوث، والمستوى التعليمي للمبحوث، وقد تم ضغط البيانات من المستوى التعليمي الترتيبي إلى المستوى الاسمي، وتم اعتبار الذين يجيدون القراءة والكتابة في مجموع المتعلمين، سواء كان والد المبحوث أو المبحوث نفسه، وكانت درجة الحرية 1، وقيمة كاي^2 75.1، وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية وجدت هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

ولمعرفة مدى قوة العلاقة، فقد استخدم معامل فاي وكانت قيمة فاي 0.23+.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن هناك فروقاً جوهرية بين المتعلمين وغير المتعلمين من الأبناء بناء على المستوى التعليمي لأبنائهم، وعليه يمكن قبول الفرضية القائلة بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للأبناء بناء على المستويات التعليمية للآباء.

الفرض الثالث: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث، والانفصال في السكن

جدول رقم (36-د)

يبحث في العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث، والانفصال في السكن

المستوى التعليمي للمبحوث	الاتجاه				المجموع	
	مستقل		غير مستقل			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
غير متعلم	203	62.8	120	37.2	323	%100
متعلم	604	56.3	468	43.7	1072	%100
المجموع	807	57.8	588	42.2	1395	%100

مجـ (ك م – ك ن)^2

وبحساب معادلة كا^2 = ك ن

من خلال هذا الجدول نهدف إلى التعرف على العلاقة بين المستوى التعليمي، والانفصال في السكن، وكانت درجة الحرية 1، وقيمة كاي^2 4.30، وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية وجدت هذه القيمة المحسوبة دالة عند مستوى دلالة 0.05.

وبناء على ذلك يمكن القول إن هناك فروقاً جوهرية بين المتعلمين وغير المتعلمين بالنسبة للاستقلال في السكن، ولكن هذه الفروق بالرغم من إيجابيتها إلا أنها فروق ضعيفة.

وعليه يمكن قبول الفرضية القائلة إن للمستوى التعليمي دوراً في استقلال المبحوث في السكن.

الفرض الرابع: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث والتوجهات العقلانية

جدول رقم (37- د)

يبحث في العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث، ونوع التصرف عند تعرض أحد أفراد العائلة لاعتداء

المستوى التعليمي للمبحوث	نوع التصرف										المجموع	
	عدم التدخل		تنصحه للجوء للمحاكم		تساعده في الحل الودي		تناقشه في الأسباب ثم تقوم بمساعدته		تقوم بمناصرته دون السؤال عن السبب			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
غير متعلم	8	2.5	26	8	143	44.3	141	43.6	5	1.5	323	%100
متعلم	14	1.3	65	6.1	411	38	557	52	25	2.3	1072	%100
المجموع	22	1.6	91	6.5	554	39.7	698	50	30	2.1	1395	%100

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

يوضح هذا الجدول العلاقة بين المستوى التعليمي ونوع التصرف، وكانت درجة الحرية 4، وقيمة كاي^2 المحسوبة 10.9، وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية وجدت هذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 وعليه، يمكن القول إن هناك فروقاً جوهرية بين المتعلمين وغير المتعلمين في نوع التصرف، وبناء على ذلك يمكن قبول الفرضية القائلة إن هناك فروقاً جوهرية بين المتعلمين وغير المتعلمين في نوع التصرف عند تعرض أحد أقاربهم لاعتداء، فقد أثبتت الدراسة أن المتعلمين أكثر قبولاً للاتجاهات العقلانية في حل الخلافات.

الفرض الخامس: (أ) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر، والاتجاه نحو عمل المرأة

جدول رقم (38- د)
يبحث في العلاقة بين المراحل العمرية للمبحوث، والاتجاه نحو عمل المرأة

المراحل العمرية للمبحوث	الاتجـاه				المجموع	
	أو افق		لا أو افق			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
30 – 21	64	9.4	154	70.6	218	%100
40 – 31	196	37	333	63	529	%100
50 – 41	100	38.8	158	61.2	258	%100
60 – 51	78	40.2	116	59.8	194	%100
70 – 61	51	36.7	88	63.3	139	%100
17 – فما فوق	16	28.1	41	71.9	57	%100
المجموع	505	36.2	890	63.8	1395	%100

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

يوضح هذا الجدول العلاقة بين المراحل العمرية، والموافقة على عمل المرأة، وكانت درجة الحرية 5، وقيمة كاي^2 8.31، وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية تبين أن هذه القيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05

وعليه يمكن القول إنه لا توجد فروق جوهرية بين المراحل العلمية للمبحوثين، والاتجاه نحو عمل المرأة، وبالتالي لا يمكن قبول النظرية الفرضية القائلة بأن هناك اختلافات جوهرية بين المراحل العمرية في الاتجاه نحو عمل المرأة، وعليه لم تثبت الدراسة صحة الفرضية القائلة إن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المراحل العمرية في الاتجاه نحو عمل المرأة.

الفرض الخامس: (ب) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث، والاتجاه نحو عمل المرأة

جدول رقم (39- د)
يبحث في العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث، والاتجاه نحو عمل المرأة

المستوى التعليمي للمبحوث	الاتجاه				المجموع	
	أو افق		لا أو افق			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
غير متعلم	203	62.8	120	37.15	323	%100
متعلم	687	64.09	385	35.9	1072	%100
المجموع	890	63.7	505	36.2	1395	%100

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

يوضح هذا الجدول العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث، وعلاقته بالموافقة على عمل المرأة، وقد كانت درجة الحرية 1 وقيمة كاي^2 المحسوبة 0.16، وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية لم تكن القيمة المحسوبة ذات دلالة إحصائية، وذلك عند مستوى الدلالة 0.05

وعليه يمكن القول إنه لا توجد فروق جوهرية بين المتعلمين وغير المتعلمين في الاتجاه نحو عمل المرأة، وبالتالي لم تثبت الدراسة صحة الفرضية القائلة إن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتعلمين وغير المتعلمين في الاتجاه نحو عمل المرأة.

الفرض الخامس: (ج) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعرض لوسائل الإعلام، والاتجاه نحو عمل المرأة

جدول رقم (40- د)
يبحث في العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام، والاتجاه نحو عمل المرأة

التعرض لوسائل الإعلام	الاتجاه				المجموع	
	لا أو افق		أو افق			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	**605**	**60.62**	**393**	**39.57**	998	%100
لا	**285**	**72.8**	**112**	**28.2**	397	%100
المجموع	**890**	**63.8**	**505**	**36.2**	1395	%100

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

يوضح هذا الجدول العلاقة بين تعرض المبحوث لوسائل الإعلام، وعلاقة ذلك بالموافقة على عمل المرأة.

وقد كانت درجة الحرية 1، وقيمة كاي^2 المحسوبة 15، وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية وجدت هذه القيمة المحسوبة ذات دلالة إحصائية، وذلك عند مستوى دلالة 0.01، وكانت قيمة فاي 0.01، وعليه يمكن القول إن هناك علاقة، ولكنها علاقة عكسية سالبة ضعيفة، بمعنى أن التعرض لوسائل الإعلام أوجد توجهاً سالباً نحو عمل المرأة.

وهذا يدعونا للقول إن الإعلام لا يشكل دوراً إيجابياً في اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة، فقد أوجدت وسائل الإعلام اتجاهاً سالباً نحو عمل المرأة، وعليه لم تثبت الدراسة صحة الفرضية القائلة إن التعرض لوسائل الإعلام يؤدي إلى ظهور اتجاهات إيجابية نحو عمل المرأة، وإنما أثبتت العكس.

الفرض الخامس: (د) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لزوجة المبحوث، واتجاه المبحوث نحو عملها

جدول رقم (41- د)
يبحث في العلاقة بين المستوى التعليمي لزوجة المبحوث، واتجاه المبحوث نحو عملها

المستوى التعليمي لزوجة المبحوث	الاتجاه				المجموع	
	لا أو افق		أو افق			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
لا ينطبق	118	57.56	87	42.44	205	%100
أمي	407	68.40	188	31.59	595	%100
يقرأ ويكتب	24	77.42	7	22.58	31	%100
المستوى الأساسي	232	65.90	120	34.09	352	%100
المستوى المتوسط فما فوق	109	51.42	103	48.58	212	%100
المجموع	**890**	**63.79**	**505**	**36.20**	**1395**	**%100**

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

انبنت فكرة هذا الجدول على افتراض مؤداه أن المستوى التعليمي لزوجة المبحوث يؤثر في موافقة المبحوث على عمل المرأة، وقد كانت درجة الحرية 4، وقيمة كاي^2 المحسوبة 26.1، وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية وجدت هذه القيمة المحسوبة ذات دلالة إحصائية، وذلك عند مستوى دلالة 0.01 **وعليه** يمكن القول إن هناك فروقاً جوهرية في اتجاهات المبحوثين بناء على المستويات التعليمية لزوجاتهم. وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية القائلة إن لمستوى تعليم الزوجة تأثيراً في اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

الفرض السادس: (أ) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دخل المبحوث، ومستوى الطموحات

جدول رقم (42-د)

يبحث في العلاقة بين الدخل، والاتجاه نحو تحسين مستوى الدخل (الطموح)

الدخل	الاتجاه						المجموع	
	أو افق		لا أو افق		لا أستطيع أن أقرر			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
50 – 150	133	39.82	146	43.71	55	16.44	334	%100
151 – 250	389	48.26	314	38.96	103	12.78	806	%100
251 – 350	47	37.6	60	48	18	14.4	125	%100
351 – 450	10	43.48	8	34.78	5	21.74	23	%100
451 – فما فوق	54	50.47	31	28.97	22	20.56	107	%100
المجموع	633	45.18	559	40.07	203	14.55	1395	%100

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

نهدف من خلال هذا الجدول إلى التعرف على العلاقة بين الدخل، والاتجاه نحو تحسين مستوى الدخل، وكانت درجة الحرية 8، وقيمة كاي^2 المحسوبة 18، وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية تبين أن قيمة كاي^2 المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05

وعليه يمكن القول إن هناك فروقاً جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مستويات الطموح للمبحوثين بناء على توزيعات فئات الدخل. وبالتالي يمكن قبول الفرضية القائلة

إن الدخل ومستوياته المختلفة ذات تأثير في اتجاهات المبحوثين نحو تحسين مستوياتهم الاقتصادية. فقد أثبتت الدراسة الحالية أن الدخل من ضمن العوامل المستقلة التي تؤثر في مستويات الطموح لديَّ المبحوثين في هذه الدراسة.

الفرض السادس: (ب) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث، ومستوى الطموح

جدول رقم (43- د)
يبحث في العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث والاتجاه نحو تحسين مستوى الدخل (الطموح)

المستوى التعليمي للمبحوث	الاتجاه						المجموع	
	أو افق		لا أو افق		لا أستطيع أن أقرر			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
غير متعلم	106	32.8	161	49.15	56	17.34	323	%100
متعلم	527	49.16	398	37.15	147	13.71	1072	%100
المجموع	633	15.38	559	40.03	203	14.55	1395	%100

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

يوضح هذا الجدول العلاقة بين المستوى التعليمي، ومستوى الطموح

وكانت درجة الحرية 2 وقيمة كاي^2 المحسوبة 26.87 وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية وجدت القيمة المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، وقيمة فاي 0.25-، ونظراً لوجود علاقة عكسية سالبة. يمكن القول إن العلاقة دالة في اتجاه سلبي، فلا يبدو للتعليم أثر إيجابي في الرفع من مستوى الطموح، فالمبحوثون الأقل في المستوى التعليمي أكثر رغبة في تحسين مستوياتهم الاقتصادية. وعليه، فإن الدراسة لم تثبت صحة الفرضية القائلة إن أصحاب المستويات التعليمية لهم درجات عالية في مستوى الطموح.

الفرض السادس: (ج) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة، ومستوى الطموحات

جدول رقم (44- د)
يبحث في العلاقة بين المهنة والطموح

المهنة للمبحوث	الاتجاه						المجموع	
	أو افق		لا أو افق		لا أستطيع أن أقرر			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المهن الإدارية	328	52.48	268	42.88	92	14.72	625	%100
المهن الفنية	84	49.41	61	35.88	25	14.71	170	%100
المهن الزراعية	21	35	28	46.67	11	18.33	60	%100
الجندية	35	42.17	33	39.76	15	18.07	83	%100
أعمال حرة	96	55.49	55	31.79	22	12.71	173	%100
ربات بيوت	12	28.75	22	52.38	8	19.05	42	%100
متقاعدون	47	29.75	86	54.43	25	15.85	158	%100
لا يعمل	10	47.62	6	28.57	5	23.81	21	%100
المجموع	633	45.37	559	40.07	203	14.55	1395	%100

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

يوضح هذا الجدول العلاقة بين المهنة، والاتجاه نحو تحسين المستوى المهني، وكانت درجة الحرية 14 وقيمة كاي^2 المحسوبة 37.40، وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية وجدت القيمة المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

وبالتالي يمكن القول إن هناك فروقاً جوهرية بين المبحوثين في اتجاهاتهم حسب نوع المهنة، وعليه، فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية القائلة إن هناك اختلافاً في اتجاهات المبحوثين حسب المهنة. وبالتالي تكون المهنة ضمن المتغيرات المستقلة التي تؤثر في اتجاهات المبحوثين نحو تحسين مستويات طموحاتهم.

الفرض السابع: (أ) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراحل العمرية للمبحوث، ومستوى التوقعات

جدول رقم (45- د)

يبحث في العلاقة بين المراحل العمرية، ومستوى التوقعات لمستقبل المنطقة

المراحل العمرية	الاتجاه				المجموع	
	عالٍ		منخفض			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
30 – 21	124	56.88	94	43.12	218	%100
40 – 31	298	56.33	231	43.67	529	%100
50 – 41	148	57.36	110	42.64	258	%100
60 – 51	105	54.12	89	45.88	194	%100
70 – 61	68	48.92	71	51.07	139	%100
70 – فما فوق	32	56.14	25	43.86	57	%100
المجموع	775	55.56	620	47.44	1395	%100

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

يوضح هذا الجدول العلاقة بين المراحل العمرية، ومستوى التوقعات، وكانت درجة الحرية 5 وقيمة كاي^2 المحسوبة 3.27، وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية لم توجد هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، وبناء على ذلك، يمكن القول إنه لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المراحل العمرية بناء على مستوى التوقعات، وعليه لا يمكن قبول الفرضية القائلة إن هناك فروقاً جوهرية بين المراحل العمرية في مستوى التوقعات، فلم تثبت الدراسة الحالية علاقة بين العمر، ومستوى التوقعات.

الفرض السابع: (ب) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث، ومستوى التوقعات

جدول رقم (46- د)
يبحث في العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث ومستوى التوقعات

المستوى التعليمي للمبحوث	الاتجاه				المجموع	
	عالٍ		منخفض			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
غير متعلم	171	52.94	152	47.05	323	%100
متعلم	604	56.34	468	43.66	1072	%100
المجموع	775	55.6	620	44.4	1395	%100

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

يوضح هذا الجدول العلاقة بين المستوى التعليمي، ومستوى التوقعات، وكانت درجة الحرية 1 وقيمة كاي^2 المحسوبة 1.1 وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية وجدت هذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 وقيمة فاي 0.028-.

وبناءً على ذلك، فإنه لا توجد فروق جوهرية بين المتعلمين وغير المتعلمين في مستوى الطموحات في المنطقة. بل هناك علاقة سالبة ضعيفة. وعليه فقد تم رفض الفرضية القائلة إن هناك فروقاً جوهرية بين المتعلمين وغير المتعلمين في مستوى التوقعات. ويمكن القول إن غير المتعلمين أكثر تفاؤلاً فيما يخص تقدم المنطقة.

الفرض السابع: (ج) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل، ومستوى التوقعات

جدول رقم (47- د)
يبحث في العلاقة بين الدخل، والتوقع التقدمي للمنطقة

الدخل	الاتجاه				المجموع	
	نعم		لا			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
51 – 150	189	56.59	145	43.41	334	%100
151 – 250	446	55.33	360	44.67	806	%100
251 – 350	76	60.8	49	39.2	125	%100
351 – 450	9	39.13	14	60.87	23	%100
451 – فما فوق	55	51.40	52	48.59	107	%100
المجموع	775	55.56	620	47.44	1395	%100

وبحساب معادلة كا^2 = $\frac{\text{مجـ (ك م – ك ن)}^2}{\text{ك ن}}$

يوضح هذا الجدول العلاقة بين الدخل، ومستوى التوقعات، وكانت درجة الحرية 4 وقيمة كاي^2 المحسوبة 4 وعند البحث في توزيعات كاي^2 النظرية لم تكن هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وبالتالي يمكن القول إن الدراسة الحالية لم تثبت وجود فروق جوهرية بين مستوى التوقعات للمبحوثين بناءً على توزيع فئات الدخل. وعليه لا يمكن قبول الفرضية القائلة بوجود أثر للدخل في تحديد مستوى التوقع.

الخاتمـــة

عرض النتائج العامة للدراسة

من خلال استعراض الدراسات السابقة

1- إن نمط الحياة الحضرية الموجودة في البيئة الصحراوية له مميزات تميزه عن غيره من أنماط الحياة الحضرية الأخرى، حيث تفرض البيئة نوعاً من الترابط والاجتماع والالتقاء ونوعاً من العلاقات المباشرة وجهاً لوجه، وهذه الميزة قد لا توجد في المجتمعات الحضرية الأخرى.

2- كان لتغير التبعية الإدارية بين فترة وأخرى تأثيراته السلبية على المنطقة، حيث عانت المنطقة من التبعية الإدارية لمناطق أخرى بعيدة من الناحية الجغرافية، وقد تسبب ذلك في إهمال التوثيق والمعلومات والوثائق التي تخص المنطقة.

3- يتمتع سكان المنطقة بحيوية، فأغلبهم في مرحلة الإنتاج، والذين تجاوزوا 60 سنة لم تتجاوز نسبتهم 14.1% من مجموع العينة.

4- إن الحديث عن الأمور الاقتصادية من الأشياء ذات الحساسية عند سكان المنطقة، حيث يؤثر الكثيرون ذكر أرقام متواضعة عن دخلهم أو مستواهم الاقتصادي، ومن أهم الأسباب التي توجد هذه الحساسية الاعتقاد في العين والحسد، والخوف من الجهات الرقابية التي تهتم بالتعرف على دخول فئات معينة من المجتمع.

5- يتركز أغلب السكان العاملين في المهن الإدارية والتدريس، وقد شهدت المهن الزراعية تراجعاً ملحوظاً في منطقة الكفرة، وكان للوفرة الاقتصادية التي حدثت نتيجة اكتشاف النفط دور في ذلك، وجاءت الدراسة التي قام بها عبد الرسول الموسى، على المجتمع الكويتي بنتيجة مشابهة، فالوظيفة كعمل مدفوع الأجر ضمن إطار العلاقات

بين رئيس ومرؤوس، وبوقت محدد، لم تكن موجودة في السابق، وهي إحدى إفرازات التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي أعقب اكتشاف واستغلال عوائد النفط، وهذا ما أكدت عليه أيضاً دراسة موتو كوكاتا كورا، التي أجرتها على وادي فاطمة في السعودية، حيث يمر الوادي بمراحل تغير اقتصادي عنيف وأساسي، فكان من أهم نتائج ذلك التغير التحول عن المهن الزراعية إلى مهن أخرى.

وكذلك تؤكد إنعام عبد الجواد، على وجود اتجاه لديَّ المزارعين نحو النشاطات الخدمية أكثر من الأنشطة الزراعية والإنتاجية. وذلك نتيجة لعدة عوامل، من أهمها الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الدولة في مصر.

6- أوضحت الدراسة الحالية أهمية الموقع الحدودي في إنعاش التجارة، وتجارة العبور بشكل خاص في منطقة الكفرة، وقد أكدت دراسة على حسن العلواني كذلك على دور العوامل البيئية والاقتصادية في حياة أهالي الواحة، حيث عمل الموقع البيئي على انشغال الناس بتجارة القوافل وقت ازدهارها، وكذلك أكد على أهمية الموقع الحدودي مجموعة من الباحثين في دراسة أجروها على قضاء الهرمل في لبنان، فقد ساهم الموقع الحدودي في التبادل التجاري باتجاه سوريا وذلك لتسويق الإنتاج، وشراء الحاجيات الفردية، والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية.

7- خطا قطاع التعليم في المنطقة خطوات واسعة، حيث يبدو الفرق واضحاً عند المقارنة بين المستوى التعليمي لجيل الآباء، والمستوى التعليمي لجيل الأبناء، حيث انخفضت الأمية في جيل الأبناء، وانتشرت المستويات التعليمية المتوسطة والعالية عند سكان المنطقة.

وأكد سعيد فالح الغامدي، في دراسته للبناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية أن من أهم مجالات التغير التعليم، والذي خطا خطوات واسعة في المجتمعات التي توفرت لها وفرة اقتصادية نتيجة لاكتشاف النفط واستخدام عوائده في التنمية. وكذلك أكد عمر القذافي هيبة، في دراسته للتنمية، ودورها في المجتمعات الريفية العربية

الليبية على وجود تغير في مستويات التعليم، فقد تحسن المستوى التعليمي لجيل الأبناء مقارنة بجيل الآباء.

وقد أكد تاج الدين محمد إسماعيل، في دراسته للتغير الاجتماعي في منطقة الطينة على أن التعليم كان أحد العوامل المهمة التي أثرت في المجتمع الكوبي بطينة، وساهم التعليم في إحداث الكثير من التغيرات الاجتماعية والسياسية، وأدى إلى الرفع من مستوى الوعي لديَّ المواطنين، وكذلك أكد موسى إبراهيم زلوم في دراسته لمظاهر التحديث في قرية محروقة أن التعليم انتشر في القرى مثل المدن، فأخذت المناطق النائية قسطاً وافراً منه.

8- شهد تعليم المرأة توسعاً ملحوظاً، وتفوقت المرأة على الرجل في كثير من المجالات التعليمية، وتشير الدراسة الحالية إلى الارتفاع التدريجي لأعداد الإناث مقارنة بأعداد الذكور، وذلك في المراحل التعليمية المختلفة، وسبب هذا التوسع هو تأثر المنطقة بالمتغيرات الجديدة، بالإضافة للعائد المادي من وراء تعليم المرأة، فقد شجع ذلك الكثير من الأسر على إدخال بناتهم للمدارس.

وقد سجلت مجموعة من الدراسات وجود توجهات إيجابية نحو تعليم المرأة، من بينها دراسة نبيل حنا على واحة سيوة، حيث يؤكد على دور التنمية في إحداث هذا التوجه الإيجابي، ومن بين المتغيرات التي رصدها إبراهيم عثمان في الأسرة الأردنية ازدياد فرص تعليم المرأة.

وقد سجل الدكتور لوجلي صالح الزوي في الدراسة التي قام بها على مدينة أجدابيا ملاحظات مهمة، حيث أكد أن مستوى تعليم المرأة قد ارتفع، فوصل عدد الطالبات في مختلف المراحل التعليمية إلى 48% كما وصلت الدراسة إلى أن 63% من مجتمع البحث يرون أن المرحلة الجامعية هي المرحلة التي يجب أن تسعى إليها الفتاة. وكل هذه التغيرات كانت بفعل التنمية الهادفة والمقصودة.

9- تؤكد الدراسة الحالية على أن ندرة السلع، وارتفاع أسعارها يعد من أهم الأسباب التي تحول دون المبحوث وامتلاكه لهذه السلع، وبكل تأكيد فإن المبحوثين تجاوزوا مرحلة

التوعية بأهمية هذه السلع إلى مرحلة الرغبة في امتلاكها شعوراً منهم بأهميتها في الحياة اليومية. وأكد على هذه النتيجة الدكتور مصطفى التير في دراسته على التنمية والتحديث في المجتمع الليبي، فبدا واضحاً رغبة المجتمع في اقتناء وسائل التقنية الحديثة، حيث أظهرت الغالبية تصميمها على اقتناء الأجهزة الحديثة، وهذا الاتجاه يعد من مظاهر التحديث في المنطقة.

وفي إطار التنمية ودورها في المجتمعات الريفية، أكد عمر القذافي هيبة أن أغلب الأسر مزودة بأغلب الأجهزة الحديثة. وكذلك أكدت دراسة أجدابيا المدينة المتغيرة للدكتور لوجلي صالح الزوي أن هناك انتشاراً في استخدام الأدوات والمعدات التقنية بشكل واضح ومرجع ذلك هو التغيرات الاقتصادية التي حدثت في المجتمع.

10- يبدي أفراد مجتمع الدراسة تفهماً لمعطيات الحياة الحديثة، وبالذات في أمرين، هما استقلال الأبناء في السكن، واستقلال الابن في اختيار شريكة الحياة.

ونجد الدكتور ياسين الكبير، يعتبر استقلال الابن أو البنت في اختيار شريك الحياة من مميزات الأسرة الحضرية. فالأسرة الحضرية تتسم بالديمقراطية بالنسبة لموضوع الاستقلالية في الاختيار للزواج.

وقد أكد موسى إبراهيم زلوم في دراسته لمظاهر التحديث في قرية محروقة أن هناك انخفاضاً في نسبة تدخل الأهل والأقارب في اختيار شريكة الحياة، وتعزز الميل نحو الاستقلالية.

11- كما أوضحت الدراسة أن انفراد الابن بالتصرف في الأمور الاقتصادية، ورئاسة المرأة للرجل في العمل لا تلقى تأييداً، حيث يبدو التحفظ حيال هاتين القضيتين واضحاً.

12- كما أكدت الدراسة أن هناك اختلاطاً بين النماذج العصرية والتقليدية في شخصية سكان المنطقة، وبالتالي تأخذ الاتجاهات التي يعكسها سكان المنطقة اتجاهات عصرية تارة، وتقليدية تارةً أخرى.

وقد أكد الدكتور علي الحوات في دراسته عن التغير الاجتماعي وأنماط التنمية في ليبيا أنه نتيجة للتغير المفاجئ والنمو السريع، والذي لم يجاره تغير في البناء القيمي، أخذ الليبيون يعكسون خليطاً من القيم والمعايير الحديثة والتقليدية.

13- تؤكد نتائج الدراسة أن الذهاب للعرافين مازال موجوداً في المنطقة، ويزداد هذا التوجه عند عجز الطب عن العلاج. وقد أكدت نتائج دراسة موسى إبراهيم زلوم التي أجريت على قرية محروقة أن الإيمان بالغيبيات، والشعوذة، والخرافات يشغل جزءاً من تفكير الناس، وأن الذين يؤمنون بزيارة المشعوذين عند عجز الطب 45%.

14- كما أوضحت الدراسة أن تعدد الزوجات لا يشكل ظاهرة واضحة في منطقة الدراسة، وفي نفس الوقت هناك توجه من المبحوثين نحو التعدد في حالة وجود مبررات موضوعية، وتؤكد دراسة حسين عبد الحميد رشوان عن دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية على وجود تغيرات بدأت تعتري الأسرة، وذلك بفعل التنمية الحضرية، ومن أهم هذه التغيرات قلة حالات تعدد الزوجات.

15- أوضحت الدراسة ازدياد الأسر ذات الأحجام الكبيرة في المنطقة، وفي نفس الوقت يوجد توجه من سكان المنطقة لتنظيم أسرهم بما يناسب إمكانياتهم وقد لا تتمشى هذه النتيجة مع ما هو متعارف عليه من أن الأسر الحضرية أصغر حجماً من الأسر الريفية. وهنا نعود للملاحظة التي سجلت في البداية على سكان المنطقة، وهي انهم يعكسون خليطاً من الاتجاهات العصرية والتقليدية.

16- أكدت الدراسة أن هناك اتجاهاً عاماً من المبحوثين للحد من مصاريف المناسبات.

17- لا تشكل العوامل المادية والاقتصادية وحدها سبب الاستيطان والبقاء في المنطقة، وإنما تتضافر جملة عوامل لتكون من وراء هذا الاستقرار، فتشكل الجوانب التاريخية والثقافية عاملاً مهماً من العوامل التي تجعل الإنسان أكثر ارتباطاً بمنطقته.

18- كما توصلت الدراسة أيضاً أن تنبؤ المبحوث بمستقبل المنطقة يرتبط بالواقع الذي يشاهده.

19- تؤكد الدراسة أيضاً على وجود تفاؤل من قبل أفراد العينة بالمستقبل الذي سيحققه أبناؤهم من الناحية الاقتصادية.

20- أوضحت الدراسة كذلك أن المساكن في المنطقة لا تحوز على رضا أغلب سكان المنطقة، فهناك رغبة في الحصول على مساكن أخرى، أو تحسين المساكن الحالية، أو الحصول على قروض سكنية.

21- يكون لإهمال العوامل البيئية دخل في هذا فيؤكد محمد عاطف كشك وآخرون في الدراسة عن إعمار الصحراء. أنه لا بد من استنباط صياغة جديدة لنمط المسكن في البيئة الصحراوية، يختلف عن الأنماط السائدة نظراً للمناخ الحار الجاف. ويراعى في هذه المساكن الجوانب الاجتماعية والثقافية.

22- توصلت الدراسة إلى أن المجال الإداري والتدريس هما المجالان اللذان يستحوذان على النسبة العظمى من النساء العاملات.

23- كما توصلت الدراسة إلى أن هناك ظروفاً معينة، يرى أفراد العينة أنها العائق للمرأة عن العمل، منها الزواج والإنجاب وقد أكد أحمد سالم الأحمر في دراسته لتركيب ووظائف الأسرة الليبية الحضرية على أن أهم المشاكل التي تواجه الأسرة صعوبةً هي التوفيق بين الواجبات المنزلية، والعمل خارج المنزل، وعدم تشجيع بعض الناس للمرأة العاملة.

24- توصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك اختلافاً واضحاً في الاتجاه بين عمل المرأة، والاتجاه نحو تعليمها، فتعليم المرأة يلقى تأييداً شبه مطلق، بينما عملها يخضع لظروف واعتبارات معينة، وقد أكدت أغلب الدراسات السابقة على هذه النتيجة.

25- تؤكد الدراسة الحالية على حدوث تغير في نوع ملكية المسكن، في نوع السكن، حيث انحسرت الأشكال القديمة من السكن، وهذا كان بفعل التنمية الحضرية التي تم اعتمادها في المنطقة وفي دراسة عن سمات التغير الاجتماعي في المناطق الصحراوية، وبالتحديد على واحة الجغبوب، تؤكد فوزية حسين علي قناوي أن الغالبية العظمى من السكان لم تكن تسكن في مساكن حديثة قبل1969، حيث كان سكان الأكواخ يشكلون 80% ووصلت إلى 11%.

26- كما توصلت الدراسة إلى أن الأسر في المنطقة ترتبط بوحدة اجتماعية ومكانية، بل تستمد وحدتها الاجتماعية من خلال الحيز المكاني، وحتى عند الانفصال المكاني، لا يمنع ذلك السكان من أن يزوروا منطقتهم الأصلية في اليوم أكثر من مرة. وهنا لا يسعنا إلا الإشارة إلى ما أثاره فهد الثاقب حول التحضر وأثره على البناء العائلي، وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي، فيؤكد على أن الأسر في عمان لا تزال تحتفظ العائلات فيها بشبكات من العلاقات القرابية بصرف النظر عن أصولها، سواء كانت حضرية أم ريفية، وأن الغالبية تفضل الإقامة بجوار الأقارب، وفي تحليل للبناء العائلي في لبنان، وجد أن العائلة النواة هي النمط المسيطر في الريف والمدن، وأن علاقة هذه العائلات بشبكة الأقارب قوية للغاية، كما أن نسبة كبيرة من سكان بيروت يقيمون إلى جوار أقاربهم، وأن البيئة الحضرية والتحديث لم يكن لهما تأثير ملموس في قوة الروابط العائلية القرابية، باعتبار أن القيم الدينية والتقاليد الاجتماعية السائدة أهم العوامل التي تحد من قوة التغير والتحديث.

27- حدث نوع من التغير في القيم الاجتماعية في المنطقة، حيث بدأت بعض الجرائم التي لم تكن معروفة في السابق تنتشر، وسبب ذلك دخول الأجانب إلى المنطقة، ووجود نمط مختلط من الجيرة في بعض المناطق.

28- تؤكد الدراسة على وجود توجهات عقلانية لديَّ سكان المنطقة لحل خلافاتهم.

29- إن وجود الترابط الاجتماعي، والوجدان المشترك، والاهتمام، والمتابعة المستمرة

لشؤون العائلة من الأشياء التي تميز سكان هذه المنطقة، والجيرة في المنطقة هي جيرة قرابية في الغالب، وهذا يخلق نوعاً من الأمان.

30- وقد أكد الدكتور سعيد فالح الغامدي، في دراسة للبناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية على أن الشعور بالأمن من أبرز النتائج الإيجابية في المجتمعات القبلية، والمجتمع المتقدم حضرياً هو ذلك المجتمع الذي يوفر أوسع مشاعر الأمن للغالبية العظمى من المواطنين.

31- التعرض لوسائل الإعلام المختلفة يتأثر بالمستوى التعليمي، والمراحل العمرية للمبحوثين.

32- كما بدا واضحاً تفضيل أفراد العينة للالتقاء مع الأقارب والأصدقاء في البيوت على الالتقاء في الأماكن العامة.

33- تعاني البنية التحتية في المنطقة من التآكل المستمر وبالتحديد في مجال خدمات البيئة والمواصلات.

نتائج اختبار الفروض:

1- بخصوص افتراض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث، والدخل، فقد أثبتت الدراسة وجود علاقة دالة. فكلما كان المبحوث متعلماً كان من أصحاب الدخول المرتفعة، فقد أظهر التعليم تأثيراً في مستوى الدخل.

2- افترضت الدراسة وجود علاقة بين المستوى التعليمي لوالد المبحوث، والمستوى التعليمي لمبحوث. أثبتت وجود علاقة دالة، فكلما كان والد المبحوث متعلماًً كان المبحوث متعلماً.

3- أما فيما يخص الافتراض أن هناك علاقة دالة بين المستوى التعليمي للمبحوث، والإقامة في سكن مستقل، فقد أثبتت الدراسة أن دور التعليم في هذا الأمر ضعيف، ويمكن إرجاعه إلى عوامل أخرى يأتي في مقدمتها الدخل.

4- أثبتت الدراسة دور المستوى التعليمي في نوع التصرف الذي يتصرفه المبحوث عند تعرض أحد أقاربه لاعتداء، فأكدت على دور التعليم في إكساب المبحوث اتجاهات أكثر عقلانية، فكلما كان الشخص متعلماً كانت توجهاته أكثر عقلانية.

5- أثبتت الدراسة أن موافقة المبحوث على خروج المرأة للعمل تتأثر بالمستوى التعليمي لها نفسها أكثر من أي شيء آخر، وهذه النتيجة لم نقف عليها في أي دراسة من الدراسات التي أتيح لنا الاطلاع عليها وهذه النتيجة تعدل كثيراً من الاتجاهات التي تعلق تخلف المرأة في بعض المجالات على مستوى وعي الرجل بأهمية دورها فتؤكد هذه الدراسة أن خوض المرأة لأي مجال يتوقف على إمكانيات المرأة نفسها، فكلما كانت المرأة متعلمة كانت اتجاهات الرجل نحو عملها أكثر إيجابيا. وفي ذات الوقت لم تثبت الدراسة وجود علاقة دالة بين التعرض لوسائل الإعلام، والاتجاه نحو عمل المرأة، ولا بين المستوى التعليمي للمبحوث، والاتجاه نحو عمل المرأة، ولا حتى بين المراحل العمرية، والاتجاه نحو عمل المرأة.

6- أثبتت الدراسة وجود علاقة دالة سالبة بين المستوى التعليمي للمبحوث ومستوى الطموح، فقد أبدى غير المتعلمين رغبة في تحقيق مستويات عالية من الطموح.

7- بينما أثبتت الدراسة وجود علاقة دالة بين المهنة ومستوى الطموح، حيث تلعب المهنة دوراً في الاختلاف بين المبحوثين في مستويات طموحهم.

8- أثبتت الدراسة أن الدخل يؤثر في مستويات الطموح لديَّ المبحوثين، فأصحاب الدخول المنخفضة أكثر رغبة في تحقيق مستويات أفضل.

9- أثبتت الدراسة أن هناك علاقة سالبة ضعيفة بين المستوى التعليمي والتوقع الإيجابي لمستقبل المنطقة، فقد أثبتت الدراسة إن غير المتعلمين يحملون توقعات إيجابية لمستقبل المنطقة أكثر من المتعلمين.

10- لم تثبت الدراسة وجود علاقة دالة بين العمر ومستوى التوقعات.

11- لم تثبت الدراسة وجود دالة بين الدخل ومستوى التوقعات.

مناقشة النتائج من خلال أهداف الدراسة:

1- دراسة التنمية الحضرية باعتبارها من المفاهيم الحديثة نسبياً وتحديد دورها في التغير والتحديث الاجتماعي، ومحاولة إبراز هذا المفهوم، وإعادة صياغته بطريقة تلائم الهدف من هذه الدراسة.

وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال الفصل الثاني الذي تناول أبعاد المفهوم ومحتوياته الفلسفية والنظرية، وعلاقته بغيره من المفاهيم ذات الصلة أو العلاقة بموضوع الدراسة.

2- التعرف على كيفية نمو الحياة الاجتماعية وتطورها في مدينة الكفرة وتم تحقيق هذا الهدف من خلال الفصل الرابع الذي تناول تاريخ المنطقة وثقافة سكانها وأهم المعلومات التاريخية والاجتماعية عنها، بداية من أسلوب الحياة حتى تطور سبل المعيشة وتطور السكن، وبعض العادات والتقاليد، إضافة إلى الأسئلة المتعلقة بالجوانب الاجتماعية كالأسئلة المتعلقة بحجم الأسرة، والاتجاه نحو عمل وتعليم المرأة، والأسئلة المتعلقة بالروابط الاجتماعية.

3- إلقاء الضوء على التغير الذي حصل في مدينة الكفرة، وتحولها من منطقة تعتمد على الزراعة والتجارة المحدودة إلى منطقة تجارية بالدرجة الأولى وزراعية بالدرجة الثانية.

وتم تحقيق هذا الهدف من خلال الفصل الرابع الذي تناول تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة، من خلال طرح جملة من الأسئلة عن نوع المهنة ومصادر الدخل.

4- التعرف على أهم الآراء والاتجاهات التي كونها المواطنون حول جملة من القضايا باعتبار أن التنمية من، ولأجل المواطن، وتأثير المد الحضري وأسلوب الحياة الحضرية على المجتمع، ومدى المشاركة الجماهيرية في هذه البرامج التنموية. وتم تحقيق هذا الهدف من خلال الفصل الخامس الذي تناول أهم آراء واتجاهات سكان المدينة نحو جملة من القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والخدمية.

5- التعرف على أهم المشاكل التي تعاني منها مدينة الكفرة، والصعوبات التي توجهها الجهات الخدمية داخل المدينة، واهم احتياجات مدينة الكفرة.

وتم تحقيق هذا الهدف من خلال الفصل الرابع والخامس، حيث تناول الباحث في الفصل الرابع الجوانب الخدمية في المنطقة، وذلك من خلال إجراء مجموعة من المقابلات مع ذوي الخبرة والاختصاص في المنطقة، إضافة إلى التوجيه مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بمستوى الخدمات في المنطقة سواء الخدمات التعليمية أم الصحية أم المرافق العامة.

6- التعرف على خصائص البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المنطقة. وتم التحقق من هذا الهدف من خلال تقسيم استمارة جمع البينات إلى أجزاء تتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبشكل عام، فإن الدراسة في الغالب توصلت إلى تحقيق الأهداف المعلنة منذ البداية.

صعوبات الدراسة

أثناء قيامنا بمهمة التصدي للمكون المادي بالوصف تعرضنا لصعوبات، من أهمها:

1. الحصول على وسيلة مواصلات مناسبة، حيث إن منطقة الكفرة مترامية الأطراف، ولحل هذه المشكلة بذلنا جهوداً متواصلة للحصول على وسيلة مواصلات من الجهات العامة، ولكننا لم نفلح في ذلك.

لم يبق لنا سوى الاعتماد على الإمكانيات الشخصية، وهي متواضعة في أغلب الأحيان، وهذا بالتالي أدى بنا إلى استغراق زمن أطول في إنجاز بعض مراحل الدراسة.

2. عدم تكامل المعلومات والبيانات الموجودة لديَّ الجهات العامة، حيث تعرضت المنطقة لتغير التبعية الإدارية أكثر من مرة، وهذا بدوره جعل الوثائق الرسمية عرضة للضياع.
3. من الصعوبات كذلك الصعوبات المتعلقة بتوفير المراجع العلمية الحديثة، والدراسات، والأبحاث العلمية.

4. ندرة البحوث والدراسات المتعلقة بمنطقة الدراسة، فلم نقف على أي دراسة علمية، تناولت الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية في المنطقة.
5. بالرغم من الجهود المكثفة للتوعية بأهمية هذه الدراسة، والهدف من ورائها، إلا أن كل الجهود التي بذلت لم تقض تماماً على تخوف بعض المبحوثين من إبداء وجهات نظرهم بحرية، وبصفة عامة، حاولنا جاهدين ألا تؤثر هذه الصعوبات على دقة وموضوعية المادة البحثية لهذه الدراسة.
6. بعد منطقة البحث عن إقامة الباحث المعتادة في مدينة بنغازي سبب له الكثير من المتاعب، خاصة وأن وسائل المواصلات الجوية كانت شبه معطلة أثناء القيام بالزيارات الميدانية التمهيدية، والطريق الذي يربط الكفرة بالساحل الليبي في حالة يرثى لها، مما يزيد من صعوبة السفر براً.
7. تطلب القيام بالدراسة مصاريف باهظة، لم يكن في وسع الباحث توفيرها لولا مساعدة الجهات العامة، وبعض الأقارب.

التوصيات

وقد خرجت الدراسة بالإضافة للنتائج السابقة بالتوصيات التالية:

1. الاهتمام بالجوانب التوثيقية في المنطقة، فالمنطقة محتاجة لإنشاء مركز خاص بتوثيق المعلومات الخاصة بها، سواء كانت المعلومات تاريخية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية، لأن المنطقة مرت بتغيرات إدارية جعلت المعلومات الخاصة بها عرضة للتلف والضياع.
2. الاهتمام بالأنشطة الزراعية، وعلى وجه الخصوص زراعة وحماية النخيل، فتوجيه العناية للنخيل الموجود يعد أمراً مهماً وملحاً.
3. الاهتمام بالأنشطة الصناعية الخفيفة، والصناعات الغذائية، وتشجيع الشركات الصناعية.

4. الاهتمام بالجوانب التعليمية، ومحاولة إيجاد حلول سريعة لمشكلة التسرب في التعليم.
5. تطوير تجارة العبور، والتوسع فيها، ومحاولة وضع كيفية عملية للاستفادة من هذا النشاط لدعم ميزانية المنطقة.
6. توفير السلع المعمرة والاستهلاكية، فحاجة سكان المنطقة لهذه السلع تعد ملحة.
7. تبدو الحاجة ملحة في المنطقة لحل مشكلة الإسكان، فقد وصلت إلى حد الأزمة الفعلية، فإنشاء تجمعات سكانية جديدة، أو التوسع في منح القروض العقارية من أجل السكن يعد أمراً مهماً.
8. الاهتمام بالجوانب الثقافية، فالمنطقة تحتاج إلى استحداث مركز ثقافي، وإنشاء بيت ثقافي فيها.
9. الاهتمام بالسياحة في المنطقة، فالمنطقة غنية بالمعالم السياحية، وكذلك تطوير البحيرات الموجودة فيها.
10. الاهتمام بالبنية التحتية والتي تشمل:

أ- إنشاء شبكة للصرف الصحي في المنطقة.

ب- تجديد شبكة المياه في المنطقة.

ج- إعادة رصف الطرق الرئيسية مع بوزريق الكفرة، وإعادة ترميم الطرق الداخلية، وعلى وجه الخصوص طريق (الجوف – الهواري) فهي محتاجة إلى حل عاجل.

د- توسيع مقسم الهواتف في المنطقة فالسعة الاستيعابية للمقسم غير كافية على الإطلاق.

هـ- زيادة عدد سيارات نقل القمامة، ومحاولة الاستفادة من الطرق الحديثة في إعادة تدوير القمامة.

11. المنطقة في حاجة ماسة لبناء مستشفى جديد، واستحداث وحدة للمناوبة الليلية في منطقة الجوف الغربي.
12. تطوير جهاز الإسعاف، وزيادة عدد السيارات، وإيجاد وحدة للإسعاف الطائر في المنطقة.
13. الاهتمام بالشباب وتوفير إمكانيات للتوسع في الأنشطة الرياضية، والترفيهية المختلفة.
14. الاهتمام بالمرأة، والرفع من مستوياتها عن طريق برامج محو الأمية، والاتجاه نحو الصناعات الخفيفة، والاهتمام بالصناعات التقليدية والتراثية في المنطقة وإحياؤها من جديد.
15. الاهتمام بالمعاقين، وإنشاء مركز خاص لتأهيلهم بحيث يتضمن هذا المركز في المنطقة، الأنشطة الخدمية، والتعليمية، والعلاجية، والوقائية.
16. استحداث أماكن ترفيهية في المنطقة، والاهتمام بالطفولة والأسرة.

ملخص الدراسة

إن دراسة نمط الحياة في البيئة الصحراوية وما يشتمل عليه هذا النمط من أبعاد ومضامين تعد حاجة ملحة من أجل التعرف على هذه الأبعاد، ودراسة هذه المضامين وصولاً إلى فهم أعمق وأشمل لهذه المجتمعات، وجاءت فكرة هذه الدراسة في هذا الإطار محاولة لسبر أغوار طريقة حياة هذه المجتمعات، وبعد فترة من المطالعة والبحث استقرت بنا الأفكار لدراسة جانب محدد، وهو التنمية الحضرية، ودورها في إحداث التغير والتحديث الاجتماعي في المناطق الصحراوية، فكل ما حدث في المنطقة من إنجازات ينضوي تحت مفهوم واحد، هو التنمية في اتجاه الحياة الحضرية، تلك التنمية التي شملت جوانب متعددة ومتنوعة بقصد إحداث دفعة قوية باتجاه الحياة الحضرية، وقد تم تحديد موضوع الدراسة في "عوامل التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية، دراسة ميدانية على مدينة الكفرة"

وكان الهدف العام من الدراسة: التعرف على هذه المنطقة المهمة من مناطق الجماهيرية، والتعريف بها من خلال دراستها دراسة تعتمد على مناهج وطرق البحث العلمي المتبعة في علم الاجتماع بالإضافة إلى بعض الأهداف الفرعية مثل: -

1- دراسة التنمية الحضرية باعتبارها من المفاهيم الحديثة نسبياً، ومحاولة إبراز هذا المفهوم، وإعادة صياغته بطريقة تلائم الهدف من هذه الدراسة.

2- التعرف على أهم المشاكل التي تعاني منه المنطقة، والصعوبات التي تواجهها الجهات الخدمية داخل المنطقة، والصعوبات التي تواجهها الجهات الخدمية داخل المنطقة، وأهم احتياجات المنطقة.

3- التعرف على الحياة الاجتماعية وتطورها داخل منطقة الكفرة.

4- إلقاء الضوء على التغير الذي حصل في المنطقة، وتحولها من منطقة تعتمد على الزراعة

والتجارة المحدودة إلى منطقة تجارية بالدرجة الأولى، وزراعية بالدرجة الثانية.

5- التعرف على أهم الآراء والاتجاهات التي كونها المواطنون حول جملة من القضايا.

6- التعرف على خصائص البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المنطقة، وقد تم اعتبار التنمية الحضرية بما تتضمنه متغيراً مستقلاً، والتغير والتحديث الاجتماعي متغيراً تابعاً. وقد افترضت الدراسة جملة فروض، من بينها:

أ- هناك علاقة دالة بين المستوى التعليمي للمبحوث[ودخل المبحوث، والانفصال في السكن، والتوجهات العقلانية] .

ب- هناك جملة متغيرات لها علاقة مع الاتجاه نحو عمل المرأة.

ج- هناك جملة متغيرات لها علاقة مع مستويات الطموح.

د- هناك جملة متغيرات لها علاقة مع مستوى التوقعات.

وقد كان نوع الدراسة وصفياً، والمنهج المستخدم هو المسح عن طريق العينة.

وقد كانت نسبة التمثيل 25% من المجتمع، وبلغ حجم العينة 1395 أسرة.

وتم البدء في جمع البيانات بتاريخ 1999/6/20 ف واستمر حتى 1999/7/21 ف

تم استخدام وسيلتين لجمع البيانات، وهما:

1- المقابلات المفتوحة، والتي بلغ عددها 23 مقابلة بهدف التعرف على تاريخ المنطقة، وإلقاء نظرة على واقعها، والرؤية المستقبلية لها.

2- المقابلات المقننة، والتي بلغ عددها 1395 مقابلة.

وبعد جمع وتفريغ وتحليل البيانات تم التوصل إلى الآتي:

1- إن نمط الحياة الحضرية الموجودة في البيئة الصحراوية له مميزات، تميزه عن غيره من أنماط الحياة الحضرية الأخرى، حيث تفرض البيئة نوعاً من الترابط والاجتماع والالتقاء ونوعاً من العلاقات المباشرة وجهاً لوجه، وهذه الميزة قد لا توجد في المجتمعات الحضرية الأخرى.

2- إن الحديث عن الأمور الاقتصادية من الأشياء ذات الحساسية عند سكان المنطقة، حيث يؤثرون ذكر أرقام متواضعة عن دخلهم، أو مستواهم الاقتصادي، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى هذه الحساسية الاعتقاد في العين والحسد، والخوف من الجهات الرقابية التي تهتم بالتعرف على دخول فئات معينة من المجتمع.

3- استنتج من الدراسة أن مهنة التدريس، والمهن الإدارية تستحوذ على أغلب القوة العاملة، وقد شهدت المهن الزراعية تراجعاً ملحوظاً، وذلك لأسباب متعددة أهمها الوفرة الاقتصادية، ووجود بدائل اقتصادية متعددة كما أن الموقع الحدودي ساهم في ازدهار التجارة في المنطقة.

4- شهدت المنطقة توسعاً مهماً في قطاع التعليم، وشهد تعليم المرأة على وجه الخصوص تطوراً مهماً، حيث تشير الدراسة إلى زيادة أعداد الإناث في التعليم مقارنة بأعداد الذكور.

5- كما تؤكد الدراسة كذلك على أن المبحوثين تجاوزوا مرحلة التوعية بأهمية السلع ذات التقنية إلى مرحلة الرغبة في امتلاكها شعوراً منهم بأهميتها في الحياة.

6- أبدى أفراد المجتمع تفهماً لمعطيات الحياة الحديثة، وبالذات في أمرين هما استقلال الأبناء في السكن، واستقلال الأبناء في اختيار شريك الحياة.

7- كما أوضحت الدراسة أن انفراد الابن بالتصرف في الأمور الاقتصادية، ورئاسة المرأة للرجل في العمل لا تلقى تأييداً، حيث يبدو التحفظ حيال هاتين القضيتين واضحاً.

8- كما أكدت الدراسة أن هناك اختلاطاً بين النماذج العصرية والتقليدية في شخصية سكان المنطقة، وبالتالي تأخذ الاتجاهات التي يعكسها سكان المنطقة اتجاهات عصرية تارة، وتقليدية تارة أخرى.

9- كما أوضحت الدراسة ازدياد الأسر ذات الأحجام الكبيرة في المنطقة.

10- لا تشكل العوامل المادية الاقتصادية وحدها سبب الاستيطان والبقاء في المنطقة،

وإنما تتضافر جملة عوامل لتكون وراء هذا الاستقرار، حيث تشكل الجوانب التاريخية والثقافية عاملاً مهماً من العوامل التي تجعل الإنسان أكثر ارتباطاً بمنطقته. ومنطقة الكفرة ليست منطقة طاردة للسكان.

11- كذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك ظروفاً معينة يرى أفراد العينة أنها تشكل عائقاً للمرأة عن العمل، منها الزواج، والإنجاب، والاتجاه نحو تعليم المرأة يختلف تماماً عن الاتجاه نحو عمل المرأة، فتعليم المرأة يلقى تأييداً شبه مطلق، بينما عملها يخضع لظروف واعتبارات معينة.

12- كما توصلت الدراسة إلى أن الأسر في المنطقة ترتبط بوحدة اجتماعية ومكانية، بل تستمد وحدتها الاجتماعية من خلال الحيز المكاني، حيث توفر الجيرة القرابية نوعاً من الأمان للسكان.

13- تعاني البنية التحتية في المنطقة من التآكل المستمر، وبالتحديد في مجال البيئة والمواصلات.

أما فيما يخص اختبار الفروض:

1- أظهر متغير التعليم تأثيراً واضحاً في مستوى الدخل، كذلك أثبتت الدراسة تأثير مستوى تعليم والد المبحوث على مستوى تعليم المبحوث، وكذلك أثبتت الدراسة تأثير التعليم على اكتساب الأفراد توجهات عقلانية.

2- أثبتت الدراسة أن موافقة المبحوث على خروج المرأة للعمل تتأثر بالمستوى التعليمي للمرأة نفسها أكثر من أي شيء آخر، وهذه النتيجة لم نقف عليها في أي دراسة من الدراسات التي أتيح لنا الاطلاع عليها، وهي تعدل كثيراً من الاتجاهات التي تعلق تخلف المرأة في بعض المجالات على مستوى وعي الرجل بأهمية دورها، فتؤكد الدراسة أن خوض المرأة لأي مجال يتوقف على إمكانياتها نفسها، فكلما كانت المرأة متعلمة كانت اتجاهات الرجل نحو عملها أكثر إيجابية.

قائمة
المصادر والمراجع

وتشتمل المراجـــع على:

- أولاً: الكتب
- ثانياً: الدوريات والأبحاث العلمية
- ثالثاً: الرسائل العلمية
- مجموعة إحصائيات وتقارير ونشرات

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

1- إبراهيم أحمد زرقانة، جغرافية الوطن العربي، المملكة الليبية، دار النهضة العربية، بيروت، 1964م.

2- أتيلوموري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، تعريب خليفة التليسي، ط1، الفرجاني، طرابلس 1971م.

3- أحمد حسنين بك، في صحراء ليبيا، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة، التاريخ بدون.

4- إسماعيل على سعيد، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.

5- الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1970م.

6- السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.

7- الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، الجماهيرية دراسات في الجغرافية، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1995م.

8- أندرو وبستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة وتعليق، عبد الهادي محمد والي والسيد عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992م.

9- إيرفنج ألين، المدن الجديدة والضواحي، ترجمة محمد أحمد غنيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م.

10- باري شو جرمان، علم الاجتماع النظرية والمفهوم، ترجمة محمد الغريب عبد الكريم، ط5، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988م.

11- بود ون ولازرسفيلد، موسوعة مناهج علم الاجتماع، ترجمة فؤاد شاهين وخليل أحمد خليل، الجزء الأول، ط1، دار الحقيقة، بيروت، 1981م.

12- تشارلز أيرمز، المدينة ومشاكل الإسكان، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، التاريخ بدون.

13- جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م.

14- جيلبربوس، مدخل إلى الفلسفة، ترجمة بودبوس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1994م.

15- حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، ط1، سينا للنشر، 1992م.

16- حسان عوض، مدن الواحات في الصحراء الكبرى، دار النشر بدون، الرباط، المغرب، التاريخ بدون.

17- حسين عبد الحميد رشوان، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط5، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1989م.

18- حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988م.

19- خيري خليل الجميلي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1993م.

20- ديغول، مذكرات ديغول، ترجمة عبد اللطيف شرارة، مراجعة أحمد عويدات، ط3، منشورات البحر المتوسط، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1983م.

21- رجب بودبوس، تبسيط الفلسفة، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1996م.

22- رودولفو غراسياني، برقة الهادئة، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، ط3، دار مكتبة الأندلس، بنغازي 1980م.

23- رونالدو روبنسون، تنمية العالم الثالث، ترجمة عبد الحميد الحسن، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1973م.

24- زينب زهري، صالح الزين، دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1990م.

25- سعيد فالح الغامدي، البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، ط5، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1990م.

26- سليمان الدليمي، الرعاية الاجتماعية نظريات وتطبيقات، ط1، دار الحداثة والتراث، زليتن 1995م.

27- سمير عبد العظيم عثمان، السيد خلف عبد المرسومي، تنمية المجتمع الريفي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1989م.

28- سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.

29- صبحي قنوص، أزمة التنمية، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1992م.

30- صبحي قنوص، دراسات حضرية، ط1، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994م.

31- صلاح العبد، علم الاجتماع التطبيقي، دار النشر بيروت، 1985م.

32- عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب قطب، الاتجاهات المعاصرة في الحياة الحضرية، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980م.

33- عبد الباسط عبد المعطي، التنمية البديلة، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م.

34- عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، التاريخ بدون.

35- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مؤسسة الثقافة العربية، الإسكندرية، 1962م.

36- عبد العزيز قباني، العصبية، ط1، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت، 1997م.

37- عبد القادر القصير، أحياء الصفيح، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية، بيروت 1993م.

38- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

39- عبد الله الخريجي، التغير الاجتماعي والثقافي، ملتزم التوزيع رامتان، جدة، 1983م.

40- عبد الله عامر الهمالي، التحديث الاجتماعي، معالمه ونماذج من تطبيقاته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1986م.

41- عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ط2 منشورات قاريونس، بنغازي، 1994م.

42- عبد الله محمد عبد الرحمن، التوطن والتنمية في المجتمعات الصحراوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م.

43- علي الحوات، التخطيط الحضري، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 1990م.

44- علياء شكري وآخرون، قراءات في الأسرة ومشكلاتها في المجتمع المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1974م.

45- عليه حسن حسين، التنمية نظرياً وتطبيقاً، ط2، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1985م.

46- عوض الحداد، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس للنشر والطباعة، الإسكندرية، التاريخ بدون.

47- غريب السيد أحمد، خصائص المجتمعات الزراعية في دول الخليج العربية، المركز العربي للدراسات والإنماء والتدريب، الرياض، 1991م.

48- غسباري ميسانا، المعمار الإسلامي في ليبيا، تعريب علي الصادق حسنين، ط1، الناشر الدكتور مصطفى العجيلي، 1973م.

49- فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1993م.

50- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1993م.

51- فاروق مصطفى إسماعيل، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م.

52- قباري إسماعيل، علم الاجتماع الحضري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985م.

53- كنود هولمبو، الرحالة في الصحراء الليبية، الفرجاني، طرابلس، 1969م.

54- لوجلي صالح الزوي، أجدابيا، المدينة المتغيرة (1966 – 1990 م) دراسة ميدانية في التغير والتحديث الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في المجتمع الحضري، (تحت الطبع).

55- لوجلي صالح الزوي، توطين البدو، أبعاده وغايته، ط1، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها، 1991م.

56- لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الريفي، ط1، منشورات قاريونس، بنغازي، 1998م.

57- متعب مناف جاسم، الأسس التكنواجتماعية للتخطيط، منشورات قاريونس، بنغازي، 1978م.

58- محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي، منشورات قاريونس، 1972م.

59- محمد أحمد غنيم، التحضر في المجتمع القطري، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987م.

60- محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.

61- محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م.

62- محمد الجوهري وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992م.

63- محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط2، مجدلاوي، عمان، الأردن، 1996م.

64- محمد الوفائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989م.

65- محمد بن عثمان الحشائشي التونسي، رحلة الحشائشي إلى ليبيا، 1895 ف، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي، ط1، دار لبنان، 1965م.

66- محمد حسن غامدي، الأنثروبولوجيا الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م.

67- محمد زيد التحول الاقتصادي في الجماهيرية، ط1، المنشأة الشعبية للتوزيع والإعلان، مصراته، 1980م.

68- محمد سعيد القشاط، صحراء العرب الكبرى، ط1، دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع ودار الملتقى للنشر، 1994م.

69- محمد شفيق، البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993م.

70- محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية، بيروت، التاريخ بدون.

71- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار النهضة العربية، بيروت، التاريخ بدون.

72- محمد عاطف غيث وغريب السيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.

73- محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار العلم للملايين، بيروت، التاريخ بدون.

74- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م.

75- محمد عاطف كشك وآخرون، التصحر وهجرة السكان في الوطن العربي، تجربة شرق العوينات بمصر كإحدى التجارب في إعمار الصحراء، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1995م.

76- محمد عباس إبراهيم، التصنيع والمدن الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1986م.

77- محمد عبد المنعم نور، الحضارة والتحضر، دار المعارف، القاهرة، 1978م.

78- محمد مصطفى بازامة، واحات الجنوب البرقي بين الأسطورة والتاريخ، ط1، الحوار، بيروت، 1994م.

79- محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1986م.

80- محمود الكردي، النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب في مصر، دار المعارف، القاهرة، 1997م.

81- مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1976م.

82- مصطفى عمر التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، ط1، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، المغرب، 1995م.

83- مصطفى عمر التير وآخرون، أنماط التكيف في القرى الزراعية الجديدة، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981م.

84- مصطفى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1992م.

85- مصطفى عمر التير، مقدمة في أسس ومبادئ البحث الاجتماعي، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1986م.

86- ميشال الجر، الإنماء الريفي، دراسة ميدانية لقضاء الهرمل، ط1، سلسلة منشورات مركز التدريب الاجتماعي، 1979م.

87- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

88- نبيل صبحي حنا، المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي، دراسات نظرية وميدانية، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1987م.

89- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد عودة وآخرون، ط6، دار المعارف، القاهرة، 1980م.

ثانيا: الدوريات والأبحاث العلمية:

1- إبراهيم عثمان، التغير في الأسرة الحضرية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 3، مجلد 14، خريف 1986م.

2- أحمد سالم الأحمر، الأسرة الليبية الحضرية تركيبها ووظائفها ومشكلاتها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، السنة 1، أي النار 1989م.

3- إسحاق قطب، التحضر في دول الخليج العربي المعاصر، مجلة الفكر العربي، العدد 3، السنة 7، سبتمبر 1986م.

4- إسحاق قطب، نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية، مجلة الفكر العربي، العدد 30، السنة 4، ديسمبر 1982م.

5- إنعام عبد الجواد، أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، مجلد 14، صيف 1986م.

6- د.ك.بال، التحضر في ليبيا نظرة جغرافية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد 7، 1975م.

7- دلال ملحس إستيتية، تحليل العوامل المؤثرة في تطور المجتمعات المحلية في واحة الأزرق [الأردن] دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، العدد 2، المجلد 9، كانون الأول 1982م.

8- ر.ب. مزرا وعمر الأقرع، التحضر والتنمية القومية، الفكر العربي، العدد 43، السنة 7، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986م.

9- سمير نعيم، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، السنة 7 تموز/يوليو 1979م.

10- شريف الدشوني، بعض قضايا التنمية والتراث في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 198، السنة 18، هنيبال 1995م.

11- عبد الرسول الموسى، الوظيفة كأحد إفرازات التحضر في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، مجلد 16، ربيع 1988م.

12- عطية الفايدي، تكيف البدو في مشاريع الاستيطان الزراعي، قاريونس العلمية، العدد (3: 4) السنة 4، 1991م.

13- عمر الخطيب، تنمية المستوطنات البشرية في دول الخليج العربي، العلوم الإنسانية، العدد 14، مجلد 4، ربيع 1984م.

14- عمر القذافي هيبة، التنمية الاجتماعية في الريف الليبي، الثقافة العربية، العددان (7: 8) السنة 26، ناصر هنيبال 1998م.

15- فضل الأجواد، أسباب الانتقال اليومي إلى بعض المدن الليبية الصحراوية، الدراسات الصحراوية، العدد 2، مجلد 1، 1992م.

16- فردوس عبد الله، غدامس بين الماضي والحاضر، إشراف الدكتور محمود غيث، كلية الهندسة، جامعة قاريونس، بحث غير منشور.

17- فهد الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي، عرض وتقييم النتائج بحوث، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، مجلد 4، شتاء 1986م.

18- فيجاي. ب. سينج، القوى المحركة للسياسة الحضرية المعاصرة في الشرق الأوسط، الفكر العربي، العدد 43، السنة 1986م.

19- فيجاي. ب. سينج، بعض المشاكل والفرص الخاصة بالبحوث، الفكر العربي، العدد 43، السنة 7، 1986م.

20- قيس النوري، الحضارة العربية، الحكمة، العدد 1، السنة 1، شوال 1396هـ/ أكتوبر 1976م.

21- محمد العوض جلال الدين، السكان والتنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، 1977م.

22- محمد المبروك المهدوي، الصناعات الصغرى وأثرها في تنمية المجتمعات الصحراوية، الثقافة العربية، العدد 10، السنة 16، 1989م.

23- مصطفى عمر التير، أضواء على العلاقة بين التحديث والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الشؤون العربية، جامعة الدول العربية، العدد 94، صفر 1419 هـ/حزيران/يونيو 1998م.

24- موتو كوكاتا كورا، قرى البدو، مراجعة وتعليق عبد الله الخريجي، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، العدد 2، مجلد 11، 1984م.

25- هـ. ردم، التطور الاقتصادي والاجتماعي في جنوب ليبيا، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد 7، 1975م.

26- وليد المنيسي، خطط المدن الجديدة في دول الخليج وأثرها في التنمية، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 50، السنة 13، شعبان 1407 هـ/أبريل 1987م.

27- يحيى فايز الحداد، الدراسة النقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، السنة 6، يوليو 1978م.

28- ياسين الكبير، التحضر والتغير الاجتماعي في الأسرة (مدينة طرابلس) الحكمة، العدد 4، نوفمبر 1979م.

29- محمد زاهي بشير المغيربي، التحديث وشرعية المؤسسات السياسية للنظام الملكي الليبي، 1951 – 1969 ف، مجلة العلوم الاجتماعية العددان (3:4)، المجلد 21، 1993م.

ثالثا: الرسائل العلمية:

1- تاج الدين محمد إسماعيل، التغير الاجتماعي بمنطقة (طينة) دراسة أنثروبولوجية لمجتمع الزغاوة الكوبي، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة الفاتح، رسالة ماجستير 1996م.

2- عتيق علي سليمان، دور التنمية في تغير القيم الثقافية والاجتماعية، كلية الآداب، جامعة قاريونس، رسالة ماجستير 1991م.

3- علي حسن العلواني، مجتمع الواحة، دراسة أنثروبيولوجية في البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي والثقافي بواحة جالو، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة الفاتح، ورسالة ماجستير 1426 ميلادية.

4- فوزية حسين علي قناوي، سمات التغير الاجتماعي في المناطق الصحراوية، دراسة ميدانية سوسيوأنثروبيولوجية، كلية الآداب، جامعة قاريونس، رسالة ماجستير 1999م.

5- موسى إبراهيم زلوم، مظاهر التحديث في قرية محروقة، دراسة ميدانية في الجنوب الليبي، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة الفاتح، رسالة ماجستير 1993م.

6- يوسف محمد العقاد، واقع التنمية المكانية في مدينة سبها وعلاقتها بهجرة السكان إليها خلال الفترة من 1969-1994م، كلية الآداب، جامعة قاريونس رسالة ماجستير 1996م.

مجموعة إحصائيات وتقارير ونشرات:

1- المملكة الليبية المتحدة، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1954م.

2- الجماهيرية العربية الاشتراكية، النتائج النهائية لتعداد 1984م.

3- الجماهيرية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، مجموعة البيانات والمؤشرات الإحصائية المستخلصة من النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام 1424 ميلادية.

4- الجماهيرية العظمى، النتائج النهائية لتعداد 1424 ميلادية.

5- الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973م.

6- المسح الاجتماعي والاقتصادي لمدينة أجدابيا، منشورات الجامعة الليبية، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي 66/65.

7- ليبيا الثورة في 20 عاماً، التحولات السياسية والاقتصادية 69 – 1989م إعداد نخبة من الأساتذة.

8- الزحف الأخضر أمل يتحقق، مجلس الاستصلاح وتعمير الأرض نوفمبر 1978م.

9- أمانة التعليم، بلدية الكفرة، مجموعة تقارير ونشرات إحصائية 1996، 1997، 1998، 1999.

10- أمانة الصحة، بلدية الكفرة، تقرير الشؤون الإدارية والمالية عن النصف الأول من العام 1999م.

11- أمانة الإسكان والموافق، بلدية الكفرة، تقرير القسم الهندسي للعام، 1990، 1992، 1998.

12- أمانة الإسكان والمرافق، بلدية الكفرة، تقرير وحدة الترخيص للعام 1998م.

13- تقرير المصرف الزراعي الكفرة للعام 1998م.

14- أمانة المواصلات بلدية الكفرة، تقرير عن حالة الطرق داخل المنطقة، 1993م.

15- تقرير مصرف الأمة عن القروض الممنوحة للعام 1990م.

تم تنفيذ أعمال التجهيزات الفنية والطباعة

المجموعة العربية للتدريب والنشر

8 أشارع أحمد فخري- مدينة نصر- القاهرة- مصر

تليفاكس: 23490242 - 23490419 (00202)

web site: www.elarabgroup.net

E-mail: info@elarabgroup.net

التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية (دراسة في علم الاجتماع الحضري)

د. محمد فرج صالح رحيل

+218 54 5260363 - +218 54 5265704
+218 54 5260361 - +218 54 5262152 674

www.su.edu.ly
info@su.edu.ly
Sert - Libya سرت - ليبيا